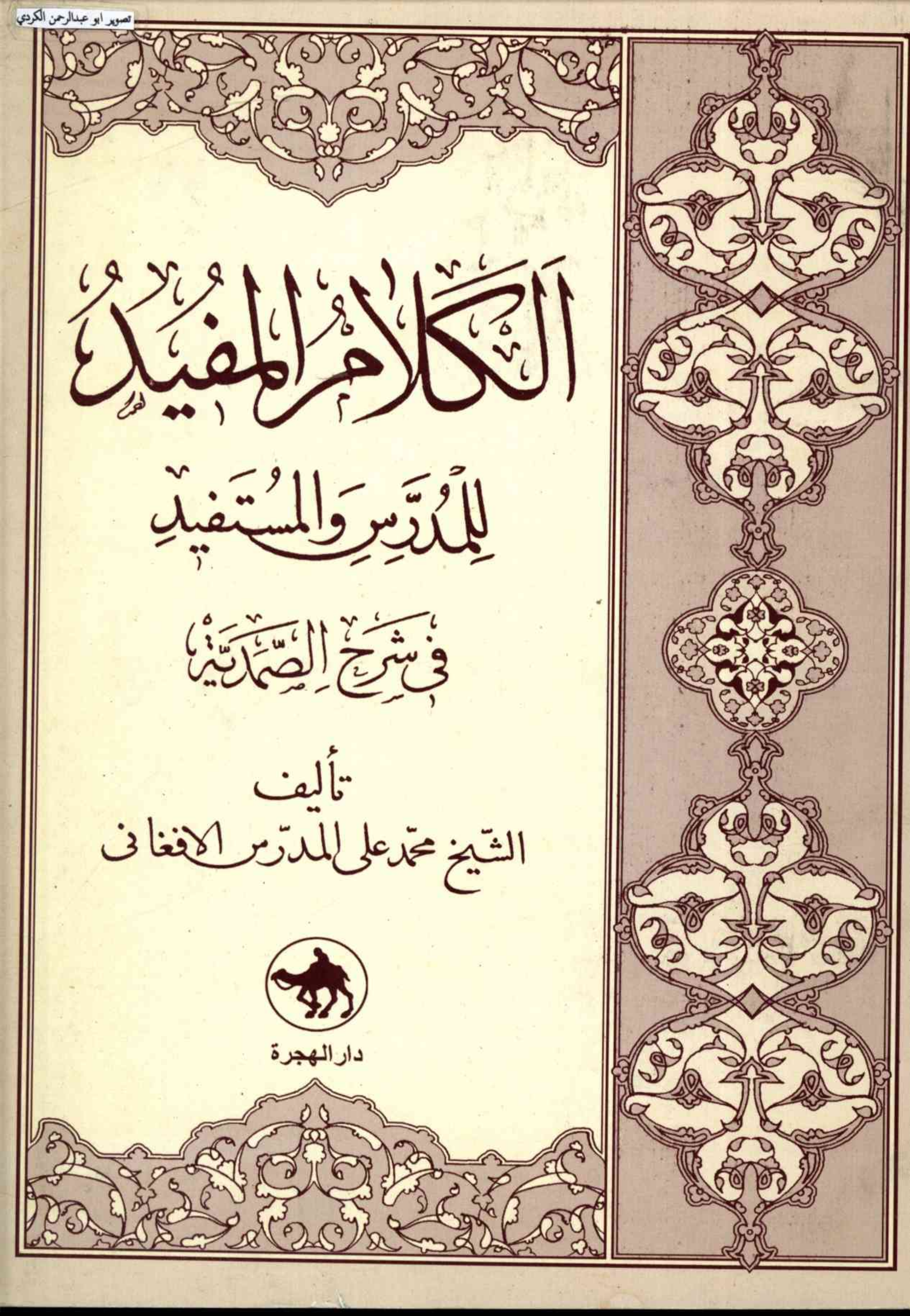

تصوير ابو عبدالرحمن الكردي
الكلام المفيد
للمدرس والمستفيد
في شرح الصمدية
تأليف
الشيخ محمد على المدرس الافغانى
دار الهجرة



الكلام المفيد

للمدرّس والمستفيد

في شرح الصمديّة

تأليف

الشيخ محمّد علي المدرّس الافغاني

مدرس افغانی، محمد علی، ۱۲۸۴ - ۱۳۶۵، شارح.

الکلام المفید للمدرس والمستفیدفی شرح الصمدیه [شیخ بهایی]

تألیف محمد علی المدرس الافغانی

قم: هجرت، ۱۴۲۶ ق. = ۱۳۸۴. ۳۲۸ ص.

ISBN 964 - 5875 - 86 - 2

فهرستنویسی بر اساس اطّلاعات فیپا

۱. شیخ بهایی، محمد بن حسین، ۹۵۳ ـ ۱۰۳۱ ق. صمدیه فی النحو ـ نقد و تفسیر.

۲. زبان عربی ـ نحو. الف. شیخ بهایی، محمد بن حسین، ۹۵۳ ـ ۱۰۳۱ ق. صمدیه. شرح.

ب. عنوان. ج. عنوان: شرح الصمدیه. د. عنوان: صمدیه. شرح.

۸۰۲۱۸ ص ۹ ش/۱۶۵۱ PJ ۴۹۲/۷۵





مؤسسهٔ انتشارات هجرت

قم / خیابان معلم / کوچهٔ ۶ / پلاک ۱۰۰

صندوق پستی ۱۹۳ • تلفن ۷۷۳۲۲۵۹ • فاکس ۷۷۴۰۸۷۷

الکلام المفید

الکاتب: سماحة العلامة الشیخ محمد علي المدرس

الناشر: مؤسسة دار الهجرة

الطبعة: الخامسة

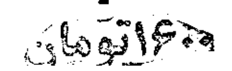
تاریخ النشر: ۱۴۲۶ ق

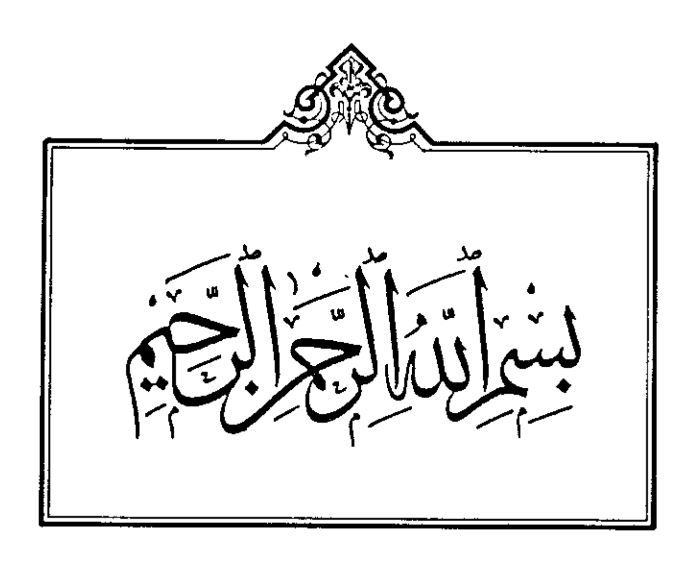
المطبعة: سپهر

الکمیة المطبوعة: ۲۰۰۰ نسخة

ردمک: ۲ - ۸۶ - ۵۸۷۵ - ۹۶۴

■




بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرست

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رفع السموات بغير عمد ترونها ونصب على الأرض من الجبال أوتاداً وخفض الغبراء لجعلها مهاداً.

والصلوة والسلام على من أرسله مع كلمة هي موجب للفلاح والنجاة وعلى آله الذين هم كلمات الله التامات وشموع الإهتداء والآيات البيّنات، واللعن الدائم على من تخلّف عنهم من الآن الى اليوم الذي هو آت.

امّا بعد فانّ خير ماأنعم الله به بعد خلق الانسان إنّما هو نعمة البيان ثمّ قال تعالى شأنه «ومن آياته خلق السموات والارض واختلاف ألسنتكم وألوانكم انّ في ذلك لآيات للعالمين.

ومن الآيات البيّنات في لغة العرب دلالة غير الألفاظ فيها على كثير من المعاني كدلالة الضمّة ومافي حكمها على الفاعلية والفتحة ومافي حكمها على المفعولية والكسرة ومافي حكمها على كون الكلمة مضافاً إليها شيء.

ومن الآيات في هذه اللغة انّ لحروف الكلمة في أنفسها خواص بها تختلف المعنى كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو يدلّ على كسر الشيء من غير أن يبيّن والقصم بالقاف الذي هو شديد على كسر الشيء حتى يبين.

وكذلك لهيئات تركيب الحروف في هذه اللغة أيضاً خواص يشار بها الى خصوصيّة في معنى للفظ كهيئة فعلان وفعلى بتحريك العين فانّها أي الهيئة فيها تدلّ على مافي مسمّى الكلمة من الحركة كالنزوان والحيدي والحيوان والخفقان والجولان وكذلك هيئة فعل بضمّ العين مثل شرُف وكرُم تدلّ على كون المعنى طبيعة للمسمّى ولازماله.

ثمّ انّه كفى في شرافة هذه اللغة انّه جعل علم النحو وسائر العلوم العربية التي يبحث فيها عن معرفة أحوال مركّبات هذه اللغة من مقدّمات الواجب الكفائي أعني

الاجتهاد.

قال الشهيد عليه رحمة الله الحميد في مقدمة كتابه الذكرى يعتبر في الفقيه أمور ثلثة عشر قد نبّه عليها في مقبولة عمربن خيظلة عن الامام الصادق عليه السلام: «انظروا الى مَن كان منكم قد روى حديثنا الخ».

ثمَّ قال رحمه الله الأمر (الثامن) من الأمور الثلاثة عشر العلم باللغة والنحو والصرف وكيفيّة الاستدلال وعلى ذلك دلّ بقوله وعرف أحكامنا فانَّ معرفتها بدون ذلك محال هـ.

وقال الدكتور مصطفى جمال الدين في مؤلّفه المسمّى بالبحث النحوي عند الأصوليين ماهذا نصّه «بقي أن بنا حاجة الى بحث العلاقة بين الأصوليين وقواعد النحووالتعرّف على مقدار حاجتهم منها». وقد باشرت دارالهجرة في قم بنشره أخيراً.

ثمَّ قال وأول مانلاحظ في ذلك انّه اذا كان موضوع بحث الأصوليين هو أدلة الفقه وأهمّها الكتاب والسنة فموضوع بحثهم نصوص عربية فصيحة تحمل على معاني ومقاصد وأغراضاً لايمكن للفقيه استنباط الحكم الشرعي منها مالم تكن له القدرة والممارسة والإلمام بأصول الكلام العربي وفهم مقاصده وأغراضه هو وممّا يؤيّد ذلك ماقاله بعض أرباب حواشي القوانين ونصّ عليه السيد عليخان رحمه الله حيث قال روي عن النبي «ص» كما في كثير من كتب الأصول وغيرها انَّ ابن الزبعري لمّا سمع قوله تعالى «انّكم وماتعبدون من دون اللّه حصب جهنّم» فقال لأخاصمنَّ محمداً فجاء الى النبي «ص» فقال أليس قد عبدت الملئكة اليس قد عبدالمسيح فيكون هولاء حصب جهنم فقال له «ص» ماأجهلك بلغة قومك اما علمت ان ما لما لايعقل وتأتي لمن يعقل هـ.

وقد نقل ذلك في شرح التجريد في بحث وجوب النظر في معرفة اللّه تعالى بحسب العقل أم بحسب الشرع فراجع إنْ شئتَ.

وأيضاً كفى في فضل هذا العلم وشرافته انَّ مبتكره على مانقله الفريقان مولانا ومولى الكونين أميرالمؤمنين عليه صلوات المصلّين وهو باب مدينة العلم الذي طلعت كلماته البليغة في المشارق والمغارب طلوع النجم في الغياهب.

وأول من أخذه عنه «ع» أبوالأسود والحكاية مشهورة، ثمَّ كتب الناس في ضبط قوانين هذا العلم كل على مايراه مناسباً لمقتضى الحال، ومنهم الشيخ الجليل الذي أقرّ بفضله الفريقان فقد أجاد وأحسن في الاختصار وقد شرحنا ما كتبه مراعياً مارامه من الإيجاز بحيث لايحتاج بعد ذلك خفيّاته الى الإظهار.

ديباجة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله الذي شرح صدورنا للايمان، ونوّر قلوبنا بنور الاتقان وهدانا الى صوب الحقّ والرشاد، وماكنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله. والصلاة والسلام على من أرسله لتزكية العباد، وهدايتهم الى طريق السّداد. محمّد سيّد المرسلين، وخاتم النبيّين، وعلى آله الأئمة الهداة المهديّين، وعلى أصحابه المرضيّين، الذين أذعنوا برسالته وصدّقوه في كلّ ماجاء به وفي اكمال الدين، ثمّ استمرّوا على ذلك حتى أتاهم اليقين، واللعن على مَن آذاه وأنكر وصاياه في أهله وفيمن آثره على امّته وارتضاه بأمر من ربّ العالمين، الذي هو ميزان الأعمال ومعيار الردّ والقبول.

أمّا بعد، فيقول العبد الفاني، محمد علي بن مرادعلي المشتهر (بالمدرس الأفغاني) انّي طالما كان يجول في نيّتي أن أشرح **(الصمديّة)** الذي ألّفه الشيخ الكامل، والنحرير الفاضل، والعالم العامل، سراج العلماء، وقدوة الفضلاء، جامع المعقول والمنقول، حاوي الفروع والأصول، بهاء الملّة والدين، **الشيخ محمد ابن الشيخ حسين العاملي الحارثي الهمداني** ـ رحمه الله ـ شرحاً ينتفع به المبتدىء، ويستمدّ به المتوسّط بل المنتهي. من غير ان إلتفت الى أكثر ماقيل أو يقال، كما فعله السيد السند، والحبر المعتمد، ذوالرياستين: السيد علي خان رحمه الله،

فيأخرني من ذلك عوائق الزمان، ونوائب الدهر الخوّان فاذا تأكد في ذلك العزم بما سمعت من لسان حال الطلّاب: من أنَّ التأخير اعتساف، وعدم اسعافهم في حلّ مشكلات الكتاب بعيد عن الإنصاف، وانضاف الى ذلك تأكيد جماعة منهم يظنون فيّ الظنّ الحسن بأنَّ لي في ذلك الشأن شأن من الشأن، فتوكلت على الغني الوهّاب وشرعت فيما عزمت متجنّباً الاختصار المخلّ، والتطويل الممل، وسمّيته **(بالكلام المفيد للمدرس والمستفيد)** سائلاً من الله أن يقع مورد القبول عند أولي الألباب، والمرجو منهم أن يتفضّلوا عليّ بدعاء صالح في مظان اجابة الدعوات، فانّي الى ذلك محتاج وفقير، والله مستجيب للذي يدعوه وعلى كلّ شيء قدير.

قال رحمه الله: **(بسم الله الرحمن الرحيم)**، **الباء**: امّا للملابسة أي: المصاحبة، فتفيد معنى مع، كما في دخلت عليه بثياب السفر، وامّا للاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل، نحو: بخرت بالقدوم وكتبت بالقلم، وقطعت بالسكين، وبعضهم يسمّي هذه: بالسببيّة، لأنّها قد تستعمل في الأفعال المنسوبة الى الله تعالى. فالتعبير بالسببية فيها يجوز، اذ أبى الله أن يجري الأمور إلاّ بأسبابها، والتعبير بالاستعانة لايجوز، والوجه فيه ظاهر، ورجّح بعضهم الأول أي: الملابسة، لأنَّ استعمال ـ الباء ـ في الملابسة والمصاحبة أكثر، ودلالتها على تلبّس أجزاء الفعل بالتبرّك اظهر، ولأن في التبرك باسم الله من التأدّب والتعظيم ماليس في جعله بمنزلة الآلة التي لا تكون مقصودة بالذات ورجّح بعض آخر الثاني، أي: السببيّة، لدلالتها على الانقطاع عن غيره تعالى، واشعارها بأن الفعل لايتمّ بدون اسمه تعالى.

وكيف كان، فلابدّ له من متعلّق يناسب المقام، فهو امّا أبتدىء الكتاب، أو أشرع فيه، أو أكتبه، أو أستعين، وأمثال ذلك ممّا يناسب مقام التأليف والتصنيف، والأصل في كلّ متعلّق اذا كان محذوفاً أن يقدر مقدّماً، لأنّه مكان العامل، ولئلايلزم مخالفة الأصل مرّتين: مرة حذفه مع كون الأصل في كلّ لفظ: الذكر، ومرة تأخيره مع كون الأصل في كلّ عامل تقدّمه على المعمول، واستثنى الزمخشري من ذلك متعلّق باء البسملة، فقال: انَّه يقدّر مؤخراً، وعلّله بأن قريشاً كانت تبدأ بأسماء معبوداتهم الباطلة، وتقول: باسم اللاّت والعزّى نفعل كذا، فيؤخرون أفعالهم عن اسم ماتخذوه معبوداً، تفخيماً لشأنه بالتقديم، فوجب على الموحّد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فانّه الحقيق بذلك، ثمّ اعترض: باقرأ باسم ربك، وأجاب: بأنّها أول سورة نزلت، فكان تقديم الأمر بالقراءة فيها أهم.

ضابطة: متعلق الظرف امّا مذكور، أو محذوف، وعلى التقديرين: امّا فعل، أو اسم، وعلى التقادير الأربعة: امّا من أفعال العموم، أو من أفعال الخصوص، وعلى التقادير الثمانية: امّا مقدّم، أو مؤخّر، هذه ستعشرة صورة.

إيضاح: اعلم: انّهم اختلفوا في انّه اذا حذف المتعلق، فهل حذف هو مع ضميره؟ أو حذف وحده وانتقل ضميره الى الظرف واستتر فيه؟ ظاهر المشهور: الثاني، وذهب جماعة الى الأول، قال بعض المحقّقين: و يسمّى الظرف على الثاني مستقراً مطلقاً، أي: **سواء كان من افعال العموم كزيد في الدار، أي: كائن فيها، أو** من أفعال الخصوص كزيد على الفرس، أي: راكب عليها وعلى، الأول يسمّى لغواً، وقال في وجه التسمية: انّه لمّا كان الظرف على الثاني لايحتاج في افادة معناه الى ذكر المتعلق، فهو مستقل في الدلالة، ومستقر فيها معنى المتعلق، وقريب منه بل عينه: قول بعض آخر: انّه لمّا كان الظرف على الثاني دالاً على المتعلق، والمتعلق مفهوماً منه بلاحاجة الى قرينة، وكان العامل معناه مستقراً في الظرف، والظرف مستقر فيه، فحذف العامل تخفيفاً، وعلى الأول يسمّى: لغواً وذلك: لأنّه لمّالم ينتقل الضمير من المتعلق الى الظرف، فلايفهم المتعلق منه إلاّ بقرينة خارجة، فكأنّه ملغي عنه، انتهى.

فعلى هذا لم يعتبر في الظرف المستقر إلاّ تعلّقه بمحذوف، من غير فرق بين كونه من أفعال العموم وكونه من أفعال الخصوص. وقال بعض آخر: اللغو ما كان عامله خاصاً، محذوفاً كان أو مذكوراً، سمّي به: لخلوه عن الضمير، وكونه ملغى عن العمل في ضمير المتعلق امّا اذا كان مذكوراً: فظاهر، وامّا اذا كان محذوفاً: فلأنّه في حكم المذكور، والأصل في جميع ذلك: ماحكي عن السيد الشريف، انّه قال في حاشية الكشّاف: انّ الظرف المستقر ـ عندهم ـ مالم يذكر متعلّقه وفهم منه، فكان المتعلق مستقراً فيه، فان لم يفهم من الظرف سوى الأفعال العامة، كان المقدّر منها. وان فهم معها شيء من خصوص الأفعال: كان المقدّر بحسب المعنى فعلاً خاصاً، كما اذا قلت: زيد على الفرس، أو من العلماء، أو في البصرة، كان المقدّر: راكب، ومعدود، ومقيم، وذلك لايخرجها عن كونها ظرفاً مستقراً، لأنّ معنى ذلك الفعل الخاص استقرّ فيها ـ أيضاً ـ وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الإعراب فقط، ولمّا كان تقدير الأفعال العامة مطرداً ضابطاً، اعتبره النحاة وفسّروا المستقرّ بمامتعلقه محذوف عام، انتهى. والظاهر من نجم الأئمة ـ أيضاً ـ ذلك.

ونسب الى صاحب ـ اللباب ـ اعتبار كون متعلقه الاستقرار أو الحصول،

ونحوهما من الأعمال العامة، وكونه محذوفاً، سواء كان حذفه واجباً: كالمواضع الأربعة، أعني: الخبر، والصلة، والحال والصفة، أم لا، وهذا هو المشهور المتداول عندهم في هذه الأزمنة حيث يقسّمون الظرف باعتبار المتعلق الى أربعة أقسام:

الأول: أن يكون متعلّقه مذكوراً ومن أفعال الخصوص.

الثاني: أن يكون المتعلّق محذوفاً ومن أفعال الخصوص.

الثالث: أن يكون المتعلق مذكوراً ومن أفعال العموم.

الرابع: أن يكون المتعلق محذوفاً ومن أفعال العموم.

ثمّ يجعلون الظرف في الرابع مستقراً، وفي الثلاثة الأخرى لغواً ولكن يظهر من كلام «الشهيد الثاني» ـوهو علم في التحقيقـ انَّ المعتبر في كون الظرف مستقراً: أن يكون واجب الحذف، وهذا نصّه:

الظرف المستقر: ماكان متعلقه عاماً واجب الحذف، كالواقع خبراً، أو صفة، أو صلة، أو حالاً، سمي بذلك: لاستقرار الضمير فيه، والأصل مستقر فيه، حذف فيه تخفيفاً، أو لتعلّقه بالاستقرار العام، واللغو: ماكان متعلقه خاصاً، سواء ذكر أم حذف، سمي بذلك: لكونه فارغاً من الضمير، فهو لغو، كذا ذكره جماعة من النحاة، وبذلك يظهر الفرق بين جعل الباء للملابسة والاستعانة، لأنَّ متعلق الأول عام واجب الحذف، والثاني خاص غير معيّن للحاليّة، كما في مثال كتبت بالقلم.

تنبيه: علّلوا وجوب الحذف في المواضع الأربعة: بأنَّ نفس الظرف قرينة دالة على المتعلق العام المحذوف، وهو أيضاً سادّ مسد المتعلق، فيجب حذفه، ونقل عن «ابن جنّي» انّه قال بجواز الحذف، فعلى قوله يجوز أن يقال: زيد كائن في الدار، قال الرضي: لاشاهد له من كلام العرب، وامّا قوله تعالى: «فلمّا رآه مستقراً عنده»، فمعناه: ساكناً غير متحرّك، وليس بمعنى كائناً، وامّا ماوقع في بعض خطب أميرالمؤمنين(ع) في وصفه تعالى، من قوله: لم يحلّ في الأشياء، فيقال هو فيها كائن، فهو من الكون في الأشياء، بمعنى الحلول، فليس من أفعال العموم حتى يجب حذفه، انتهى.

وإنّما كسرت ـالباءـ قصد موافقة حركتها لأثرها، وهذا حكمها وحكم لام الجرّ، اذا دخلتا على الظاهر.

والاسم، قال في ـالمصباحـ: همزته وصل، وأصله: سمو، مثال: حمل، أو قفل، وهو من السمو، وهو: العلو، والدليل عليه: انّه يرد الى أصله في التصغير وجمع.

التكسير، فيقال: سمي وأسماء، وعليه: فالناقص منه اللام، ووزنه: «افع» والهمزة عوض عنها، وهو القياس -أيضاً- لأنّهم لوعوّضوا موضع المحذوف، لكان المحذوف أولى بالاثبات، وذهب بعض الكوفيين الى أنَّ أصله: وسم لأنّه من الوسم، وهو: العلامة، فحذفت -الواو- وهي: فاء الكلمة وعوض عنها -الهمزة- وعلى هذا: فوزنه «اعل» قالوا: وهذا ضعيف، لأنّه لوكان كذلك لقيل في التصغير: وسيم، وفي الجمع أوسام، ولأنّك تقول: اسميته، ولوكان من السمة لقلت: وسمته وسمّيته زيداً، وسمّيته بزيد جعلته اسماً له، وعلماً عليه. وتسمّى هو بذلك، انتهى. ورجّح بعضهم قول بعض الكوفيين من حيث المعنى، وذلك: لأنَّ كون الاسم علامة للمسمّى يعرف بها، أظهر من كونه رفعة للمسمّى، ولقائل أن يقول: قول البصريّين أرجح، إن كان المراد من الاسم معناه الاصطلاحي المقابل للفعل والحرف، وقول بعض الكوفيين أرجح، إن كان المراد معناه اللغوي، ويجاب عن التصغير والجمع المكسّر وأشباههما: بأنّها شاذ، وعلى خلاف القياس، و يالها من نظير، فتأمّل.

وامّا حذف «همزة اسم» خطاً فقال النظام في شرحه: ونقّصوا من بسم الله الرحمن الرحيم: الألف، لكثرته، بخلاف باسم الله، أو باسم ربّك ونحوه، فانّها ليست كثيرة الاستعمال.

والله، اسم أي: علم شخص للذات الواجب الوجود، المستحقّ لجميع المحامد، دال عليه تعالى دلالة جامعة لمعاني أسماء الحسنى كلّها، ماعلم منها ومالايعلم، ولذلك يقال في كل اسم من أسمائه الكريمة سوى هذا الاسم الجليل: انّه من أسماء الله، ولاينعكس.

وامّا الكلام في اشتقاقه، فقيل كما في -المصباح-: انّه غير مشتق من شيء، بل هو علم لزمته الألف واللام، وقال سيبويه: مشتق وأصله: «إلاه» فدخلت عليه الألف واللام، فبقي: «الإلاه» ثمّ نقلت حركة الهمزة الثانية الى اللام الأولى، ثمّ سقطت الحركة عن اللام، فبقي: «اللاه» فاسكنت اللام الأُولى وأُدغمت في الثانية، وأفخم تعظيماً، لكنّه يرقّق مع كسر ماقبله، اذا لم يمكن تبدّل الكسر، كما في عليه الله.

قال ابوحاتم: و بعض العامة يقول: لاوالله، بحذف الألف، ولابدّ من اثبات الهمزة الأولى، أي: جعلها همزة قطع في التلفّظ كما بيّنّاه في -المكررات، في باب المنادى- وقد يحذفه بعض الناس قال أبوحاتم: ولايعرف أئمة اللسان هذا الحذف،

وعلّل ذلك: بأن اسم الله تعالى يجلّ أن ينطق به إلاّ على أجمل الوجوه وأكملها.

والاضافة هنا بتقدير اللام، لأنّها من اضافة الاسم الى المسمّى، والرحمن الرحيم: صفتان لله، بنيا للمبالغة من «رحم» كالغضبان من غضب، والعليم من علم، قال في ـالمصباحـ: رحمنا الله، وانالنا رحمته التي وسعت كل شيء، ورحمت زيداً رحماً ـبضم الراءـ ورحمة ومرحمة: اذا رققت له وحننت، والفاعل راحم، وفي المبالغة رحيم، وجمعه رحماء، انتهى. والأول أبلغ، لأن زيادة اللفظ تدلّ على زيادة المعنى ومختص به تعالى، لالأنّه من الصفات الغالبة فيه تعالى، حتى يحكم بجواز استعماله في غيره تعالى بحسب الوضع، كما اختاره في ـالقوانينـ في بحث ماإذا استعمل اللفظ في معنى أو معان لم يعلم وضعه له، والتفتازاني في بحث المجاز، بل لأنّ معناه المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها، وتعقبه «بالرحيم» من قبيل التتميم المذكور في علم المعاني. فانّه لمّا دلّ «الرحمن» انّه تعالى لكونه في غاية الرحيميّة اللازم منها هبة الجلائل من النعم، ولذلك يقال في العرف: الكريم العظيم الكرم من يجود بالألوف، و يأنف أن يجود بدراهم قليلة. فذكر «الرحيم» لتناول ماخرج منها من دقائق النعم.

ويجوز قطعهما، بل كلّ تابع عن التابعيّة، وجعلهما خبراً لمبتدأ محذوف، أو مفعولاً لفعل محذوف، هذا من حيث الصنعة، ولكن المسلم عندهم: انّ القراءة سنّة متبعة، كما أشير اليه في حديث اقرأوا كما يقرأ الناس. وفي المسألة كلام ليس هنا محله.

(أحسن) اسم تفضيل من حسن الشيء ـبضم العينـ كشرف فهو حسن، ولهذه المادة معان ثلاثة، قال في ـالمصباحـ: أحسنت فعلت الحسن، كما قيل: أجاد، اذا فعل الجيد، وأحسنت الشيء: عرفته واتقنته، والمناسب منها هنا المعنى الأول، قال في ـالتصريحـ اضافة أفعل التفضيل محضة عند الأكثرين، خلافاً لابن السراج والفارسي وأبي البقاء، والكوفيين. وجماعة من المتأخرين: كالجزولي وابن أبي الربيع، وابن عصفور، ونسبه الى سيبويه وقال: انّه الصحيح بدليل قولهم: مررت برجل أفضل القوم، ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة، والمخالف خرج ذلك على البدل، فيكون من بدل المعرفة من النكرة، انتهى. فعلى قول الأكثرين: أحسن مبتدأ خبره حمدك، وعلى قول الجماعة بالعكس، فتأمّل.

(كلمة) قيل: هي مأخوذة من الكلم بتسكين اللام ـوهو الجرحـ لتأثير معناها في النفوس أثراً حسناً أو سيّئاً، يبقى ذلك الأثر أزمنة متمادية، وتدعبر في الشعر

المنسوب الى مولانا أميرالمؤمنين(ع) عن بعض تأثيراتها بالجرح، قال(ع):

جراحات السنان لها التيام ولايلتام ماجرح اللسان

والكلمة، تطلق في اللغة و يراد بها الكلام مجازاً، من باب تسمية الشيء باسم جزئه، نحو قوله تعالى: «كلاّ انّها كلمة هوقائلها» والمراد به: «ربّ ارجعوني لعلّي أعمل صالحاً فيما تركت» وكقولهم في «لاإله إلاّ الله» كلمة الإخلاص، والمناسب للمقام ـأيضاًـ ذلك.

(يبتدأ بها الكلام)، الكلام ـفي اللغةـ: اسم مصدر من باب التفعيل، يطلق على كلّ مايتلفّظ به الانسان، مفيداً كان أو غيره، قال في ـالمصباحـ: كلمته تكليماً، والاسم الكلام، والكلمة، بالتثقيل لغة الحجاز، وجمعها كلم، وكلمات، وتخفّف الكلمة ـعلى لغة بني تميم ـفتبقى وزان سدرة، والكلام في أصل اللغة: عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم، وفي اصطلاح النحاة: «هو اسم لماتركّب من مسند ومسند اليه» وليس هو عبارة عن فعل المتكلّم، وربما جعل كذلك، نحو: عجبت من كلامك زيداً فقول الرافعي: الكلام ينقسم الى مفيد وغير مفيد، لم يرد الكلام في اصطلاح النحاة، فانّه لايكون إلاّ مفيداً عندهم، انتهى، والظاهر في المقام: المعنى اللغوي، وان كان المناسب لأهل الاصطلاح مايراد منه في الاصطلاح، فتأمّل.

(وخير) ـأيضاًـ اسم تفضيل، أصله: أخير، ولايكاد يستعمل وممّاجاء منه على ماادعاه السيوطي: بلال أخير الناس وابن الأخير وكذا أشر، وممّاجاء منهـ على الأصل على قراءة أبي قلابةـ: «سيعلمون من الكذّاب الأشر» وامّا **(خير)** فالمراد به: معناه اللغوي، وهو كما في ـالمصباحـ: اسم ماينقل و يتحدّث به، لامعناه الاصطلاحي، أعني: أحد ركني الكلام المتمم لفائدته. **(يختم به المرام)** أي: يجعل خاتمة المرام، أي: آخره، قال في ـالمصباحـ: ختمت القرآن، حفظت خاتمته، وهي: آخره، والمرام ـبفتح الميمـ: مصدر ميمي بمعنى المفعول، أي: المطلوب، قال في ـالمصباحـ: رمت الشيء أرومه روماً ومراماً: طلبته، فهو مروم.

(حمدك) الحمد: هو الوصف الجميل على جهة التعظيم، لأجل جميل اختياري، فبقيد «على جهة التعظيم» خرج الاستهزاء والسخرية و بقيد «اختياري» خرج الثناء لأجل جميل غير اختياري، فانّه مدح لاحمد، لأنّه يقال: مدحت اللؤلؤ على صفائها، ومدحت زيداً على رشاقة قدّه وصباحة خدّه، ولايقال: حمدتها، هذا ولكن المفهوم من كلام الزمخشري في ـالكشّاف والفائقـ انّهما

مترادفان وفيها أقوال أُخر لم نذكرها مخافة التطويل بلاطائل.

وإنّما جمع بين البسملة والتحميد في الابتداء، جرياً على مقتضى كلّ أمر ذي بال، فانّه وارد في كليهما، ولهذا رجح تقدير المتعلق في البسملة «ابتداء» لأن فيه امتثالاً للحديث لفظاً ومعنى، وفي غيره معنى فقط، وقدم البسملة اقتداء بمانزل به الكتاب، وجرى عليه ديدن الأصحاب ـعند التأليف والتصنيفـ بل عامة أولي الألباب اذا أرادوا أن يسلكوا الطريق الصواب.

(اللهم) أصله: ياالله، حذف حرف النداء، لئلايلزم الجمع بين «ياء» و«ال» لأنّه وان جاز في اسم الكريم ومحكي الجمل، إلاّ أنّ الأكثر حذف الياء، والتعويض عنه ميماً مشدّدة في الآخر، ولم تزد في مكان المحذوف أي: الأول، لئلا يجتمع زيادتان أي: الميم وال، في أول الكلمة، وشذّ الجمع بين حرف النداء والميم، بأن يقال: «يااللهم» اذ لم يأت ذلك في كلامهم، إلاّ في بيت واحد وهو قوله:

انّي إذا ما حادث ألمّا أقول يااللهمّ يااللهمّا

وقال جماعة: انّ الميم فعل أمر من أمّ يؤمّ كقصد يقصد. وزناً ومعنًى، حذفت همزته في الدرج خطأً على خلاف القياس، أو لكثرة الاستعمال، كهمزة «ابن» بين العلمين، بشرائط ذكرناها في ـالمكررات ـ في باب المنادى وهمزة الوصل، وفي قول الجماعة إشكال ذكرناه هناك.

(على جزيل الانعام) الجزيل: العظيم والغليظ من كلّ شيء، أو الخطب فقط، قال في ـالمصباحـ: جزل الحطب ـبالضمّـ جزالة اذا عظم وغلظ، فهو جزل، ثمّ استعير في العطاء، فقيل: اجزل له في العطاء، اذا أوسعه، وفلان جزل الرأي انتهى.

والانعام ـبكسر الهمزةـ: مصدر، والفتح غلط، معناه: ايصال المنفعة، ومايوجب الرفاهيّة والسعة الى الغير، على وجه الإحسان و بلاقصد عوض.

(والصلاة) قيل: هي بمعنى الدعاء، أي: طلب الرحمة، واذا أسند الى الله تعالى تجرّد عن معنى الطلب، و يراد به الرحمة مجازاً، من باب استعمال اللفظ الموضوع للكلّ في الجزء، وقيل: هي بمعنى اظهار الشرف ولومجازاً، من باب استعمال اللفظ الموضوع للملزوم في اللازم، كقولهم: بات على النار، أي على الحرارة، كما في «المغني» في بحث ـعلىـ.

وقيل: كما في «المعالم» انّها مشتركة بين الدعاء والرحمة وغيرهما، و يظهر من

«المصباح» انَّها مشتركة بين الدعاء والتعظيم والبركة والرحمة.

وفيها أقوال أُخر، أعرضنا عن ذكرها مخافة التطويل، والحقّ كما قال ابن هشام: انَّها بمعنى واحد، وهو العطف، وهو بالنسبة الى الله تعالى: الرحمة، والى الملائكة: الاستغفار، والى الآدميّين: دعاء بعضهم لبعض.

وذلك: لأنَّ المجاز والاشتراك ـ كما بيّن في محلّه ـ خلاف الأصل. **(والسلام):** اسم مصدر من التسليم، معناه التحيّة، قال في ـ المصباح ـ: حيّاه تحيّة، أصله: الدعاء بالحياة، ومنه التحيّات لله، أي: البقاء، وقيل: الملك، ثمَّ كثر حتى استعمل في مطلق الدعاء، ثمَّ استعمله الشرع في دعاء مخصوص، وهو: «سلام عليك» انتهى.

وإنَّما جمع بين «الصلاة والسلام» امتثالاً لظاهر قوله تعالى: «يا أيّها الذين آمنوا صلّوا عليه وسلّموا» وحذراً من كراهة افراد أحدهما عن الآخر ـ على رأي ـ كما يظهر من الشهيد الثاني ـ في شرح خطبة اللمعة ـ حيث ترك المصنّف التسليم بعد الصلاة فقال وكان ينبغي اتباعها بالسلام عملاً بظاهر الأمر ثمَّ اعتذر عنه: بأنّه انَّما تركه للتنبيه على عدم تحتّم ارادته من الآية لجواز كون المراد به الانقياد، بخلاف الصلاة، وامّا كلمة: على، في **(على سيّد الأنام)**، فهي: للاستعلاء المعنوي، والسيد: من ساد يسود سيادة، والاسم: السؤدد، وهو المجد والشرف، وسيد القوم: رئيسهم، وأكرمهم، والسيد: المالك والحليم الذي لايستفزّه غضبه، والجميع صادق عليه (ص)، امّاالأنام، فقال في ـ المصباح ـ: الجنّ والإنس، وقيل: الأنام: ماعلى وجه الأرض من جميع الخلق، انتهى، فعلى هذا: الاضافة في «سيد الأنام» ليس للتخصيص، لأنّه (ص) سيد الكونين، فالاضافة فيه لتعظيم شأن المضاف اليه وافتخاره، أو المضاف، كما ذكر في «علم المعاني» من أنَّ الاضافة قدتتضمّن تعظيماً لشأن المضاف اليه، أو المضاف أو غيرهما:

(محمَّد) عطف بيان للسيد، وهو علم منقول، من اسم مفعول «حمد» بالتشديد، سمي (ص) بذلك: لكثرة خصاله المحمودة، لأنَّه على خلق عظيم، قال حسّان:

وشقّ له من اسمه ليجله ... فذو العرش محمود وهذا محمَّد

قال الشهيد ـ قدّس سرّه ـ: سمّي به نبيّنا (ص): إلهاماً من الله تعالى، وتفاؤلاً بأنّه يكثر حمد الخلق له. لكثرة خصاله الحميدة.

وقد قيل لجدّه عبدالمطلب ـ وقد سمّاه يوم سابع ولادته لموت أبيه قبلها

(فصار أمره«ص» بيد جدّه)ـ: لِمَ سمّيت ابنك محمَّداً، وليس من أسماء آبائك ولاقومك؟

فقال: رجوت أن يحمد في السماء والأرض، وقد حقّق الله رجائه انتهى.

بلغ العلى بكماله كشف الدجى بجماله حسنت جميع خصاله صلّوا عليه وآله

(وآله) أصله: أهل، بدليل «أهيل» لأنَّ التصغير يردّ الأشياء الى أصولها، خص استعماله في الاشراف، والأهل أعمّ منه. وفي بعض حواشي التهذيب الاشراف: هم العقلاء الذين لهم خطر عظيم، وهو جمع شريف، من الشرف ـبفتح الشينـ بمعنى العلو، والمكان العالي، تشبيهاً للعلو المعنوي بالعلو المكاني، وفي الحديث: «اذا أتاكم شريف قوم فأكرموه» سئل وما الشريف؟ فقال: «الشريف من كان له مال» قلت: فالحسيب؟ قال: «الذي يفعل الأفعال الحسنة بماله وغير ماله» هذا، والحاصل: انَّ الآل أخصّ من الأهل مطلقاً. من جهة انَّ الأهل يعمّ العقلاء وغيرهم، يقال: أهل الرجل لماله وعياله، والآل يخصّ العقلاء فقط، وـأيضاًـ هو يعمّ من العقلاء من له خطر وغيره، والآل لايستعمل إلاَّ فيمن له خطر كآل محمَّد(ص) وآل فرعون.

قيل: لمّاارتكبوا في الآل التغيير اللفظي بتغيير «الهاء» ارتكبوا التخصيص الأول توفّيا للملائمة بين اللفظ والمعنى، ولمّا كان «الهاء» حرفاً ثقيلاً لكونه من أقصى الحلق، تطرق الى الكلمة بسبب قلبها الى الألف الذي هو حرف خفيف نقص قوي، فارتكبوا التخصيص الثاني جبراً لهذا النقص، انتهى.

هذا كلّه بالنظر الى اللغة، مع قطع النظر عن خصوصيّة المورد وامّا معها: فالمراد من الآل عند العامة: أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب، وعندنا: علي وفاطمة والحسنان، قال الشهيد: و يطلق تغليباً على باقي الأئمة، قال بعض المحقّقين: في كون ذلك على سبيل التغليب تأمل، ثمَّ قال: روي عن الصادق عليه السلام، انَّ «آل محمَّد» ذريّته، والذريّة: هو العقب وعقب العقب مطلقاً، وأهل بيته: الأئمة، وعترته: أصحاب الكساء، هذا بحسب أصل اللغة، وإلاَّ فالآل، والأهل والعترة في الأحاديث: مترادفة، كل بمعنى كلّ، انتهى.

و يؤيده ماروي عن الحسن بن علي(ع): انَّه قال: سئل أمير المؤمنين(ع) عن معنى قول رسول الله(ص): «انِّي مخلّف فيكم الثقلين: كتاب الله، وعترتي» من العترة؟ فقال عليه السلام: أنا والحسن والحسين والأئمة التسعة من ولد الحسين، تاسعهم مهديّهم وقائمهم، لايفارقون كتاب الله ولايفارقهم، حتى يردوا على

الرسول (ص) حوضه.

(البررة): جمع مفرده بارّ ـ بتشديد الراء ـ بمعنى: الصادق والتقيّ، والمطيع المنقاد قال في ـ المصباح ـ: برّ الرجل يبرّ برّاً وزان: علم يعلم علماً، فهو برّ ـ بالفتح ـ وبار ـ أيضاً ـ أي: صادق، أو تقي، وهو خلاف الفاجر، وجمع الأول: أبرار، وجمع الثاني: بررة، الى أن قال: بررت بوالدي: أبره براً وبروراً، أحسنت الطاعة اليه، انتهى.

وهم عليهم السلام مصاديق لكلّ واحد من هذه المعاني، وسيّ من (سيما): اسم بمنزلة مثل وزناً ومعنًى، و«عينه» في الأصل «واو» وقال ابن هشام: تشديد يائه، ودخول «لا» عليه ودخول «الواو» على «لا» واجب، ونقل عن ثعلب: انّه قال: من استعمله على خلاف ماجاء في قوله:

ألارُبَّ يوم لك منهنّ صالح ولاسيَّما يوم بدارة جلجل

فهو مخطىء، وقال غيره: انَّه قد تخفّف وقد تحذف «الواو» كقوله:

فه بالعقود و بالايمان لاسيَّما عقد وفاء به من أعظم القرب

وهو اسم لا النافية للجنس.

قال في ـ العوامل ـ: فيما بعدها ثلاثة أوجه: الرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف، ومافيها موصولة أو موصوفة، أي: لاسيّ الذي أو شيء هو زيد موجود، والجرّ على اضافة سيّ اليه، وما زائدة، أي: لاسيّ زيد موجود، والجملة حال في الحالين، والنصب على الاستثناء، فيكون لاسيّما منقولة من أحد الأولين، مبقاة على ماكانت عليه، وكخصوصاً اعراباً وبناء، انتهى.

واعترض على كونها للاستثناء: بأنَّ المستثنى مخرج ومابعدها داخل بطريق أولى.

وأجيب: بأنَّه مخرج ممَّا أفهمه الكلام السابق من مساواته لماقبلها وعلى هذا فالاستثناء منقطع.

وقد عرفت انَّه يجوز في (ابن عمّه) وكذا تابعه (علي) أوجه ثلاثة، وان لم يساعد النصب رسم الخط، إلاَّ على لغة ربيعة، لأنَّهم لايفرقون في الوقف بين المنصوب وغيره، والخط مبني على الوقف ـ على ماذكره ابن هشام، في بحث اذن ـ والوجوه الثلاثة تأتي في كلّ مايأتي من التوابع، (الذي نصبه) أي: اقامه (علماً) يهتدى به (للاسلام)، أو رفعه يوم الغدير بأمر الله، وأوجب على امّته فرض طاعته وولايته، وعقد عليهم البيعة له، وجعله أولى بالمؤمنين من أنفسهم، كما جعله الله

كذلك، ثمَّ أشهد الله تعالى عليهم فقال: ألست قد بلّغت؟ فقالوا: اللهم بلى، فقال: اللهم اشهد وكفى بالله شهيداً.

(ورفعه) على منكبيه **(لكسر الأصنام)**، والقصة مسطورة في كتب الفريقين، **(جازم)** أي: قاطع **(أعناق النواصب اللئام)**، الذين يتديّنون ببغض الوصيّ وأولاده المعصومين عليهم السلام، وقال بعض المحققين بالأعم من ذلك، والمسألة فقهيّة تبحث هناك، وامّا اللئام: فهو جمع لئيم، وهو كما في ـ المصباح ـ: الشحيح والدنيء النفس والمهين ونحوهم، وأي لؤم أكبر من بغض من لم يسجد لغير الله قط، و بغض شيعته.

(وواضع علم النحو لحفظ الكلام)، قال في ـ التصريح ـ: قد تضافرت الروايات على انَّ أول من وضع النحو «أبوالأسود الدؤلي» وانّه أخذه أولاً عن علي بن أبي طالب عليه الصلاة والسلام، وكان أبوالأسود كوفي الدار بصري المنشأ، ومات وقد أسنَّ واتّفقوا على أنَّ أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء ـ بفتح الهاء وتشديد الراء ـ نسبة الى بيع الثياب الهروية، وكان تخرج بأبي الأسود، وأدب عبد الملك بن مروان، ثمَّ خلف أباالأسود خمسة نفر: أوّلهم «عنبسة الفيل» كان اسم أبيه «معدان» قتل فيلاً لعبدالله بن عامر ابن كريز، فسمّي: معدان الفيل، وسمّي: ابنه عنبسة الفيل. وثانيهم «ميمون الأقرن» وثالثهم «يحيى بن يعمر العدواني» والرابع والخامس ولدا أبي الأسود «عطاء، وأبوالحرث».

ثمَّ خلف هؤلاء عبدالله بن اسحق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي وابوعمرو بن العلاء، ثمَّ خلفهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، ثمَّ سيبويه والكسائي.

ثمَّ صار الناس بعد ذلك فريقين: كوفياً، و بصرياً، ثمَّ خلف سيبويه أبوالحسن الأخفش الأوسط «سعيد بن مسعدة» وخلف الكسائي الفراء ثمَّ جاء بعد ذلك صالح بن اسحاق الجرمي، و بكر بن عثمان المازني ثمَّ جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرّد، وجاء بعده أبواسحاق الزجّاج وأبوبكر بن السّراج، وابن درستويه، وأبوبكر محمد بن مبرمان. ثمَّ جاء بعد هؤلاء أبوعلي الحسن بن عبدالغفّار الفارسي، وأبوسعيد الحسن بن عبدالله السيرافي، وعلي بن عيسى الرماني، ثمَّ أبوالفتح بن جنّي، ثمَّ الشيخ عبدالقاهر الجرجاني، ثمَّ الزمخشري، ثمَّ ابن الحاجب، ثمَّ ابن مالك، ثم ابن هشام، انتهى.

واعلم: انّه يكفي في فضل هذا العلم وعلو رتبته أنَّ مبتكره وواضعه الأول: من هو معصوم عن الخطأ والزلل، وقد شرّف الله هذا العلم بكونه حافظاً عن الخطأ في اللغة التي أنزل بها القرآن، المنوط بمعرفته علم الدين والدنيا، ولذلك ترى المسلمين اهتمّوا به غاية الإهتمام، قد صنّفوا وألّفوا فيه وفي شتّى جوانبه، مختصراً ومطوّلاً لايعدّ ولايحصى، وقد حكي عن الصاحب بن عبّاد استاذ الشيخ عبدالقاهر: انَّ بعض الملوك أرسل اليه يسأله القدوم عليه، فقال له في الجواب: احتاج الى ستين «جملاً» أحمل عليها كتب اللغة التي عندي، فمن هذا وأشباهه: تعرف مقدار اجتهادهم فيه، واتعاب أنفسهم في تحصيله.

على أنَّ مقداراً من هذا العلم واجب كفاية، بل عيناً، في كلّ عصر وزمان، كما بيّن في محلّه لفهم السنّة والقرآن، ولهذا تتمّة تأتي، ولنختم الكلام هنا بمانقل في الجزء الثامن من السنة الثانية من مجلة العدل الصادرة في النجف الأشرف، والعهدة على الناقل، وهذا نصّه: قيل هذه الأبيات منسوبة لعلي بن الحسين (ع):

لو يعلم الطير مافي النحو من أدب ... حنّت اليه وأمّت بالمناقير
انَّ الكلام بلانحو ليشبهه ... نبح الكلاب وأصوات السنانير

ولنعم ماقيل: انَّ الصرف أمّ العلوم، والنحو أبوها، و يقوى في الدرايات داروها، و يطغى في الروايات عاروها، ولايذهب عليك مافي كلام المصنّف -ره- من حسن براعة الاستهلال، قال في خاتمة -المطوّل-: ينبغي للمتكلّم شاعراً كان أو كاتباً أن يتأنّق في ثلاثة مواضع من كلامه، حتى تكون تلك المواضع الثلاثة أعذب لفظاً، وأحسن سبكاً وأصحّ معنًى، أحدها: الابتداء، لأنَّه أوّل مايقرع السمع، فان كان عذباً حسن السبك صحيح المعنى: أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه وإلاّ أعرض عنه ورفضه، وان كان الباقي في غاية الحسن، الى أن قال: وأحسنه أي: الابتداء، ماناسب المقصود، بأن يكون فيه اشارة الى ماسيق الكلام لأجله، ليكون الابتداء مشعراً بالمقصود، والانتهاء ناظراً الى الابتداء، و يسمّى -كون الابتداء مناسباً للمقصود-: براعة الاستهلال، من برع الرجل براعة: اذا فاق أصحابه في العلم انتهى باختصار، فلله درّ المصنّف -قدس سرّه- فانّه أشار الى جلّ فصول الكتاب والموضوع، وفائدة العلم والغرض من تدوينه، بحيث يفهم منه معظم مايتعلّق بعلم الإعراب.

(وبعد) الواو للاستيناف -كما في قوله تعالى-: «لنبيّن لكم ونقرّ في الأرحام مانشاء» وقوله: «ومن يضلل الله فلاهادي له و يذرهم في طغيانهم يعمهون» في

قراءة من رفع «يذر» اذ لوكان الواو فيها للعطف لانتصب ـنقرـ وانجزم ـيذرـ كما قرأ الآخرون.

ولفظة «بعد» من الغايات أي: الظروف المقطوعة عن الاضافة، قال الجامي: سميت تلك الظروف بالغايات، لأن غاية الكلام كانت ماأضيفت هي اليه، فلمّا حذف: صرن غايات ينتهي بها الكلام وإنّها بنيت لتضمّنها معنى حرف الاضافة، وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه، واختير الضمّ لجبر النقصان، والمضاف اليه في أمثال المقام الحمد والصلاة والسلام ومتعلقاتها، فتأمّل.

(فهذا) هذا «الفاء» كما قال محشّي التهذيب: امّا على توهم امّا لكثرة مجيئها في أمثال المقام، وامّا على تقديرها في نظم الكلام، وهذا اشارة الى المرتب الحاضر في الذهن: من المعاني المخصوصة النحوية المعبر عنها بألفاظ مخصوصة، دلّ عليها ماكتبه المصنّف وسمّاه: **(الفوائد الصمديّة في علم العربية)** الفوائد: جمع الفائدة، وهي كما في ـالمصباحـ الزيادة تحصل للانسان، وهي اسم فاعل من قولك: فادت له فائدة فيداً، من باب باع، وأفدته مالاً: أعطيته، وأفدت منه مالاً: أخذت وقال أبوزيد: الفائدة مااستفدت من طريفة مال: من ذهب، أو فضة أو مملوك، أو ماشية.

هذا بالنظر الى اللغة، وامّا بالنظر الى الاصطلاح، فقدبيّنه ـمحشّي التهذيبـ بقوله: اعلم: انَّ مايترتّب على فعل، ان كان باعثاً للفاعل على صدور ذلك الفعل منه، يسمّى: غرضاً وعلّة غائية، وإلاّ يسمّى: فائدة ومنفعة وغاية.

والصمديّة: منسوب الى عبدالصمد، لماتقرّر في باب النسب: من انَّ الاضافة اذا كانت معنوية، فالنسبة الى المضاف اليه غالباً، كزيدي، في غلام زيد، وعمري في ابن‌عمر، ومنافي في عبدمناف، و«الصمد» معناه: لم‌يلد ولم‌يولد، كما في بعض الروايات والتاء للتأنيث لأنها صفة للفوائد.

والمراد من علم العربية مايأتي عن قريب، وقديطلق على مايشمل التصريف ـأيضاًـ على ماأدعاه السيوطي، وقديطلق على الأعم من ذلك، أعني: مايبحث فيه عن اللغة العربية، وهذا ينقسم الى اثني‌عشر علماً، ذكرناه في الجزء الأول من ـالمكرراتـ.

(حوت) أي: تضمّنت **(مانفعه أعمّ)** من نفع مالم‌تحوه من المسائل النحوية، والنفع مايتشوّق اليه الكلّ و يسعى لتحصيله الجلّ والمراد منه هنا حفظ اللسان

عن الخطأ في المقال.

قال بعض المحقّقين: كلّ من أراد تعليم علم من العلوم: فينبغي أن يكون غرضه هو الغرض الباعث للمدون الأول على التدوين بعينه وقدمرّ آنفاً انَّ علياً عليه السلام وضع علم النحو لحفظ الكلام، **(ومعرفته للمبتدئين أهمّ)** من معرفة مالم تحوه من المسائل النحوية **(وتضمّنت فوائد جليلة)** أي: عظيمة، ومنه الجلّ أيّ: المعظم، أي الأكثر، **(في قوانين)** علم **(الإعراب)** أي: علم النحو، ومن هنا يقال للنحويين: المعربين وهو بمعنى الايضاح والتبيين، لأن النحوي يوضّح الكلام ويبيّنه، وقيل الهمزة للسلب، ومعناه: ازالة الابهام والفساد، لأنَّ النحوي يزيل ابهام الكلام وفساده.

قال في ـالمصباحـ: العرب اسم مؤنث، ولهذا يوصف بالمؤنث فيقال: العرب العاربة، والعرب العرباء، وهم بخلاف العجم، ورجل عربيّ ثابت النسب في العرب وان كان غيرفصيح، وأعرب ـبالألفـ اذا كان فصيحاً، وان لم يكن من العرب، وأعربت الشيء، وأعربت عنه، وعرّبته ـبالتثقيلـ، وعربت عنه: كلّها بمعنى التبيين والايضاح، الى أن قال: وأعربت الحرف أوضحته، وقيل: الهمزة للسلب، والمعنى: أزلت عربه، وهو: ابهامه، انتهى.

وقد ذكرنا في ـالمكرراتـ في باب أبنية المصادر: انَّ من معاني همزة باب الإفعال: السلب، فراجع.

قال في ـالمصباحـ: القانون: الأصل، والجمع: قوانين، وقال ـمحشّي التهذيبـ: هو لفظ يوناني، أو لفظ سرياني، موضوع في الأصل لمسطر الكتابة وفي الاصطلاح: قضية كليّة، تعرف منها أحكام جزئيات موضوعها، كقول النحاة: كل فاعل مرفوع، فانّه حكم كلي يعلم منه أحكام جزئيات الفاعل، انتهى.

حاصله: انّه تجعل القضية الكليّة التي موضوعها الفاعل الكلي: كبرى الشكل الأول، والقضيّة الجزئية التي محمولها الفاعل الجزئي: صغراه، فيعلم منه: انَّ من أحكام الفاعل انّه مرفوع، مثلاً اذا أردت أن تعلم انَّ زيداً في ـقام زيدـ مرفوع، تقول: زيد في هذا المثال فاعل، وكلّ فاعل مرفوع، ينتج: فزيد في هذا المثال مرفوع.

(وفرائد) عطف على الفوائد، والمراد منها المسائل المهمّة التي **(لم يطّلع)**، أصله: يطتلع، على وزن يفتعل، من طلع أبدلت الثانية بالأولى ثمَّ أدغمت فيها.

قال في ـشرح التصريفـ: واعلم: انّه متى كان فاء افتعل: صاداً، أو ضاداً،

أو ظاء، أو طاء، قلبت تاؤه أي: تاء افتعل طاء لتعسير النطق بالتاء بعد هذه الحروف، واختير التاء، لقربها من الطاء مخرجاً، والحاصل عندنا يرجع الى السماع، وعند العرب الى التخفيف.

(عليها)، الضمير راجع الى الفرائد، أو اليها والى الفوائد وما، في ومانفعه الخ، فتأمّل **(إلاّ أولو الألباب)** أي: ذو والعقول الذين اتقنوا هذا العلم ومارسوه حقّ الممارسة.

(وضعتها) معناه: وصنفتها وألفتها مجازاً، **(للأخ الأعزّ «عبد الصمد»)** سمّي باسم جدّه، كما هو الغالب المتعارف **(جعله الله من العلماء العاملين، ونفعه بها)** أي: بالفرائد والفوائد، **(وجميع المؤمنين)** هذه الجملة خبرية، معناها: الدعاء، أي: اللهمَّ انفعه بها وجميع المؤمنين.

(وتشتمل) الفوائد والفرائد **(على خمس حدائق)**، اشتمال الكلّ على الجزء، كاشتمال المدرسة على الحجرات، والبلد على البيوت والحديقة، قال في ـالمصباحـ: البستان يكون عليه حائط، فعيلة بمعنى مفعول، لأنَّ الحائط أحدق بها أي: أحاط ثمّ توسّعوا حتى اطلقوا الحديقة على البستان، وان كان بغير حائط، والجمع الحدائق انتهى. وهاهنا استعملت في الأبواب، تشبيهاً لأبواب العلم بالبساتين ذات الأشجار المثمرة، والفواكه اللذيذة الطيّبة، ووجه الشبه ظاهر جليّ:


الحديقة
الأولى

الحديقة الأولى

(الحديقة الأولى: فيما أردت تقديمه) قبل الشروع في العلم: ولايخفى انَّ التعبير بأردت ليس بمستحسن جداً، لأنَّ هذه الحديقة بمنزلة المقدمة، بل هي نفسها حقيقة، ومايذكر فيها واجب التقديم استحساناً، عند المحقّقين من أهل الاصطلاح، كما صرّح به صاحب الشوارق، وظاهر المصنّف -أيضاً- ذلك حيث عبّر عمّا ذكره في هذه الحديقة بقوله: (غرّة) لأنَّ الغرة كما في -المصباح- من الشهر وغيره: أوله، وماأراد تقديمه فيها أمور سبعة ومايتعلّق بها:

الأول: تعريف هذا العلم، وإنّما قدّم التعريف: لأنَّ طالب كلّ علم يجب استحساناً أن يتصوّر ذلك العلم و يعرفه بوجه ما، ليكون شروعه فيه على بصيرة، لأنّه اذا تصوّر ذلك العلم وعرفه: اطّلع على جميع مسائله اجمالاً، بحيث اذا ورد عليه مسألة من مسائله: علم انّها من مسائل ذلك العلم، كما انَّ من أراد سلوك طريق لم يشاهده، ولكن عرف علائمه اجمالاً قبل السلوك، فهو على بصيرة في سلوكه.

تعريف النحو

اذا عرفت ذلك فنقول: (النحو) -في اللغة- يستعمل لمعان، منها القصد، ومنها: الجانب، قال في -المصباح-: نحوت نحو الشيء من باب -قتل-: قصدت، فالنحو القصد، ومنه «النحو» لأن المتكلّم ينحو به منهاج كلام العرب افراداً وتركيباً، انتهى.

وفي الاصطلاح: (علم بقوانين) تعرف بها أحوال (ألفاظ العرب: من حيث الإعراب والبناء)، فقوله: «علم» بمنزلة الجنس، دخل فيه جميع العلوم، وقيّده «بقوانين» لأنّه لايمكن تعريف فرد من العلوم لاباعتبار متعلّقاته التي يبحث في ذلك العلم عنها.

و«القانون» لفظ يوناني أو سرياني أو رومي، وضع في الأصل لمسطر الكتابة، وفي الاصطلاح مرادف للأصل، وهو: عبارة عن قضية كليّة منطبقة على ماتحتهامن الجزئيات، كقولنا: كلّ فاعل مرفوع المنطبق على «زيد» في قام زيد، والقول بأن النحو العلم بالقوانين لأنفسها أحد الأقوال، وفي المقام أقوال أُخر، مذكورة في حاشية التهذيب.

واضافة القوانين الى ألفاظ العرب: فصل مخرج للعلوم التي لايعرف بها أحوال ألفاظهم، وهي غيرالعلوم العربية، وقيّد الحيثيّة: فصل ثان مخرج سائر العلوم العربية غير النحو، لأنّها علم بقوانين تعرف بها أحوال ألفاظهم، لكن لامن حيث الإعراب والبناء، بل من حيث غيرهما.

فائدة النحو وموضوعه

(و) الثاني من الأمور: بيان (فائدته)، أي: النحو، وإنّما قدّم بيان فائدة العلم: لأنّ طالب كلّ علم لولم يعلم فائدة العلم لكان سعيه في تحصيله وتحمل المشاق في طلبه عبثاً ولغواً، لايرتكبه العاقل، فطالب علم النحو اذا عرف انّ فائدته (حفظ اللسان عن الخطأ في المقال)، بشرط أن يراعيها في تلك الحال، يتشوّق اليه فيسعى في تحصيله،

و يتحمّل المشاق في طلبه، ويجد ويجتهد، ومن جدّ وجد، ومن لجَّ ولج.

والثالث: (موضوعه) أي: مايبحث في علم النحو عن عوارضه الذاتية، كالرفع، والنصب، والتعريف، والتنكير، وسائر مايبحث فيه عنها.

وفي موضوع هذا العلم أقوال: منها: انَّه الكلمة فقط. لأنَّ المبحوث عنه فيه هو الإعراب والبناء ومايتعلّق بهما، وهما: من عوارض الكلمة والبحث عن غيرها: كبناء بعض الجمل واعراب بعض آخر، إنَّما هو لتنزيلها بمنزلتها.

ومنها: انَّه الكلام فقط، لأنَّ المبحوث عنه فيه الألفاظ المستقلّة في الاستعمال، والكلمة ليس لها هذا الاستقلال، لأنَّها لا تستعمل إلاَّ في ضمن الكلام، ولذلك قيل: انَّ الكلمة قبل الاستعمال لامعربة ولامبنيّة.

(و) منها: ماهو المختار عند المصنّف، وهو انَّه مجموع (الكلمة والكلام)، قيل في وجهه: انَّ كلاً منهما محتاج الى الآخر، لأن الكلمة لا تستعمل إلاَّ في ضمن الكلام، والكلام لايتركّب إلاَّ من كلمتين فهو مفتقر اليها افتقار الكلّ الى الجزء.

وإنَّما قدم بيان الموضوع: لأن تمايز العلوم بتمايز الموضوعات وتمايز الموضوعات كما تقدّم آنفاً بتمايز الحيثيّات، فلولم يعرف طالب علم النحو انَّ موضوعه أي شيء هو؟ لم يتميّز عنده هذا العلم عن غيره، فلم يكن له في طلبه ـ أيضاً ـ بصيرة.

تعريف الكلمة

والرابع: تعريف الكلمة، وإنَّما قدّم تعريفها على تعريف الكلام لأنَّها جزؤه، والمركّب يعرف بعد معرفة أجزائه، (فالكلمة: لفظ موضوع مفرد)، واللفظ في اللغة: الرمي مطلقاً، أو من الفم، أو النطق، فهو من قسم الخبر الجامد، لأنَّه مصدر، فالمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق ـ كما يأتي في باب المبتدأ والخبر ـ انشاء الله تعالى ـ وفي الاصطلاح: صوت يعتمد على مخارج الحروف، فيخرج به: الخط، والعقد، والنصب والاشارة، و يدخل فيه: مطلق مايتلفّظ به الانسان، مهملاً كان أو مستعملاً، ويخرج بقوله: «موضوع» المهمل نحو: ديز، و بيز، وجسق، و بسق، وأمَّا قوله: «مفرد» فان كان المراد به المفرد المقابل للمركّب ـ كما هو الظاهر ـ فيخرج به: المركّبات مطلقاً، سواء كانت كلامية أو غير كلامية، فيخرج ـ حينئذ ـ عن تعريف الكلمة مثل:

الرجل، وغلام زيد، وأحدعشر، وأمثالها ممّايدلّ جزء لفظه على جزء معناه، بل يخرج عنه الفعل ـأيضاًـ بناء على دلالة كلّ واحد من جزئيه، أعني: الهيئة والمادة، على جزء من معناه، أعني: الزمان والحدث، مع خروج هذه الأمور جميعاً عن الكلام ـأيضاًـ لعدم الاسناد التام فيها، وبذلك يختل تعريف الكلمة، وان كان المراد بالمفرد: معنى آخر من معانيه فالاختلال أشدّ، فتأمّل.

وكيف كان، بقي في التعريف مايتلفّظ به الانسان حقيقة، كزيد وضرب، ومن. قيل: وكذلك المنويّات، كالمستتر في اضرب ولا تضرب لأنّها وان لم يكن ممّا يتلفّظ به الانسان، لكن يجري عليها أحكام اللفظ الحقيقي: من الفاعلية والرفع ونحوهما.

أمّا المقدّرات: فهي لفظ حقيقة، لأنّها ملفوظة في بعض الأحيان وكذلك كلمات الله والملائكة والجنّ، (وهي) أي: الكلمة: (اسم وفعل، وحرف،) أي: كلّ واحد من هذه الثلاثة، كلمة، لاانّ مجموع هذه الثلاثة كلمة واحدة، حتى يكون مجموع: «هل ذهب زيد» كلمة، بل هو كلمات، فالمقام من قبيل قولنا: الحيوان انسان، وفرس، وبقر، لامن قبيل «الانسان حيوان ناطق» حاصلة حصر الكليّ في جزئياته، لاحصر الكلّ في أجزائه. والدليل على حصر الكلمة ثلاثة:

الأول: ماروي عن سيد الأوصياء وإمام الفصحاء(ع)، والمبتكر لهذا الفنّ.

والثاني: الاستقراء، بمعنى: انّهم تتبّعوا لغة العرب فلم يجدوا فيها لفظاً موضوعاً يستعملونه غير هذه الثلاثة.

والثالث: مايذكره المصنّف في الإيضاح الآتي: من الحصر العقلي الدائر بين النفي والإثبات.

تعريف الكلام

والسادس: تعريف «الكلام»، بفتح الكاف وهو في اصل اللغة عبارة عن اصوات متتابعة لمعني مفهوم وفي اصطلاح النحاة هواسم لما تركب من مسند ومسنداليه وقد يستعمل الكلام بكسر الكاف، وهو في اللغة: جمع «كلم»ـبسكون اللام ـبمعنى: الجرح، قال في ـالمصباحـ: كلمته كلما، من باب ـقتلـ: جرحته، ومن باب ـضربـ لغة، ثمّ أطلق المصدر على الجرح، وجمع على كلوم، و كلام، مثل: بحر

ويحور و بحار والتقتيل ومبالغة، و رجل كليم، والجمع: كلمى، مثل: جريح، و جرحى، انتهى.

وقد يأتي الاول في اللغة بمعنى: مطلق مايتلفّظ به الانسان، مفرداً كان أو مركّباً، مفيداً كان أو غير مفيد. ولا يخفى مافي المعنيين من المناسبة، لأنَّ الأول يؤثر في الأجسام والثاني في النفوس، قيل: والى هذا أشير في البيت المنسوب الى أميرالمؤمنين (ع):

جراحات السّنان لها التيام ولايلتام ماجرح اللسان

وقد نظَّمه بعض الشعراء بالفارسي بقوله:

انچه زخم زبان كند با من زخم شمشير جان سنان نكند

هذا ماقاله الجامي، لكنَّ الظاهر: انَّ أصل المدعى لاأصل له اذ الكلام في مفتوح الكاف، والذي بمعنى الجرح مكسورها، فتأمّل.

وأمّا في الإصطلاح: فهو (لفظ مفيد بالإسناد)، فخرج ـ باللفظ ـ ماعرفته سابقاً، وبالمفيد ـ مطلق مالايفيد، مفرداً كان نحو: زيد، أو مركّباً، نحو: الرجل و بصري، وخمسة عشر، والشرط بدون الجزاء نحو: ان قام، وكذلك مالايجهله أحد، نحو: النار حارة، والشمس مشرقة ونحوهما، وبالاسناد ـ المعدودات، نحو: دار، كتاب، فرس، مثلاً لأنَّها تفيد لكن لابالاسناد بل بحصول الغرض، وهو ضبطها في دفتر الاسناد و نحوه، وكذا المركّبات الناقصة الشاملة للاسناد الناقص، نحو: غلام زيد، ورجل فاضل، لأنَّ المطلق ينصرف الى الفرد الأكمل، والفرد الأكمل من الاسناد هو التام، وقيّده أي: الكلام، بعضهم: بكونه مقصوداً، ليخرج به ماينطق به النائم والساهي ونحوهما. و بكون المقصود لذاته ليخرج المقصود لغيره، كجملة الصلة والصفة والجزاء ونحوها، فعليه: النسبة بين الكلام والجملة عموم وخصوص مطلق، وعلى ظاهر المصنف التساوي، والسابع بيان مايتأتى فيه ركنا الكلام، فاعلم: انَّه (لايتأتّى) ركنا الكلام أعني: المسند والمسند اليه (إلاّ في) ضمن (اسمين)، نحو: هذا زيد، وذاك قائم، (أو) في ضمن (فعل واسم) نحو: قام زيد، واضرب.

وقد علم من ذلك: انَّه لايتأتّى من فعلين، نحو: قام قام، ولامن فعل وحرف، نحو: قدضرب، أو من حرف واسم، نحو: قدزيد، أو من حرفين، نحو: قدقد، لأنَّ في الثلاثة الأولى أحد الركنين مفقود وفي الرابع كلاهما.

هذا (ايضاح) لما سبق، لأنَّه يذكر فيه تعريف كل واحد من الكلم الثلاث، بحيث يعلم وجه الحصر فيها -أيضاً- (فالاسم) مأخوذ من «الوسم» وهو: العلامة، لأنَّه علامة على مسمّاه، وقيل من السمو،وهو: العلو، لاستعلائه على أخويه، حيث عرفت انَّه يتركّب منه وحده الكلام دون أخويه، وهذا بعينه وجه تقديمه عليها (كلمة معناها مستقل)، للمستقل -عندهم- معان، والمراد به هنا: المستقل في المدلولية والمفهومية، بقرينة جعله راجعاً الى المعنى وهذا عبارة أخرى من قولهم: ان تدلّ الكلمة على المعنى بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة أخرى اليها، لاستقلال معناها بالمفهومية.

(غير مقترن) وضعاً (بأحد الأزمنة الثلاثة) أي: الماضي والحال والاستقبال، أي: لايكون أحد الأزمنة الثلاثة جزء معناه، كما يشعر به الاقتران، فدخل فيه ما كان أحدها كلّ معناه، نحو: أمس والآن، وغداً، ودخل فيه -أيضاً- ما كان مقترناً بأحدها عرضاً لاوضعاً، كأسماء الأفعال، واسم الفاعل والمفعول، ونحوها من الأسماء التي ليس اقترانها بأحدها بحسب الوضع بل بحسب العارض، وخرج منه: مطلق الأفعال حتى المنسلخة عن الزمان كنعم و بئس، وماشاكلهما من الإنشاءات، لأنَّها مقترنة به وضعاً، وكذلك نحو كان الله عليماً حكيماً.

وخرج عنه المضارع -أيضاً- فانَّه وان كان مشتركاً بين الحال والاستقبال لكنَّه لايستعمل إلاَّ مقترناً بأحدهما، (ويختصّ) الاسم أي: يتميّز أي: يعرف (بالجرّ)، بأقسامه الثلاثة، نحو: بسم الله الرحمن الرحيم، وإنَّما اختصّ به: لأنَّ حروف الجرّ وضعت لايصال معنى الفعل الى الاسم، فلايدخل إلاَّ عليه، وأمَّا الاضافة اللفظية فحمولة على المعنوية، (والنداء) أي: بأن يكون منادى، نحو: ياقوم، وإنَّما اختصّ به: لأنَّ حروف النداء وضعت لطلب الإقبال ممّن يشعر وذلك لايوجد إلاَّ في الاسم، (واللام) أي: لام التعريف، نحو: الرجل، والأولى أن يقول: حرف التعريف،ليشمل الميم في لغة حمير، نحو: امسفر أي: السفر، وإنَّما اختصّ به: لأنَّه موضوع لتعيين معنى مستقل يدلّ عليه اللفظ مطابقة، وذلك لايوجد إلاَّ في الاسم، (والتنوين) وهو: نون تثبت لفظاً لاخطاً، قيل: هو عشرة أقسام، وإنَّما يختصّ الاسم بأربعة منها.

مايختصّ الاسم به

الأول: تنوين التمكّن. وهو الذي اذا دخل على الاسم يدلّ على أنّه أمكن في الإعراب، أي: منصرف، فلايوجد هذا القسم في غير المنصرف، والثاني: تنوين التنكير، وهو الذي اذا دخل على الاسم يدلّ على أنّه نكرة، نحو: صهٍ ـمع التنوين ـ فانّه لطلب سكوت ما في وقت من الأوقات، بخلاف صه بدون التنوين فانه لطلب السكوت في الزمان الحاضر، فصهٍ مع التنوين نكرة لعدم تعين المطلوب، أي: السكوت وزمانه، و بدون التنوين معرفة لتعين المطلوب، وهو السكوت في الزمان الحاضر، قيل: لايوجد هذا القسم إلاّ في المبنيّات. والثالث: تنوين العوض، وهو امّا عوض عن جملة، كيومئذ، فان أصله: يوم اذ كان كذا، فاليوم مضاف الى الجملة التي كانت بعدها، فحذفت تلك الجملة للتخفيف، وعوض عنها التنوين، اذ لابدّ في الاسم من أن يتمّ بالاضافة أو التنوين أو مايقوم مقامها، فالتقى ساكنان، أعني الذال والتنوين، فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين، أو ليكون دليلاً على المضاف اليه، لأنَّ الكسرة نظير الجرّ في المضاف اليه، وقس عليه ساعتئذ وحينئذ وأشباههما، أو عوض عن مفرد كان في الأصل مضافاً اليه، وهذا يختصّ بلفظة كلّ و بعض، نحو قوله تعالى: «وجعلنا بعضهم فوق بعضٍ» أي: بعضهم، ونحو: «إن كلّا لماليوفّينّهم» أي: كلّهم.

أو عوض عن حرف أو تنوين، كما في «قاضٍ» في حالة الرفع والجرّ وكذلك «جوارٍ» وفيه تفصيل ذكرناه في ـالمكرّرات ـ في باب ـغير المنصرف ـ فراجع.

والرابع: تنوين المقابلة، وهو مايقابل نون الجمع المذكّر السالم كمسلمات، فانَّ مجموع الألف والتاء فيه علامة الجمع، كما انَّ الواو وحدها علامة في جمع المذكّر السالم، ولم يوجد في جمع المؤنث أي: مسلمات، مايقابل النون في جمع المذكّر، فزيد التنوين فيه ليقابل النون، وأمّا وجه اختصاص الاسم بالتنوين، فالمتحصّل من كلام الرضيّ انَّ ذلك لكونه مقابلاً للنون التي هي عوض عن التنوين، الذي هو علامة لتمام الاسم، فتأمّل.

(والتثنية) نحو: الزيدان ورجلان **(والجمع)** نحو: الزيدون والرجال، وإنّما اختصّ الاسم بهما لأنّهما بمنزلة النعت للمفرد، لأنّ معنى رجلان رجل موصوف بكونه مع آخر، وهكذا الجمع، ومفرد الفعل لايوصف.

فان قيل: قد يوجد التثنية والجمع في الفعل ـأيضاًـ نحو: يضربان و يضربون، قلنا: انّهما لم يردا على الفعل بل وردا على الاسم، أعني: الفاعل، **(والفعل كلمة معناها مستقل مقترن)** ـوضعاًـ **(بأحدها)**، أي: الأزمنة المتقدمة، قدعرفت المراد من الاستقلال والاقتران آنفاً، والمراد من المعنى المقترن بأحد الأزمنة: هو الحدث الذي هو أحد أجزاء معنى الفعل، فانّ معناه مركّب من ثلاثة أشياء الحدث الذي هو معنى المصدر المشتق منه الفعل، وثانيها: الزمان والثالث: النسبة الى فعال ما، والنسبة معنى حرفي، والمعنى الحرفي غير مستقلّ بالمفهومية، كما سيصرّح به في تعريفه بعيد هذا، فتعيّن أن يكون المراد ماذكرنا، بدليل: توصيفه المعنى بالاستقلال.

فخرج بقيد «الاستقلال» الحرف، و بقيد «الاقتران» الاسماء التى لادلالة لها على الزمان أصلا: كالحجر والشجر ونحوهما. والاسماء التى تدل على الزمان لكنه ليس جزء معناها بل كله: نحو امس والان وغداً، و بقولنا: «وضعا» اسماء الافعال، واسم الفاعل والمفعول، ونحوهما من المشتقات، لأن اقتران معانيها بأحد الأزمنة ليس بالوضع بل بالعرض، اى: الاستعمال، ودخل فيه به الأفعال المنسلخة عن الزمان، نحو: نعم و بئس، وصيغ العقود والايقاعات، وسائر الأفعال الانشائية، لاقتران معانيها بأحد الأزمنة بحسب الوضع، ودخل ـايضاًـ الأفعال المنسلخة عن الحدث والزمان، نحو: «كان الله عليما حكيما» وكذا الأفعال لتى لم يعقل لها زمان، لأنها حدث قبل وجود الزمان نحو: «خلق الله العالم» قال بعض المحققين: خلق هنا لايدل على الزمان، والا لاحتاج الزمان الى الزمان، وهو محال، ثم قال: اجاب النحويون: بأن قالوا: انا لانعقل فعلا الا في زمان، فقلنا خلق اللّه الزمان، فنزلناه منزلة ماهو في الزمان، وأجريناه مجرى مايعقلون وان كان في الحقيقة في غير زمان، انتهى. ودخل ـايضاًـ فعل المضارع وان كان مشتركا بين زمانين، لأنه لايستعمل الا في واحد من الاثنين، فيصدق انه مقترن بأحد الأزمنة لابالاثنين، وانما قدمه على الحرف لشرفه عليه لماعرفت من وقوعه احد ركني الكلام دونه وسمي فعلا لتضمنه معنى الفعل اللغوي

اعنى المصدر.

مايختص الفعل به

(ويختص) الفعل اي: يتميز، اي: يعرف (بقد)، لأنها لتقريب الماضي الى الحال، او لتقليل الفعل، او لتحقيقه، وشيء من هذه المعاني لايوجد الا في الأفعال، (ولم) وانما اختص به: لامتناع دخول الجوازم الا على الفعل، لاختصاص معانيها به، (وتاء التأنيث) الساكنة لاالمتحركة، لأنها تلحق الأسماء، نحو: ضاربة والحروف نحو: ربة، وانما اختص الفعل بها: لأنها دليل على تأنيث الفاعل والفاعل انما يكون بالاصالة للفعل، واقتضاء بعض الأسماء فاعلا انما هو على سبيل التبع، (ونون التأكيد) الثقيلة، نحو: اطلبن، والخفيفة، نحو: اطلبن، وانما اختص بهما: لأنهما لا تؤكدان الا الفعل، فلا تدخلان على غيره.

(والحرف كلمة معناها غيرمستقل) بالمفهومية، لأنه يحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليه حتى يفهم منه معناه، مثلا: معنى «من» الابتدائية، يحتاج الى ان ينضم اليها البصرة وكذلك معنى «الى» الانتهائية، يحتاج الى ان ينضم اليها الكوفة، فيقال: سرت من البصرة الى الكوفة، حتى تدلا على المعنى، وكذلك «قد» التحقيقية، تحتاج الى قامت الصلاة، فخرج به الاسم والفعل كلاهما، لماتقدم من استقلال معناهما فقوله: (ولامقترن بأحدها)، اي: الأزمنة تأكيد اوتوضيح، فتأمل (ويعرف: بعدم قبول شيء من خواص أخويه) وذلك واضح، (تقسيم) للاسم باعتبار ماوضع له، اي: معناه الموضوع له (الاسم)، بهذا الاعتبار ثلاثة أقسام:

الأول: انه (ان وضع لذات) اي: لحقيقة وماهية، غير ملحوظ معها شيء من عوارضه الخارجة عن ماهيتها: (فاسم عين)، نحو: انسان، وحجر، وامثالهما من الاسماء، قال في ـ المصباح ـ عين الشيء: نفسه، وقال ـ ايضاً ـ ذات الشيء بمعنى: حقيقته وماهيته فاللفظان متقاربا المفهوم، بل مترادفان عند التأمل.

والثاني: (او) وضع (لحدث)، اي: لمعنى مصدري: (فاسم معنى، كضرب) وذهاب، واكرام، واقامة، ونحوها من المصادر.

والثالث: (او) وضع (لمنسوب اليه حدث)، اي: معنى مصدرى: (فمشتق)، لأن

هذا القسم من الاسم يشتق من المصدر باعتبار كون المصدر منسوبا الى معناه، اما لكونه فاعلا للمصدر (كضراب)، او مفعولا له كمضروب، او مكان له كمضرب، وساير انواع المناسبات والملابسات حاصله: انه يشتق من المصدر، لأن يجري على الذات و يطلق عليه باعتبار اتصافه بالمصدر وتلبسه به، بنوع من انواع الا تصاف والتلبس، قال في ـالمصباحـ آض يئيض ايضا، مثل باع يبيع بيعا، اذا رجع، فقولهم: افعل ذلك ـايضاًـ معناه: افعله عوداً الى ماتقدم، انتهى.

تقسيم الاسم

فقول المصنف: (ايضا) معناه: رجعت رجوعا الى ماتقدم من تقسيم الاسم، لكن هذا التقسيم باعتبار تعين الموضوع له وضعا، وعدم تعينه وضعا، فالاسم (ان وضع لشيء بعينه) اي: بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب، المعهودة بينهما، قال بعض المحققين في حاشية ـشرح الكافيةـ: انه شاع فيمابينهم تفسير قولهم: بعينه ـفي امثال هذا المقامـ بالمتعين، فلايبعد ان يكون من موضوعات الادب، وان لم يصرحوا به، انتهى.

فتحصل مما ذكرنا: ان الاسم ان وضع لشيء معهود على النحو المذكور، متعين بوضع جزئي أو كلي: (فمعرفة)، اي: فهو اي: «الاسم» معرفة، وتعميم الوضع بالجزئي والكلي: يظهر وجهه في ضمن بيان الاقسام، وهي؛ سبعة على مختاره، خلافاً للمشهور،

الاول: العلم، وهو قسمان: علم شخص، وعلم جنس، والاول: اعنى علم الشخص، وضعه جزئي، اذ الوضع الجزئي: مالوحظ فيه الموضوع له الجزئي بعينه (كزيد)، و يسمى: وضعا خاصا ـايضاًـ فان الواضع تصور ذات زيد فوضع لفظ زيد بازائه، ومن حيث معهوديته على النحو المذكور وتعينه.

والثاني: اى «علم الجنس» وضعه كلي، اذ الوضع الكلي: مالوحظ فيه الموضوع له الكلي بعينه، كمفهوم الحيوان المفترس، و يسمى: وضعا عاما ـايضاًـ فان الواضع تصور هذا المفهوم العام، فوضوع بازائه من حيث معهوديته المذكورة وتعينه لفظ «اسامة» فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا الجنس من الحيوان، ومعرفة بخلاف لفظ الأسد، فانه وان وضع ـايضاًـ لهذا الجنس من الحيوان، لكنه وضع له مع قطع

النظر عن معهوديته وتعينه، فلذا صار نكرة. والحاصل: ان علم الجنس يدل على معناه بقيد حضوره وتعينه، واسم الجنس يدل على معناه بدون ذلك القيد، والعلم قد ينقل عن اسم جنس كجعفر، فانه في الأصل اسم للنهر الصغير، ثم نقل وجعل علما، وقد ينقل عن فعل كيزيد وشمر واصمت، وقد ينقل عن جملة كتأبط شرا، وقد ينقل عن صفة كحارث، وعن مركب كعبدالله و بعلبك، ومنه ذو ارتجال، اي: لم يسبق له معنى اوسبق وجهل، قولان كسعاد وادد، وللعلم تقسيم آخر وهو: انه ان كان فيه مدح او ذم فلقب، والا فان كان فيه اب او ام: فكنية، والافاسم.

(و) الثاني من اقسام المعرفة: مادخله ال المؤثرة للتعريف وحذف التنوين معا، ولو تقديرا، نحو: (الرجل)، والرجعي، لامادخله ال المؤثرة لحذف التنوين فقط، نحو: الحسن والمرتضى علمين، فانهما داخلان في القسم الأول اعني: العلم.

تنبيه : اعلم: ان اقسام «ال» ترتقي الى اثنى عشر قسما والأصل فيها قسمان: العهدية، والجنسية، و باقي الأقسام من فروع الجنسية، اذا عرفت ذلك: فالمعهودية والتعين في المعرف «بال» العهدية واضح كما في قوله تعالى: «انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول» فان المراد بالرسول الثاني: هو الرسول الأول المعهود بين المتكلم اعني: الله جل جلاله، والمخاطب اعني: رسوله(ص) بسبب تقدم ذكره.

واما المعرف بال الجنسية: فعهوديته وتعينه يظهرمماقاله ابن هشام في بحث «ال» وهذا نصه: ان الأجناس امور معهودة في الأذهان، متميز بعضها عن بعض، انتهى.

(و) الثالث: اسم الاشارة، نحو: (ذا) وتا وفروعها، التي تجيء في باب المبنيات ـ انشاءالله تعالى ـ وهذا القسم وضعه عام، والموضوع له خاص، فان الواضع تصور المشار اليه المفرد المذكور الكلي: فوضع لفظ «ذا» بازاء افراد هذا المعنى الكلي، باعتبار معهوديتها وتعيينها في ضمن الكلي المتصور، او بسبب الاشارة، وفي وضعه قول آخر، ليس هنا محل ذكره، وقس على «ذا تا» وفروعها.

(و) الرابع: الموصول الاسمي، نحو: (الذي) والتي وفروعها ومافي معناها، التي تجيء ـ ايضاً ـ في الباب المذكور، وهذا القسم مثل سابقه في الوضع والمعهودية والتعين، قال في ـ المطول ـ: وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على مايعتقد ان المخاطب يعرفه، بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له، فلذا كانت الموصولات معارف،

انتهى محل الحاجة من كلامه.

(و) الخامس: الضمير، نحو: (هو) وهي، واياه، وله، وفروعها التي تأتي -ايضاً- في الباب المشار اليه، وهذا القسم -ايضاً- كأسماء الاشارة في الامور الثلاثة السابقة، فان الواضع تصور كلي المفرد المذكر المتقدم ذكره لفظا او معنى او حكما، فوضع لفظة «هو» بازاء افراد ذلك الكلي، باعتبار معهوديتها وتعينها في ضمنه او بسبب التقدم في هو وفروعه، و بسبب التكلم والخطاب في انا وانت.

(و) السادس: الاسم (المضاف الى أحدها)، اي: الأقسام الخمسة المتقدمة، او الى المضاف الى احدها، والأمثلة واضحة (معنى)، اي: اضافة معنى لا اضافة لفظا، لأنها لا توجب تعريفا، وسيجيء بيان الاضافتين -انشاءالله تعالى-.

(و) السابع: النكرة المقصودة (المعرف بالنداء) اي: بحرف النداء، لأنه من اداة التعريف، ولذلك قالوا: يمتنع جمع «ياوال» الا مع الله ومحكى الجمل او الضرورة، اما المعرف قبل النداء فهو داخل في احد الأقسام المتقدمة، فليس من هذا القسم السابع، فتدبر جيدا. (والا) اي: وان لايكن الاسم وضع لشيء بعينه: (فنكرة) وعرفوه: بأنه قابل «ال» مؤثرا التعريف، نحو: رجل، فانه اذا اريد تعريفه يقال: الرجل، او قائم مقام القابل، نحو: ذو، فانه قائم مقام مايقبل ال، اعني: صاحب، وكذلك: اولو بمعنى جمعه واولات بمعنى صاحبات.

(ايضا) تقسيم آخر للاسم باعتبار التأنيث والتذكير، فالاسم (ان وجد فيه علامة التأنيث) اي: التاء، والألف الممدودة والمقصورة (ولو تقديراً). ولايقدر منها الا التاء لكونها ام الباب، ولأنها في معرض الزوال دونها، ولأجل ذلك قالوا في باب غير المنصرف: ان كل واحدة منها تقوم مقام السببين، (كناقة) مثال التاء لفظا، (ونار) مثال التاء تقديرا، واما الألف فنحو: سوداء، وحبلى (فمؤنث)، اي فجميع هذه الاسماء مؤنث «والا»، اي وان لايوجد في الاسم تلك العلامة ولو تقديرا: (فمذكر)، اي: فذلك الاسم مذكر، نحو: رجل و كوكب، و يعرف التقدير بالضمير الراجع الى الاسم المقدر فيه التاء، نحو قوله تعالى: «والشمس وضحيها» و بالاشارة اليه، نحو قوله تعالى: «هذه جهنم التي كنتم توعدون» واما قوله تعالى: «فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي» فمؤول بان ابراهيم(ع) عجم، والمؤنث والمذكر عندهم

سواء، وفيه تأويلات اخر مذكورة في المطولات وبالرد في التصغير، نحو: كتف وكتيفة، وبثبوت التاء في فعله او الحال، نحو: حضرت الكتف مشوية، وبالنعت والخبر، نحو: هند المليحة وفية، وبسقوطها في العدد، نحو: اشتريت ثلاث ازود.

تنبيه : رد التاء في التصغير مختص بالثلاثي، واما غيره فلا ترد التاء في تصغيره لطوله، فلايقال: عقيربة، ولاسفيرجلة، ولاعنيدليبة في تصغير: عقرب، وسفرجل، وعندليب. وأمّاوريئة ، وقديديمة، في تصغير وراء وقدام -بتشديد الدال- فشاذان، فمعرفة تقدير التاء في غير الثلاثي: تكون بغير التصغير من الامور المذكورة، **(والمؤنث ان كان له فرج)** بالمعنى الأخص، اي حر **(فحقيق)** اى فمؤنث حقيق كهند وبنتها، لابالمعنى الأعم كالدجاجة وفرخها، فانها فيا رأيناه ليس لها فرج بذاك المعنى، فتأمل.

(والا) اي: وان لم يكن لها فرج بالمعنى الأخص، **(فلفظي)** ومجازي، كطلحة ودجاجة ونار.

وليعلم: ان المذكر -ايضاً- اما حقيقي كرجل وكبش، اولفظي مجازي كالسيف والقمر.

لطيفة : التأنيث الحقيقي: بالفرج، والفرج مذكر، والتذكير الحقيقي: بالخصية، والخصية مؤنث.

تقسيم الفعل

هذا **(تقسيم)** للفعل باعتبار الزمان، **(الفعل)** الاصطلاحي **(ان اقترن بزمان سابق)** أي: كان جزء معناه الزمان الماضي، أي الزمان الذي قبل زمان التكلّم بالفعل، **(وضعاً فماض)** أي: فالفعل ماض اصطلاحاً، أي: يسمّى هذا القسم من الفعل في الاصطلاح فعلاً ماضياً.

فان قلت: هذا التعريف ليس مانعاً ولاجامعاً، امّا الأول: فلأنّه يصدق على المضارع المجزوم بلم، نحو: لم يضرب، فان -لم- كما في شرح الأمثلة -قدعمل فيه لفظاً: بالجزم، ومعنى: بنقل معناه الى الماضي ونفيه فيه، فهو مقترن بالزمان السابق، وامّا الثاني: فلأنّه لايصدق على نعم وبئس، وليس وعسى ، وصيغ العقود، والايقاعات

فانَّها لا تدلّ على الزمان فضلاً عن اقترانها بالزمان السابق.

قلنا: امّا الجواب عن الأول: انَّ دلالته واقترانه على الزمان السابق: عارض نشأ من دخول «لم» والاعتبار في الاقتران بالأصل أي: الوضع كما أشار اليه بقوله: وضعاً.

وامّا الجواب عن الثاني: انَّ تجرد هذه الأفعال من الزمان وعدم اقترانها بالزمان السابق: عارض بعروض الجمود والانشاء ونحوهما عليها، ومن هذا يعلم الجواب عن نحو: «كان الله عليماً حكيماً».

(ويختصّ) الفعل الماضي أي: يعرف (بلحوق احدى التاءات الأربع) أي: المضمومة والمفتوحة والمكسورة والساكنة، نحو: ضربت بالحركات الثلاث والسكون، فعلم من ذلك: انَّ نحو شتّان ممّا اقترن بزمان سابق، ولكن لا تلحقه التاء، ليس فعلاً ماضياً بل هو اسم فعل (أو) اقتران الفعل (بزمان مستقبل)، أي: الزمان الذي يترقّب أي: ينتظر وقوعه، أي: مجيئه ووجوده بعد زمان التكلّم بالفعل، والمعروف في الألسنة: انَّ المستقبل -بفتح الباء- ليكون اسم مفعول نظراً الى أنَّ هذا القسم من الزمان يستقبله الانسان و ينتظره، فهو مستقبل، لكن الأولى كسر الباء، ليكون اسم فاعل، نظراً الى أنّه يجيء و يستقبل الانسان، ونظراً الى مطابقته للفظ الماضي في كونه اسم فاعل، وهاهنا نكتة دقيقة، أشار اليها المصباح، وهذا نصّه: هو أي: المستقبل قبل الماضي في الوجود، لأنَّه يقع فيخبر به، فاذا تمَّ صار ماضياً، انتهى.

(أو) اقترن بزمان (حال)، وهو مركّب من زمانين مختلطين وهما آخر الماضي وأول المستقبل، وامّا زمان الماضي والمستقبل فلا تركيب فيها، ولا اختلاط لحيلولة الحال بينهما.

والحال وتعيين مقداره: راجع الى العرف، لأنَّه يحكم به بحسب الأفعال، فزمان الحال في نحو: يأكل ويمشي، غيره في نحو: يحجّ و يقرأ القرآن، اذ لا شك في اختلاف مقادير هذه الأفعال، وان كان حكم العرف فيها بأنَّها مقترن بزمان الحال، فهذا نظير دلالة فاء العاطفة على الترتيب والاتصال، لأنَّهم يحكمون العرف -أيضاً- في ذلك المجال.

(فمضارع) أي: فالفعل مضارع، أي: يسمّى هذا القسم من الفعل مضارعاً، وإنَّما

سمّي ذلك: لأنَّ المضارعة كما في ـالمصباحـ المشابهة، مشتق من الضرع أي: الثدي، وهذا الفعل شابه الاسم لكونه مشتركاً بين زماني الاستقبال والحال، لكون الاسم مشتركاً بين المعاني المتعددة، كالقرء والجون والعين، فكأنّه والاسم ارتضعا من ثدي واحد، فهما اخوان رضاعاً، هذا بناء على ماهو الصحيح عند المحققين: من كون فعل المضارع مشتركاً بين الاستقبال والحال وهو الظاهر من المتن ـأيضاًـ.

وقال بعضهم: انّه حقيقة في الاستقبال، مجاز في الحال، وقيل: بالعكس، وعليهما:فالتسمية ارتجالية، فتأمّل.

(ويختصّ) الفعل المضارع، أي: يعرف (بالسين)، وهوللاستقبال القريب، نحو: سيقول السفهاء، (وسوف) وهو للاستقبال البعيد، نحو: ولسوف يعطيك ربّك فترضى، (و) يختصّ ـأيضاًـ بجازم لايدخل على غيره، وهو (لم) بخلاف سائر الجوازم، فانّها تدخل على غيره ـأيضاًـ (و) يختص ـأيضاًـ بدخول (احدى زوائد «أنيت») أي: الحروف المضارعة التي تزاد في أوله، وإنّما زادوها في أوله فرقاً بينه و بين الماضي، واختصوا الزيادة به لأنّه مؤخر بالزمان عند العامة عن الماضي، والأصل عدم الزيادة فأخذه المقدّم، وإنّما قلنا عند العامة لمانقلناه آنفاً عن ـالمصباحـ فان قلت: قدزيد بعض هذه الحروف في غير المضارع ـأيضاًـ نحو: أكرم، وتصرف، وتضارب قلنا: مرادنا بها الحروف المخصوصة كما سنشير اليه بقولنا: «الهمزة للمتكلّم الخ» وليعلم: انّه ليس المراد انَّ حروف «أنيت» زائدة، بل المراد: انّهم قديعبرون عن حروف المضارعة المعهودة بينهم: بأنيت، كما قديعبّرون عنها: بأتين، ونأيت، ونأتي ـأيضاًـ وهي الهمزة للمتكلّم المفرد، مذكّراً كان أو مؤنثاً ، نحو: أقوم وليعلم: انَّ تقييد المتكلّم بالمفرد مماشاة مع أهل الاصطلاح، وإلاَّ فهوغير محتاج اليه: لأنَّ المتكلّم لايكون إلاَّ مفرداً، سواء كان وحده أو مع غيره فتدبّر، والنون للمتكلّم اذا كان مع غيره واحداً كان ذلك الغير أو أكثر، نحو: نقوم، والتاء للمخاطب مطلقاً، مفرداً كان أو مثنى أو جمعاً، مذكراً أو مؤنثاً، وهي في ست صيغ وللغائبة وللغائبتين وهما صيغتان، والياء للغائب في غير الصيغتين وهو أربع صيغ، وهذه الحروف الأربعة مضمومة في المبنى للفاعل، فيماماضيه على أربعة أحرف أصليّة كان نحو: يدحرج، أولا نحو: يكرم، ومفتوحة فيما سواه ، نحو: يقوم و يستخرج، وقديجيء في الشواذ خلاف ذلك، نحو:

يهريق، و يسطيع -بضم حرف المضارعة ولها تأو يل مذكور في محلّه، وإنّما أوردنا الياء في الأخير لمراعاة ماعليه النحو يون: من الابتداء بالمتكلّم والانتهاء الى الغائب، خلافاً لماعليه الصرفيّون من العكس، واعلم: انَّ المقترن بأحد الزمانين إن لم يقبل احدى العلامات فهو ليس فعلاً مضارعاً بل اسم فعل، نحو أوه بمعنى أتضجّر.

تنبيه: قدعلم من مطاوي ماتقدّم: انَّ المضارع مشترك بين زماني الاستقبال والحال، وانّه اذا دخلت عليه السين أو سوف اختصّ بزمان الاستقبال، وقدعلم -أيضاً- الفرق بينهما.

فليعلم: انَّه اذا دخلت عليه لام الابتداء اختصّ بزمان الحال، نحو: ليقوم زيد، ونحو قوله تعالى: «انّي لَيَحزنني أن تذهبوا به» وأمّا قوله تعالى: «ولسوف يعطيك ربّك فترضى» فاللام فيه لمحض التوكيد تغليباً لجانب أداة الاستقبال المحض، أعني: سوف، وفي نحو قوله تعالى: «انَّ ربّك ليحكم بينهم يوم القيٰمة» ينزل الاستقبال لتيقّن وقوعه بمنزلة الحال، وللتنزيل في كلامهم باب واسع.

ثمَّ انَّ لهم أدوات أُخر لتخصيص المضارع بالاستقبال أو الحال، لم نذكرها هاهنا للاختصار وضيق المجال.

(أو) اقترن الفعل **(بالحال فقط وضعاً: فأمر)** أي: فالفعل أمر، نحو: قم وليقم. فخرج بقوله: «اقترن» نحو الآن، و«بالحال» الماضي والمضارع المختص بالأداة بزمان الاستقبال و«بفقط وضعا» المضارع المختص بالأداة بزمان الحال، وقدمرّ أمثلتها جميعاً، والاعادة خارجة عن مقتضى الحال.

(و يعرف) فعل الأمر **(بفهم الأمر)**، أي: طلب ايجاد الفعل ممّن هو دونه على سبيل الاستعلاء، **(منه)** أي: من فعل الأمر **(مع قبوله نوني التأكيد)** الخفيفة والثقيلة، نحو اضربن بتخفيف النون وتشديدها، وفهم من قوله: «مع» انَّ علامة فعل الأمر ليس فهم الأمر وحده، ولاقبول احدى النونين وحده، بل هما معاً، ففهم الأمر ان لم تقبل النون فليس فعل أمر، بل هو اسم فعل، نحو: صه بمعنى اسكت، كما ان قابل احدى النونين ان لم يكن مفهماً للأمر ليس -أيضاً- فعل أمر، بل هو فعل مضارع.

هاهنا **(تبصرة)**، الفعل **(الماضي مبنيّ على الفتح)** في أربعة صيغ لفظاً. امّا البناء: فلأنّه الأصل في الأفعال. لفقدان المعاني الموجبة للاعراب فيها ولامقتضي للعدول عنه

من المشابهة بالاسم في الماضي، بخلاف المضارع، ـ كما يأتي ـ وامّا الحركة: فلمشابهته المضارع في وقوعه صفة، وحالاً، وخبراً، تقول: رجل ركب جائني، على الصفتيّة، وهذا الذي ركب ـ على أن يكون صلة ـ ومررتُ بزيد وقد ركب ـ على الحاليّة ـ وزيد ركب ـ على الخبريّة ـ كما تقول: رجل يركب الخ. وعلل بعض آخر: بأنّها لمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم، نحو: زيد ضرب في موقع ضارب، وفي وقوعه شرطاً وجزاء مثله، تقول: ان ضربتني ضربتك، في موضع: ان تضربني أضربك.

و امّا الفتح: فلكونه أخف الحركات، (إلاّ اذا كان آخره ألفاً) نحو: رمى، فانّه حينئذ مبنيّ على الفتح تقديراً، (أو اتّصل به ضمير رفع متحرّك)، نحو: ضربن الى ضربنا، وهو تسع صيغ، فانّه حينئذ مبنيّ على السكون.

وقال الجامي: ذلك لكراهة اجتماع أربع متحرّكات فيما هو كالكلمة الواحدة، لشدة اتّصال الفاعل بفعله، انتهى.

فما يتراءى من ـ شرح الأمثلة ـ من عدم ذكر التعليل المذكور في بعض الصيغ التسع: إنّما هو مسامحة، فلايدلّ على مغايرته للصيغ الأخرى.

(أو) اتّصل به (واو) نحو: ضربوا، فانّه حينئذ مبنيّ على الضمّة لفظاً، نحو: ضربوا، وقالوا، و باعوا، أو تقديراً نحو: دعوا، ورموا، وذلك للمجانسة.

(و) الفعل (المضارع) قد يبنى وقد يعرب، ولايعرب عند جمع من الأفعال غيره، امّا البناء: فلما تقدّم، وامّا الاعراب: فلشبهه بالاسم في الاشتراك والتخصّص وقد بيّناه آنفاً. اذا عرفت ذلك فاعلم: انّه (ان اتصل به) أي: بالمضارع (نون اناث ـ كضربن ـ بني على السكون)، لأن نوح جمع المؤنث في المضارع يقتضي أن يكون ماقبلها ساكناً لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي. فلا تقبل الإعراب، واليه أشار السيوطي بقوله: و بناؤه على السكون، حملاً على الماضي المتصل بها، لأنّهما يستو يان في أصالة السكون و عروض الحركة فيهما.

(أو) اتصل به (نون التأكيد مباشرة) خفيفة أو ثقيلة، (كيضربن) ـ بفتح الباء، وسكون النون ـ أو تشديدها، (فعلى الفتح) أي: فيبنى على الفتح، قيل: لأن نون التأكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة، فلودخل الإعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولودخل عليها لزم دخوله على كلمة أخرى حقيقة.

وعلّله السيوطي بوجه آخر أتمَّ وأدقّ، وهذا نصّه: بني لمعارضة شبهه للاسم بمايقتضي البناء، وهو النون المؤكدة، التي هي من خصائص الأفعال، و بناؤه على الفتح لتركيبه معه، كتركيب خمسةعشر، انتهى.

والأولى من هذا: مايظهر من ابن مسعود في باب اسم الفاعل: من أنَّ البناء على الحركة لماذكر في التعليل الأول، والفتحة للخفّة فتأمل جيداً.

(**وإلاّ**) أي: وان لايتصل به نون اناث ولانون التأكيد المباشرة سواء لم يتصل به نون التأكيد أصلاً، نحو: يضرب، أو اتصل به نون التأكيد لكن لم يكن مباشرة، كأن حال بينها و بين الفعل ألف الإثنين، نحو: يضربان، ـبتشديد النون ـ أو واو الجمع، نحو: يضربن ـبضم الباء، وتشديد النون أو تخفيفها ـأو ياء المخاطبة نحو: تضربن ـ بكسر الباء، وتشديد النون أو تخفيفها ـ (**فمرفوع**) أي: فمعرب مرفوع لفظاً أو تقديراً، (**ان تجرّد عن ناصب وجازم**) امّا لفظاً، فنحو: يضرب، وتقديراً نحو: يرمي و يدعو ويخشى، وكذا الأفعال الثلاثة التي فيها نون تأكيد غير مباشر، (**وإلاّ**) أي: وأن لايتجرّد عن ناصب وجازم: فان دخل عليه ناصب (**فمنصوب**) لفظاً، نحو: لن يضرب، ولن يرمي، ولن يدعو، أو تقديراً، نحو: لن يخشي، وكذلك الأفعال الثلاثة المتقدمة، (**أو**) دخل عليه جازم: فهو (**مجزوم**) لفظاً، نحو: لم يضرب، ولم يرم ولم يدع، ولم يخش، أوتقديراً، كالأفعال الثلاثة.

(**و**) امّا (**فعل الأمر**) ففيه خلاف، فاختار المصنّف تبعاً لجماعة: انَّه (**يبنى على مايجزم**) الفعل المجزوم (**به**): من السكون والحذف، نحو: اضرب، وارم، وادع، واخش، واضربا الى اضربنان، واختار جمع آخر: انَّه يعرب بماذكر قال السيوطي: قدّم المضارع والماضي على الأمر: للاتفاق على اعراب الأول، و بناء الثاني، والاختلاف في الثالث.

الاعراب والبناء

(**فائدة: الاعراب أثر**) أي: حركة أو حرف أو حذف، (**يجلبه العامل**) لفظيّاً كان العامل أو معنوياً (**في آخر الكلمة**) أي: الاسم والفعل دون الحرف، لأنَّه مبني لعدم احتياجه الى الاعراب اذ المعاني المفتقرة اليه أي: الفاعلية والمفعولية والمجرور به

وملحقاتها لا تعتوره، وامّا قولنا: من ولها معانٍ ونحوها، حيث وقع من مبتدءاً فعلى تجرّدها من معنى الحرفية، ونقلها الى معنى الإسميّة، والدليل على النقل: عود الضمير اليها، لأن الضمير لايعود إلاّ الى الأسماء، وللنقل باب واسع ذكرناه في ـالمكرّرات ـ، (لفظاً) أي: يظهر ذلك الأثر في لفظ الكلمة، أي: في آخرها، (أوتقديراً) أي: يقدّر فيها، و يأتي تفصيل ذلك جميعاً في طيّ الأبحاث الآتية ـانشاء الله تعالى ـ:

(وأنواعه)، أي: الإعراب أربعة: (رفع، ونصب، وجرّ، وجزم)، هذه الألقاب الأربعة لايستعمل إلاّ في الإعراب (فالأوّلان) أي: الرفع والنصب (يوجدان في الاسم) نحو: كان زيدٌ قائماً (والفعل) المضارع، نحو: أقوم ولن أهاب، (والثالث) أي: الجرّ (يختصّ بالاسم)، فلايكون اعراباً للفعل، لماتقدّم من امتناع دخول عامله عليه، (والرابع) **اي: الجزم، يختصّ** (بالفعل) فلايجزم الاسم لماتقدّم من امتناع دخول عامله على غير الفعل.

(والبناء كيفية في آخر الكلمة) مطلقا، اسما كانت او فعلاً اوحرفا، (لايجلبها) اي: الكيفية (عامل)، بل لها اسباب وعلل اخرى، (وانواعه) ـايضا ـ اربعة: (ضم، وكسر، وفتح وسكون)، هذه الألقاب الأربعة تستعمل في البناء كثيراً وفي الاعراب قليلا، (فالأولان) اي: الضم والكسر، (يوجدان في الاسم والحرف) لافي الفعل، (نحو: حيث،) فانه اسم مبني على الضم، اما البناء فلافتقاره الى الجملة، واما الحركة فلالتقاء الساكنين، واما الضم فلانه شابه الغايات، لأن المضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى مضمونها، اي: الى المصدر الذي تضمنه الجملة، فهو وان كان في الظاهر مضافاً الى الجملة، فاضافتها إليها كلا اضافة. فشابه الغايات المحذوف منها مااضيفت اليه، فبنيت على الضم مثلها.

وقد يضاف الى المفرد، نحو قوله:

اماترى حيث سهيل طالعا   نجما يضيء كالشهاب ساطعا

فبعضهم يعربه حينئذ لزوال علة البناء، اي: الاضافة الى الجملة والاكثر بقاؤه على البناء لشذوذ الاضافة الى المفرد، وقد يفتح للخفة وقد يكسر على اصل التقاء الساكنين، وقد يقال فيه: حوث. مثلث الثاء ـايضا ـ (و) نحو: (امس)، فانه ـايضا ـ اسم لكنه بنى على الكسر، اما البناء: فلتضمنه معنى لام التعريف، وذلك: لان كل

يوم مقدم على اليوم الذي انت فيه فهو امس، فكان في الاصل نكرة، ثم لما اراد امس يوم التكلم بخصوصه، دخله لام التعريف للعهد، ثم حذفت اللام لكثرة الاستعمال فقدر معناها فيه، واما الحركة: فلالتقاء الساكنين، وكانت كسرة لاصل التقاء الساكنين (ومنذ) فهو حرف مبنى على الضم، اما البناء: فلانه الاصل في الحروف، واما الحركة: فلما تقدم، واما الضم: فلتوافقه مع منذ اسما، لانه في الاصل مركب من كلمتين، اعني: من، وذوالطائية فحذفت الواو و بق ماقبلها على ماكان عليه، فتأمل.

(ولام الجر)، فانه حرف بني على الكسر، اما البناء: فلما تقدم، واما الحركة: فلضرورة الابتداء بالساكن، اما تعذراً مطلقاً اي: في الالف وغيره، كما قال الجمهور -او تعسرا في غير الالف- كما اختاره السيد الجرجاني، والعلامة الكافجي، والشيخ جواد التبتي -اما في الالف فهم موافقون للجمهور، وقد ذكرنا في -المكررات- في الجزء الرابع، في باب -همزة الوصل- مايفيدك هنا فراجع.

واما الكسر: فلاختصاصه بلزوم الجر والحرفية، كما عللوا الكسر في باء البسلمة -ايضا- بذلك، و تكون حركته موافقة لعمله هذا ولكن الاولى ان يقول: و باء الجر، بدل ولام الجر، لان اللام ليس ملازماً للكسر، لانه يفتح في بعض المواضع، بخلاف الباء فانه مكسور دائما.

(تنبيه) زعم بعضهم: ان الاولان يوجدان في الفعل -ايضا- فمثل للفعل المبني علي الضم بنحو: رد، فعل الامر من رد يرد، وللفعل المبني على الكسر بنحو: ش، فعل الامر من وشى يشي، وفيه نظر يعلم وجهه بالتأمل التام.

(والاخيران) اي: الفتح والسكون (يوجدان في) كل واحد من (الكلم الثلاث)، فالاسم المبني على الفتح (نحو: اين) اما البناء فلتضمنه معنى حرف الاستفهام اوالشرط، واما الحركة: فلالتقاء الساكنين، واما الفتحة فللخفة.

(و) الفعل المبني على الفتح نحو: (قام)، اما البناء: فلما تقدم من ان الاصل في الافعال البناء ، واما الحركة: فلما تقدم -ايضا- من مشابهته المضارع: في وقوعه صفة وصلة وحالاً وخبراً، وكانت فتحة: لانها اخف الحركات، (و)الحرف المبنى علي الفتح نحو: (سوف)، اما البناء: فلما تقدم من ان الاصل في الحروف ذلك، واما الحركة: فلماتقدم -ايضاً- من رفع التقاء الساكنين، واماالفتحة فلماتقدم-ايضاً- من

انها اخف الحركات، وفيها لغات، فيقال: سف، بحذف الوسط، وسو، بحذف الاخير، وسى، بحذفه وقلب الوسط ياء، مبالغة في التخفيف.

(و) اما الاسم المبني على السكون فهو: (كم) الخبرية، او الاستفهامية، اما البناء: فلتضمنها معنى رب، او همزة الاستفهام ولأنه شابهت الحرف في الوضع، ففيها سببان للبناء، ومن اجل ذلك يبقى البناء فيها مع الاضافة، لانها تعارض احدى الشباهتين، فيبقى الاخرى سليمة عن المعارض فتؤثر.

(و) اما الفعل المبني على السكون، فنحو: (قم)، على خلاف في ذلك قد اشرنا اليه سابقا، اما البناء على القول به: فلما تقدم وكذلك السكون.

(و) اما الحرف المبني على السكون فنحو: (هل)، والكلام في بنائه وسكونه كالكلام في سابقه.

علائم الرفع

(توضيح): لأقسام الاعراب، (علائم الرفع اربع: الضمة، والألف، والواو، والنون، فالضمة) ـوهي اصل هذه العلائم والباقي فروعه ـتكون علامة الرفع (في) اربعة أشياء.

الاول: (الاسم المفرد)، المقابل للمثنى والمجموع، منصرفا كان نحو: زيد ورجل، اوغير منصرف نحو: احمد وفاطمة، ومثله نحو: قوم ورهط

(و) الثاني: (الجمع المكسر)، اي: الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما، منصرفاً كان نحو: رجال وكسبة، أوغير منصرف كمساجد، وجمع بضمة ففتحة.

(و) الثالث: (الجمع المؤنث السالم)، والملحق به، كمسلمات واولات بمعنى: صاحبات، ولافرق بين ماكان مفرده مؤنثا كالمثالين او مذكرا كأيام خاليات وطلحات.

(و) الرابع: خمس صيغ من الفعل (المضارع)، وهي: يفعل وتفعل، للغائبة والمخاطب، وافعل ونفعل، (والألف) تكون علامة الرفع (في) شيء واحد، وهو (المثنى) ومايلحق به، (وهومادل على اثنين) مذكرين او مؤنثين بزيادة الف او ياء ونون (واغنى) المتكلم (عن) اتيان لفظين (متعاطفين)، نحو: الزيدان ورجلان فان الزيدان اغنى المتكلم عن اتيان زيد وزيد، وكذا رجلان اغناء عن اتيان رجل ورجل، وقس عليهما

الهندان وجنتان، واعلم: ان ظاهر كلامه انه لافرق في المثني في ان يكون الشيئان متفقين في اللفظ والمعنى، نحو: العينان للباكيتين، او في اللفظ فقط، نحو: العينان للباكية والجارية، أو لايتفقان في شيء منهما، كالقمرين للشمس والقمر، فتأمل.

(وملحقاته) خمسة الفاظ: (وهي كلا) لمذكرين (وكلتا) لمؤنثين، حال كون هذين اللفظين (مضافين الى مضمر)، نحو: جائني الرجلان كلاهما، وجائني المرئتان كلتاهما.

وانما قيدا بذلك : لأنهما مفردان لفظاً على مااختاره تبعا للبصريين لعدم زيادة الألف فيهما للدلالة على اثنين، اذ الألف الموجودة في «كلا» منقلبة عن حرف اصلي، وهو الواو عند بعض و ياء عند آخر والألف الموجودة في «كلتا» للتأنيث، لأن التاء فيها لايجوز ان تكون للتأنيث، لأن تاء التأنيث لا تكون الا بعد ثلاثة احرف، ولايجوز ـ ايضا ـ ان تكون التاء فيها زائدة، فهي بدل عن الواو او الياء، فاذا كان لفظهما مفردين ومعناهما مثنيين: فلفظهما يقتضى الاعراب الأصلي، اعني: الاعراب بالحركات لأن اللفظ اصل والمعنى فرع ومعناهما يقتضى الاعراب الفرعي، اي: الاعراب بالحروف لما ذكر فروعى فيهما كلا الاعتبارين، فاذا اضيف الى المظهر الذي هو ـ ايضا ـ اصل بالنسبة الى الضمير، والضمير فرع له، فبمقتضى قانون لزوم مراعاة المناسبات بين المتصاحبات ـ كما اشار اليه الحكيم بقوله:

كبوتر با كبوتر باز باباز كند هم جنس با هم جنس پرواز

روعي جانب لفظهما الذى هو الأصل، فاعرب بالحركة التي هي الأصل، ليجتمع اصل واصل اصل فيتم التآلف والتناسب، ولكن لايذهب عليك انه يكون اعرابه حينئذ بالحركة المقدرة على الألف المقدرة المحذوفة لالتقاء الساكنين، فيكون تقديراً على تقدير، نحو: جائني كلا الرجلين، ونحو قوله تعالى: «كلتا الجنتين آتت».

واذا اضيفا الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناهما الذي هو الفرع، واعرب بالحروف التي هي الفرع، ليجتمع فرع وفرع وفرع نحو: جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما، هذا وجه تقييدهما بكونهما مضافين الى مضمر.

(واثنان وفرعاه) وهما: «اثنتان وثنتان» سواء اضيفت نحو: جاء اثناك واثنا زيد ام لم تضف، نحو: جائني اثنان من القوم.

قيل: انما جعلت هذه الثلاثة من الملحقات، اذ لامفرد لها من لفظها، والألف

والنون فيها ليستا زائدتين بل من جوهر الكلمة، و يظهر من الرضي والمصباح: كونها مثنيات حقيقة فراجع.

واما الألف في الأول: فهمزة وصل تحذف في درج الكلام، واثباتها لحن، وشذ في الضرورة، كقوله:

كــل سر جــاوز الاثــنين شــاع ــــــ كل علم ليس في القرطاس ضاع

ولذلك يقرء قوله تعالى: «بئس الاسم الفسوق» ـبكسر اللام- لالتقاء الساكنين بعد حذف همزتي الوصل.

(والواو) تكون علامة الرفع في شيئين:

الأول: (في الجمع المذكر السالم)، اي: مايسمى بهذا الاسم ولوكان مفرده مؤنثا، اي: مايجمع بالواو او الياء والنون، فيدخل فيه نحو سنين وارضين وان كاناشاذين، (وملحقاته) اي: ملحقات هذا الجمع، (وهي الو)، هذا اسم جمع بمعنى: اصحاب (وعشرون وبابه)، اي: ثلاثون الى تسعين، وليس عشرون جمع عشرة، ولا تسعون جمع تسعة، والا لصح اطلاق عشرين على ثلاثين، لأنه ثلاثة مقادير العشرة، واطلاق تسعين على سبعة وعشرين فقط، لأنه ثلاثة مقادير التسعة، وعلى هذا القياس مابينهما، وايضا هذه الأعداد تدل بنفسها على مقادير معينة، ولا تعين في الجموع بنفسها، بل يحتاج التعين فيها الى القرينة.

(و) الثاني: الأسماء الستة، (وهي: ابوه) اي: المضاف فقط، فالاضافة للاشعار بأن كون الواو علامة للرفع: انما هو فيما كان مضافا لامطلقا، كماسيصرح به، وهكذا الاسماء الخمسة الباقية (و) هي: (اخوه، وحموها،) وانما اضاف هذا الاسم الى ضمير المؤنث: لأنه كماقيل: قريب المرأة من جانب زوجها، كأبي زوجها واخيه، فلايضاف الا الى المؤنث ولكن ظاهر كلام بعض اللغويين اطلاقه على قريب الزوج من جانب زوجته ـايضا.

(وفوه)، بمعنى: الفم، وأصله فوه، اي: اللام منه هاء، بدليل: جمعه على افواه، حذفت اللام منه ثم اضيف الى هاء الضمير ونحوه (وهنوه)، قال في ـالمصباحـ ماخلاصته: انه بتخفيف النون وهو كناية عن كل اسم جنس، والانثى: هنة: ولامها محذوفة في لغة هي «هاء» فيصغر على هنيهة، ومنه يقال: مكث هنيهة، اي: ساعة،

وفي لغة «لامها، واو» فيصغر في المؤنث على هنية -بياء مشددة- وهنيئة -بالهمزة- خطأً اذلاوجه له، وكنى به عن الفرج انتهى. وقيل: هو كناية عن الشيء المنكر الذي يستقبح ذكره، كالعورة، والصفات الذميمة، والأفعال القبيحة.

(وذومال)، وهو لفيف مقرون، اذ اصله ذوو بالواو ين، و يظهر من -المصباح- ان اصله ذوى، وانما غيرالاسلوب بأن اضافه الى الاسم الظاهر دون الضمير: لأنه على ماهو المعروف -عندهم- لايضاف الا الى اسماء الأجناس، لأنه وضع وصلة ووسيلة للتوصيف باسم الجنس، والضمير ليس باسم جنس، مثلا: اذا ارادوا ان يصفوا رجلا بالعلم او الذهب، لم يتأت لهم ان يقولوا: جائني رجل علم او ذهب فجاؤوا «بذو» واضافوه الى الجنس، فقالوا: ذوعلم وذهب، وقد اضيف الى الضمير على سبيل الشذوذ، وكقوله:

اهنأ المعروف مالم يبتذل فيه الوجوه انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه

وانما يكون رفع هذه الأسماء السنة بالواو: حال كونها (مفردة)، اذا التثنية وجمعها ترفعان باعرابهما اي: الالف في التثنية وفي الجمع بالضمة، وحال كونها (مكبرة)، اذ مصغرتها ترفع بالضمة، نحو: جائني اخيك، وحال كونها (مضافة)، لأنها اذا لم تكن مضافة ترفع بالضمة، نحو: له اخ، فلابد في كون رفعها بالواو: ان تكون مضافة، ولكن (الى غيرالياء) التي يقال لها ياء المتكلم لأنها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم: تبنى على قول، فترفع محلا وتعرب فترفع بضمة مقدرة على قول آخر.

(والنون) تكون علامة رفع: (في) سبع صيغ من الفعل (المضارع) المشهورة عندهم بالأفعال الخمسة، لكونها كذلك شكلا، واليها اشار بقوله: (المتصل به ضمير رفع لمثنى)، وهو في اربع صيغ، (اوجمع) وهو في صيغتين، (اومخاطبة) وهو في صيغة واحدة، (نحو: يفعلان، وتفعلان،) هذه تستعمل في موضع اربع صيغ، (و يفعلون وتفعلون، وتفعلين،) فالصيغ المذكورة خمسة شكلا، وسبعة معنى

علائم النصب

(اكمال) لتعداد العلائم، (علائم النصب خمس: الفتحة) - وهو الاصل- (والألف، والياء، والكسرة، وحذف النون، فالفتحة) تكون علامة النصب (في) ثلاثة أشياء:

الأول: (الاسم المفرد)، سواء اكان منصرفا نحو: رأيت زيداً او غير منصرف نحو رأيت احمد.

(و) الثاني: (الجمع المكسر)، نحو: رأيت رجالا واخوتك

(و) الثالث: خمس صيغ من الفعل (المضارع)، وهي: يفعل وتفعل، للغائبة والمخاطب، وافعل ونفعل.

(والألف) تكون علامة النصب (في) شيء واحد، اعنى: (الاسماء الستة)، بالقيود الثلاثة المتقدمة.

(والياء) تكون علامة النصب (في شيئين)، وهما: (المثنى والجمع وملحقاتهما) والأمثلة قد تقدم، (والكسر) علامة النصب (في) شيء واحد، وهو: (الجمع المؤنث السالم)، اي: مايكون بألف وتاء مزيدتين، فخرج نحو: رعاة وابيات، اذ الالف في الاول والتاء في الثانية ليست زائدة، وكان عليه ان يقول: وملحقاتها، لعله تركه اختصارا، (وحذف النون) علامة النصب (في الأفعال) المسماة عندهم با (الخمسة)، وهو سبعة، وقد تقدم نحو: لن يضربا الخ.

علائم الجر والجزم

(توضيح): لمابقى من العلائم (علائم الجر ثلاث: الكسرة، والياء، والفتحة، فالكسرة) تكون علامة الجر (في الاسم المفرد والجمع المكسر)، حال كونهما (منصرفين)، والا فيجر بالفتحة كمايأتي عن قريب، (و) في (الجمع المؤنث السالم)، (والياء) تكون علامة الجر (في الأسماء الستة)، بالقيود الثلاثة المذكورة (والمثنى والجمع) المذكر السالم وملحقاتها، (والفتحة) تكون علامة النصب (في) الاسم (غير المنصرف) و سيأتي بيانه في خاتمة الحديقة الثانية.

(اتمام) (و) هو قوله: (علامتا الجزم: السكون، والحذف فالسكون) اي: حذف الحركة، وهو الأصل، يكون علامة الجزم (في) خمس صيغ من الفعل (المضارع) حال كون آخره (صحيحا) وان كان مثالا او اجوفا، نحو: لم يضرب، ولم يعد، ولم يقم، (والحذف) اي: حذف لام الفعل او النون، فالاول يكون علامة الجزم (فيه)، اي: في الفعل المضارع، اي: في الصيغ الخمس المذكورة، حال كون آخر المضارع (معتلاً)، وان

كان فاؤه اوعينه كلاهما صحيحا، نحو: لم يرم، ولم يدع، ولم يخش، ولم يق ولم يحي، بحذف لام الفعل في الجميع.

(و) الثاني: اى : حذف النون، يكون علامة الجزم (في الأفعال الخمسة) التي قلنا انها سبع صيغ، نحو: لم يضربا، ولم يرميا، ولم يدعوا، ولم يخشيا، ولم يقيا، ولم يحييا، وقس عليه الصيغ الست الباقية.

(فائدة): في بيان ان الاعراب قد يكون تقديريا، وليعلم: ان الفرق بين الاعراب التقديري والمحلي: هو ان المانع من ظهور الاعراب في اللفظ في التقديري، انما هوامر عرض في آخر الكلمة وفي المحلي: أمر عرض على مجموع الكلمة، كعلة البناء ونحوها.

مواضع تقدير الاعراب

اذا عرفت ذلك فاعلم: انه (يقدر الاعراب في سبعة مواضع) فقط (كماهو) اي: تقدير الاعراب في سبعة مواضع فقط (المشهور) عندالمحققين، واما على غيرالمشهور، فيرتقى الى عشرة مواضع، بل ازيد، (فمطلقا) اي: الاعراب الثلاثة تقدر (في الاسم) المعرب (المقصور)، اي: الذي في آخره الف مقصورة لازمة، سواء كانت الالف موجودة فيه: (كموسى)، او محذوفة بالتقاء الساكنين نحو: كلا الرجلين، فيقدر الاعراب في الصورتين، لأن الألف غير قابلة للحركة، غايةالامر انه في الصورة الثانية يكون تقديرا في تقدير، كما اشرنا اليه سابقا، هذا هو الموضع الاول.

(و) الموضع الثاني: الاسم المعرب بالحركة، (المضاف الى الياء، كغلامي) فيقدر الاعراب فيه مطلقا، فانه لمااشتغل آخر المضاف بالكسرة لمناسبة الياء قبل دخول العامل، ولابد من حركة اخرى للاعراب، اذ لايمكن جعل هذه الحركة اعرابا، لانها مقتضى الياء المتقدم على العامل، فلايمكن ان تكون أثر العامل، والا يلزم ان يكون تأثير العامل تحصيلا للحاصل، فقدر الحركة التي هي مقتضى العامل في آخر المضاف تحصيلا للواجب بقدر الامكان، مماذكرنا يظهر: ان ماذهب اليه بعضهم من ان اعراب هذاالمضاف في حالة الجرلفظي غيرمرضى.

وفيه قولان آخران، احدهما: انه ليس بمعرب ولامبني، لتوسط آخره بالامتزاج، فلم يبق آخره آخراً، والاعراب والبناء من صفات أواخر الكلم.

ورد هـذا القول: بأنا لانسلم خروج آخره عن كونه آخرا، لأن الامتزاج فيه ليس بأشد من امتزاج نحو: بعلبك، فقد ذهب كثير الى اعراب جزئه الاول.

والـقـول الاخر: انه مبني لاضافته الى المبني، وهذا ـ ايضا ـ ليس بشيء، لما نذكره في اول الحديقة الثانية.

(و) الموضع الثالث: الفعل (المضارع المتصل به نون التأكيد غير مباشرة)، اي: الصيغ السبع المشهورة بالأفعال الخمسة، (كيضربان) وتضربان، و يضربن ـ بضم الباء ـ وتضربن ـ بضم الباء ـ ايضا، وتضربن ـ بكسر الباء ـ فهذه الأفعال يقدر الاعراب فيها مطلقا، فرفعها بنون مقدرة، ونصبها وجزمها بحذف تلك النون المقدرة.

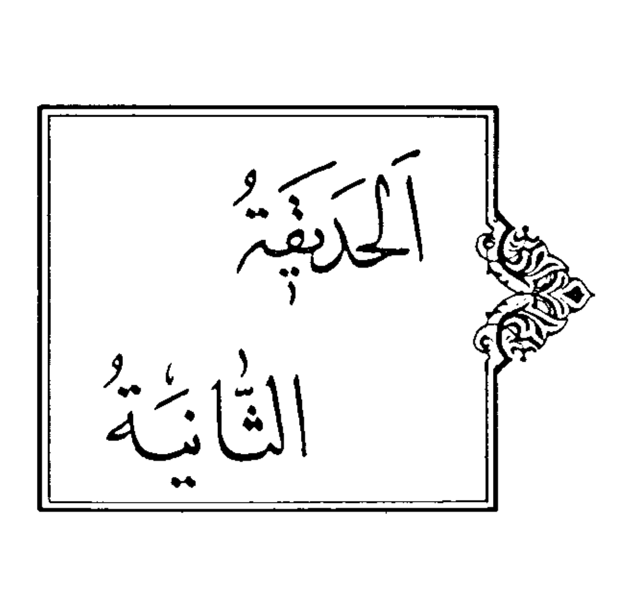
(و) الموضع الرابع: يقدر الاعراب (رفعا وجرا) فقط، لانصبا، (في الاسم) المعرب (المنقوص)، اي: ماآخره ياء لازمة مكسور ماقبلها، سواء كانت الياء محذوفة لالتقاء الساكنين، (كقاض) او غير محذوفة كالقاضي، غاية الامر: ان الاعراب في الصورة الأولى يكون تقديرا على تقدير، وانما قدر الاعرابان في المنقوص: لثقل الضمة والكسرة على الياء، دون الفتحة لخفتها عليها.

(و) الموضع الخامس: يقدر الاعراب (رفعا ونصبا) فقط، لاجزما، (في) خمس صيغ من (المضارع المعتل بالالف) المنقلبة عن الياء، (كيحيى)، ويخشى، اوالواو، كيرضى و يدعى بضم الياء، والصيغ الا ربع الباقية تفعل مذ كرا و مؤنثا، و افعل و نفعل، و اما الجزم فيها: فلفظي، لانه بحذف الالف.

(و) الموضع السادس: يقدر الاعراب (رفعا) فقط. لانصبا ولا جزما (في) الصيغ الخمس المذكورة آنفا من الفعل (المضارع المعتل بالواو والياء، كيدعو) الخ، (و يرمى) الخ.

(و) الموضع السابع: يقدر الرفع فقط في (الجمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم، كمسلميّ) ـ بتشديد الياء ـ فان أصله مسلموى ـ بحذف نون الجمع ـ بالاضافة، فاجتمع الواو والياء، والسابق منها ساكن، فانقلبت الواو ياء، وادغمت الياء، في الياء و كسر ماقبل الياء، فلم يبق علامة الرفع، اي: الواو في اللفظ، فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا، لان علامة الرفع «الواو» لامايبدل منها فدعوى بعضهم ان الياء الأولى فيه عوض من الواو، وكلما كان عوضه مذكورا يكون لفظا لا تقديرا، لان العوض كالمعوض ليست بمرضية.

واما النصب والجر فيه: فهما لفظيان، لان الادغام لايخرج الياء عن صورتها فضلا عن ماهيتها، فان المدغمة -ايضا- ياء، كذا قيل ولكن يلزم على المتن: جعل الجر في غير المنصرف -وهو الكسرة- مع موجود بدله -وهو الفتحه- ايضا تقديرا، ولم يقل به احد اللهم الا ان يقال: ان الأبدال بالاعلال غير الابدال بالمانع، فتأمل.


الحديقة
الثانية

الحديقة الثانية

(الحديقة الثانية: فيما يتعلق بالاسماء) فلايبحث فيها عن الافعال والحروف الا بنوع من الملازمة، واعلم: ان لهم في علة البناء فيما اصله الاعراب اقوالا كثيرة، ليس هنا محل ذكرها لكثرة مافيها من القيل والقال، فلنقتصر على ماهو ظاهر المصنف -ره- من انحصارها في شبه الحرف،

(**الاسم ان اشبه الحرف فمبني**)، واقسام الشباهة ستة - على ماقيل - : الاول: الوضعي، بان يكون الاسم موضوعا على حرف او حرفين، كماهو الاصل في الحروف، كالتاء، ونا، من جئتنا، الثاني: المعنوي بأن يكون الاسم متضمنا معنى من معاني الحروف، كأين، ومتى، لانهما متضمنان معنى همزة الاستفهام، والثالث: الاستعمالي بأن يكون الاسم مستعملا نائبا عن الفعل، من دون ان يعمل فيه عامل كأسماء الافعال - على قول - فانها مستعملة كاستعمال حروف المشبهة بالفعل، والرابع: الافتقارى، بأن يكون الاسم مفتقرا في الاصل الى جملة كالموصولات، لانها اشبهت الحروف في هذا الافتقار والخامس: الاهمالي، بأن لايكون الاسم عاملا ومعمولا كالحروف المهملة، كذلك نحو: قد، وهل، ومثلوا لهذا القسم باوائل السور نحو: طه، و يس، وفي كونها كذلك تأمل، بل منع و يظهر

وجهه. من مراجعة كتب التفاسير.

والسادس : اللفظي، بأن يكون الاسم لفظة كلفظ الحرف، نحو: حاشا، ومنذ، اسما فتأمل.

(والا) اي: و ان لايشبه الاسم الحرف، **(فمعرب)** لفظا او تقديرا **(والمعربات)** على ماقسمه المصنف، اربعة **(انواع)**، النوع **(الاول: مايرد مرفوعا لاغير)**، فيه مالايخفى: اذ القسم الاول والثالث يرد مجرورا، نحو: كفى باللّه شهيدا، فان اللّه فاعل وهو مجرور، ونحو: بحسبك درهم، فان بحسبك مبتدء على قول وهو مجرور، فتأمل. **(وهو)** اي: النوع الأول **(اربعة)** اقسام:

الفاعل

القسم **(الأول: الفاعل)**، وانما قدمه لأنه اصل المرفوعات عند المشهور، لأنه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل، ولأن عامله لفظي وهو اقوى من عامل المبتدأ المعنوي، ولانه انما رفع للفرق بينه و بين المفعول وليس المبتدأ كذلك، وقيل: **أصل** المرفوعات المبتدأ لأنه باق على ماهو الأصل في المسند اليه وهو التقديم، بخلاف الفاعل ولأنه يحكم عليه بكل حكم، مشتقا كان نحو: زيد قائم، او جامدا نحو: هذا حجر، بخلاف الفاعل، فانه لايحكم عليه الا بالمشتق، حقيقة كان المشتق نحو: افترق زيد، اوحكما نحو: شتان زيد وفي الدار عمرو، ولأنه لايزول عن كونه مبتدأ و ان تأخر، والفاعل يزول فاعليته اذا تقدم، وانه عامل ومعمول، والفاعل معمول ليس غيره.

(وهو) اي : الفاعل **(ما)** اي: اسم حقيقة، وهو ظاهر نحو: قام زيد، ومضمر نحو: قم، او حكما اي: مؤولا نحو: اعجبني ان جاء زيد، **(اسند اليه العامل فيه)**، فعلا كان العامل كالأمثلة المتقدمة، اوشبهه كاسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر واسم الفعل، واسم التفضيل، والظرف: حال كون العامل **(قائما به)** اي: بالفاعل، والقيام به اعم من ان يكون على جهة الصدور: كضرب زيد، او على جهة الحلول والعروض: كمرض زيد، ومات عمرو، **(وهو)** اى: الفاعل كما اشرنا اليه **(ظاهرومضمر، فا)** لفاعل **(الظاهرظاهر)**، وقد مثلناه آنفا **(والمضمربارز)**، نحو: اراغب

انت، (ومستتر) قد مثلناه -ايضا- آنفا.

(والاستتار) لا (يجب) الا (في الفعل)، وذلك (في ستة مواضع) على المختار عنده، خلافا للمشهور، فانه عندهم في الاربعة الاول، و يأتي وجه ذلك، الأول: (فعل الأمر للواحد) المخاطب (المذكر)، كقم، (و) الثاني الفعل (المضارع المبدوبتاء الخطاب للواحد) المذكر، كتقم (او) المبدو(بالهمزة) للمتكلم وحده نحو: اقوم، وهو الموضع الثالث، (او) المبدو (بالنون) للمتكلم مع غيره، نحو: نقوم، وهو الموضع الرابع، (و) الموضع الخامس: (فعل الاستثناء،) كما يأتي في بابه انشاء الله تعالى نحو: جائني القوم لايكون زيدا، (و) الموضع السادس: (فعل التعجب) نحو: ماحسن زيدا، (والحق بذلك) الفعل الماضي للمفرد الغائب او الغائبة اذا كان خبرا نحو: (زيد قام)، وهند قامت، والحق بذلك -ايضا- الفعل المضارع للمفرد المذكر الغائب، (او) المؤنث الغائبة، نحو: زيد (يقوم)، وهند تقوم ، (ومايظهر في بعض هذه المواضع كأقوم انا فتأكيد) للضمير المستتر وجوبا، اي: (للفاعل، كقمت انا)

(تنبيه) اعلم: ان مااختاره المصنف من جعل مواضع الاستتار الواجب ستة، خلاف ماعليه المحققون من النحويين والصرفيين، لأنهم قالوا: الاستتار على نوعين: واجب، وجائز.

فالواجب: هوالذى لايسند الفعل الا الى الضمير المستتر، وذلك في المواضع الاربعة الاولى، اذ فيها لايسند الفعل الا الى الضمير المستتر فيها، اعني: انت، وانا، ونحن، وعللوا ذلك: بأن التاء في «تفعل» تدل على الفاعل المخاطب يعنى انت وحكم افعل امرا، ولا تفعل نهيا، حكم تفعل مخاطبا، لأنهما مأخوذان منه، و ان الهمزة في افعل للمتكلم وحده: تشعر بأن فاعله انا، والنون في نفعل، تشعر بأن فاعله نحن، فلايحتاج في هذه الصيغ الأربع الى العدول عن الاستتار الخفيف، والاتيان بالضمير البارز الثقيل فوجب الاستتار فيها، وقبح ان يجيء فاعلها اسما ظاهرا او ضمير بارزا، فلايقال: اقوم زيد، ونقوم نحن، وماظهر من نحو: اقوم انا، واسكن انت، فتأكيد للمستتر لافاعل.

واما الجائز: فهو الذى يسند الفعل الى الضمير المستتر تارة والى غيره اخرى، كالمستتر في زيد قام ونحوه، وكالمستتر في زيد ضارب ونحوه، فتأمل جيداً.

(تبصرة): يذكر فيها اقسام لحوق تاء التأنيث للفعل من حيث الوجوب وعدمه، (و) هي اي: الأقسام اربعة:

الأول: (تلازم الفعل علامة التأنيث)، اى: التاء، اي يجب الحاق التاء بالفعل في صورتين احديهما (ان كان فاعله) اى فاعل الفعل اسما (ظاهرا حقيق التأنيث). اي: كان له فرج، وبعبارة اخرى: كان في مقابله ذكر من جنس الحيوان، لكن وجوب الحاق العلامة في هذه الصورة مشروط بعدم الفصل، كما يظهر ذلك مما يأتي في القسم الثالث كقامت هند.

والثاني: (او) كان فاعل الفعل (ضميرا متصلا مطلقا)، اي: سواء كان راجعا الى مؤنث حقيقي (كهند قامت)، او الى مؤنث مجازي، (و) ذلك: نحو (الشمس طلعت).

(و) القسم الثاني: (لك الخيار) في الحاق التاء وعدمه، اي: هما متساو يان (مع) الاسم (الظاهر) المؤنث (اللفظي)، اي: المجازي. اي: الذي ليس بازائه ذكر من الحيوان اي: ليس له فرج، بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة، نحو، نفحة، ودعوى، واربعاء، او تقديرا: كنار وشمس، فلك، في فعله ان تقول بالتاء، (كطلعت) الشمس، (او) بدون التاء نحو: (طلع الشمس)، وليعلم: ان هذا الحكم في غير نحو طلحة، لأنه يجب فيه ترک التاء.

(فائدة) اعلم: انهم ذكروا ان كل ماكان من اعضاء الحيوان زوجا فهو مؤنث، كاليدين، والرجلين والاذنين، ونحوها، الا الحاجب، والجنب والخد، وكل ماكان فردا فهو مذكر، كالرأس، والذكر، والفرج الا الطحال، والكبد، والكرش.

(و) القسم الثالث: (يترجح ذكرها)، اي: ذكر علامة التأنيث (مع الفصل) بين الفعل والفاعل المؤنث الحقيقي، (بغير الا) الاستثنائية فيجوز ذلك ان تقول مع التاء (نحو: دخلت) الدار هند، (او) تقول بدون التاء نحو: (دخل الدار هند)، لكن الأول ارجح من الثاني، ولايجب الحاق التاء الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في أسماء الذكور، كزيد اذا سميت به امرأة، فانه مع الفصل يجب الحاق التاء، نحو حضرت القاضي زيد، وذلك: لرفع الالتباس الا اذا كان هناك قرينة، نحو: جاءت اليوم زيد الكريمة، فتأمل جيدا

(و) القسم الرابع: انه يترجح (تركها) اي: ترك علامة التأنيث (مع الفصل بها)،

اي: الا (نحو: ماقام الامرأة) وذلك لأن الفعل في الحقيقة مسند الى مذكر، اي المستثنى منه المقدر لان تقديره ماقام احد الا امرأة، ومثال الا ثبات قوله:

مــابــرئــت مــن ريــبــة وذم　　في حــربــنــا الابــنــات الــعــم

(وكذا) يترجح ترك علامة التأنيث (في باب نعم وبئس، نحو: نعم المرأة هند)، وذلك: لان قصد الجنس فيه بين، اذ تقديره: نعم جنس المرأة هند و لفظ الجنس مذكر، ويجوز اثبات العلامة نظرا الى الظاهر، فنقول: نعمت المرأة هند.

(تكملة) : وانت بالخيار في الجمع المذكر غير السالم اذا كان ظاهرا، فان شئت الحقت العلامة وقلت: جائت الرجال على تأويلهم بالجماعة، وان شئت تركتها وقلت: جاء الرجال من دون تأويل.

واذا كان الفاعل ضمير الجمع المذكر العاقل غيرالسالم، يجوز لك ان تقول: الرجال جاءت، على التأويل المذكور، ويجوز لك ان تقول: الرجال جاءوا ـ بالواو ـ لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع واذا كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه، فلايقال: جاءت الزيدون، ولا الزيدون جاءت، وذلك لبقاء نظم لفظ مفرده فاحترموه واما الجمع المؤنث السالم: فانه لماتغير مفرده أمّابحذف العلامة، كمسلمات، او بقلبها، كحبليات وصحراوات، كان ذلك التغير كنوع من التكسير، وكان تأنيث المفرد قد زال لزوال علامته، وحمل الذى العلامة فيه مقدرة «كالزينبات، والهندات» على الذي العلامة فيه مذكورة، فيجوز فيه الوجهان، نحو قامت الهندات، وقام الهندات، و بعضهم خصص جواز الوجهين بما كان مفرده مذكرا كالطلحات، اومغيراً كبنات، اما غيره كالهندات، فقال: حكمه حكم مفرده، فلايجوز قام الهندات الا مع الفصل، او على لغة قال فلانة، واما اذا كان الجمع المؤنث ضميراً فيجوز فيه ان يقال: النساء فعلت، بتأويل الجماعة، ويجوز ان يقال: النساء فعلن، وكذلك ضمير جمع المذكر الغير العاقل، كالايام مضت، فيقال: الأيام مضت، او مضين اما في جمع المؤنث فظاهر، لأن هذا النون موضوعة له، واما في جمع المذكر غيرالعاقل كالايام فلانه لااصل له في التذكير فيراعى حقه، فاجري مجرى المؤنث.

وقال الرضى: ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء، والواو وضعت لجمع العقلاء، فاستعمال النون في النساء للحمل على جمع غير العقلاء، اذ الاناث لنقصان عقولهن

يجرين مجرى غير العقلاء.

(مسألة) يذكر فيها حكم الفاعل من حيث التقديم والتأخير: (والاصل) في الاصطلاح له معان، والمراد به منها في المقام: ماينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع، وسيأتي صور المانع في قوله: «ويمتنع» فالاصل (في الفاعل) سواء كان ضميرا او اسما ظاهرا (تقدمه على المفعول)، ليكون بعد فعله من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته، لأن الفاعل كالجزء من الفعل: لشدة احتياج الفعل اليه، يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت وأمثاله، لأنه لدفع توالى اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة، ومن اجل ذلک جاز نحو: خاف ربه عمر، لتقدم مرجع الضمير وهو عمر رتبة، فلايلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا اي: لفظا ورتبة، بل لفظا فقط، وذلك جائز وشائع، وشذ بل امتنع نحو: زان نوره الشجر، لتأخر مرجع الضمير وهو الشجر لفظا ورتبة، فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة، وذلك غير جائز الا في مواضع معينة، تأتي في باب المبنيات ـ انشاءالله تعالى ـ ليس هذا منها.

(ويجب ذلك) الأصل او التقدم في مواضع:

الأول : (اذا خيف اللبس) اي: لبس الفاعل بالمفعول، وذلك اذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول لفظا في الفاعل والمفعول، ولم يكن هناك قرينة الا المكان، نحو: ضرب موسى يحي، فلايجوز تقديم المفعول اعني: يحيى، بل يجب تقدم الفاعل اعنى: موسى، حذرا من اللبس، بخلاف ما اذا وجد الاعراب فيهما او احدهما، نحو: ضرب اخاك زيد، وأهان يحيى ابوك، او كان هناك قرينة، نحو: اكل الكمثرى يحيى، ونحو: ضربت موسى حبلى، ففي جميع هذه الصور يجوز تقديم المفعول على الفاعل لوجود مايدل على ان المتقدم مفعول والمتأخر فاعل، وكذلك: نحو موسى ضرب يحيى، على ان يكون يحيى فاعلا، لأنه لايلتبس بالمفعول، لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل، لأن مرتبته بعد الفعل فتقدم موسى قرينة على ان الفاعل يحيى، فتدبر جيداً.

والموضع الثاني : (اوكان) الفاعل (ضميرا متصلا) بالفعل، (و) بشرط ان يكون (المفعول متأخرا عن الفاعل)، فلاينتقض بنحو: زيدا ضربت، وانما يجب التقديم سواء كان الضمير بارزا، نحو: ضربت زيدا، او مستترا نحو: زيد. ضرب غلامه، لمنافاة

الا تصال الانفصال، و بعبارة اخرى: يجب حينئذ العمل بالأصل لتعذر تقديم المفعول الا بمخالفة اصلين، اي: انفصال الضمير وتقديم الفضلة على العمدة، وهذا مساوق لارتكاب قبيحين، والفصحاء يجتنبون في كلامهم عن ارتكاب قبح واحد فضلا عن الا ثنين.

اما اذا كان المفعول مقدما على الفعل، نحو: زيدا ضربت، فلايجب تقديم الفاعل على المفعول، بل لايمكن فضلا عن أن يجب لأن رتبة الفاعل متأخرة عن الفعل، ولأنه بمنزلة الجزء من الفعل، وتقدم جزء الشيء على الشيء محال.

والموضع الثالث: ان يقع المفعول بعد الا، نحو: ماضرب زيد الا عمرا، او بعد معناها، نحو: انما ضرب زيد عمرا، وانما يجب حينئذ تقدم الفاعل لئلا ينقلب الحصر المطلوب، فان المفهوم من قولنا: ماضرب زيد الا عمرا، انحصار ضاربية زيد في عمرو. مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر. والمفهوم من تقديم المفعول اعني: قولنا: ماضرب عمرا الا زيد، انحصار مضروبية عمرو في زيد، مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر، فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب معنى الحصر المطلوب، واما وجوب تقديم الفاعل على المفعول اذا وقع المفعول بعد معنى الا: فلأن الحصر في «انما» في الجزء الأخير، فلو اخر الفاعل انقلب المعنى حسب ماذكرنا آنفا.

توضيح ذلك ان انما متضمن لمعنى «ما» النافية، والا الاستثنائية وما النافية محلها صدر الكلام، والا الاستثنائية محلها ماقبل الجزء الاخير من الكلام، وليس مرادنا من هذا ان ما الموجودة في انما نافية، كما توهمه بعض اذهي كافة كماهو واضح، بل المراد ان «انما» حين التحليل يرجع الى معنى ما النافية والا الاستثنائية، نظير قولنا: ان المصدر يرجع حين التحليل الى «ان» المصدرية والفعل، كما ان ـ ان ـ المصدرية مع الفعل تؤول بالمصدر، ولهذه القاعدة نظائر في هذا الفن تظهر للمتتبع، فليكن هذا على ذكر منك يفيدك بعيد هذا.

(ويمتنع) الأصل، او تقدم الفاعل على المفعول في مواضع:

الأول : (اذا اتصل به) اي: بالفاعل (ضمير) راجع الى (المفعول)، نحو: زان نوره الشجر، فانه ممتنع كما بيناه في اول المسألة، لاستلزامه الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة، فيجب فيه تأخيره الفاعل اعني: «نوره» عن المفعول اعنى: «الشجر» لئلا يلزم

الاضمـار المـذكور، واجاز ابن جنى تقديم الفاعل في هذه الصورة بقلة وتبعه ابن مالك، قـال: لأن استـلـزام الـفـعـل للمفعول يقوم مقام تقديم المفعول رتبة، فلايلزم الاضمار المذكور.

الموضع الثـاني : (اواتصـل ضـمير المفـعـول بـالفعل، وهو) اى: الفاعل (غير) ضمير (متصل) بالفعل، نحو: ضربك زيد. فتقدم الفاعل في هذه الصورة ـ ايضاً ـ ممتنع فيجب تـأخير الـفاعل عن المفعول كما مثلنا، وذلك لمنافاة الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل غـيـرالمـتـصـل بين المـفـعـول و بين الـفعل، بخلاف ما اذاكان الفاعل ـ ايضاً ـ ضميراً متصلا، فانه يجب حينئذ تقديم الفاعل نحو: ضربتك.

(ومـا وقع منهما) اي : من الفاعل والمفعول (بعد الا اومعناها) اي: معنى الا، (وجب تأخيره) اي: تأخير ماوقع منهما بعد الا او معناها.

اما وقوع المفعول بعد الا او معناها فقد مضى بيانه آنفا فلانعيده.

وامـا وقوع الفاعل بعد «الا» فهو نحو: ماضرب عمراً الا زيد، و وقوعه بعد معناها نحو: انما ضرب عمراً الا زيد، وانما امتنع تقدم الفاعل في هاتين الصورتين: لئلا ينقلب الحصر المطلوب بالبيان المتقدم في صورتي وقوع المفعول بعد «الا» او معناها.

نائب الفاعل

(الـثـاني) ممـا يـرد مـرفـوعـا لاغير: (نائب الفاعل)، فيما له من رفع وعمدية، وامتناع تقديمه على الفعل، وغير ذلك من الأحكام التي تقدم بيانها في المباحث المتقدمة.

(وهـو) اى : نـائـب الـفـاعـل (المفعول القائم مقامه) اي : الفاعل فيما ذكر، (وصيغة فـعـلـه) المـسـنـد الـيـه (فـعل) ـبضم الفاء وكسر العين ـ (و يفعل) ـبضم الياء، وسكون الـفـاء، وفتح العين ـ و بعبارة اخرى: صيغة فعله «ماكان مبنيا للمفعول» اي: ماكان مجهولا، سـواء كـان بهذين الوزنين، ونحو: ضرب و يضرب، ام بغيرهما نحو: استخرج و يستخرج. ونحوهما.

(ولايـقـع) موقع الفاعل، اي: لاينوب عنه اربعة اشياء. الأول (ثاني) مفعولي (باب علـمـت)، اي: كـل فـعـل لـه مفعولان كانا في الاصل مبتداء وخبرا، سواء كان من افـعـال الـقـلوب التي سيأتي بيانها في الحديقة الثالثة ـ انشاءالله تعالى ـ، ام كان ملحقا

بها، نحو: جعلت، وتخذت، وسائر الأفعال الملحقة بها، التي نذكرها هناك ـانشاء اللّه تعالى ـ وانما لاينوب ثاني مفعولي ماذكر: لأنه كماقلنا خبر في الأصل لأول مفعوليه، فهو مسند الى المفعول الأول اسناداً تاما فلو اسند اليه الفعل ـولايكون اسناده الا تاماً ـ لزم كونه مسندا ومسنداً اليه معا، مع كون كل من الاسنادين تاما، بخلاف اعجبني ضرب زيد فان المصدر اعنى: الضرب، وان كان مسندا ومسندا اليه معا، لكونه مسندا لزيد ومسنداً اليه لاعجبنى، ولكن احد الاسنادين وهو اسناده الى زيد غيرتام.

(و) الثاني مما (لا) يقع موقع الفاعل: (ثالث) مفاعيل (باب اعلمت) اذحكمه حكم المفعول الثانى من علمت: في كونه في الأصل خبرا ومسندا الى المفعول الثاني، فالبيان البيان، فتدبر جيداً.

(و) الثالث مما (لا) يقع موقع الفاعل: (مفعول له) اذا كان بدون اللام، لأن النصب فيه مشعر بالعلية، فلو اسند اليه الفعل فات النصب والاشعار، بخلاف ما اذا كان مع اللام او احدى اخواتها المفهمة للتعليل، نحو: ضرب للتأديب هذا وقال بعضهم: معها ـايضاًـ لايقع موقع الفاعل.

(و) الرابع مما (لا) يقع موقع الفاعل: (مفعول معه)، لانه لايجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف، لانها دليل الانفصال، والفاعل كالجزء، ولابدون الواو، فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه، (و) اذا وجد في الكلام المفعول به مع غيره من المفاعيل غير الاربعة المتقدمة: (يتعين المفعول به، له) اي: لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل للفعل عليهما، فان الضرب ـمثلاًـ كما انه لايمكن تعقله بلاضارب، كذلك لايمكن تعقله بلامضروب، بخلاف سائر المفاعيل: فانها ليست بهذه المثابة نحو: ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديداً في داره، فوقع زيد موقع الفاعل دون ظرف الزمان والمكان، والمفعول المطلق، والجار ومجروره، وذلك: لوجود المفعول به، اعني: زيد في الكلام (فان لم يكن) اي: لم يوجد في الكلام المفعول به، (فالجميع) اي: جميع ماسوى المفعول به لا الاربعة التي بينا عدم جواز وقوعها موقع الفاعل (سواء): في جواز وقوعها موقع الفاعل، فلافرق بين ظرف الزمان وغيره مماذكر في المثال المذكور: في نيابتها عن الفاعل ولكن في وقوعها موقع الفاعل

شرائط وقيود، لم نذكرها مخافة التطويل فليطلب من المطولات او المكررات، مثالها، سير يوم الجمعة، وجلس امام الامير، وضرب ضرب شديد، ولما سقط في ايديهم.

(تكملة)، المفعول الاول من «باب اعطيت» وهو الفعل الذي له مفعولان ثانيهما غير الاول، اولى بان يقع موقع المفعول من المفعول الثاني، لان المفعول الاول فاعل في المعنى، والثاني مفعول، نحو: اعطي زيد درهما، ويجوز ـ ايضاً ـ اعطى درهم زيدا، ولكن بشرط امن اللبس، واما عند عدمه، وذلك: بان يكون كل واحد منهما قابلا للأخذية: فيجب اقامة الأول، نحو: اعطي زيد عمرا.

المبتدأ والخبر

(الثالث والرابع) مما يرد مرفوعا لاغير: (المبتدأ والخبر) انما ذكرهما معا: للتلازم بينهما فيما هو الأصل فيهما، اعني: المبتدأ الاسمي وخبره، لأن المبتدأ مسند اليه، والخبر مسند الى المبتدأ، فكل واحد منهما يلزم الآخر، ولاشتراكهما في العامل المعنوى على المشهور، واما المبتدأ الوصفي: فانما سموه مبتدأ للضرورة، حيث لم يجدوا فيه وجها لاعرابه بالرفع، فقالوا: انه مرفوع بالابتدائية هربا من نقض قاعدة: الاعراب اثر يجلبه العامل، واعلم: ان المبتدأ قسمان: اسمي، ووصفي، قدم الأول لكونه اصلا فقال: (فالمبتدأ هو) الاسم حقيقة او تأو يلا،وانماعممناه ليشمل امثال: «وان تصوموا خير لكم» (المجرد عن العوامل اللفظية)، اي: الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي، لالفظا ولا تقديرا، ولوكان رافعا فخرج الفاعل ونائبه، واسماء النواسخ كلها، والمراد بالعامل اللفظي مالم يكن زائدا، فلايخرج منه، نحو: بحسبك درهم، على القول بكون حسبك مبتدأ، خلافا لمن يرى انه خبر مقدم، والدرهم مبتدأ مؤخر نظرا الى المعنى. اي: الى ان الدرهم ذات فهواحق بالابتدائية، (مسنداً اليه)، اي: حال كون ذلك الاسم المجرد مسندا اليه، واحترز به عن الخبر، وعن ثاني قسمي المبتدأ، اعني، المبتدأ الوصفي فان الخبر والمبتدأ الوصفي، لايكونان الامسندين، و يأتي مثال القسم الأول والثاني بعيد هذا.

(او) المبتدأ (الصفة)، وهو: ماكان مشتقا، كاسم الفاعل والمفعول ونحوهما، او مؤولا به، نحو: غير، فانه بمعنى مغاير ونحو: هاشمي، فانه بمعنى منسوب الى هاشم،

(الواقعة بعد) حرف (نفي)، كما، ولا، وان، (اواستفهام)، حرفا كان كهل ونحوه، اواسما نحو: كيف ونحوها، وعن بعضهم: جواز كون الصفة مبتدء، من دون وقوعه بعد نفي او استفهام، فيجوز عنده نحو: فائز اولو الرشد، اي: ناج اصحاب الهدى، وعليه ورد قول الشاعر:

فخير نحن عند الناس منكم   اذا الداعي المنون قال يالا

فخير اصله اخير، فهو مبتدأ وصفي، ونحن فاعله، ولوجعل خبراً مقدما عن «نحن» لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هولفظة «من» باجنبي، وهوغير جائز لضعف عمله، بخلاف مالوكان فاعلا لكونه كالجزء منه.

(رافعة لظاهر) اي: حال كون تلك الصفة رافعة لاسم ظاهر، (اومافي حكمه)، اي: مايجرى مجرى اسم ظاهر، وهو الضمير المنفصل، نحو: «اراغب انت» فخرج نحو: اقائمان الزيدان، لأن قائمان لم ترفع اسما ظاهرا ولاضميرا منفصلا، بل رفع ضميرا متصلا مستترا، اذ لوكان رافعا للزيدان لم يجز تثنيته.

واعلم: ان الصور الحاصلة من ملاحظة كل من الصفة والمرفوع بعدها: تسع، لان الصفة اما مفردة او مثناة او مجموعة. وكذلك المرفوع بعدها، اما مفرد او مثنى او مجموع، فمن ضرب الثلاث في الثلاث: تحصل تسع صور، اربع منها غلط، وهي: كون الصفة مثناة والمرفوع بعدها مفردا او جمعا، وكون الصفة جمعا والمرفوع بعدها مفردا او تثنية، واربع منها صحيحة لايجوز فيها الا وجه واحد و يأتي بيانه وامثلتها، وصورة واحدة منها يجوز فيه وجهان، يأتي بيانه ومثاله -ايضاً-

(فان طابقت) الصفة مرفوعا (مفردا) مذكورا بعدها: (فوجهان) احدهما: كون الصفة مبتدأ والمرفوع بعدها فاعلها سد مسد الخبر، والآخر: كون المرفوع بعدها مبتدأ مؤخراً والصفة خبراً مقدما. وان لم تطابق الصفة مرفوعا مفردا بعدها، فلايجوز فيها الا وجه واحد وذلك اربع صور:

الاولى: كون الصفة مفردة والمرفوع بعدها تثنية، في هذه الصورة لايجوز الا كون الصفة مبتدء، ومابعدها فاعلاً سد مسد الخبر، اذا العكس يستلزم مطابقة الصفة مابعدها، لما سيأتي في بيان الخبر المشتق.

والثانية: كون الصفة -ايضاً- مفردة والمرفوع بعدها جمعا،وهذه الصورة كسابقتها.

والثالثة: كون الصفة مثناة. والمرفوع بعدها مثنى -ايضاً- ففي هذه الصورة لايجوز الاّ كون الصفة خبراً مقدماً، والمرفوع بعدها مبتدأ مؤخراً اذ العكس مستلزم لأفرادها، لأنه حينئذ كالفعل المسند الى الأسم الظاهر.

والرابعة: كون الصفة جمعاً، والمرفوع بعدها جمعاً -ايضاً- وهذه الصورة كسابقتها.

(نحو: زيد قائم)، هذا مثال للقسم الأول من قسمي المبتدأ اعني: الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، واما (أقائم) الزيدان او زيد، (وما قائم الزيدان اوزيد)، فمن اقسام الأمثلة الخمسة الصحيحة المتقدمة، فعليك بتطبيقها. واستخراج ماترك منها، اذ لاصعوبة في ذلك بعد توضيحنا ذلك، والحمدلله وهو الموفق والمعين.

(وقد يذكر المبتدأ بدون الخبر)، اي: يحذف الخبر اما جوازا وذلك: فيما قام قرينة على الخبر من دون اقامة شيء مقامه، وهذا كثير شائع لاحصر له، منه قولك: زيد، بعد قول السائل: من عندك؟ فزيد في قولك مبتدأ حذف خبره، وهو: «عندي» بقرينة الخبر في السؤال، وهو: «عندك» واما وجوبا، وذلك: فيما قام قرينة على الخبر مع اقامة شيء مقامه، وهذا صور محصورة معينة. لأنها اربع على ماذكره المصنف:

الأولى: فيما كان الخبر دالا على المقارنة، وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع، (نحو: كل رجل وضيعته) -بالصاد المهملة او المعجمة- اي: كل رجل مقرون مع ضيعته، فهذا الخبر اعني: مقرون، واجب الحذف: لأن الواو لدلالتها على المعية والاقتران قرينة الخبر، والمعطوف بها قائم مقام الخبر.

قال بعض المحققين: الضيعة - بالضاد المعجمة - في اللغة: العقار التي هي الأرض والنخل والمتاع، وهاهنا كناية عن مصحّفها، اعني: الصنعة -بالصاد المهملة- كانهم شبهوا صنعة الرجل بالأرض المغلة التي لا تفنى، انتهى.

(و) الصورة الثانية: فيما كان المبتدأ مصدرا و بعده حال لايصلح لان يكون خبرا عنه، نحو: (ضربي زيدا قائما، و) نحو: (اكثرشربي السويق ملتوتا)، قال في -المصباح-: السويق مايعمل من الحنطة والشعير معروف، وقال -ايضاً-: لت الرجل السويق لتا من باب قتل بله بشيء من الماء، وهو اخف من البس، وقال -ايضاً- قال ابن السكيت: بسست السويق والدقيق ابسه بسا، اذا بللته بشيء من الماء، وهو اشد من اللت، انتهى.

اذا عرفت ذلك فلنرجع الى ماكنا فيه فنقول: اما المثال فتقديره ضربي زيدا «حاصل» اذاكان قائما، فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف، نحو: زيد في الدار، فبقى اذا كان قائما، ثم حذف اذا مع كان التامة العامل في الحال، واقيم الحال اعني: «قائما» مقام الظرف، اعني: «اذا» القائم مقام الخبر، لأن في الحال معنى الظرفية وقس عليه المثال الثاني، فان اسم التفضيل له حكم ماضيف اليه كما يأتي في باب المفعول المطلق.

وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لايحتاج الى خبر، لكونه بمعنى الفعل، اذالمعنى ماضرب زيدا الا قائما، وماشرب السويق الا ملتوتا.

وهذا نظير ماقالوا في «لا» التي لنفي الجنس، اذا دخلت عليها همزة الاستفهام، انها تعمل في الاسم خاصة ولاخبر لها، لأنها بمعنى الفعل، اي: اتمنى، نحو:

الا عمرو ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما افأت يد الغفلات

اى : اتمنى عمرا ولى مستطاع رجوعه.

(و) الصورة الثالثة: فيما كان المبتدأ بعد لولا الغالبية: وهي التي خبر المبتدأ بعدها من افعال العموم، وانما سميت غالبية: لغلبة استعمالها كذلك، نحو قول عمر في موارد متعددة: **(لولا عليّ -عليه الصلاة والسلام- لهلك عمر)** اي: لولا علي(ع) موجود لهلك عمر، فحذف الخبر اي «موجود» لأن لولا هذه لامتناع الشيء، اي: الجواب، لوجود غيره اعني: المبتدأ، فهي قرينة على الخبر، واقيم الجواب مقامه، هذا اذا كان الخبر من افعال العموم.

و اما اذا كان الخبر من افعال الخصوص، نحو: لولا قومك حديثو عهد بالاسلام: لهدمت الكعبة، وجعلت لها بابين، فلايجب حذفه بل لايجوز، الا اذا قامت قرينة عليه.

(و) الصورة الرابعة: فيما كان المبتدأ نصا في القسم، وخبره القسم، نحو: **(لعمرك لأقومن)**، العمر -بفتح العين، وضمها- بمعنى طول العمر والحياة، ولايستعمل مع لام القسم الا المفتوح العين لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله، قال في -المصباح-: تدخل لام القسم على المصدر المفتوح فتقول: لعمرك لأفعلن، والمعنى وحياتك و بقائك، انتهى. فحذف الخبر، اعني: «قسمي» لكون لعمرك قرينة عليه،

واقيم جواب القسم، ا عنى : «لأقومن» مقامه.

(تكملة)، قد يحذف المبتدأ جوازاً لقيام قرينة مقامه، كقولك في جواب ـ كيف زيد؟ـ: دنف، اي: زيد دنف، اي: مريض فزيد المبتدأ استغني عنه، اذ عرف بالسؤال.

وقد يحذف وجوبا، وذلك في مواضع، منها: اذا اخبر عنه بالتابع المقطوع عن التبعية بالرفع، نحو: الحمدللّه اهل الحمد، اي: هو اهل، ونحو: رأيت زيدا اخوك، اي: هو اخوك

ومنها: اذا اخبر عنه بمصدر هو بدل من التلفظ بفعله، كصبر جيل، اي: صبري صبر جيل.

ومنها: اذا اخبر عنه بصريح القسم، نحو: في ذمتي لافعلن: اي: يمين في ذمتي لافعلن.

ومنها: اذا اخبر عنه بالمخصوص بالمدح او الذم، نحو: نعم الرجل زيد، اي: هو زيد على احد الوجهين، و بئست المرأة هند اي: هي هند كذلك.

(و) اعلم: انه (لايكون المبتدأ نكرة)، لأن الأصل فيه ان يكون معرفة، لأن للمعرفة معنى معينا، والمطلوب المهم المفيد الكثير الوقوع في الكلام، هو الحكم على الامور المعينة، فلايجوز الابتداء بالنكرة، (الامع الفائدة)، والفائدة تحصل بتخصيص النكرة، اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة، والمخصص امور نذكرها اجمالا، والتفصيل في «المكررات».

منها: ان يتقدم الخبر وهو ظرف اومجرور. كعند زيد نمرة وفي الدار رجل.

ومنها: ان يتقدمها استفهام، نحو: هل فتى فيكم؟ وأرجل في الدار ام امرأة؟

ومنها: ان يتقدمها نفي، نحو: ماخل لنا. وما احد خير منك.

ومنها: ان تكون موصوفة بوصف مذكور، نحو: رجل من الكرام عندنا، اومقدر، نحو: شراهر ذاناب، اي: شر عظيم، او كان في النكرة معنى الوصف، نحو: رجيل عندنا، اي: رجل حقير او عظيم عندنا، اوكانت خلفا عن موصوف، نحو: مؤمن خير من كافر، اي: عبد مؤمن.

ومنها: ان تكون عاملة فيما بعدها، نحو: رغبة في الخير خير.

ومنها: ان تكون مضافة، نحو: غلام رجل في الدار، وعمل بريزين.

ومنها: ان يكون فيها معنى الدعاء بخير، نحو: سلام عليك، او بشر، نحو: و يل لمن عاداك يا اباالحسن، او يكون فيها معنى التعجب، نحو: ماالحسن زيدا، اومعنى الشرط، نحو: من يقم اقم معه.

ومنها: ان تكون جواب سؤال، كرجل لمن قال: من عندك؟

ومنها: ان تكون عامة، ككل يموت، او تالية لاذا الفجائية، كقولك: خرجت فاذا اسد بالباب، اولواو الحال، كقوله:

سرينا ونجم قد اضاه فمذبدا محياك اخفى ضوؤه كل شارق

هذا هو المشهور بين النحاة، وقال بعض المحققين منهم: مدار صحة الأخبار عن النكرة: على الفائدة، لاعلى ماذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيه كل واحد منها الى تكلف وتعسف، فعلي هذا يجوز الاخبار عن النكرة مع الفائدة، وان لم يوجد شيء من تلك المخصصات، كقوله: شجرة سجدت، وتمرة خير من جرادة، وكوكب انقض الساعة، انتهى ملخصا.

وليكن جميع ماذكرناه هاهنا على ذكر منك، لأنه يفيدك في باب الحال، لأن المبتدأ والخبر يشتركان مع الحال وصاحبها في كثير من الأحكام والاحوال، وكذلك الموصوف والصفة.

(والخبر: هو) الاسم حقيقة، نحو: زيد ضارب، او حكما نحو: زيد يضرب، فانه بمنزلة زيد ضارب، وكذلككل جملة تقع خبرا، فانها في حكم اسم مفرد مرفوع محلا. (المجرد) عن العوامل اللفظية، ولاينتقض بنحو: زيد لم يضرب اذ حرف الجزم لم يعمل الا في الفعل فقط، والخبر انما هو مجموع الفعل والفاعل، ولاينتقض ـ ايضاً ـ بنحو: يضرب زيد، وان كان يضرب مجردا عن العوامل اللفظية، اذ الكلام كما اشرنا في الاسم المجرد وهذا فعل مجرد فتنبه.

(المسند به)، اي: مايوقع به الاسناد الى المسند اليه، فخرج به المبتدأ الاسمى، لأنه مسند اليه، لكن بقي المبتدأ الوصفي، لأنه مسند به، فكان عليه ان يقول: المغائر للصفة المذكورة، ليخرج ذلك ـ ايضاً ـ فتأمل.

(وهو) اي: الخبر ينقسم بتقسيمات:

منها: انه (مشتق)، نحو: زيد قائم، او مؤول به، نحو: زيد اسد. اي : شجاع. (وجامد)، وهو ماليس بمشتق، ولامؤول به، كالاول من المثالين الا تيين، (فالمشتق الغير الرافع لظاهر) كالمثالين المتقدمين، (متحمل لضميره)، اي: لضمير المبتدأ، في قائم واسد ضمير مستتر راجع الى المبتدأ، اعني: زيد، (فيطابقه) اي: يطابق الضمير المبتدأ: في الافراد، والتذكير، وفروعهما، نحو: هند قائمة، والزيدون قائمون، ومن هذا القبيل انت خير منزول به وعليك باستخراج سائر الأمثلة فانه سهل.

(بخلاف غيره)، اي: غير المشتق الغير الرافع لظاهر، اي: الخبر الجامد، (نحو: الكلمة لفظ)، والخبر المشتق الرافع لظاهر (و) هو نحو: (هند قائم ابوها)، فهذان القسمان من الخبر ليسا متحملين لضمير المبتدأ، فالمطابقة للمبتدأ فيهما غير لازمة، اما في الأول فلما تقدم في تعريف الكلمة من عدم الاشتقاق، واما في الثاني: فلعدم تحمله ضمير المبتدأ.

(قاعدة) كلية، يعرف بها: ان ايا من الاسمين المقصودجعلهما كلاما يجعل مبتدأ، وايا منهما يجعل خبرا، فاعلم: ان الاسم (المجهول ثبوته لشيء عندالسامع في اعتقاد المتكلم يجعل خبرا، و يؤخر، وذلك الشيء المعلوم يجعل مبتدأ، و يقدم).

و بعبارة اخرى: اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف: ككونه مسمى بزيد، وكونه اخا للسامع، وعرف السامع اتصافه باحديهما، وجهل الاخرى، فايتهما يعرف السامع اتصافه بها. يجب ان تجعل مبتدأ، وايتهما يجهل السامع اتصاف ذلك الشيء بها: يجب ان تجعل خبرا، (ولايعدل عن ذلك في الغالب، فيقال لمن عرف زيدا باسمه وشخصه)، اي: عرف ان المسمى بزيد هو هذا الرجل المعين. (و) لكنه اي: السامع (لم يعرف انه) اي: هذا المسمى بزيد (اخوه) اي: السامع، فيقال للسامع: (زيد اخوك)، بتقديم المعلوم وتأخير المجهول، (و) يقال (لمن عرف ان له اخا و) لكنه (لم يعرف اسمه)، اي: لم يعرف ان اخاه مسمى بزيد، يقال له: (اخوك زيد)، بتقديم المعلوم وتأخير المجهول، (فالمبتدأ هو المقدم في الصورتين).

(تتميم فيها مسائل)

الاولى:

الخبر قد يكون مفردا وقد مضى الكلام فيه، وقد يكون جملة اسمية، نحو: زيد ابوه قائم، وفعلية، نحو: زيد قام ابوه، وقد يكون ظرفية متعلقة بكائن او استقر، نحو: زيد في المدرسة وعمرو عنده فعلى الأول: مفرد، وعلى الثاني: جملة.

الثانية:

اذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها، لا تقتضى الارتباط بغيرها، فلابد فيها من عايد يربطها بالمبتدأ، والعائد اما ضمير موجود كثاني الأمثلة المتقدمة، او مقدر، نحو: البرقفيزبدرهم، والسمن منوان بدرهم، اي: قفيزمنه، ومنوان منه، بقرينة ان بايع البر والسمن لايسعر غيرهما، او اسم اشيربه الى المبتدأ، نحو «ولباس التقوى ذلك خير».

وقد يستغنى عن العائد بتكرار المبتدأ، نحو: «الحاقة ماالحاقة» او بعموم في الخبر يدخل المبتدأ فيه، نحو: «ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لانضيع أجر من أحسن عملا» ومن هذا القبيل نحو: نعم الرجل زيد ـ على احد الوجهين ـ اعنى: كون المخصوص مبتدأ مؤخرا، لان اللام في الرجل لاستغراق الجنس، فيدخل فيه المخصوص فتأمل و بكون الخبر نفس المبتدأ، نحو: نطقي الله حسبي.

الثالثة:

الأصل في المبتدأ التقديم، لأنه موصوف في المعنى.

للخبر فحقه التقديم، والأصل في الخبر التأخير، لأنه وصف في المعنى للمبتدأ فحقه التأخير، وجوزوا العكس، اذ لاضرر حاصل بذلك فان حصل بذلك ضرر لايجوز العكس، والضرر يحصل في مواضع:

منها: اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين ولاقرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر

خبرا، نحو زيد صديقك، ونحو: الذى هو في الدار غلام هند، وكذلك اذا كانا نكرتين ولاقرينة، نحو: افضل منك افضل من زيد، فان كان ثمة قرينة جاز التقديم، كقوله: بنونا بنو ابنائنا.

ومنها: اذا كان الفعل الرافع لضمير المبتدأ المستتر خبرا ، نحو: زيد قام، وذلك لالتباس المبتدأ بالفاعل لوعكس، بخلاف ماذا رفع اسما ظاهرا، نحو: زيد قام ابوه، فلامنع عن التقديم اذ لا التباس حينئذ، فان رفع ضميرا بارزا، نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، جاز التقديم، واعترضه جماعة: بأن الضمير تحذف لالتقاء الساكنين، فيقع اللبس بالفاعل او البدل.

ومنها: اذا كان المبتدأ مشتملا على معنى ذي صدارة، كالاستفهام ونحوه، كمن لى منجدا، ونحو: لزيد قائم.

ومنها: اذاقصد استعمال الخبر محصورا فيه، نحو: ما زيد الاشاعر، وانما زيد شاعر، وشذ «وهل الا عليك المعول» وان لم يوهم عكس المقصود.

الرابعة:

يجب تقديم الخبر في مواضع:

منها: اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا او مجرورا او جملة. نحو: عندي درهم، ولى وطر، و قصدك غلامه رجل، فيجب حينئذ تقديم الخبر، اذ لامسوغ للابتداء بالنكرة غيره.

منها: اذا كان في المبتدأ ضمير يرجع الى الخبر، نحو: في الدار صاحبها، اذ لولم يقدم الخبر لعاد الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وذلك غير جائز الا في مواضع ليس هذا منها.

منها: اذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام، نحو: اين زيد.

منها: اذا كان المبتدأ محصورا فيه، نحو: مالنا الا اتباع احمد(ص).

منها: اذا كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة المؤولة مع اسمها وخبرها بالمفرد، اذ في تأخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ، لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها، او في الكتابة، نحو: عندي انك قائم.

الخامسة:

قد يتعدد الخبر عن مبتدأ واحد، وذلك التعدد اما بحسب اللفظ فقط، نحو: الرمان حلو حامض، فانهما في المعنى خبر واحد، اى: مزّ، اوبحسب اللفظ والمعنى جميعا، نحو: زيد عادل عاقل فاضل، ويجوز الاخبار باثنين عن مبتدئين، نحو: زيد وعمرو كاتب وشاعر، ثم ان ظهر المعنى اي: يكون هناك قرينة على التعيين فهو، والا جعل الأول للثاني والثاني للأول.

السادسة:

قد يتضمن المبتدأ معنى الشرط، وهو سببية الشرط للجزاء، فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته للخبر، نحو سببية الشرط للجزاء، فيصح حينئذ دخول الفاء على الخبر، و يصح عدم دخوله نظراً الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط، واما اذا قصد الدلالة على ذلك التضمن فيجب دخول الفاء، وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما اسم موصول بفعل، نحو: الذي يزور الحسين (ع) فله الجنة، او موصول ظرف، نحو: الذي في المدرسة فله دينار، واما نكرة موصوفة بفعل او بظرف، نحو: كل رجل يحضر الامتحان فله راتب، وكل رجل في المدرسة فله حق البيتوتة فيها.

و يجرى عند بعضهم هذا الحكم في اسم ان المكسورة ـ ايضا ـ، نحو: «ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل منهم» و منع بعضهم ذلك واجاب عن الآية: بان الفاء ليست جزائية بل هي زائدة او هي للتعليل و الخبر محذوف، بدليل: ترك الفاء مع ان في بعض الآيات.

واما ليت ولعل، فهما مانعان عن دخول الفاء في الخبر، لأن صحة دخول الفاء انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء، وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة، لأنهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية، والشرط والجزاء من قبيل الاخبار، و باب كان وافعال القلوب مثلهما في المنع، وهكذا أن المفتوحة ولكن، فانهما ملحقان بليت ولعل في المنع المذكور.

(فصل)

(تدخل على المبتدأ والخبر افعال وحروف، فتجعل المبتدأ اسما لها، والخبر خبراً لها، وتسمى) تلك الأفعال والحروف: (النواسخ) لأنها تزيل الابتدائية وعملها، والنسخ في اللغة: الازالة، (وهي) اي: النواسخ، (خمسة انواع) خلافا للمشهور، حيث جعلوها ستة، بزيادة أفعال القلوب التي ذكرها المصنف في الحديقة الثالثة، ولاوجه له.

الافعال الناقصة

النوع (الأول: الافعال الناقصة)، وانما سميت ناقصة، لأنها لا تتم بمرفوعها بخلاف الأفعال التامة، فانها تتم بمرفوعها.

وقيل: سميت بذلك، لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة دونها، وفيه نظر، لأنهم لايسمون أفعال المدح والذم ناقصة، مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان، فتأمل.

وقيل: انما سميت بذلك، لنقصان عددها بالنسبة الى الأفعال التامة، وفيه ـ ايضاً ـ نظر، لأنهم قد نقلوا عن سيبو يه مايظهر منه: انها غير محصورة.

(و) لكن (المشهور منها) ثلا ثة عشر فعلا:

الأول: (كان). وهي لثبوت خبرها لاسمها في الزمان الماضي مطلقا، اي: من غير دلالة على عدم سابق او انقطاع لاحق، نحو: كان اللّه عليما حكيما، او مع الدلالة على الانقطاع، نحو: كان زيد عادلا ففسق، وقد تكون بمعنى «صار» نحو: وفتحت السماء فكانت أبوابا.

(وصار) للتغيير، اما ذاتا، نحو: حرقت الشجر فصار رمادا. او صفة، نحو: صبغت القرطاس فصار احمر او حالا، نحو: صار الخمر خلا.

(واصبح)، لاقتران مضمون الجملة بعدها بالوقت الذي يدل عليه بمادتها، اعني: الصباح، نحو: اصبح زيد قائما، فاصبح تدل على اقتران قيام زيد بوقت الصباح.

قال في ـ المصباح ـ: الصباح عند العرب: من نصف الليل الآخر الى الزوال ثم

المساء الى آخر نصف الليل الأول، وقال -ايضاً-: الضحى: امتداد النهار.

(واضحى وامسى)، مثل اصبح، لاقتران مضمون مابعدهما بالوقت الذى تدلان عليه بموادهما، نحو: اضحى زيد بائسا، وامسى عمرو جائعا.

(وظل وبات) لاقتران مضمون مابعدهما بالنهار في الأول، و بالليل في الثاني، قال في -المصباح-: ظل يفعل كذا يظل، من باب «تعب» ظلولا، اذا فعله نهارا، قال الخليل: العرب لا تقول «ظل» الا لعمل يكون بالنهار.

وقال -ايضاً- : بات يبيت بيتوتة ومبيتا ومباتا، فهو بائت، وتأتي نادراً بمعنى: نام ليلا، وفي الأعم الأغلب بمعنى: فعل ذلك الفعل بالليل، كما اختص الفعل في ظل بالنهار، فاذا قلت: بات يفعل كذا، فعناه، فعله بالليل، ولايكون الا مع سهر الليل، وعليه قوله تعالى: «والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما».

وقد تكون ظل و بات بمعنى صار، نحو: «وظل وجهه مسودا» ونحو: بات زيد فقيرا، اذليس المراد اسوداد الوجه في النهار، ولاالفقر في الليل.

(وليس) لنفي الحال، وقيل مطلقا، اذقد يقيد بغيرالحال، نحو: ليس خلق اللّه مثله، ونحو: «الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم».

(وزول) بمعنى: انفصل، والمراد بها التي مضارعها يزال لاالتي مضارعها يزول او يزيل، فانهما تامين.

(ومابرح) بمعني: مازال، ومنه البارحة لليلة الماضية، (وما انفك -ايضاً- بمعنى مازال، (ومافتىء) -بالهمزة- وقيل: بالياء.

وحاصل معنى هذه الأربعة: استمرار ثبوت خبرها لاسمها من وقت يمكن عادة ثبوته له، مثلا: معنى مازال اميرا: استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة، اما دلالتها على الاستمرار: فلأنالنفي مأخوذ في معاني هذه الأفعال. فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي، ونفي النفي استمرار الثبوت، واعتبار الصلاحية و القابلية معلوم عقلا، او شرعا، او عرفا، كل في مقام.

(ومادام)، لتعيين شيء في زمان ثبوت خبرها لاسمها، بأن يجعل ذلك الزمان ظرفاً اي: مفعولاً فيه لذلك الشيء، لأن لفظة «ما» مصدرية، فهي وما بعدها في تأويل المصدر، فيقدر زمان قبله واذا قدر الزمان قبله: فلابد ان يكون قبله كلام تام

ليفيد فائدة تامة، لأن مادام مع اسمها وخبرها ظرف، والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة، نحو: اجلس مادام المدرس على المنبر، فاذا لم يذكر قبل مادام «اجلس» لم يكن مادام مع اسمها وخبرها كلاما تاما يفيد فائدة تامة، بخلاف الأفعال المصدرة بحرف النفي، او غير المصدرة بها، فانها مع اسمائها واخبارها كلام تام مفيد مستقل بالافادة، فلاحاجة الى وجود كلام قبلها.

واعلم: انه الحق «بصار» افعال بمعناها، وهي: آض، ورجع وعاد، واستحال، وقعد، وحار، وجاء، وارتد، وتحول، وغدا، وراح.

(وحكمها) اي: الأفعال الناقصة ومايلحق بها: **(رفع الاسم ونصب الخبر)** بناء: على ان النواسخ تعمل في جزئى الابتداء، والا فالنصب فقط.

(ويجوز في الكل توسط الخبر) بين الفعل والاسم، اي: تقدم الخبر على الاسم فقط، اذليس في ذلك الا تقدم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل، ولا غائلة فيه ولامانع، وخالف بعضهم في «دام» ورد بقوله:

لاطيب للعيش مادامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم

حيث قدم الخبر، وهو «منغصة» على الاسم، و بعض آخر في «ليس» ورد بقوله:

سلي ان جهلت الناس عني وعنهم وليس سواء عالم وجهول

حيث قدم الخبر وهو «سواء» على الاسم.

ويمتنع التوسط اذا خيف اللبس، وذلك: اذا لم يظهر الاعراب، ولم يكن ثمة قرينة، نحو: كان غلامي صديقي، ونحو: كان موسى فتاك، او كان الخبر محصورا فيه، نحو: ماكان زيد الا شاعراً. وانما كان زيد شاعرا، ونحو: ماكان صلاتهم عندالبيت الامكاء.

ويجب التوسط اذا كان الاسم مضافا الى ضمير يعود الى الخبر، نحو: كان في الدار صاحبها، اذ لولا ذلك لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة، وذلك لايجوز الا في مواضع تأتي في باب الضمائر ـ انشاءالله تعالى ـ ليس هذا منها.

(و) يجوز **(فيما سوى)** الأفعال **(الخمسة الأواخر تقديمه)**، اي: الخبر، **(عليها)**، اي: على سوى الأفعال الخمسة الأواخر نحو: «أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون» ونحو: «وانفسهم كانوا يظلمون» فاياكم وانفسهم، معمولان لخبر كان، وقد تقدما عليه، وتقديم

المعمول يؤذن بتقديم العامل، ورد ذلك بنحو قوله تعالى: «فاما اليتيم فلا تقهر» فتقدم معمول الفعل مع ان الفعل لايجوز تقديمه، لأن اما لايليها الفعل فتأمل. وانما جاز ذلك لقوتها وعدم مانع من التقديم فيها، وتلك الأفعال ثمانية، وانما منع في الأفعال الخمسة الأواخر: لأن فيها مانعا من التقديم وهو «ماالنافية» في اربعة منها، و«ما المصدرية» في الأخيرة منها، اما ما النافية: فلانها مقتضية للتصدر، واما ما المصدرية: فلامتناع تقديم معمول المصدر عليه، فكذا ماأول به، وهذا مراد من يقول في المقام: بأن ما مصدرية مقتضية للتصدر، وكذلك كل فعل قارنه حرف مقتض للتصدر، قيل: كذلك «قعد وجاء» لانهما لم تستعملا ناقصتين الا مصدرتين: بما النافية او الاستفهامية.

واختلف في «ليس» فاختار جماعة منع سبق خبرها عليها، مراعاة للنفي فيها وقياسا على عسى، فانها مثلها في عدم التصرف والاختلاف في فعليتها، وقد اجمعوا على امتناع تقديم خبر عسى فكذا ليس. وفرق بعضهم بينهما: بأن عسى متضمنة معنى ماله الصدر وهو «لعل» بخلاف ليس.

ورده بعضهم: بأن ليس -ايضاً- متضمنة معنى ماله صدر الكلام وهو «ماالنافية».

وذهب بعضهم الى جواز التقديم، مستدلا بقوله تعالى: «ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم» فيوم يأتيهم، معمول لمصروفا، وقد تقدم على ليس، واسمها ضمير مستتر عائد الى العذاب، ومصروفا خبرها، وتقديم المعمول لايصح الا حيث يصح تقديم عامله، فلولا ان الخبر وهو مصروفا يجوز تقديمه على ليس، لماجاز تقديم معموله عليها. وبعبارة اخرى: تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل. (واجيب) بالمنع، وسنده ماتقدم في «اما اليتيم فلا تقهر» وعلى التسليم اجيب هنا: بأن المعمول ظرف فيتسع فيه.

(تتمة)، من الخبر مايجب تقديمه على الفعل، ككم كان مالك ؟ ومنه مايجب تأخيره، نحو: ماكان زيد الا في الدار، والوجه فيهما ظاهر.

(ويجوز فيما عدا فتىء وليس وزال) التى مضارعها، يزال او يزيل فانها تأمين دائما، (ان تكون تامة)، فتستغني بالمرفوع عن المنصوب.

وقيل: معنى تمامها دلالتها على الحدث، كما تقدم في اول الباب ان الناقصة

سميت ناقصة، لعدم دلالتها على الحدث.

وكيف كان، فاذا كانت تامة تستعمل بمعنى فعل لازم، فكان بمعنى «حضر» كماتقدم في قوله تعالى: «وان كان ذو عسرة» وبمعنى «وجد، وحصل» نحو: «ماشاءاللّه كان» اي: وجد وحصل وامسى بمعنى «دخل في المساء» واصبح بمعنى «دخل في الصباح» كما في: «فسبحان اللّه حين تمسون وحين تصبحون» اي: حين تدخلون في المساء، وحين تدخلون في الصباح، «واضحى بمعنى دخل في الضحى» نحو: اضحى زيد، اي: دخل في الضحى ودام بمعنى: «بقي» نحو: «خالدين فيها مادامت السموات والارض» اي: بقيت، و بات بمعنى «نزل ليلا» نحو: بات فلان بالقوم، اي: نزل بهم ليلا، وظل بمعنى: «دام واستمر» نحو: ظل البرد، اي: دام واستمر، وصار بمعنى «انتقل» نحو: صار الامر الى زيد، اي: انتقل اليه، وبمعنى «رجع» نحو: «ألا الى اللّه تصير الامور» اي: ترجع و برح بمعنى «ذهب» نحو: «واذقال موسى لفتاه لا أبرح» اي: لااذهب، وانفك بمعنى: «انفصل» نحو: فككت الخاتم فانفك، اي: انفصل، وقد تجيء هذه الأفعال التامة لمعان اخر غير ماذكرنا، وموضع ذكرها كتب اللغة المبسوطة فليرجع هناك.

واعلم: ان الأفعال الناقصة على ثلاثة أقسام

الأول: ماض له من الأفعال مضارع وامر، ومن الأسماء له وصف ومصدر، على اختلاف في المصدر، وهذا القسم هو كان و بات ومابينهما.

الثاني: ماض له من الأفعال مضارع دون أمر، ومن الأسماء له وصف دون مصدر، وهو زال واخواته الثلاث المصدرة بالنفي، واما الزوال فهو مصدر لزال التامة.

والثالث: ماض ليس له من الأفعال والأسماء شيء، وهو ليس ودوام، واما الدوام فهو مصدر لدام التامة، والوجه فيهما: ان ليس شابهت الحروف في انها لايفهم معناها الا بذكر متعلقها، وان دام صلة لما الظرفية المصدرية، والتزم في صلتها عند بعض المضي، اما يدوم ودم ودائم كالدوام من متصرفات التامة.

(و) اذا عرفت ذلك فاعلم: ان **(ماتصرف منها)** اي: من الأفعال الناقصة، **(يعمل عملها)**، اي: رفع الاسم ونصب الخبر، فالمضارع نحو: «لم أك بغيا» فأك، مضارع كان، واصله: اكون حذفت ضمة النون للجازم، والواو لالتقاء الساكنين، والنون

للتخفيف ـ كما يأتي عن قريب ـ واسمه مستتر وجوبا ـ كما تقدم ـ وبغيا خبره، يستوى فيه المذكر والمؤنث، اصله: بغويا، اجتمعت فيه الواو والياء، والسابق منهما ساكن، فقلبت الواو ياء، فادغمت في الياء، فقلبت الضمة كسرة.

والأمر نحو: «كونوا حجارة» فالواو اسمه، وحجارة خبره، ومثله «كونوا ربانيين» والمصدر نحو قوله:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير

فكونك مصدر كان الناقصة، وكاف الضمير اسمه، واياه خبره. هذا على القول بأن لكان الناقصة مصدر، وانكره بعضهم مدعيا: بأنه ليس للأفعال الناقصة مصدر، فالمصدر في البيت مصدر لكان التامة، واياه حال عن فاعله فتأمل.

واسم الفاعل كقوله:

وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا

وكقوله:

قضى الله يا اسماء ان لست زائلا احبك حتى يغمض العين مغمض

(مسئلتان): الاولى: **(يختص كان)** من بين اخواتها بامور منها جواز زيادتها بشرطين:

احدهما: كونها بلفظ الماضي دون المضارع، وشذ زيادتها بلفظ المضارع في قوله:

انت تكون ماجد نبيل اذا تهب شمأل بليل

والشرط الثاني: كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا، واطردت اي: كثرت زيادتها، بين ما التعجبية وفعل التعجب، نحو: ماكان اقصر عمره. و بين الموصول والصلة، نحو: جاء الذي كان اكرمته و بين الموصوف والصفة، نحو: جائني رجل كان كريم، و بين الفعل ومرفوعه، نحو: لم يوجد مثلك، و بين المبتدأ وخبره، نحو: زيد كان قائم، وشذ بين الجار والمجرور، كقوله:

جياد بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب

وشذ زيادة اصبح وامسى، كقولهم: مااصبح ابردها، وما امسى ادفاها.

ومنها: انها تختص **(بجواز حذف نون)** التى هي لام الفعل من **(مضارعها المجزوم بالسكون)**، وهو اي: الجزم بالسكون، في خمس صيغ لاغير نحو: لم يك، ولم تك، مؤنثا

ومذكرا، و(نحو: لم أك بغيا) ونحو: لم نك.

وانما تحذف النون من هذه الصيغ الخمس تخفيفا، فان النون فيها شبيهة باحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها، فتحذف كما يحذفن، لكن لامطلقا، بل (بشرط عدم اتصاله)، اي: مضارعها المجزوم (بضمير نصب ولاساكن)، فان لم يكن مجزوما اوكان ولكن اتصل بضمير نصب اوساكن، لم يجز الحذف. (ومن ثم) اي: من هنا، اي: من اجل اشتراط ماذكر (لم يجز) الحذف في نحو: تكون لكما الكبرياء، لعدم الجزم، و(في نحو لم تكنه)، لا تصاله بضمير النصب، والضمائر ترد الأشيا الى اصولها المستعملة، (و) في نحو: (لم يكن الله ليغفر لهم)، لا تصاله بالساكن، وهو لام التعريف، فالنون مكسورة لالتقاء الساكنين فهي ابية عن الحذف لقوتها بالحركة.

(و) المسألة الثانية -ايضاً- يذكر فيها بعض مايختص بها وهو انها تختص بجواز حذفها دون اخواتها، و يقع حذفها على اربعة اوجه:

الوجه الأول: حذفها مع اسمها، وابقاء خبرها بعد «ان ولو» الشرطيتين، وانما كثر الحذف بعدهما لأنهما من ادوات الشرط الطالبة لفعلين، فيطول الكلام فيخفف بحذف كان واسمها، وانما اختص هذا «بان ولو» لأن -ان- ام الباب لأدوات الشرط الجازمة، و-لو- ام الباب لأدوات الشرط غير الجازمة، كما ان كان ام الباب للأفعال الناقصة، وهم يتسعون في امهات الأبواب مالايتسعون في غيرها.

والوجه الثاني: حذفها مع خبرها وابقاء اسمها -ايضاً- بعد «ان ولو» والبيان فيه هو البيان في الوجه الأول.

(و) اذا اتقنت هذين الوجهين تعرف: انه يجوز (لك في نحو) قولهم: (الناس مجزيون بأعمالهم ان خيراً فخير، وان شراً فشر، أربعة أوجه):

الأول: (نصب الأول)، اي: الخير الأول والشر الأول، على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها، (ورفع الثاني)، اي: الخير الثاني والشر الثاني، على الخبرية لمبتدأ محذوف، فالتقدير: ان كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وان كان عملهم شراً فجزاؤهم شر.

(و) الثاني: (رفعهما)، اي: الخير الأول والشر الاول، على الاسمية لكان المحذوفة مع خبرها، والخير الثاني والشر الثاني كماسبق، فالتقدير: ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير، وان كان في عملهم شر فجزاؤهم شر.

(و) الثالث: (نصبها)، اي: نصب الخير الأول والشر الأول كالوجه الأول، ونصب الخير الثاني والشر الثاني، على ان يكونا مفعولين ثانيين لفعل مجهول محذوف، فالتقدير: ان كان عملهم خيراً فيجزون خيراً، وان كان في عملهم شر فيجزون شراً.

(و) الرابع: (عكس) الوجه الأول، اي: رفع الخير الأول والشر الأول ـ كماسبق في الوجه الثاني ـ ونصب الخير الثاني والشر الثاني ـ كماسبق في الوجه الثالث ـ فالتقدير: ان كان في عملهم خير فيجزون خيراً، وان كان في عملهم شر فيجزون شراً.

(فا) لوجه (الاول اقوى)، لأن فيه حذف كان مع اسمها بعد ان الشرطية، واضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء، وكلاهما كثير مطرد.

(و) الوجه (الأخير أضعف)، لأن فيه حذف كان مع خبرها بعد ان الشرطية، وحذف فعل ناصب بعد الفاء، وكلا الحذفين قليل غير مطرد.

(والمتوسطان متوسطان) بين القوة والضعف، لأن في كل منهما قوة من جهة وضعف من جهة، فان في رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الأول، وفي نصبهما قوة نصب الأول وضعف نصب الثاني.

تنبيه: قدر بعضهم في الصور الاربع العامل في الخير والشرالثانيين ـ ايضاً ـ: لفظة «كان» لكنا لم نذكر هذا التقدير، رفقا على المبتدئين، وحفظا على مايفهم من ظاهر عبارة المتن: من مطابقة المشهور.

الى هنا كان الكلام في حذف كان الواقعة بعد ان الشرطية، واما الواقعة بعد لو الشرطية فكقوله:

لايأمن الدهر ذو بغي ولوملكا   جنوده ضاق عنها السهل والجبل

اي: ولوكان الباغي ملكا، فحذفت كان مع اسمها، و بقي الاسم وقل حذفها مع اسمها بدون «ان ولو» نحو: من لد شولا فالي اتلائها، اي: من لدن كانت شولا.

الوجه الثالث من اوجه حذف كان: ان تحذف وحدها و يبقى اسمها وخبرها، و يعوض عنها ما الزائدة. وذلك بعد ان المصدرية كمثل: اما انت برأ فاقترب، والأصل لأن كنت برا، فحذفت اللام للاختصار، ثم كان ـ ايضاً ـ للاختصار، فانفصل الضمير وزيدت ماللتعو يض، وادغمت النون في الميم للتقارب، فصار اما

انت برأ ومثله: اما انت منطلقا انطلقت.

والوجه الرابع: ان تحذف مع معموليها جميعا، وذلك: بعد ان الشرطية، وذلك كقولهم: افعل هذا امالا، اي: ان كنت لا تفعل غيره.

(تتمة)، قد تحذف كان مع معموليها من غير تعويض، كقوله:

قالت بنات العم ياسلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان

اي: وان كان فقيرا معدما.

الأحرف المشبهة بالفعل

النوع (الثاني) من النواسخ: (الأحرف المشبهة بالفعل)، في كونها رافعة وناصبة، وفي اختصاصها بالأسماء، وفي دخولها على المبتدأ والخبر، وفي بنائها على الفتح، وفي كونها ثلاثية ورباعية وخماسية كعدد الأفعال.

(وهي) على المشهور ستة احرف، وعدها بعضهم ثمانية، بادخال عسى ولا التى لنفى الجنس، وعدها بعضهم خمسة، باسقاط ان المفتوحة لأنها فرع المكسورة.

الأول والثاني: (إن) المكسورة (وأن) المفتوحة، وهما للتأكيد والتحقيق.

(و) الثالث: (كأن) وهي للتشبيه، (و) الرابع: (ليت) وهو للتمني، وهو طلب مالاطمع فيه عادة، كقول ابناء الستين ومافوق: ليت الشباب يعود لنا يوما، اوطلب مافيه عسر، كقولهم: ليتنا نحج مشيا بالاقدام.

(و) الخامس: (لكن)، وهو للاستدراك وهو دفع توهم خلج قلب السامع من كلام سابق، كقولك: زيد عالم، فيوهم ذلك انه يخاف من اللّه، لان من شيمة العلماء الخوف من اللّه، فتقول: لكنه لايخاف من اللّه، ولكونها للاستدراك: لابد ان يتقدم عليها كلام كما مثلنا.

(و) السادس: (لعل)، وهو للترجي، وهو لايكون الا فيا يمكن وقوعه، نحو: لعل زيدا يجيء، واما قول فرعون: «لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات» فجهل منه، اوتمويه وتعنت وتضليل.

(وعملها عكس عمل كان)، اي: نصب الاسم ورفع الخبر، وانما عكس عملها: لئلا تشتبه بالافعال، لعموم شباهتها بها كما بينا آنفا.

(ولايتقدم احد معموليها)، اي: اسمها وخبرها (عليها مطلقا) اي: ولوكان خبرها ظرفا او جارا ومجرورا، وذلك: لعدم تصرفها لان لها الصدر، الا أن المفتوحة، ولكنها حملت على المكسورة، فلم يتقدم احد معموليها عليها ـ ايضاً ـ مثلها، وانما كان لها الصدر ليعلم من اول انه من اى قسم من أقسام الكلام، اذ كل منها يدل على قسم منه، كالكلام المؤكد، والمشتمل على التشبيه، والتمني والاستدراك، والترجي.

(ولا) يتقدم (خبرها على اسمها)، لان تقديم خبرها على اسمها، يذهب صورة ماارادوا من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع، ومن عادتهم انهم اذا تركوا شيئا لايعودون اليه، كما قال شاعرهم في هذا المعنى:

اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن　　عليه بوجه آخر الدهر تقبل

(الا اذا كان) الخبر (ظرفا)، نحو: «ان لدينا انكالا» (اوجارا ومجرورا، نحو: «ان في ذلك لعبرة») وانما اغتفر التقديم في الظرف والجار والمجرور: للتوسع فيهما.

ولا يلزم من تجويزهم تقديم الخبر على الاسم، تجويزه عليها، لانه لايلزم من تجويز الاسهل تجويز غير الاسهل، بخلاف العكس وقد يجب تقديم الخبر على الاسم، نحو: ان في الدار صاحبها، وذلك لما تقدم في باب المبتدأ والخبر: من لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة.

(وتلحقها)، اي: جميع هذه الحروف الستة، (ما) الكافة (فتكفها) اى: تعزلها (عن العمل)، على أفصح اللغات، لزوال اختصاصها بالاسماء، فتدخل على الجملتين، نحو: «انما يوحى الي انما إلهكم إله واحد» و(نحو: انما زيد قائم)، ونحو: «كأنما يساقون الى الموت» ونحو قوله:

ولكنما اسعى لمجد مؤثل　　وقد يدرك المجد المؤثل امثالى

ونحو قوله:

اعد نظرا يا عبد قيس لعلما　　اضاءت لك النار الحمار المقيدا

وقد يبق العمل في الجميع على اللغة غير الأفصح حكى بعضهم: انما زيدا قائم بنصب الاسم، وقس عليه البواقي، اما «ليت» فقد قام الاجماع على انه يجوز فيه الاعمال والاهمال، وروى بالوجهين قوله:

قالت ألاليتما هذا الحمام لنا　　الى حمامتنا اونصفه فقد

روى برفع الحمام ونصبه، فالرفع على الاهمال. والنصب على الاعمال.

(والمصدر ان حل محل «ان» فتحت همزتها) وجوبا، وذلك: في ثمانية مواضع، ذكر المصنف واحدا منها، وذكرنا الجميع في ـالمكررات ـ مع تعليلاتها. **(والا)** تحل المصدر محلها **(كسرت)** همزتها وجوبا، وذلك: في عشرة مواضع، ذكر المصنف ـايضاً ـ واحدا منها، وذكرنا الجميع في ـالمكررات ـ كذلك. **(وان جاز الأمران)**، اي: الحلول وعدمه، **(جاز الأمران)**، اي: الفتح والكسر، في تسعة مواضع على حذوهما.

اما الموضع الواحد من واجب الفتح ـالذي ذكره المصنف ـ فهو: ان تقع فاعلا، **(نحو: «أولم يكفهم انا انزلنا»)** اي: انزالنا.

(و) اما الموضع الواحد من واجب الكسر ـ الذى ذكره المصنف ـ فهو: اذا حكيت مع معموليها بالقول، اي: تقع مع معموليها مفعولا للقول، ومافي معناه، نحو: **(«قال اني عبدالله»)** لأن المحكى بالقول لايكون الاجلة، او مايؤدي معناها فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت، نحو: اخصك بالقول انك فاضل، ونحو: اتقول ان زيدا مسافر، فانها في الأول للتعليل. اي: لأنك فاضل، وفي الثاني مفعول للقول بمعنى الظن، فهو من افعال القلوب.

(و) اما الموضع الواحد من جواز الأمرين ـالذي ذكره المصنف ـ فهو: اذا وقعت ان خبرا عن مبتدأ هو قول، وخبرها ـايضاً ـ قول، وفاعل القولين شخص واحد، نحو: **(اول قولي اني احمدالله)**، فيجوز الفتح نظراً الى القول بوصفه العنواني، اعني: كونه مبتدأ، فالأصل في خبر المبتدأ الافراد.

ويجوز الكسر ـايضاً ـ بناء على الاخبار بالجملة، نظراً الى ذات المبتدأ، اعني: مادة القول ومعناه، فبهذا الاعتبار يجوز الكسر لأن المحكي بالقول يلزم ان يكون جملة، وانما لم يجب الكسر لعدم وجوب هذا الاعتبار.

فان قيل: هذا المثال لاينطبق على الممثل، لأن المبتدأ ليس لفظ «القول» بل لفظة «اول».

قلت ـ في الجواب ـ : ان المضاف والمضاف اليه كالكلمة الواحدة خصوصا في امثال هذا المثال.

(والمعطوف على اسماء) كل واحد من **(هذه الحروف)** الستة **(منصوب)**، سواء كان

قبل مضي الخبر او بعده، نحو: ان زيدا وعمرا قائمان، ونحو: ان زيداً قائم وعمرا، ونحو قوله:

ان الربيع الجود والخريفا يدا أبي العباس والصيوفا

فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مضى الخبر، وهو: «يدا ابى العباس» وعطف الصيوف ـجمع صيفـ بالنصب على الربيع ايضا بعد مضى الخبر، فلا فرق في العطف بالنصب في جميع هذه الحروف بين مضى الخبر وعدمه.

(و) لكن **(يختص)** ثلاثة منها وهى: **(«إن وأن ولكن» بجواز رفعه)**، اي: المعطوف على اسماء هذه الحروف الثلاثة، لكن لامطلقا، بل **(بشرط مضى الخبر)**، نحو: ان زيداً قائم وعمروبالعطف على محل اسم ان، لكونه في الأصل مبتدأ فمحله الرفع، وقيل: على محلها مع اسمها، فان محلها الرفع على الابتدائية فان قولك: ان زيدا قائم، معناه: زيد مؤكد بماسيأتي له من الحكم قائم، وقيل: هو مبتدأ حذف خبره، لدلالة خبران عليه، فعلى هذا: يكون من قبيل عطف الجملة على الجملة، لامن قبيل عطف المفرد على المفرد، وكيف كان، لايجوز العطف بالرفع قبل مضي الخبر، لأنه لولم يمض الخبر وقيل: ان زيدا وعمرا ذاهبان، لامحالة يكون ذاهبان خبرا عن كل من المعطوف والمعطوف عليه، فمن حيث انه خبر عن اسم ان: يكون العامل في رفعه ان، ومن حيث انه خبر المعطوف على اسم ان: يكون العامل في رفعه محله، اعنى: الابتداء، فيلزم اجتماع العاملين، اعنى: ان والابتداء، وذلك غيرجائز.

ولم يشترط جماعة في صحة هذا العطف مضي الخبر، فان النواسخ عندهم لا تعمل الافيما يخالف اعرابه عمل الابتداء، كما اشرنا اليه سابقا، فالخبر على هذا مرفوع بالابتداء، كما كان قبل دخول ان عليه، فلايلزم اجتماع العاملين.

وهنا اقوال وتفاصيل اخر، اعرضنا عن ذكرها مخافة التطويل.

ما ولا المشبهتان بليس

النوع **(الثالث)** من النواسخ: **(ما ولا المشبهتان بليس)** في معنى النفي، والدخول على المبتدأ والخبر. **(و)** لأجل هذه الشباهة **(تعملان عملها)**، اى: عمل ليس، اي: رفع الاسم ونصب الخبر عند اهل الحجاز، وعلى لغتهم جاء القرآن، نحو: **«ماهذا بشرا»**

ونحو: «ماهن امهاتهم».

وانما تعملان هذا العمل (بشرط) أمرين في كل واحد منهما: الأول: (بقاء النفي) وعدم انتقاضه بالا، فان انتقض بها: بطل عملها، لبطلان معنى ليس، فوجب الرفع، نحو: «ماهذا الا بشر مثلنا».

(و) الثاني: (تأخر الخبر عن الاسم)، وان كان الخبر ظرفا اوجارا ومجرورا، فان تقدم الخبر على الاسم: بطل العمل، ووجب الرفع، وذلك لضعف شباهتها، نحو: ماقائم يد.

(ويشترط في ما) فقط. (عدم زيادة ان) النافية الزائدة، مع الشرطين المتقدمين (معها) فان زيدت ان معها: بطل عملها. ووجب الرفع، كقوله:

بني غدانة ماان انتم ذهب ولاصريف ولكن انتم خزف

برفع ذهب على الاهمال، وانما لم تعمل حينئذ: لأنها محمولة على ليس في العمل، وليس لايقترن اسمها بان.

(و) يشترط (في لا) فقط: (تنكير معموليها) مع الشرطين المتقدمين، واما ان فلا تزاد بعد لا اصلا، وانما اقتصر عملها في النكرة: لنقصان مشابهتها بليس، لأن ليس لنفي الحال، و«لا» ليس كذلك فانه للنفي مطلقاً، بخلاف «ما» فانه ايضاً، لنفي الحال فلذا قال بعضهم: يقتصر عمل «لا» على السماع كقوله:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضي اللّه واقيا

واجاز بعضهم اعمالها في المعارف، نحو قوله:

وحلت سواد القلب لاانا باغيا سواها ولافي حبها متراخيا

ورده بعضهم بأنه من النوادر.

(فان لحقتها التاء) لتأنيث الكلمة او للمبالغة في النفي او كلاهما فحينئذ (اختصت بالأحيان) وما رادفها، كالساعة، والأوان، وذلك لضعفها، (وكثر حذف اسمها) وابقاء خبرها، (نحو: «ولات حين مناص») بالنصب، والعكس قليل، وعليه قراءة بعضهم: ولات حين مناص بالرفع، ولايجوز ذكرهما معها، وذلك ـ ايضاً ـ لضعفها.

لا النافية للجنس

النوع (الرابع) من النواسخ: (لاالنافية للجنس)، وانما يكون لنفي الجنس اذا قدر في اسمها معنى «من» الجنسية الدالة على الاستغراق. فاذا قلت: لارجل في الدار ـ وانت تريد به نفي الجنس كله ـ لم يصح الا بتقدير «من» ولو لم يقدر من لكنت نافيا رجلا واحدا. وجاز ان يكون في الدار اثنان فاكثر، ومن هنا قالوا: ان لارجل جواب لمن قال: هل من رجل في الدار؟ فهو سائل عن كل الجنس. ولوكان لالغير نفي الجنس، بل لنفي الوحدة عملت عمل «ليس» فالمنفي حينئذ الواحد دون الجنس: فيصح لك في لارجل قائما ان تقول عقبه: بل رجلان، فيكون المنفي واحدا والمثبت اثنان، وقد يراد بهذه العاملة عمل ليس الجنس فيمتنع حينئذ ان تقول عقبه: بل رجلان، لكنها لا تنصيص فيه على نفي الجنس، و يفرق بين ارادة الجنس وغيره بالقرائن، مثل ماذكرنا من انه اذا اردت غير الجنس تعقبه بقولك. بل رجلان، واذا اردت لجنس لم تعقبه بشئ.

واما التي لنفي الجنس، فهي نص فيه، فلاتحتاج الى القرائن (**وتعمل عمل «ان) المشبهة بالفعل» لكن لامطلقا، بل (**بشرط عدم دخول جار عليها**)، وهذا هو المراد بقول بعضهم: ان لا تقع بين عامل ومعمول، فان دخل عليها جار فحينئذ لا تعمل شيئا، فيعمل الجار لقوته فيما بعده، ولأن «لا» حاجز غير حصين، لاتحول بين العامل ومعموله، نحو: جئت بلازاد وغضبت من لاشيء، بجر زاد وشيء، وسيأتي لاعمالها شرطان آخران، (**واسمها ان كان مضافا او شبيها به**)، اي: بالمضاف، وهو الذي مابعده من تمامه اي: اتصل به شيء هو من تمام معناه، سواء كان ذلك الشيء مرفوعا او منصوبا او مجرورا، وسنذكر الأمثلة (**نصب**) اسم «لا» اما الامثلة فمثال المضاف، نحو: لاصاحب برممقوت، ونحو: لاغلام زيد حاضر ومثال شبه المضاف، نحو: لاقبيحا فعله محبوب، ونحو: لاطالعا جبلا عاقل، ونحو: لااعلم من زيد عندنا، فلا في الجميع نافية للجنس، ومابعدها اسمها منصوب بها، والمتأخر خبرها، وفعله في الأول: فاعل قبيحا، وجبلا في الثاني مفعول طالعا، ومن زيد في الثالث متعلق بأعلم، ومن هذا

القبيل قوله تعالى: «لامرحبا بكم» بخلاف «لامقام لكم» فان لكم متعلق بمحذوف خبر لا.

قال في ـ المغني ـ في الجهة الثانية من الباب الخامس: تعليق جماعة الظروف من قوله تعالى: «لاعاصم اليوم» و«لا تثريب عليكم اليوم» ومن قوله (ص) «لامانع لمااعطيت، ولامعطي لمامنعت» باسم لاباطل عندالبصريين، لأن اسم لاحينئذ مطول فيجب نصبه وتنو ينه وانما التعلق في ذلك بمحذوف الا عند البغداديين، وقد مضى، انتهى وقوله «قد مضى» اشارة الى ماقاله في الباب الثاني في الجملة المعترضة، وهذا نصه: قول البغداديين اجازوا «لاطالع جبلا» اجروه في ذلك مجرى المضاف، كما اجرى مجراه في الاعراب، وعلى قولهم يتخرج الحديث، «لامانع لما اعطيت، ولامعطي لمامنعت» واما على قول البصريين: فيجب تنو ينه، ولكن الرواية انما جاءت بغير تنو ين، انتهى. وانما اطلنا الكلام هنا: لكثرة فائدته، فلابأس فيه، وان كان خارجا عما التزمنا به في هذا الشرح من الاختصار.

(تنبيه) انما لم تعمل جراً: لئلا يتوهم انها بمن المقدرة، لظهورها في قوله:

فقام يذود الناس عنها بسيفه   وقال ألا لامن سبيل الى هند

ولارفعا: لئلا يتوهم انه بالابتداء، فتعين النصب، (والا) يكن اسمها مضافا ولاشبيها به، أي: كان مفردا مقابلا لهما، وان كان تثنية اوجمعا: (بني) اسمها (على ماينصب به)، اي: على الحركة ان كان مفردا لفظا ومعنى، (نحو: لارجل) في الدار، او لفظا فقط، نحو: لاقوم، اوجمع تكسير لمذكر او لمؤنث، نحو: لارجال، ولاافراس او جمعا بالألف والتاء، نحو: لامسلمات (و) بالياء ان كان مثنى، نحو: (لارجلين)، او جمعا سالما لمذكرين نحو: لامسلمين (في الدار)، وكذلك الملحق بهما على التفصيل الذي تقدم في باب تقسيم علائم الاعراب، في اوائل الكتاب، الا في نحو: مسلمات، فقيل: انه يبنى على الكسر استصحابا، والفتح اولى، واعلم: انه انما بنى اسمها: لتضمنه معنى من الجنسية على مااشرنا اليه في اول الباب، وانما بنى على ماينصب به: ليكون البناء على حركة اوحرف، استحقها النكرة في الأصل قبل البناء.

ولم يبن المضاف والشبيه به: لأن الاضافة تعاضد جانب الاسمية فيصير الاسم مائلا الى مايستحقه في الأصل، اي: الاعراب.

فان قلت: فكذا التثنية والجمع، قلنا: قد اجبنا عن ذلك في -المكررات- فراجع. هذا كله بناء على المشهور، ورد بعضهم المشهور: بأن المتضمن لمعنى «من» هو «لا» نفسها، لاالاسم بعدها ثم قال: علة البناء تركيب اسمها معها، كتركيب خمسة عشر. و يؤيده مايأتي من اعراب اسمها اذا فصل عنها.

(ويشترط) امران آخران، اما في اعمالها على ماهو الظاهر من قوله بعيد هذا: «اهملت» او في بناء اسمها على ماهو الظاهر من تأخير هذا الاشتراط، عن اشتراط عدم دخول جار عليها، فتأمل جيدا.

واما الأمران فاولهما: **(تنكيره)**، اي: تنكير اسمها، لأنه على تقدير «من» الاستغراقية الجنسية، وهي اي: من الاستغراقية الجنسية، مختصة بالنكرات، **(و)** ثانيهما **(مباشرته)**، اى: اسم لااي: اتصاله بها، **(لها)**، اي: للا، لأنه على تقدير الانفصال لايمكن البناء لعدم امكان التركيب. حاصل الامرين: ان يكون اسمها نكرة غير مفصول عنها، **(فان عرف)** الاسم **(اوفصل)** الاسم عن لا **(اهملت)** لاعن العمل، اي: تلغى عنه. **(وكررت)**، سواء كان الاسم مفردا او مضافا اومشبها به، وهي ست صور، تحصل من ضرب التعريف والتنكير في الافراد والاضافة وشبهها، **(نحو: لازيد في الدار ولاعمرو)** ونحو: لاغلام زيد في الدار ولاعمرو، هذان المثالان لانتفاء شرط النكارة فقط، ونظير مثال المتن قوله تعالى: «لاالشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولاالليل سابق النهار» **(و)** نحو: **(لا في الدار رجل ولا امرأة)**، ونحو: لافي الدار غلام رجل ولا امرأة، هذان المثالان لانتفاء شرط الا تصال فقط، ونظير مثال المتن قوله تعالى: «لافيها غول ولاهم عنها ينزفون» ونحو:لافي الدار زيد ولاعمرو، ونحو: لا في الدار غلام زيد ولاعمرو، هذان المثالان لانتفاء النكارة والا تصال معا.

فان قلت: قد جاء اسم لامعرفة، ولم تتكرر لا، ولم يرفع اسمها، نحو: قضية ولا اباحسن لها، لا أباحسن كنية مولانا ومولى الكونين «علي» عليه الصلوةوالسلام.

قلنا في الجواب: انه متأول بالنكرة، اما بتقدير المثل، اي: ولامثل ابي حسن لها، فان مثلا لتوغله في الابهام: لايتعرف بالاضافة الى المعرفة، وقد ذكرنا هذا التوجيه في -المكررات- في باب الاضافة في قولهم: تفرقوا ايادي سبا، فراجع حتى يتضح لك المرام في المقام.

او بتأويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره(ع) بهذه الصفة، فكأنه قيل: لافيصل لها، وهذا التأويل نظير ماقالوا -في توجيه دخول لفظة كل على الجزئي الحقيقي- في قولهم: لكل موسى فرعون فقالوا: اي لكل محق مبطل، لاشتهار موسى(ع) بالوصف الأول، وفرعون بالوصف الثاني، و يقوي هذا التأويل فيه دخول كل على الواحد الشخصي، وهوغيرقابل للصدق على كثيرين الا بهذا التأويل كما انه يقوي التأويل الثاني في المقام: ايراد حسن بحذف اللام، لأن الظاهر ان تنوينه للتنكير.

(**تبصرة**) في الوجوه والتوجيهات التي تجري فيما بعد «لا» وفيها فيما كررت فيه لاعلى سبيل العطف، وكان عقب كل منهما نكرة بلافصل.

(**و**) **يجوز** (**لك في نحو: لاحول ولاقوة الآ باللّه**) معناه: لاحول عن المعصية، ولاقوة على الطاعة، الا بتوفيق الله، او لارجوع لنا عن المعاصي، ولاطاقة لنا من مشقة الدنيا يؤمر لنا في اداء الزكاة والصدقة والصوم والصلاة، الآ باللّه. المعنى الأول في -المصباح- والثاني في غيره.

(**خمسة اوجه**) من حيث التلفظ، لامن حيث التوجيه، فان التوجيه ربما يبلغ احد عشر توجيها، كما يمر عليك الاشارة اليها اجمالا.

الوجه (**الأول: فتحهما**)، اى الاسمين كلاهما، (**على**) ان يكون «لا» في كل منهما لنفي الجنس، وعطف الاسم الثاني على الاسم الأول، عطف المفرد على المفرد، وخبرهما محذوف،اي: لاحول ولا قوة موجود الا باللّه، او عطف جملة على جملة، اي: لاحول الآ باللّه ولا قوة الابالله، فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية، وهذا الوجه هو (**الأصل**): لمافيه من جعل «لا» في كلا الاسمين لنفي الجنس، كما لولم تكرر، و به قرىء قوله تعالى: «لابيع فيه ولاخلة».

والوجه (**الثاني: رفعهما على**) **الغاء** (**لا**) **في الموضعين، ورفع الاسمين** (**بالابتداء**)، بناء على انه جواب قول القائل: أبغيراللّه حول وقوة؟ فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال، قال الرضي: ولايجب الالغاء في كليهما، بل يجوز الاختلاف بينهما بالالغاء والاعمال (**اوعلى الاعمال**) في كليهما، (**كليس**)، ويجري قسمي العطف هنا -ايضاً- و بهذا الوجه

قرىء ايضا الآية المتقدمة.

الوجه (الثالث: فتح) الاسم (الاول، ورفع) الاسم (الثاني) نظير قوله:

هذا وجدكم الصغار بعينه   لاام لي ان كان ذاك ولااب

وذلك: على ان «لا» الاولى لنفي الجنس، واما رفع الثاني: فهو (بالعطف على المحل)، اي: محل «لا» الاولى مع اسمها، فان محلها رفع على الابتداء، فعليه: تكون «لا» زائدة، اوملغاة، اي: مهملة من العمل دون المعنى، بخلاف الزائدة، فانها لا تدل على معنى الا التوكيد، فيفهم نفي الاسم الثاني من «لا» الاولى (اوباعمال لا(الثانية كليس).

والوجه (الرابع: عكس) الوجه (الثالث)، فرفع الاسم الاول اما (على اعمال لا(الاولى: كليس، او) على (الغائها)، اي: اهمالها عن العمل دون المعنى، واما زيادتها، فلاوجه لها: لأن نفي الاسم الاول مقصود، ولايفهم ذلك الامنها، اذ لانفي قبلها يدل عليه، واما فتح الاسم الثاني: فعلى كون «لا» الثانية لنفي الجنس، وعليه قول الشاعر:

فلا لغو ولا تأثيم فيها   ومافاهوا به ابدا مقيم

والوجه (الخامس: فتح) الاسم (الأول، ونصب) الاسم (الثاني)، اما فتح الاسم الأول: فعلى كون «لا» الاولى لنفي الجنس، واما نصب الاسم الثاني: فذلك بجعل «لا» الثاني مزيدة لتأكيد النفي، و(بالعطف على لفظه)، اى: لفظ الاسم الأول، (لمشابهة الفتح النصب)، هذا التعليل عليل، لأنه لايشمل الا ماكان الاسم الثاني ممايـنصب بالفتحه، فلايشمل نحو: لارجلين في الدار ولا امرئتين، الا بتعسف بعيد، فالأولى، تعليله: بأن عطف الاسم الثاني على محل الاسم الأول، فان محله القريب النصب، وكيف كان فقد ورد عليه قوله:

لانسب اليوم ولاخلة   اتسع الخرق على الراتق

(تنبيه نبيه)، اعلم: ان هذه الوجوه الخمسة والتوجيهات المذكورة، انما تجري من حيث الصنعة، واما جواز القراءة بها في كل ماجاء فيه «لا» مكررة، و بعدها اسم نكرة، في القرآن والأدعية المأثورة عن المعصومين -عليهم السلام- فلا، بل يجب الاقتصار في القرآن على ماثبت من القراء قرائته، وفي الادعية على ماثبت عنهم

عليهم السلام وروده، وذلك: لما ثبت في علم الفصاحة والبلاغة: من ان لكل اعراب من اعراب الألفاظ، وكل خاصية من خواص الكلام، معنى ليس في غيرها: وسيأتي اشارة اجمالية الى ذلك في الحكاية الآتية في باب الافعال المقاربة، فبتغيير ماورد في التنزيل والادعية: تغيير للمعنى المراد، ولاشبهة فيما فيه من الفساد، بل فيه شبهة التشريع ومعارضة من هم ساسة العباد والبلاد، اعاذنا الله منهما بحق محمد وآله الامجاد، وحشرنا معهم يوم التناد.

الافعال المقاربة

النوع **(الخامس)** من النواسخ: **(الأفعال المقاربة)**، تسميتها بذلك: اما من باب تسمية الكل باسم الجزء، كتسمية لاإله إلاّالله ـوهو كلامـ: كلمة الاخلاص، او من باب التغليب **(و)** فرض ماليس للمقاربة انه للمقاربة، كفرض ابليس في قوله تعالى: «واذقلنا للملائكة اسجدوا» ملكا، اذ **(هي)** اى: الأفعال المسماة بالمقاربة ثلاثة انواع:

الأول: **(كاد وكرب)** ـ بكسر الراء وفتحهاـ **(واوشك)**، فهذه الثلاثة **(لدنوالخبر)**، اي: لقرب حصول الخبر لاسمها، فقولك: كاد زيد ان يجيء، يدل على قرب حصول المجيء لزيد، لجزمك بقرب حصوله.

(و) النوع الثاني: **(عسى)**، فهو **(لرجائه)**، اي: لرجاء حصول الخبر للاسم، اي: لرجاء المتكلم حصوله للاسم، فالرجاء مصدر مضاف الى المفعول، حذف فاعله وهو المتكلم.

(و) النوع الثالث: **(انشأ وطفق)**، وهما **(للشروع فيه)**، اي: لشروع الفاعل، اي: الاسم في الخبر.

(وتعمل) هذه الأفعال كلها **(عمل كان)**، لأنها كماقيل ـايضاًـ افعال ناقصة، لانها ـايضاًـ لا تكتفي بالمرفوع، بل تحتاج الى الخبر، **(و)** لكن **(اخبارها جمل مبدوة بمضارع)**، ولذلك افردوا لها بابا آخر.

(ويغلب في الاولين)، اي: كاد، وكرب، **(تجرده)** اي: الخبر او المضارع، **(عن ان)** المصدرية، لانها من ادوات الاستقبال، والمضارع في خبرهما: يدل على قرب خبرهما

من زمان الحال، باعتبار احد معنييه، فالجمع بين «ان» والمضارع، جمع بين المتنافيين، وسيأتي مثاله.

(فائدة)، اعلم: ان في كاد اذا دخل عليه نفي اقوال ثلاثة: الأول ـ وهو الأصح ـ: انه كسائر الأفعال الداخلة عليه ادوات النفي، في افادة ادوات النفي: نفي مضمونها مطلقا، ماضيا كان، (نحو: قوله تعالى: «وما كادوا يفعلون») لأنه يدل على انتفاء قربهم للذبح، بقرينة: تعنتهم في امتثال الأمر، وقولهم: «اتتخذنا هزوا، وادع لنا ربك» الخ واما قوله تعالى: «فذبحوها» فلا دلالة فيه على وقوع الذبح منهم في وقت الأمر، بل يدل على وقوعه منهم بعد التعنت، ولا تناقض بين انتفاء شيء في وقت ووقوعه في وقت آخر.

(اومضارعا)، نحو قول ذي الرمة:

اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح

فانه اراد انتفاء قرب زوال هواها، فمراده نظير قوله بالفارسية:

تومپندار که من غیرتو دلبر گیرم بي وفايي كنم ودلبر ديگر گيرم
بعد صدسال اگر برسر قبرم گذری کفنی پاره کنم زندگی ازسر گیرم

(وقوله ايضا):

عشقت نه سرسریست که ازسر بدر شود مهرت نه عارضی است که جای دگرشود
عشق تو در درونم مهر تو در دلم با شیر اندرون شد و باجان بدر شود

فالنفي الداخل على «يكد» كالنفي الداخل على سائر الأفعال: في دلالته على نفي مضمونها. واعلم: ان لهذا البيت حكاية، وهي: انه روى عن عنبسة انه: قال: قدم ذو الرمة الكوفة، واعترض عليه ابن شبر مة قوله: «لم يكد» بتوهم انه يدل على قرب حصول زوال محبتها فغيره بقوله: «لم اجد» قال عنبسة: حدثت بذلك ابى، فقال ابى: اخطأ ابن شبر مة في انكاره عليه، واخطأ ذوالرمة حين غيره، انما هو كقوله تعالى: «لم يكد يراها» وانما هو: لم يراها، انتهى.

الثاني: ان نفيه للاثبات مطلقا، ماضيا كان او مضارعا، فهو نظير زال، و برح، وامثالهما: في كون نفيها اثباتا، اما في الماضي: فاستدل هذا القائل بالآية المتقدمة، زعما منه: ان المراد بها اثبات الفعل، اي: الذبح، بدليل: «فذبحوها» و يؤيده ظاهر

مـافي ـالمصـباحـ وهـذا نصه: قال ابن الانباري: قال اللغو يون: كدت افعل، معناه عـنـد الـعـرب: قاربت الفعل ولم افعله، وماكدت افعل معناه: فعلت بعد ابطاء، قال الأزهـرى: وهـو كـذلك وشاهده قوله تعالى: «وما كادوا يفعلون» معناه: ذبحوها بعد ابـطـاء لـتـعذر وجدان البقرة عليهم، وقديكون ماكدت افعل، بمعنى: ماقربت انتهى واما في المضـارع: فـاسـتـدل هـذا الـقـائـل ببيت ذي الرمة، وتخطئة ابن شبر مة له، وتسليمه التخطئة، والا لما غيره بقوله: لم اجد.

واجيب عن الآية بما تقدم: من انها تدل على انتفاء الذبح في وقت الأمر، وانتفاء قـرب حـصـولـه في ذلـك الـوقـت، وامـا «فـذبحـوها» فلايدل الاعلى مجرد وقوع الذبح وحصوله، اما دلالته على وقوعه وحصوله في ذلك الوقت فلا.

وعـن الـبـيـت: بماحكيناه من تخطئة ابي الراوي لابن شبر مة بدعوى: انه كقوله تعالى: «لم يكد يراها» وابي الراوي من الفصحاء العارفين بأساليب الكلام وخواصه.

(والـثـالـث): الـتـفـصـيل بين الماضي والمضارع، بدعوى: انه في الماضى للاثبات ـكما في الـقـول الـثـاني ـ وفي المضارع كسائر الافعال ـ كما في اول الأقوال ـ والدليل هو الدليل، والجواب عن الأول هو الجواب. واما الثاني: اي في المضارع فسلم.

(و) يـغـلـب (في الأوسـطين)، اي: اوشـك، وعـسى، (اقترانه) اي: الخبر او المضارع (بها)، اي: بـان المصدرية، وذلك لتقو ية معنى الترجى، الذي هو توقع حصول الفعل في الاستقبال، هكذا قالوا لكنه غير جار في او شک على ظاهر المتن، نعم: يصح ذلك على قـول مـن جـعـلـه مـن قسم الترجي، وفي المقام اشكال آخر أصعب، وهو ان الخبر بـتـأو يـل الـمـصـدر، والمبـتـدأ ذات، فـكـيـف يصح الحمل؟؟ وقد اجيب عنه بوجوه، احسنها: انه من باب زيد عدل، فتأمل.

وانمـا قـال هـنـا: وفي الأولين «يغلب» دون يجب: لانه قد يدخل ان على خبر كاد وكـرب، تـشـبيها لهما باوشک وعسى كما انه قد يحذف ان خبرهما تشبيها لهما بكاد وكـرب فـلما كـان كـل واحـد مـن الصنفين مشابها للآخر، اعطى لكل من الصنفين حـكـم الآخـر مـن وجـه، امـا مثال الغالب في كاد فقد مضى، واما مثال غير الغالب فكقوله:

ربـع عـفـاه الـدهـر طولا فـانمـحـى قـد كـاد مـن طـول الـبـلا ان يمصحا

واما مثال الغالب في كرب، فكقوله:

كــرب الــقـلــب مــن جــواه يذوب　　حين قــال الــوشــاة هــنــد غـضـوب

واما مثال غير غالبه، فكقوله:

سـقـاهـا ذوو الأحـلام سجلا على الظما　　وقـد كـربـت اعنـاقها ان تـقـطـعـا

واما مثال الغالب في اوشك ، فكقوله:

ولـو سـئـل الـنـاس الـتـراب لاوشـكـوا　　اذاقـيـل هـاتـوا ان يملـوا ويمـنـعـوا

واما مثال غير الغالب فيه فكقوله:

يــوشــك مــن فــرّ مــن مــنـيـتــه　　في بــعــض غــراتــه يــواقـعـهــا

واما مـثال الغالب في عسى فهو (**نحو: عسى ربكم ان يرحمكم**) واما مثال غير غالبه فكقوله:

عـسـى الـكـرب الـذى امـسـيـت فـيـه　　يــكــون وراءه فــرج قــريــب

(**وهي**) اي: ان المصدرية (**في الأخيرتين**)، اي: انشأ وطفق، (**ممتنعة**): لمنافاة ان ـوهي من ادوات الاستقبال ـ مع مايدل على الشروع في زمان الحال، نحو: انشأ السائق يحدو، اى: يغنى للابل، و(**نحو: طفق زيد يكتب**)، اي: شرع في الكتابة، وقد يقال: طبق بالباء.

واعلم: انه ثلا ثة من هذه الأفعال (**و**) هي: (**عسى، وانشأ وكرب، ملازمة للمضى**)، فلا مضارع لها، وماضيه على صيغة المبنى للفاعل، فلا ماضى مجهول لها ـ ايضاً ـ هذا ولكن حكى بعضهم يعسو، و يعسى، و يكرب.

(**و**) امـا الـثلا ثة الاخر من هذه الافعال: فقد (**جاء**) مضارع كاد من باب خاف يخاف، نحو: «(**يكاد**) زيتها يضيىء» ونحو: «وان يكاد الذين كفروا» ومن باب قال يقول، نحو: يكود، فهو عليهما اجوف واوى، يقال على الاول: كدت كخفت، وعلى الثاني: كدت كقلت، وفي بعض الحواشى: ان بعضهم نقل عن سيبو يه، انه حكى: ان ناسا من العرب يقولون: كيد زيد يفعل، وهو يدل على ان العين ياء لا واو، انتهى. اقول: مااستظهره المحشى تام ان لم يثبت لكاد مجهول، والا فلا:

وجاء ـ ايضاً ـ مضارع اوشك، (**و**) هو (**يوشك**) ـ بكسر الشين ـ على وزن يكرم، وفي بعض الحواشى: انه جاء في لغة رديئة ـ بفتح الشين ـ قال بعضهم: فعلى هذا يكون على

صورة المبنى للمفعول، وليس مبنيا للمفعول، انتهى. اقول: ماقاله انما يتم لولم يثبت انه مجهول.

(تنبيه)، انكر بعضهم استعمال ماضى يوشك، ولكن يظهر من -المصباح- قلة استعماله، وهذا نصه: يوشك ان يكون كذا من افعال المقاربة، والمعنى: الدنو من الشيء، قال الفارابي: الايشاك، الاسراع ، وفي -التهذيب- في باب الحاء: وقال قتادة: كان اصحاب رسول اللّه(ص) يقولون: ان لنا يوما اوشك ان نستريح فيه وننعم، لكن قال النحاة: استعمال المضارع اكثر من الماضى، واستعمال اسم الفاعل منها قليل.

وقال بعضهم: وقداستعملوا ماضيا ثلاثياً، فقالوا: وشك مثل: «قرب» وشكا، انتهى.

وجاء -ايضاً- مضارع طفق، (و) هو: (يطفق)، من باب ضرب يضرب، ومن باب علم يعلم.

(تتمة)، يذكر فيها فرعان: الاول: (يختص عسى واوشك) من بين هذه الأفعال: (باستغنائهاعن الخبر)، لكن لامطلقا، بل (في) حال اسنادهما الى المصدر المؤول من ان، والمضارع (نحو: عسى ان يقوم زيد)، واوشك ان يرجع عمرو، «وعسى ان تكرهوا شيئاً وهو خير لكم، وعسى ان تحبوا شيئاً و هو شر لكم» فيكونان حينئذ ناقصين، بناء على ماقاله السيوطي: من جعل هذه الأفعال ناقصة ابدا، وهو الظاهر من المتن -ايضاً- حيث عبر بالاستغناء عن الخبر هنا، وبمغن عن الخبر في الفرع الآتي، مع التصريح: بأن ان والمضارع اسم له، فان والفعل في موضع رفع بهما سد مسد الجزئين، كما سد مسدهما في قوله تعالى: «احسب الناس ان يتركوا» اذ لم يقل احد: ان حسب بذلك خرجت عما كانت عليه. وذهب جماعة: الى انهما حينئذ تامان، مكتفيان بالمرفوع فقط.

(و) الفرع الثاني: انه اذا تقدم على عسى اسم هو المبتدأ لها، مع تأخر ان والمضارع عنها، كما (اذاقلت: زيد عسى ان يقوم)، (فلك) حينئذ (وجهان): الأول: (اعمالها)، اي: اعمال عسى (في ضمير) راجع الى (زيد) المبتدأ، وهذا الضمير المستتر اسم لعسى (فما بعدها)، وهو: ان والمضارع (خبرها)، فعسى على هذا تامة اتفاقا،

والوجه الثاني، **(تفريغها)**، اي: عسى **(عنه)**، اي: عن الضمير، اي: لايستتر فيها ضمير راجع الى زيد المبتدأ، **(فما بعدها)**، وهو: ان والمضارع **(اسم)** لها، **(مغن عن الخبر)**، فعسى على هذا ـ ايضاً ـ ناقصة، بناء على مااستظهرناه من المتن، وتامة بناء على مانقلناه عن الجماعة، فلافرق بين الفرعين من هذه الجهة فتدبر جيدا.

(ويظهر اثر ذلک) الاختلاف الذي في الفرع الثاني **(في التأنيث والتثنية والجمع، فعلى الاول)**، اي: فعلى اعمال عسى في الضمير الراجع الى الاسم المقدم عليها ـ وهو لغة اهل الحجاز ـ **(تقول: هند عست ان تقوم، والزيدان عسيا ان يقوما، والزيدون عسوا ان يقوموا)**، ففي كل واحد من هذه الأمثلة اعملت عسى في ضمير المبتدأ فطابقه.

(و) تقول **(على الثاني)**، اى: على تفريغ عسى عن الضمير: **(عسى)**، بالافراد والتذكير **(في الجميع)**، اي: في جميع الامثلة الثلاثة المنقدمة والذي قبلها.

(النوع الثاني) من أنواع المعربات: **(مايرد منصوبا لاغير، وهوثمانية)** اقسام:

المفعول به

القسم **(الاول: المفعول به، وهو)** الاسم **(الفضلة)**، اي: الذي ليس احد ركني الكلام، فخرج به العمدة، وهو: ماكان احد ركني الكلام، كالفاعل ونائبه، والمبتدأ والخبر ومنسوخهما. **(الواقع عليه الفعل)**، اي: فعل الفاعل، والمراد بوقوع فعل الفاعل: تعلقه به بلاواسطة حرف جر، فانهم يقولون في ضربت زيدا: ان الضرب واقع على زيد، ولايقولون في مررت بزيد: ان المرور واقع عليه بل يقولون متلبس به، فخرج المفاعيل الأربعة الاخرى، اما المفعول المطلق فلما يفهم من الوقوع عليه من لزوم كونه مغايرا لفعل الفاعل، لان الشيء لايقع على نفسه، والمفعول المطلق نفس فعل الفاعل.

واما الثلاثة الباقية: فلأنه لايقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه، بل يقال: ان الفعل واقع له او معه او فيه، مثاله: نحو ضربت زيدا، وأعطيت زيدا درهما، وعلمت زيدا فاضلا، واعلمت بكرا زيدا فاضلا، فان زيدا في جميع هذه الامثلة قد وقع عليه الفعل بلاواسطة حرف جر، وكذلك درهما وفاضلا و بكرا، فتأمل جيدا.

(والاصل فيه)، اي: في المفعول به، **(تأخره عنه)**، اي: عن الفعل وعن الفاعل ـ ايضاً ـ.

اما عن الفعل: فلأن رتبة المعمول متأخرة عن العامل معنى، فينبغى ان يكون كذلك لفظا.

واما عن الفاعل: فلما تقدم في بابه من انه كالجزء من الفعل (وقد يتقدم) المفعول به على الفعل، فيستلزم تقدمه على الفاعل -ايضاً- وذلك: اما (جوازاً لافادة الحصر، نحو: زيدا ضربت) او لافادة التبرك او الأهمية، نحو: الله اعبد، ووجه الحبيب اتمنى ونحو ذلك ممايقتضى التقديم، وقد بين ذلك في علم المعاني مفصلا (نحو: زيدا ضربت) فقدم زيدا اما لما ذكر في المتن، واما لغير ذلك من الامور المذكورة المقتضية للتقديم.

(و) اما يتقدم المفعول به على الفعل والفاعل (وجوبا)، وذلك: (للزومه)، اي: المفعول به، (الصدر): لتضمنه معنى له الصدر، كالاستفهام في (من رأيت)، والشرط في من تكرم يكرمك.

المفعول المطلق

(الثاني: المفعول المطلق)، سمي به: لصحة اطلاق اسم المفعول عليه من غير تقييده «بالباء اواللام او مع او في» بخلاف سائر المفاعيل الأربعة، فانه لايصح اطلاق اسم المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة من القيود الأربعة المذكورة، فيقال: مفعول به، اوله، او معه، اوفيه.

(وهو) اي: المفعول المطلق، (مصدر) لفعل مذكور اومقدر مطابق له لفظا ومعنى، اومعنى فقط، اولوصف او لمصدر، فالأول نحو: «وكلم الله موسى تكليما» وقعدت جلوسا، ونحو الأمثلة الآتية بعد قوله: «يجب» ونحو: قياما لاقعودا، اي: لاتجلس قعودا، فتأمل.

والثاني: نحو «والصافات صفا» وهو مضروب ضربا.

والثالث: نحو «فان جهنم جزائكم جزاء موفورا» فخرج به اي: بقولنا: لفعل الخ المصادر التي ليس لها عامل من لفظه ولامعناه نحو: الضرب واقع على زيد.

(واعلم): انه قد ينوب عن المصدر اشياء تدل عليه ككل مضاف اليه، نحو: جدّ كل الجد، فكل مفعول مطلق نائب عن المصدر، والأصل جدّ جدا كل الجد، ومثله: «فلا تميلوا كل الميل» اي: فلا تميلوا ميلا كل الميل.

وكذلك لفظ الجميع، والعامة، نحو: ضربته جميع الضرب، وعامة الضرب.

و بعض كذلك نحو: ضربته بعض الضرب، اي: ضربا بعض الضرب، او مرادفه وقد تقدم، او وصفه نحو: سرت احسن السير، اي: سرت سيراً احسن السير، واستشكل بعضهم في هذا المثال: بأنه يلزم فيه وصف النكرة بالمعرفة، فالأولى بل الواجب: ان يقال: والأصل سرت السير احسن السير، اللهم الا ان يقال ان اضافة اسم التفضيل ليست معنوية، فتأمل.

او اشياء اخر، ذكرناها في ـ المكررات ـ تركناها هنا اختصارا.

(ثم اعلم): ان المفعول المطلق ثلاثة اقسام: لأنه اما ان (**يؤكد عامله**)، وذلك: اذا لم يكن في مفهومه زيادة على مايفهم من الفعل.

(**او يبين نوعه**)، اي: نوع العامل، وذلك: اذا اضيف او وصف، او اضيف اليه شيء، او كان على وزن فعلة ـ بكسر الفاء وسكون العين ـ (او يبين (**عدده**)، اي: عدد العامل، اما امثلة الاقسام الثلاثة فهي: (**نحو: ضربت ضربا، او** نحو: ضربت (**ضرب الامير**) وضربت ضربا شديدا، وقدمت خير مقدم، سيأتي بيان هذا المثال قريبا، وجلست جلسة، (او نحو: ضربت (**ضربتين**) و ضربت ضروبا، (و)اعلم: ان المصدر (**المؤكد مفرد دائما**)، فلايثنى ولايجمع، فلايقال: ضربت ضربين بالتثنية، ولاضربت ضروبا بالجمع، وذلك لان المصدر المؤكد اسم جنس افرادي مبهم، يحتمل القليل والكثير، فهو من قبيل الماء، والخبز، والعسل، والدهن ولانه بمنزلة تكرير الفعل لايثنى ولايجمع باتفاق، فكذلك مؤكده لانه بمنزلته.

والمصدر العددي بخلافه، فيثنى ويجمع باتفاق ـ كماتقدم ـ وذلك: لان المراد به فرد الجنس، فلابد من بيان عدده.

(**وفي**) مايبين (**النوع خلاف**)، فالمشهور على جواز تثنيته وجمعه مطلقا، فيقال: ضربت ضربتين ضربا شديدا وضرباً خفيفا، او يقال: ضربا مختلفا، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: «وتظنون بالله الظنونا» بجعل الالف في آخره زائدة، تشبيها للفواصل بالقوافي وذهب جماعة الى منعه الا فيما سمع كالآية:

(**واعلم**): انه قد يحذف العامل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا، كقولك لمن قدم من سفره: خير مقدم، اي: قدمت قدوما خير مقدم، فخير اسم تفضيل،

اصله: اخير، ومصدريته باعتبار الموصوف المحذوف الذي اظهرناه، او باعتبار المضاف اليه المذكور اعني: مقدم، لانه مصدر ميمي، لان اسم التفضيل كما تقدم في باب المبتدأ والخبر له حكم ما اضيف اليه.

(و) قد **(يجب حذف عامله سماعا)**، اى: سماعيا موقوفا على السماع عن العرب، ولاقاعدة له يعرف بها، **(في نحو: سقيا)** اي: سقاك الله سقيا، **(و)** في نحو: **(رعيا)**، اي: رعاك الله رعيا، وفي نحو: عجبا، اي: عجبت عجبا وغيرذلك من المصادر التي استعملوها مفعولا مطلقا، فانه سمع منهم استعمال هذه المصادر من دون عاملها الناصب لها، وهذا معنى وجوب الحذف سماعا.

واعترض عليه بعضهم: بأنه قد سمع في كلامهم: حمدت الله حمدا وشكرت الله شكرا، وعجبت عجبا، ونحوها فكيف ذلك؟؟ فاجاب بعضهم: بان ذلك ليس من كلام الفصحاء الذين يحتج بكلامهم.

واجاب بعض آخر: بأن وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو: حمدا له وشكرا له وعجبا له، فتأمل.

(و) قد يحذف عامله **(قياسا)**، اي: حذفا قياسيا، له قاعدة كلية، يعرف هذا الحذف بها، وذلك في مواضع، ذكر في المتن سبعة منها. الاول: **(في)** موضع وقع فيه المفعول المطلق تفصيلا لعاقبة مضمون ماقبله، اي: الغرض منه والمراد من المضمون: مايؤول به الجملة، والمراد من التفصيل: بيان انواعه واقسامه، بان يقع المفعول المطلق بعد اما التفصيلية **(نحو: «فشدوا الوثاق فامامنا بعد واما فداء»)** فقوله تعالى: «فشدوا الوثاق» جملة ومضمونها شد الوثاق اي ضيق الامر على اسارى الكفار بعد الغلبة عليهم، والغرض من شد الوثاق اما المن عليهم اي: اطلاقهم وفك اسرهم، بدون اخذ فدية عنهم، كما فعل النبي(ص) بأهل مكة بعد الغلبة عليهم، واليه اشارت الصديقة الصغرى مخاطبة ليزيد لعنه الله: يابن الطلقاء.

واما الفداء، اي: اخذ شيء منهم ثم اطلاق سراحهم وفك اسرهم ففصل الله تعالى هذا الغرض المطلوب بقوله: «فامامنا بعد واما فداء» والتقدير اما تمنون منا بعد الشد، واما تفدون فداء.

(و) الثاني: في موضع وقع المفعول المطلق فيه مؤكداً لنفسه بان يقع بعد جملة هي

نص في معناه لايحتمل سواه، نحو: (له علي الف درهم اعترافا)، فاعترافا مصدر وقع بعد جملة له علي الف درهم، وهي نص في الاعتراف: لانها لاتحتمل غيره، وانما سمي هذا القسم مؤكداً لنفسه: لأنه بمنزلة اعادة ماقبله، لأن مضمون ماقبله الاعتراف، فكأن الذي قبله نفسه، والتقدير: اعترفت اعترافا.

(و) الثالث: موضع وقع فيه المفعول المطلق مؤكدا لغيره، وذلك: اذا وقع بعد جملة لمضمونها محتمل غيره، نحو: (زيد قائم حقا)، فحقا مفعول مطلق وقع بعد جملة زيد قائم، ولمضمونها محتمل غيره: لأنها خبر، وكل خبر يحتمل الحق والباطل، اي: الصدق والكذب، بخلاف له علي الف فانه وان كان ـ ايضاً ـ خبراً، الا ان احتمال كذبه ملغي عند العقلاء، لأنه اقرار بالضرر، ولذا قالوا: اقرار العقلاء على أنفسهم جائز وحجة.

وانما سمي هذا القسم مؤكدا لغيره: لأنه من حيث انه مؤكد ـ بالكسر ـ منصوص عليه بلفظه، ومن حيث انه مؤكد ـ بالفتح ـ محتمل من الجملة، فالمؤكد ـ بالكسر ـ يغاير المؤكد ـ بالفتح ـ من حيث المنصوصية والمحتملية، و بعبارة اخرى: سمي بذلك: لأنه يجعل ماقبله نصا، فهو مؤثر وماقبله متأثر، والمؤثر غير المتأثر وان كان المصداق واحدا.

واحتمل بعضهم: ان يكون التسمية لأجل انه يدفع غيره، لأنه يدفع احتمال الباطل، اي: الكذب، ثم قال: وعلى هذا ينبغي ان يكون وجه التسمية في المؤكد لنفسه انه لتأكيد نفسه، اي: لتكرير نفسه وتقريره، حتى يحصل التقابل بين القسمين، ولامشاحة.

(و) الرابع: موضع وقع فيه المفعول المطلق محصورا فيه بالا او بانما، حال كون العامل فيه خبرا عن مبتدأ، لايمكن جعل المصدر خبرا عنه لكونه ذاتا واسم عين، نحو: (مانت الاسيرا)

(و) نحو: (انما انت سيرا)، فالتقدير تسير سيرا، وانما جعل الخبر الفعل المقدر دون المصدر: اذ المصدر لايخبر به عن اسم عين، ولايحمل عليه الا مجازا، في نحو: زيد عدل، فاذا امكنت الحقيقة بجعل الخبر العامل المقدر، لايجوز المصير الى المجاز بجعل المصدر مرفوعا للخبرية، فالتقدير: مانت الا تسير سيرا، وانما انت تسير سيرا.

واذا امكنت الخبرية: بأن يكون المبتدأ ايضا مصدرا، فحينئذ يجب الرفع، نحو:

ماسيري الاسير شديد، ونحو: انما سيرى سير سريع، اذ التقدير خلاف الأصل وغير محتاج اليه.

(و) الخامس: موضع وقع فيه المفعول المطلق مكررا، وعامله خبر عن المبتدأ لايمكن جعل المصدر خبرا عنه، لكونه ذاتا واسم عين (نحو: زيد سيرا سيرا)، والتقدير: تسير سيرا، فحذف «تسير» واقيم المكرر مقامه.

(و) السادس: موضع وقع فيه المفعول المطلق بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه، وصاحبه ـ اي: الذي قام به ـ معناه، و يكون المصدر علاجياً، اي: من افعال الجوارح، و يكون المراد به التشبيه نحو: ((مررت به فاذا له صوت صوت حمار)، فالمصدر الثاني وقع بعد جملة مشتملة على ماذكر، وهو علاجي ومشبه به. ولايمكن ان يعمل المصدر الأول فيه، لأنه لايحل محله فعل مع ان المصدرية اوما، لأن المعنى يأبي ذلك، لأن المراد: انك مررت به في حال التصويت، لانه احدث التصويت حال مرورك به.

واذا لم يصلح للعمل فيه: تعين ان يقدر له عامل، فالتقدير له صوت يصوت كصوت حمار.

(و) السابع: موضع وقع فيه المفعول المطلق مثني مضاف، (نحو: لبيك) اصله: الب لك البابين، اي: اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولاابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية، فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه، ورد الى الثلاثي بحذف مازيد فيه لباب الافعال، ثم حذف حرف الجر من المفعول، اعني: من «لك» واضيف المصدر اليه، فصار لبيك، ويجوز ان يكون من لب بالمكان، بمعنى: الب فلازائد فيه حتى يحذف.

هذا ماهو المشهور بينهم: من كونه تثنية للتكثير، وقال بعضهم: انه مفرد، اصله: لبى بوزن ـفعلى ـ قلبت الفه ياء في الاضافة، كانقلاب الف لدى، وعلى، والى.

ورد: بأنه لوكان مفردا جاريا مجرى ماذكر، لم تنقلب الفه الا مع المضمر، كلدى واخو يه، وقد وجد قلبها في قوله:

دعوت لما نابني مسور فلبى فلبى يدى مسور

(و) اما (سعديك)، فهو: مثل لبيك في المعنى والاعلال والأقوال فتدبر جيدا. قيل: لايستعمل سعديك الا بعد لبيك، لأن لبيك هي الأصل في الاجابة، وسعديك

كـالـتـأكـيـد لـه، وسيـأتي بـعـض الكلام فيهما وفي اخواتهما في -باب المضاف اليه- انشاءالله تعالى.

المفعول له

(الـثـالـث) ممـايـرد مـنـصوبا لاغير: (المفعول له)، وقد يسمى المفعول لاجله، اومن أجـله، (وهو) الاسم (المنصوب بفعل) مذكور او مقدر، كتأديبا -في جواب- لم ضربت؟ (فـعل) ذلـك الـفـعـل (لـتحصيله) وايجاده بعد ان لم يكن حاصلا وموجودا، (او) بسبب (حصوله) و وجوده قبل الفعل.

فـالاول: (نحو: ضـربـتـه تـأديبـا)، لان الـفـعـل اعنى: الضرب فعل لقصد تحصيله و وجـوده، اذ الـتـأديـب لم يـكن حاصلا وموجوداً قبل الضرب، بل إنما يحصل و يوجد بالضرب و بعده، و يسمى هذا القسم: «تحصيليا، ولأجله».

(و) الـثاني نحو: (قعدت عن الحرب جبنا)، فان الفعل اعنى: القعود عن الحرب فعل بـسـبـب حـصـول الجبن و وجـوده قـبـل الـقـعـود عـن الحـرب، و يسمى هذا القسم: «حـصـولـيـا، ومـن اجـلـه» (و يـشـتـرط) في نصبه ثلا ثة امور: الأول: (كونه مصدرا)، والـثـاني: كـونـه (مـتـحـدا بـعـامـلـه)، اي: مع عامله (وقتا)، بأن يكون زمانهما واحدا، كـالمـثـال الأول، او يـكـون زمـان الـفـعـل بـعـض زمـان المصدر، كالمثال الثاني، او بـالـعـكس، نحو: شهدت الحرب اصلاحا بين الفريقين، (و) الثالث: كونه متحدا مع عامله (فاعلا).

وان شـرط مـن هـذه الشروط الثلا ثة فقد: يجب جره بحرف من الحروف المفهمة للـتـعـلـيل، (ومن ثم) -بفتح الثاء- المثلثة، اي: من هنا، اي: من اجل اشتراط النصب بهـذه الامـور الـثـلا ثـة: (جـيء بـالـلام -في نحـو-: «والأرض وضـعـهـا لـلأنـام») لـفقدان المـصـدرية، (و) في نحو: (تهيأت للسفر)، لفقدان الاتحاد في الوقت، لأن زمن التهيؤ غير زمن السفر، (و) في نحو: (جئتك لمجيئك اياي)، لفقدان الاتحاد في الفاعل.

(تـنـبـيـه)، ظاهر المتن: ان الامور الثلا ثة المذكورة شرط نصب المفعول له، لاشرط كون الاسم مفعولا له، فالمجرور في الأمثلة الثلاث عنده مفعول له، كما هو مذهب ابن الحاجب، خلافا لماعليه المشهور، فتأمل.

المفعول معه

(الرابع) مما يرد منصوبا لاغير: (المفعول معه)، اي: الذي حصل الفعل ووجد بمصاحبته، سواء كانت المصاحبة بسبب كون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه، كالمثال الاول من الامثلة الا تية فان المتكلم يكون مصاحبا لزيد حين صدور السير عنه.

ام كانت المصاحبة بسبب كون المفعول مصاحبا له في وقوع الفعل عليه، نحو: كفاك وزيدا درهم، فان المخالطب يكون مصاحبا لزيد في وقوع الكفاية عليه، هكذا مثل بعضهم، وفيه مناقشة، يظهر وجهه من وجوب العطف في المثال الاخير من الامثلة الآتية.

(وهو) الاسم (المذكور بعد واو المعية)، اي: واو تقع في موقع لفظة مع، بأن تدل على مشاركة الفاعل او المفعول لمدخولها في الفعل في زمان واحد، كالأمثلة الآتية او مع مكان واحد ـ ايضاً ـ نحو: لوتركت الناقة وفصيلتها لرضعتها، فتدبر.

وهذا بخلاف واو العاطفة، فانها لادلالة لها على هذا المعنى، وانما وضع الواو موضع مع لكونها اخصر، واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع، فناسب بهذا معنى المعية، قال ابن هشام: ان واو المعية لم يأت في القرآن، اما قوله: (لمصاحبة معمول عامله) فقد اتضح تمام الوضوح بماتقدم.

(واعلم): انه اختلف في العامل الناصب للمفعول معه على اقوال، ذكرناها في «المكررات» منها: ماهو الظاهر من المتن، من ان العامل فيه هو الفعل المتقدم على الواو، سواء كان مذكوراً كالمثال الأول والثالث من الامثلة الآتية، او مقدراً كثانيها.

(و) لكون اصل الواو الداخلة على هذا المفعول واو العطف: (لايتقدم) هذا المفعول (على عامله)، بخلاف سائر المفاعيل، فلايقال في ـ(نحو: سرت وزيدا)ـ:وزيداً سرت، لان مابعد الواو باعتبار اصلها: يجب ان يكون تابعاً لامتبوعا.

فان قلت: قدجاء من كلامهم نحو: (مالك وزيداً)، ولافعل فيه مقدما على الواو

يكون عاملاً فيما بعدها، فبطل ماقرر من ان العامل فيه هو الفعل المتقدم.

قلت: لماكان لفظة «ما» استفهامية انكارية، والاستفهام يناسب الفعل، قدروا بعدها فعلا، فالتقدير. ماتصنع وزيدا.

(و) اعلم: انه قد يقع بين المتصاحبين فاصل، نحو: (جئت انا وزيد)، (و) اذا عرفت ماقررنا لك فاعلم: ان (العطف في) المثالين (الاولين قبيح) اوممتنع، لمايأتي في باب عطف النسق: من انه لايحسن، بل قيل: يمتنع العطف على الضمير المرفوع المتصل، بارزاً كان او مستترا، الا مع الفصل، و يأتي تفصيل ذلك مع وجه القبح او الامتناع، في ثاني الأولين هناك -انشاءالله تعالى-.

(و) العطف (في) المثال (الأخير سائغ)، اي: جائز، لمايفهم مما يذكر في عين هذا المثال في الموضع المذكور: من انه اذا وجد الفصل بين الضمير المرفوع المتصل وما بعد الواو، يجوز الأمران، اي: العطف والنصب على المفعولية، فراجع ذلك المقام حتى يتضح لك المرام.

(و) العطف (في نحو: ضربت زيداً وعمراً واجب)، لأن الأصل في واو المعية -كما قلنا- العطف. وانما يعدل عن اصلها للتنصيص على المعية والمصاحبة، وفي المثال المذكور لايمكن التنصيص بالنصب على المعية والمصاحبة، لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر وأدل، فيجب الحمل على الأصل.

وكذلك يجب العطف في نحو: تشارك زيد وعمرو، لافتقاره الى فاعلين بمادته بل هيئته، كما بين في علم التصريف.

المفعول فيه

(الخامس) ممايرد منصوباً لاغير: (المفعول فيه، وهو) ثلاثة اقسام:

لأنه اما (اسم زمان) مطلقا، مبهماً كان: كحيناً ومدة، والضابط فيه: ان لايقع جوابا لمتى ولالكم، او محدودا: بأن يكون مختصاً كيوم الخميس، واول الشهر، والضابط فيه: ان يقع جواباً لمتى، او معدودا، نحو: يومين، او ثلاثة اسابيع، والضابط فيه: ان يقع جواباً لكم.

(او) اسم (مكان مبهم) فقط، كالجهات الست، فانها لا تتعين بالاضافة، فان

يسار زيد مثلاً يتناول جميع مايقابل يساره الى انقطاع الأرض، بل الى آخر تلك الجهة، فيكون مبهما وان اضيف، وقس عليه سائر الجهات.

وانما عمموا الزمان دون المكان: لأن المبهم من الزمان جزء من اجزاء معنى الفعل، فيصح ان يقع معمولا له ومنصوباً به بلاواسطة حرف جر، كالمصدر اي: المفعول المطلق.

وحمل عليه الزمان المعين، أي: المحدود والمعدود، لاشتراكهما معه في الزمانية.

واما المكان: فحمل المبهم منه على الزمان المبهم، لاشتراكهما في صفة الابهام، بخلاف المكان المعين، فانه لم يحمل عليه لاختلافهما ذاتاً وصفة، ولنعم ماقيل في المقام بالفارسية:

ظرف زمان مبهم ومحدود وى قابل نصبند بتقدير في
ليک مكان آنچه معين بود چاره دراونيست بجز ذكر في

(او) مانزل (بمنزلة احدهما)، اي: الزمان والمكان المبهم وكل واحد من اقسام المفعول فيه (منصوب بفعل)، اي: بمصدر اي: بحدث (فعل فيه)، اي: في المفعول فيه، (نحو: جئت يوم الجمعة)، مثال لاسم الزمان المعين، واما الزمان المبهم: فنحو صمت حينا وافطرت مدة، (و) اما عشرين في قوله: (سرت عشرين يوما)، فهو مثال لمانزل منزلة الزمان، (و) هو في قوله؛ سرت (عشرين فرسخا)، مثال لمانزل منزلة المكان، والوجه فيهما: ان التميز يبين المميز و يرفع الابهام عن ذاته، في المثال الأول يعلم ان المراد من عشرين «الأيام» وفي الثاني يعلم: ان المراد منه «الفراسخ» فتدبر جيدا.

واما نحو: (دخلت الدار)، وسكنت البيت، ونزلت المدرسة وامثالها من امكنة المعينة الواقعة بعد دخلت ومايقاربه: (فمفعول به على الأصح) عنده، فيدخل في القسم السادس الآتي، واما الأصح عند غيره: فهو لكثرة استعماله لا لابهامه «مفعول فيه» لأنه وان كان الأصح لكونه معينا استعماله بحرف الجر، لكنه حذف لكثرة الاستعمال، وانتصب على المفعول فيه، واما على مختار المتن: فانتصابه على التوسع باسقاط الخافض بدعوى: ان الأصل دخلت في الدار، وسكنت في البيت، ونزلت في المدرسة، فلما حذف الخافض نصب على المفعول به توسعا، كما يحذف الجار و ينتصب مابعده في نحو: تمرون الديار، فليس الانتصاب على المفعول فيه، فانه لايطرد عمل

سائر الأفعال في الدار والبيت ونحوهما على المفعول فيه، لايقال: صليت الدار، ولانمت البيت، فتأمل جيدا.

المنصوب بنزع الخافض

(السادس) ممايرد منصوباً لاغير: الاسم (المنصوب بنزع الخافض) اي: المنصوب باسقاط الجار توسعا، (وهو) اي: المنصوب بنزع الخافض: (الاسم الصريح)، كالمثال الأخير الآتي، والأمثلة المتقدمة اعني: دخلت الدار واشباهه، (او الاسم (المؤول) كالمثالين الأولين الآتيين، (المنصوب بفعل لازم بتقدير حرف الجر) في كونه منصوباً خلاف يأتي، قال ابن هشام - في تعداد الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر - مانصه: السابع: اسقاط الجار توسعا، نحو: «ولكن لا تواعدوهن سراً» اي: على سر، اي: على نكاح، انتهى.

(وهو) اي: النصب بتقدير حرف الجر، ثلاثة اقسام:

الأول: ماهو (قياسي)، وذلك: (مع ان) الناصبة المصدرية (وأن) المشددة المفتوحة مع امن اللبس، فالاول (نحو: «اوعجبتم ان جائكم ذكر من ربكم») اي: عن امر ربكم، ونحو: «ترغبون ان تنكحوهن» اي: في ان، او عن ان، على خلاف في ذلك بين المفسرين.

فان قلت: معنى ترغبون المتعدى بفي: تريدون، والمتعدى بمن لا تريدون، فمع احتمال كل واحد من التقديرين: يلزم اللبس، فكيف ذلك؟؟

قلت: ذكرنا الجواب عن ذلك في «المكررات» في آخر بحث تعدى الفعل ولزومه، فراجع هناك.

(و) الثاني نحو: (عجبت ان زيدا قائم)، اي: من ان، ومحل ان وان حينئذ نصب عند سيبويه والفراء، وجر عند الخليل والكسائي، بناء على مانقله السيوطي، خلافاً لماقاله الأزهرى من ان محلها عند الخليل - ايضاً - نصب.

(و) القسم الثاني: ماهو (سماعي) مختص بالشعر فقط، نحو قوله:

ومازرت ليلى ان تكون حبيبة ... الي ولا دين بها انا طالبه

اي: لأن تكون، بدليل جر المعطوف عليه، اعني: دين. و به استدل القائل: بأن

محل ان وان جر بعد الحذف.
والقسم الثالث: ماهو سماعي (في غير ذلك)، اي: في غير إن وأن، وفي غير الشعر، (نحو: ذهبت الى الشام)، ونحو: دخلت الدار.

الحال

(السابع) مما يرد منصوباً لاغير: (الحال) عينها منقلبة عن الواو، بدليل جمعها على احوال، وتصغيرها حويلة، واشتقاقها من التحول بمعنى التنقل، قال في -المصباح-: الحال صفة الشيء يذكر و يؤنث، فيقال: حال حسن، وحال حسنة، وقد يؤنث بالهاء فيقال: حالة، انتهى.
وقال بعض المحققين: الحال بالتذكير، و يجوز في الضمير العائد عليها: التذكير والتأنيث، وفي لفظها كذلك، لكن الراجح في اللفظ التذكير، وفي المعنى التأنيث.
(وهي)، اي: الحال في اصطلاح النحويين: (الصفة)، كالعدة وزنا واعلالا، قال في -المصباح-: يقال: هو مأخوذ من قولهم وصف الثوب الجسم، اذا اظهر حاله، و بين هيئته، انتهى.
وهو كذلك بدليل قوله: (المبينة للهيئة)، قال في -المصباح-: الهيئة الحالة، الظاهر والمفهوم من كلام التفتازاني: انها اعم من ذلك وهذا نصه: الهيئة والعرض متقاربا المفهوم، الا ان العرض يقال باعتبار حلوله، والهيئة باعتبار حصوله، انتهى.
وقوله: (غير نعت)، حال اي: حال كون تلك الصفة المبينة للهيئة: غير نعت، والمقصود منه: اخراج الصفة الاصطلاحية، اي النعت، واما بيان سائر القيود طرداً وعكسا: فاغمضنا عنه لأنه يحتاج الى بسط في الكلام، وهو خارج عن مقتضى المقام.
(ويشترط)، اي: يجب (تنكيرها)، لأن الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة، فيجب تنكيرها: لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا، وحمل غيره عليه، ولأن النكرة اصل، والغرض منه وهو تقييد العامل، يحصل بها، فالتعريف زائد مستغنى عنه. فان عرف لفظاً، نحو: لاإله الاّاللّه وحده، فاعتقد تنكيره، اي: اوله بنكرة، فوحده حال من اللّه، وهو مصدر معرفة لفظاً بسبب الاضافة الى الضمير،

فيؤول بنكرة من لفظه، اي: متوحداً او من معناه، اي: منفرداً او فردا، وفي المقام كلام ذكرناه في «المكررات».

(والاغلب) استعمالا: (كونها منتقلة) لا ثابتة لازمة، وذلك لماتقدم: من أن اشتقاقها من التحول بمعني التنقل، نحو: جاء زيد راكبا، فالركوب حال غير ثابتة له دائماً.

والاغلب ايضاً كونها (مشتقة)، كالمثال المتقدم فتطابق صاحبها كالنعت، الا في الاعراب والتعريف، لأنها واجبة النصب والتنكير. فان كانت رافعة لظاهر مضاف الي ضمير صاحبها: فالعبرة في التذكير والتأنيث، والافراد بذلك الظاهر، كما في النعت، فتقول: جاء زيد ضاحكة امه، وجاءت هند ضاحكاً ابوها.

والاغلب -ايضاً- كونها (مقارنة لعاملها)، لانها كمااشرنا آنفاً قيد لعاملها، فان كان العامل ماضيا: كان الحال -ايضاً- ماضياً بحسب المعنى، وان كان حالا: كان حالا، وان كان مستقبلاً كان مستقبلا.

(وقد تكون) الحال (ثابتة) لازمة لعلاقة بينها و بين صاحبها اوعاملها، عادة او طبعاً او عقلاً وذلك في خمسة مواضع:

الاول ان تكون مؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو: زيد ابوك عطوفا، فان الابوة ملازمة للعطف عادة.

والثاني: ان تكون مؤكدة لصاحبها، نحو: «لآمن من في الارض جميعا» فان العموم ملازم للاجماع طبعا.

والثالث: ان تكون مؤكدة لعاملها، نحو: «يوم ابعث حيا» فان البعث ملازم للحياة عقلا، ومنه فتبسم ضاحكا، ولا تعثوا في الارض مفسدين.

والرابع: ان يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها وحدوثه، نحو وخلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها، فيديها بدل من الزرافة بدل بعض من كل، واطول حال لازمة من يديها، والعامل فيها: خلق، وهويدل على تجدد المخلوق وحدوثه.

واما الموضع الخامس: فلاضابط له يعرف بذلك بل مرجعه الى السماع، نحو قوله تعالى: «شهدالله انه لاإله إلاّهو والملائكة واولوا العلم قائماً بالقسط» فقائماً حال لازمة من فاعل -شهد- وهوالله تعالى.

(و) قد تكون الحال (جامدة)، وذلك في عشرة مواضع، نذكرها اجمالاً والتفصيل في «المكررات».

الاول: في السعر بالسين المهملة، اي: في تعيين قيمة شيء، نحو: هذا العنب بعه مدا بدرهم، فمدا حال جامدة للضمير قبله، اي: مسعرا.

الثاني: فيما يدل على مفاعلة، نحو: هذا العنب بعه زيداً يداً بيد، فيداً حال جامدة عن الفاعل والمفعول، اي متقابضين، اي: نقداً لانسيئة.

الثالث: في الدال على التشبيه، نحو: كرزيداسدا، اي: كاسد في الشجاعة او مثل اسد فيها.

الرابع: في الدال على الترتيب، نحو: تعلم الحساب بابا بابا. اي: مرتبا، بان يتعلم المخاطب او لاالجمع، ثم التفريق، ثم الضرب، ثم التقسيم، هذه الأربعة يكثر استعمالها، لانها يؤول بالمشتق بلا تكلف، بخلاف الستة الباقية، فانها لا تؤول بالمشتق الا بتكلف زائد، بل قيل: انها لا تؤول اصلا، خلافاً لظاهر قولهم في تعريف الحال: انها صفة، وكيف كان فالأول من الستة: فيما كان الحال موصوفاً بصفة، نحو: «فتمثل لها بشراً سويا» فبشرا حال جامدة من فاعل تمثل، و يسمى هذا الحال: «موطئة» ـبكسر الطاءـ وقد ذكرنا وجه تسميتها بذلك في اوائل الجزء الأول من «المكررات».

والثاني: فيما كان دالاً على عدد ذي الحال، نحو: «فتم ميقات ربه اربعين ليلة» فاربعين حال من الفاعل، اعنى: ميقات، وليلاً تميزلأربعين، هذا وفي المثال مناقشة ذكرناها في «المكررات».

والثالث: فيما كان شيء واحد مفضلا ومفضلاً عليه باعتبارين، نحو هذا بسرا اطيب منه رطباً فبسراً ورطباً حالان جامدتان، والمراد تفضيل التمر: باعتبار كونه بسرا، على نفسه: باعتبار كونه رطبا، وهما شيء واحد مصداقا.

والرابع: فيما كان الحال نوعاً لصاحبه، نحو: هذا مالك ذهبا، فذهباً حال من المال ونوع منه.

والخامس: فيما كان فرعاً لصاحبه، نحو: هذا حديدك خاتماً فخاتماً حال من الحديد وفرع له.

السادس: فيما كان الحال اصلاً له، نحو: هذا خاتمك حديدا، فحديداًحال من الخاتم واصل له فتلك عشرة كاملة، يأتى الحال فيها جامدة.

(و) قد تكون الحال (مقدرة)، وهي المستقبلة، اي: التي يكون زمانها بعد زمان عامله، فلايقترن زمانها بزمانه الا في النية والتقدير، نحو: جاء زيد معه صقر صائداً به غدا، اي: مقدرا: اي ناو يا حين المجيء الصيد به غدا، وقد اوضحناه في اوائل الجزء الاول من «المكررات».

(والاصل) في الحال (تاخرها عن صاحبها)، لأنها بمنزلة الوصف والخبر لصاحبها.

(ويجب) تأخرها عن صاحبها (ان كان) صاحبها (مجرورا) بحرف، كمررت بهند جالسة فجالسة حال من هند، فيجب تأخرها عنها، ولايجوز تقديمها عليها، لأن تعلق العامل بالحال في الرتبة الثانية من تعلقه بصاحبها، فحقه اذا تعدى لصاحبها بواسطة حرف الجر: ان يتعدى الى الحال ـ ايضاًـ بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك: لأن الفعل لايتعدى بحرف جر واحد الى شيئين، فجعلوا عوضاً عن الاشتراك في الواسطة: التزام التأخر، وفي المسألة كلام ذكرناه في «المكررات» مع تعليلين آخرين.

(ويمتنع) تأخرها عن صاحبها، فيجب تقدمها عليه (ان كان) صاحبها (نكرة محضة)، اي: غير مخصصة بواحد من مسوغات الابتداء بالنكرة، التي تقدم في بابه، وانما يجب تقدمها حينئذ ليتخصص صاحبها النكرة، لان الحال وصاحبها بمنزلة المبتدأ والخبر، فكما لايجوز الابتداء بالنكرة الا بمخصص كذلك: لايجوز كون ذى الحال نكرة الا بمخصص، والتقديم من جملة المخصصات، وعلل بعضهم وجوب التقديم بدفع الالتباس الحال بالصفة في صورة نصب صاحبها، وحمل غيرها عليها طرداً للباب، نحو: جاءني راكباً رجل، (وهو) اي: كون صاحبها نكرة محضة غير مخصصة بواحد من مسوغات الابتداء بالنكرة: (قليل)، والاكثر كون صاحبها نكرة مخصصةبواحد من المسوغات، فلايحتاج الى مخصص آخر، فلايمتنع تأخر الحال عنه، وذلك: ككون صاحبها النكرة بعد نفي او مضاهيه، وهو النهي والاستفهام. نحو: «ماأهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم» ونحو: لايبغ امرء على امرء مستسهلا، ونحو: هل اتاك رجل راكبا، و ككونه نكرة موصوفة، نحو: جائني رجل نجفي عادلا، او مضافة، نحو: «في اربعة ايام سواء للسائلين».

وقد يقع صاحب الحال نكرة من غير وجود شيء مماذكرنظيرماتقدم في الابتداء بالنكرة، ومنه: صلّى رسول اللّه جالساًوصلّى وراءه قوم قياماً، هذا ولكن قال الازهري: وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث، لاحتمال كونه مرو ياً بالمعنى، انتهى.

(ويجب تقدمها)، اي: الحال **(على العامل، ان كان لها)** اي:الحال **(الصدر، نحو: كيف جاء زيد)** اي: في أي حال، او على اي: حال جاء زيد، ونحو: أراكباً جاء زيد.

(ولاتجيء) الحال **(عن المضاف اليه)**، لأن المضاف اليه معمول المضاف او حرف الجر او الاضافة، وشيء من ذلك لايعمل في الحال فلايحصل اتحادعامل الحال وصاحبها، **(الا)** في صور ثلاث، يحصل فيها الاتحاد ولوتنزيلا

الاولى: **(اذاصح قيامه)**، اي: المضاف اليه **(مقام المضاف)**، وذلك: بأن يكون المضاف مثل جزء المضاف اليه وبمنزلته، لشدة الا تصال بينهما عقلا، كقوله تعالى: «بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا» فحنيفا حال من المضاف اليه، اعنى: ابراهيم، والعامل في المضاف ـوهو نتبعـ كأنه عامل في ابراهيم، لشدة اتصال ملة كل نبي به.

والثانية: **(اوكان المضاف بعضه)**، اي: بعض المضاف اليه حقيقة وحسا، **(نحو: اعجبنى وجه هند راكبة)**، فراكبة حال من هند المضاف اليه وجه، والوجه جزء من المضاف اليه حقيقة وحسا، فالعامل في الوجه ـوهو اعجبنيـ كأنه عامل في هند، لشدة اتصال الجزء بالكل حسا.

والثالثة: **(اوكان)** المضاف **(عاملاً في)** المضاف اليه و**(الحال)** معا، **(نحو: اعجبني ذهابك مسرعا)**، فمسرعاً حال من الكاف، والعامل فيه وفي مسرعا: الذهاب، فالعامل فيهما واحد حقيقة.

التميز

النوع **(الثامن)** ممايرد منصوبا لاغير: **(التميز)**، و يسمى مميزا ومفسرا ومبينا ـايضاـ كما انه قد يسمى بالتبيين والتفسيرـايضاـ والكل بمعنى واحد.

(وهو) اي: التميز في اللغة، مصدر «ميز»: اذا خلص شيأ من شيء، وفرق بين متشابهين، وفي -الاصطلاح-: الاسم (النكرة الرافعة للابهام المستقر) في المميز، وهو اي:التميزعلى قسمين:

الاول : مايرفع الابهام (عن ذات) و الثاني : (او عن نسبة) تامة او ناقصة -كمايأتي- (ويفترق التميزعن الحال) بامور سبعة -كمافي المغني- ذكر في المتن ثلاثة منها.

الاول: (بأغلبية جموده)، اي: التميز بخلاف الحال، فان الأغلب فيها الاشتقاق، وقد يتعاكسان، فتقع الحال جامدة -كماتقدم- و يقع التميز مشتقا -كمايأتي-.

(و) الثاني: (عدم مجيئه جملة)، فهو لايكون الا اسما مفردا، بخلاف الحال: فانها تكون جملة، كجاء زيد وهو ناورحلة، ونحو: جاء زيد يضحك، وتكون ظرفا، نحو: رأيت الهلال بين السحاب، وجاراً ومجروراً، نحو: «فخرج على قومه في زينته».

(و) الثالث: (عدم جوازتقدمه على عامله)، اسما كان العامل او فعلا، اما الاسم: فبالاتفاق، فلايقال: عندي درهما عشرون، ولازيتا رطل، لان العامل حينئذ اسم جامد ضعيف العمل، مشابه للفعل مشابهة ضعيفة يأتي بيانها، فلايقوى ان يعمل فيما قبله.

اما الفعل: فانما هو اي: عدم جواز التقدم (على الأصح) من المذهبين، لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل، لأن نحو: طاب زيد ابا، معناه: طاب أبوه، والفاعل لايتقدم على الفعل، فكذا ماهو بمعنى الفاعل، وقيل: لأن التميز كالنعت في الايضاح، والنعت لايتقدم على عامله فكذلك ماشبهه.

واما على غير الأصح من المذهبين: فيجوز التقديم، كقوله:

انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادى جهاراً

هذا كله في التميز.

واما الحال:فتتقدم علي عاملها، نحو: «خشعا ابصارهم يخرجون» ونحو قوله:

عدس مالعباد عليك حكومة نجوت وهذا تحملين طليق

بناء على كون تحملين حالا من المستتر في طليق، بل قد يجب تقدم الحال على عاملها -كماتقدم- هذه هي الثلاثة من السبعة، والاربعة الباقية تطلب من محلها

المذكور، (فان كان) التميز (مشتقا) كالمثال الأخير في المتن -ويجيء بيانه- ونحو: طاب زيد فارسا، (احتمل) ذلك المشتق (الحال)، اي: يصح ان يكون ذلك المشتق حالا، كمايصح ان يكون تمييزاً لاستقامة المعنى على كلا الوجهين، فمعنى المثال على التميز: طاب زيد من حيث كونه فارسا وعلى الحالية: حال كونه فارسا ولكن دخول من على المشتق نحو: قولهم عزّ من قائل يؤيد التميز، لأنها تدخل على التميز- كمايأتي- لاعلى الحال.

(فالأول) من قسيمى التميز: يرفع الابهام (عن مقدار غالبا) والمقدار: مايعرف به قدر الشيء، وهو اربعة اقسام:

الأول: العدد، نحو: «أحد عشر كوكبا».

الثاني: المساحة، وهو تعيين مافي السطح او الجسم من ذراع، وجريب ومتر ونحوها، نحو: عندى ذراع حريرا، وجريب ارضا ومتر خشبا، وشبر خيطا.

والثالث: الكيل، وهو ظرف معين عند كل طائفة بنحو خاص كالجام، والقصعة، والقفيز، وشبهها، نحو: عندي جام ماء، وقصعة عسلا، وقفيز حنطة.

والرابع: الوزن، وهو ثقل معين عند كل طائفة بنحو خاص. كالمن، والحقة، والكيلو، والمثقال الشرعي، والصيرفي، نحو: عندى من تمراً، وحقة عسلا، وكيلو سكرا، ومثقال ذهبا، و يظهر من الرضى: الحاق شبه المقدار بهذه الأربعة، لأنه قال: والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة، ليعرف بها قدر الأشياء، ثم قال: او مقاييس غير مشهورة ولاموضوعة للتقدير، كقولك: ملؤ الأرض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا، انتهى.

(والخفض) اي: جر التميز باضافة المقدار وشبهه مطلقا جائز لمايأتي. لكنه (قليل) عنده، واما عند غيره: ففيه تفصيل،خلاصته انه ان كان المقدار او شبهه تاما بالتنوين او بنون التثنية جاز كثيراً خفض التميز باضافة المقدار وشبهه اليه، اضافة بيانيه، باسقاط التنوين ونون التثنية.

وانما جاز الخفض كثيرا لحصول الغرض، وهو رفع الابهام بالاضافة مع التخفيف بحذف التنوين ونون التثنية، نحو: رطل زيت، ومنوا سمن، وان لم يكن المقدار وشبهه تاما بالتنوين ونون التثنية: بأن يكون تاما بنون الجمع او الاضافة: فحينئذ الخفض

قليل في نون الجمع فقط، نحو: عشر ودرهم، اما في الاضافة فلا، وذلك: لئلا يلزم اضافة المضاف وانما قل في نون الجمع، لأنه قد يضاف الى غير التميز اتفاقا. نحو: عشريك وعشرى رمضان، اي: يوم العشرين منه، فلو اضيف الى التميز: لزم الالتباس في نحو المثال الثاني، لأنه لايعلم عند اضافة عشرين الى رمضان: انه اراد عشرين رمضان من عشرين سنة، او اراد يوم العشرين، فلذلك قالوا: الخفض قليل في صورة الالتباس وغيرها طرداً للباب، و يأتي بعض الكلام فيه في ـباب اسماء العددـ ان ساعدنا التوفيق انشاءالله تعالى.

واما قوله: (وعن غيره قليلا)، فهو عطف على قوله: عن مقدار اي: القسم الاول من قسمى التميز، كمايرفع الابهام عن المقدار وشبهه، كذلك يرفعه عن غير المقدار وشبهه (قليلا، والخفض) اي: جر التميز باضافة غير المقدار اليه (كثير) عنده، وأكثر عند غيره، فالنصب فيه قليل او اقل، وذلك: لماتقدم من حصول الغرض بالخفض مع الخفة، ولقصور غير المقدار عن طلب التميز، لان الاصل في المبهمات المقادير وشبهها، واما غيرها فليس بهذه المثابة.

(والثاني) من قسمي التميز: يرفع الابهام (عن نسبة) تامة حاصلة (في جملة، او) عن نسبة ناقصة حاصلة في (نحوها)، اي: نحو الجملة، اي: ماشابه الجملة، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، ونحوها. (او) حاصلة في (اضافة، نحو: رطل زيتا)، مثال لمقدار، (وخاتم فضة)، مثال لغير المقدار، (واشتعل الرأس شيبا)، مثال للجملة، اما مثال ماشابه الجملة: فنحو الحوض ممتليء ماءاً، (ولله دره فارسا)، مثال للاضافة، لان الابهام في اضافة الدر الى الضمير قال الرضي: الدر في الاصل: مايدر، اي: ماينزل من الضرع من اللبن، ومن الغيم من المطر، وهو كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه، وانما نسب فعله اليه تعالى: قصدا للتعجب منه، لان الله تعالى منشيء العجائب، وكل شيء عجيب يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى، و يضيفونه اليه، فمعنى: لله دره، مااعجب فعله، انتهى. والفارس اسم فاعل من الفراسة ـبالفتحـ مصدر فرس ـبالضمـ اي: حاذق بأمر الخيل، واما الفراسة ـبالكسرـ من التفرس، ومنه قوله(ص): «اتقوا فراسة المؤمن» فانه ينظر بنورالله.

والعامل (الناصب) للقسم الاول من التميز، اي: (لمبين الذات هي) اي: نفس

الذات، سواء كانت تلك الذات العامل في التميز مقداراً، اوغيره.

وانما عمل الذات في التميز: لان الاسم المبهم اذا تم بأحد الأشياء الاربعة، اعني: التنوين، ونوني التثنية والجمع، والاضافة، شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما، فيشابه التميز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم، كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام، فينصبه ذلك الاسم المبهم التام قبله، لمشابهته بالفعل التام بفاعله، وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل: لكونها في آخر الاسم، كما كان الفاعل عقيب الفعل، بخلاف لام التعريف الداخلة على أول الاسم، لانها وان كان يتم بها الاسم، لكن الاسم المعرف بها لايعمل في التميز، فلايقال: عندى المن تمرا، وليعلم: ان معلمي تمام الاسم: ان يكون على حالة لايمكن اضافته معها، والاسم مستحيل الاضافة مع اللام والتنوين، ونوني التثنية والجمع، ومع الاضافة لان المضاف لايضاف ثانية، فتأمل، فالناصب «لزيتا» في المثال الاول في المتن هو: «رطل» وقس عليه المثال الثاني.

(و) العامل الناصب للقسم الثاني من التميز، اي: **(لمبين النسبة هو المسند من فعل)**، نحو: «اشتعل» في المثال الثالث، **(اوشبهه)** نحو: «ممتلىء» في المثال الذي ذكرناه، ونحو: «الدر» في المثال الاخير، لانه كناية عن المصدر، اي: الفعل والعمل، فتنبه.

المضاف اليه

(النوع الثالث) من المعربات: **(مايرد مجروراً لاغير، وهو اثنان)** اي: قسمان.

القسم **(الأول: المضاف اليه، وهوما)** اي: اسم حقيقة او حكماً ليشمل الجمل التي يضاف اليها: **(نسب اليه شيء بواسطة حرف جر مقدر)** حال كون ذلك الحرف: **(مرادا)** معنى وعملا، بحيث يبقى أثره وهوالجر، كضرب اليوم، بخلاف صمت يوم الجمعة، فان يوم الجمعة: لم يقدر فيه حرف الجر، اعني: «في» الا معنى فقط، فليس مراداً عملا، والانجر، وليعلم: ان ظاهر هذا التعريف بقرينة مايأتي: انه تعريف لكلا قسمى الاضافة، وهذا مخالف لماعليه معظم القوم، لأنهم ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية فتصحيح التعريف يحتاج الى بسط كلام لايناسبه

المقام.

واعلم: ان الغالب في الأسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد كثوب، وغلام، وفرس، ونحوها، فتارة تضاف كثوب زيد طويل وتارة لا تضاف، نحو: عندي ثوب.

(**ويمتنع اضافة**) بعضها، اي: (**المضمرات، واسماء الاشارة واسماء الاستفهام، واسماء الشرط، والموصولات**)، وسياتي تفصيل جملة من هذه المذكورات في باب المبنيات، وبعضها الاخر في باب الجوازم، وشطر منها في حديقة المفردات ـ انشاء اللّه تعالى ـ وانما لم تضف هذه المذكورات: لملازمة المضمرات واسماء الاشارة والموصولات للتعريف، ولشباهة عامة المذكورات بالحروف ـ كمايأتي في باب المبنيات ـ والحرف لايضاف فكذا مايشبهها، (**وسوى «ايّ» في الثلاثة**) اي: في ايّ الاستفهامية، والشرطية، والموصولة، فانها تضاف، وذلك: لضعف الشبه فيها، بماعارضه من افتقارها غالباً الى مفرد مضاف اليه، ويجيء امثلتها في حديقة المفردات.

(**وبعض الأسماء يجب اضافتها اما الى**) مطلق (**الجمل**) اسمية كانت او فعلية، (**وهو**) اي: مايجب اضافتها الى مطلق الجمل، (**اذ**) نحو: «اذانتم قليل»«واذكروااذكنتم قليلا» وقد تقدم في اوائل الكتاب، في بحث مختصات الاسم ان اذ قدينون: فيجوز افرادها عن الاضافة، بجعل التنوين عوضا عما تضاف اليه نحو: «وانتم حينئذ تنظرون».

(**وحيث**) مع الياء، مثلث الثاء، ومع الواو كذلك، نحو: جلست حيث زيد جالس، و«من حيث امركم اللّه» وشذ اضافته الى المفرد، كقوله:

أما ترى حيث سهيل طالعا نجماً يضيء كالشهاب لامعا

(**و**) اما الى الجمل الفعلية فقط، وهو (**اذا**) نحو: هن اذا اعتلى، اى: تواضع اذا تعاظم وتكبر، واجاز الأخفش والكوفيون وقوع المبتدأ بعدها ولم يسمع، ونحو: «اذا السماء انشقت» من باب «وان احد من المشركين استجارك» فالتقدير: اذا انشقت السماء واما قوله:

اذا باهلى تحته حنظلية له ولد منها فذاك المدرع

فهو على اضمار كان، فالتقدير: اذا كان باهلى تحته حنظلية.

(**او**) يجب اضافتها (**الى المفرد**) المقابل للجملة، بقرينة قوله: اما الى الجمل حال

كون ذلك المفرد (ظاهرا، اومضمرا، وهو) أي: مايجب اضافتها الى المفرد: (كلا، وكلتا)، تقدم بيانها في بحث علائم الاعراب.

وليعلم: ان المضاف اليه فيهما يجب ان يكون معرفاً مثنى، لفظاً ومعنى بلا تفرق بعطف، نحو: جائني كلا الرجلين وكلتا المرئتين، اومعنى فقط، كقوله:

ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل

فذلك مفرد لفظا، ومثنى معنى، لأنه اشارة الى كل واحد من الخير والشر، فلايضافان الى مفرد لفظاً ومعنى، فلايقال: كلا الرجل، ولاكلتا المرأة، ولا الى منكر، فلايقال: كلا رجلين ولاكلتا امرأتين، ولاالمفرق، وشذ قوله:

كلا اخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات والمام الملمات

(وعند)، وهو: كما قال في ـالمصباحـ: ظرف مكان، و يكون ظرف زمان اذا اضيف الى الزمان، نحو: عندالصبح، وعند طلوع الشمس و يدخل عليه من حروف الجر «من» لاغير، تقول: جئت من عنده وكسر العين هو اللغة الفصحى، وتكلم بها اهل الفصاحة، وحكي الفتح والضم، والأصل استعماله فيما حضرك من اي قطر كان من اقطارك اودنامنك وقداستعمل في غيره فتقول: عندي مال، لماهو بحضرتك ولماغاب عنك ضمن معنى الملك والسلطان على الشيء، ومن هنا استعمل في المعاني، فيقال: عنده خير وماعنده شر، لأن المعاني ليس لهاجهات، ومنه قوله تعالى: «فان اتممت عشرا فمن عندك» اي: من فضلك وتكون بمعنى الحكم، فتقول: هذا عندي أفضل من هذا، اي: في حكمي انتهى.

(ولدى) ـ بفتحتين والف مقصورة ـ وفيها تسع لغات اخرى، لدن ـبفتحة فضمة فسكونـ ولدن بفتحة فسكون فكسرة ـولدنـ بضمة فسكون فكسرةـ ولدن ـبفتحتين فسكونـ ولد ـبفتحة وسكونـ ولد ـبضمة فسكونـ ولد ـبفتحة فضمةُـ ولت ـبفتح اللام وابدال الدال تاءـ فتلك عشرة كاملة، وهو كماقال في ـالمصباحـ ظرف مكان بمعنى «عند» الا انه لايستعمل الا في الحاضر، يقال: لدنه مال اذا كان حاضرا، ولديه مال كذلك وجاء «من لدنا رسول» اي: من عندنا، وقديستعمل لدى في الزمان، واذا اضيفت الى مضمر لم‌تقلب الألف في لغة بني الحرث بن كعب، تسو ية بين الظاهر والمضمر، فيقال: لداه‌ولداك ،وعامة العرب تقلبها ياء، فتقول: لديك

ولديه، كأنهم فرقوا بين الظاهر والمضمر: بأن المضمر لايستقل بنفسه بل يحتاج الى مايتصل به، فتقلب ليتصل به الضمير ولدى اسم جامد لاحظ له في التصريف والاشتقاق، فأشبه الحرف، نحو: اليه واليك، وعليه وعليك، واما ثبوت الألف في نحو: رماه وعصاه فعلا واسما، فلأنه اعل مرة قبل الضمير فلايعل معه، لأن العرب لاتجمع اعلالين على حرف واحد، انتهى. وهو مبني الا في لغة قيس، وقد يفرد عن الاضافة، فينصب بعده غدوة على التمييز او التشبيه بالمفعول به، او اضمار كان واسمها كقوله:

ومازال مهري مزجر الكلب فيهم   لدن غدوة حتى دنت لغروب

وفيه كلام ذكرناه في «المكررات».

(وسوى) - بكسرة ففتحة، والف مقصورة- وفيها ثلاث لغات اخرى، وهي: سواء -بالضبط المتقدم والف ممدودة- وسوى -بضمة ففتحة والف مقصورة- وسواء -بفتحتين والف ممدودة- وهو بجميع هذه اللغات بمعنى غير، نحو: جائني القوم سوى زيد، اي: غير زيد.

(او) يجب اضافتها الى المفردحال كون ذلك المفرد **(ظاهرا فقط وهو)** اي مايجب اضافته الى المفرد الظاهر فقط: **(ذو)**، بمعنى: صاحب، **(واولو)** بمعنى: اصحاب، وقد تقدم الكلام فيهما في اوائل الكتاب، في باب العلائم، **(وفروعها)** اي: ذوا، وذووا، وذات وذواتا، وذوات، واولات.

(او) يجب اضافتها الى المفردحال كون ذلك المفرد **(مضمراً فقط، وهو: وحده)** نحو: اذا دعى الله وحده، وتقدم شطر من الكلام فيه في باب الحال، وكقوله:

وكنت اذ كنت الهى وحدكا   لم يك شيء يا إلهى قبلكا

وكقوله:

والذئب اخشاه ان مررت به   وحدي واخشى الرياح والمطر

(ولبيك) قد تقدم الكلام فيه وفي سعديك في باب المفعول المطلق.

(واخواته) وهي سعديك وحنانيك -بفتح الحاء المهملة والنون- بمعنى تحننا عليك بعد تحنن، ودواليك بمعنى تداولامنا لطاعتك بعد تداول، وهذا ذيك -بذالين معجمتين- بمعنى اسراعا لك بعد اسراع، قيل: عامل لبيك من معناه كقعدت جلوسا، اي: اسرع

او اجيب، وعوامل الباقى من لفظه، فتأمل.

(تكميل) للبحث السابق، (يجب تجرد المضاف عن التنوين) ولو تقديرا، كموسى ودراهم، (ونونى المثنى والجمع وملحقاتها)، وعن اللام -ايضاً-

وانما وجب تجرده عن المذكورات: لأنها كما تقدم في بحث التميز دليل تمامية الاسم، فلما أرادوا ان يمزجوا الاسمين بحيث يصيرا كالكلمة الواحدة: حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة فتمموها بالثانية، ومزجوهما معنى -ايضاً- بأن جعلوا الأول مخصصا او معرفاً بالثاني، فتأمل.

واما ماجازه جماعة من نحو: الثلاثة الأثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى المعدود، نحو: الخمسة الدراهم، والمائة الدينار، فضيعف قياساً واستعمالا.

اما قياسا: لان المضاف اليه ان كان نكرة لكان طلبا للادنى، وهو التخصيص، مع حصول الأعلى، وهو التعريف باللام.

وان كان المضاف اليه معرفة: لكان تحصيل الحاصل، فتضيع الاضافة، لأنها لا تفيد حينئذ تعريفاً ولاتخصيصا.

واما استعمالا: فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام كقوله:

وهل يرجع التسليم اويكشف العمى ثلاث الأثافي والديار البلاقع

واما ماجاء في الحديث من قوله (ص): «بالآلف الدينار» فعلى البدل دون الاضافة.

واما اجازتهم ذلك في الاضافة اللفظية: كالجعد الشعر، فسيأتى الكلام فيه عن قريب.

(فان كانت) الاضافة (اضافة صفة)، احترازعما اذا لم يكن صفة، نحو: غلام زيد، و يأتى الأشارة الى اشتراط كون الصفة بمعنى الحال او الاستقبال. (الى معمولها)، احترازعما اذا كانت مضافة الى غير معمولها، فخرج نحو: ضارب القاضي، اى الذي يضرب بأمر القاضى، لاالذي القاضى مضروبه، ونحو: مضروب زيد، لأن زيداً ليس مفعولا قبل الاضافة، ونحو: انا ضارب زيد امس، لأن اسم الفاعل لاينصب

المفعول به اذا كان بمعنى الماضي، ومنه قوله تعالى: «الحمدلله فاطر السموات والأرض» وقوله تعالى: «الحمدللّه رب العالمين» ونحو: مصارع البلد، وكريم القوم، لأن البلد والقوم ليسا بمعمولين للمصارع والكريم فالاضافة في هذه المواضع معنوية.

(فلفظية)، اي: فالاضافة لفظية، نحو: ضارب زيد الآن او غدا، ونحو: حسن الوجه، (و) انما سميت لفظية لأنها (لا تفيد الاتخفيفا) في لفظ المضاف فقط، بحذف التنوين حقيقة، نحو: ضارب زيد، او حكما، نحو: حواج بيت اللّه، او بحذف نونى التثنية والجمع، مثل: ضاربا زيد، وضاربوا زيد، واما في لفظ المضاف اليه فقط، بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام، فان اصله: القائم غلامه، واما في المضاف والمضاف اليه معا، نحو: زيد قائم الغلام، فان اصله قائم غلامه بتنوين قائم. ولا تفيد تعريفا ولاتخصيصا، ولذلك قالوا: ان هذه الاضافة بتقدير الانفصال، ولذلك جاز قوله تعالى: «هديا بالغ الكعبة» باضافة الصفة الى معمولها المعرفة، فمن جهة انها لا تفيد الا تخفيفا لا تعريفا: وقع بالغ صفة للنكرة، فلو كانت تفيد التعريف لماوقع صفة للنكرة، لاشتراط المطابقة بين الصفة والموصوف.

ولذلك ـ ايضاًـ جاز قوله تعالى: «ثاني عطفه» بنصب «ثاني» وجعله حالا عن الضمير المستتر في يجادل، من قوله تعالى: «ومن الناس من يجادل في اللّه بغير علم» ولوكانت تفيد تعريفا لماوقع ثاني حالا، لأن الحال كماتقدم لايكون الا نكرة.

ولذلك ـ ايضاًـ امتنع نحو: مررت بزيد حسن الوجه على الوصفية، فلوكانت تفيد تعريفا لجاز ذلك.

ومن جهة انها تفيد التخفيف: جاز نحو: الضاربا زيد، والضاربوا زيد، لحصول التخفيف بحذف النون.

واختلف في نحو: الضارب زيد، فمنعه بعضهم لعدم حصول التخفيف فيه، بدعوى: ان تنوين «الضارب» انما سقط بدخول اللام قبل الاضافة لا للاضافة.

وجوزه بعض آخر، بدعوى: ان دخول اللام انما هو بعد الاضافة، فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة.

ورده بعضهم: بأنه غيرمستقيم، لأن القول بتأخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة، مجرد ادعاء مخالف للظاهر.

وانما جاز الضارب الرجل، وان كان مقتضى القياس عدم جوازه: لانتفاء التخفيف، لزوال التنوين باللام، لحمله على الصفة المشبهة المعرفة باللام المضافة الى فاعلها المعرف باللام، نحو: الحسن الوجه، بجر الوجه، فانه جائز كمايأتي بيانه في باب الصفة المشبهة، فكذلك الضارب الرجل، وان كان الاضافة فيه الى المفعول لاالى الفاعل، ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفاً باللام.

وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد، والحسن الوجه، فقياسه عليه قياس مع الفارق.

واعلم: انهم اذا وصلوا اسم الفاعل المجرد عن اللام الى مفعوله الضمير، نحو: ضاربك وضاربه وضاربي، لم ينظروا الى حصول التخفيف بالاضافة، لأنه يحصل باتصال الضمير، فاجازوا فيه الاضافة وان لم يحصل التخفيف بها، ثم لما اجازوا الاضافة في المجرد عن اللام: حملوا المعرف باللام، نحو: الضاربك والضاربه والضاربي عليه، ووجه الحمل: انهما من باب واحد، حيث كان كل واحد منهما اسم فاعل، مضافاً الى ضمير متصل، محذوفا منه التنوين قبل الاضافة لا بالاضافة، ولم يحملوا الضارب زيد عليه، لانهما ليسا من باب واحد، لأن المضاف اليه في احدهما الضمير وفي الآخر الاسم الظاهر.

والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة: انها لوسقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوباً بالمفعولية، ثم يضاف و يقال: ضاربك، كمايتصور ضارب زيدا، ثم يضاف و يقال: ضارب زيد بالاضافة، ولايمكن ان يتصور ضاربك، بتنوين ضارب، لأن التنوين يقتضي الانفصال، والضمير يقتضي الاتصال، و بينهما تناقض او تناف، فعلم: ان التنوين سقطت لاتصال الضمير لا للاضافة.

(والا) اي: وان لايكن اضافة صفة الى معمولها: (فمعنوية)، اي: فالاضافة معنوية، كالأمثلة المتقدمة على قوله فلفظية، وانما سميت معنوية: لأنها افادت امراً معنويا، لأنها افادت المضاف معنى لاوجود له قبل الاضافة، وهو تعرفه اذاكان المضاف اليه معرفة، وتخصصه اذاكان نكرة، وهذا هو المراد بقوله: (وتفيد تعريفا مع

المعرفة، وتخصيصاً مع النكرة)، وقد تسمى هذه الاضافة: محضة وخالصة، لأنها خالصة عن نية الانفصال، بخلاف اللفظية: فانها في نية الانفصال، فان زيد ضارب عمرو بالجر، في تقدير: ضارب عمرا بالنصب، (والمضاف اليه فيها) اي: في الاضافة المعنوية (ان كان جنساً للمضاف)، اي: اصلاً للمضاف كماتقدم في باب التميز، اي: كان المضاف بعض المضاف اليه، وصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف اليه، نحو: خاتم فضة، ألا ترى ان الخاتم بعض الفضة، وهي اصله، و يصح الاخبار بها عنه، بان يقال: هذا الخاتم فضة، (فهي) اى: فالاضافة (بمعنى من) البيانية، وعلامتها: ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه.

(اوكان) المضاف اليه (ظرفاً له)، اي: للمضاف، نحو: ماء البحر، ومكر الليل، (فبمعنى: في) الظرفية، اي: فالاضافة بمعنى «في الظرفية» (اوكان) المضاف اليه (غيرهما)، اي: غير جنس المضاف وظرفه، نحو: يد زيد، وغلام خالد، وحواج بيت اللّه، (فبمعنى ـ اللام ـ) اي: فالاضافة بمعنى «اللام» الاختصاصية او الملكية، سواء صح اظهارها كالأمثلة الثلاثة المتقدمة، فانه يصح ان يقال: غلام لخالد، ام لم يصح اظهارها، نحو: ذي مال، وعند زيد، ومع بكر، و يوم الأحد، وعلم الفقه، فعلامتها افادة الاختصاص والملك، الذى هو مدلول اللام.

ولايذهب عليك: انه قد علم مما ذكرهنا: ان التعريف الذى ذكره المصنف غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية، لكن الظاهر من تقسيمه شموله له، وهو مخالف لكلام القوم، لأنهم ليسوا قائلين: بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية.

(وقد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تأنيثه)، اي: تأنيث المضاف اليه، فيجرى على المضاف المذكر احكام المؤنث، (وبالعكس)، اي: قد يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره، فيجرى على المضاف المؤنث احكام المذكر، لكن (بشرط جواز الاستغناء عنه)، اي: عن المضاف في الصورتين (بالمضاف اليه)، حاصله: ان لايختل معنى الكلام بحذف المضاف، فالأول كقوله:

وتشرق بالقول الذى قداذعته ... كما شرقت صدرالقناة من الدم

فاكتسب المضاف المذكر، اعنى: الصدر، التأنيث من المضاف اليه المؤنث، اعنى: القناة، فاجرى على الصدر احكام المؤنث، حيث الحقت التاء بالفعل المسند

اليه، اعنى: شرقت، والا كان القياس شرق بدون التاء، وذلك: لجواز الاستغناء عن الصدر، بأن يقال: شرقت القناة و يصح المعنى، ولو مجازا من باب اسناد ماللجزء الى الكل، كمايأتي في آخر بحث ماتفترق به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل.

(و) الثاني: نحو (قوله)

(انارة العقل مكسوف بطوع هوى) وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا

فاكتسب المضاف المؤنث، اعنى: الانارة، التذكير من المضاف اليه المذكر، اعنى: العقل، فاجرى على الانارة احكام المذكر، حيث جعل خبره، اعنى: مكسوف، مذكرا، والا كان القياس مكسوفة، وذلك لجواز الاستغناء عن الانارة، بان يقال: العقل مكسوف، و يصح المعنى، ولوكان مجازاً من باب اسنادما للازم الى الملزوم.

(ومن ثم) اي: من هنا، اي: من اجل اشتراط جواز الاستغناء عن المضاف مع صحة المعنى، (امتنع) ان يقال: (قامت غلام هند)، اذ لايجوز الاستغناء عن المضاف، اعنى: الغلام، بأن يقال: قامت هند، اذليس بين الغلام و بين هند احدى العلاقات المعتبرة في المجاز، فلايصح اسناد القيام الصادر من غلام هند الى هند نفسها.

المجرور بالحرف

(الثاني) ممايرد مجروراً لاغير: (المجرور بالحرف) الجار، (وهو) اي: المجرور. (ما)، اى: اسم (نسب اليه شيء بواسطة حرف جر ملفوظ)، اي: مذكور، نحو: زيد، في مررت بزيد، فانه نسب اليه مررت بواسطة الباء، ونحو: اللّه، في صمت للّه تعالى فانه نسب اليه صمت بواسطة اللام، ومن اجل ذلك، يسمى جماعة حروف الجر: حروف الاضافة، لأنها تضيف الفعل الى الاسم، اي: تنسب معنى الفعل اليه، فان الباء في المثال الأول: اضافت معنى مررت الى زيد، واللام في المثال الثاني: اضافت معنى صمت الى اللّه تعالى.

و بعضهم يسميها: حروف الصفات، لأنها تحدث في مجرورها صفة من مفعولية وظرفية وملكية ونحوها.

و بعضهم يسميها: روابط، لأنها تربط بين الفعل ومجرورها، **(والمشهور من حروف الجر اربعة عشر)**، وهي التي ذكرت في المتن، وزاد بعضهم سبعة اخرى، وهي: خلا، وحاشا وعدا، وكي، ولعل، ومتى، ولولا، فالمجموع واحد و عشرون، **(سبعة منها تجر الاسم (الظاهر والمضمر، وهي: من)** وقد ذكروا لها خمسة عشر معنى احدها: ابتداء الأمكنة، نحو: سرت من البصرة الى الكوفة، ومنه قوله تعالى: «سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام» وقد تأتي لبدء الأزمنة، نحو: صمت من يوم الجمعة، ومنه قوله تعالى: «لمسجد اسس على التقوى من اول يوم».

الثاني: التبعيض، نحو: اخذت من الدراهم، اي: بعض الدراهم ومنه قوله تعالى: «لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون».

الثالث: التبيين، اي: لاظهار المقصود من شيء مبهم، نحو فاجتنبوا الرجس من الأوثان، اي: الذي هو الأوثان.

الرابع: التعليل، نحو قوله:

يغضى حياء و يغضي من مهابته فما يكلم الاحين يبتسم

ومنه قوله تعالى: «كلما أرادوا ان يخرجوا منها من غم».

الخامس: البدل، نحو قوله تعالى: «ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة» اي: بدل الآخرة.

السادس: بمعنى عن، نحو: «ياو يلتا قد كنا في غفلة من هذا» اي: عن هذا.

السابع: بمعنى الباء، نحو: «ينظرون اليك من طرف خفي» اي: بطرف.

الثامن: بمعنى في، نحو: «اذا نودى للصلوة من يوم الجمعة» اي: في يوم الجمعة.

التاسع: بمعنى عند، نحو: «لن تغني أموالهم ولا أولادهم من اللّه شيئا» اي: عنداللّه.

العاشر: بمعنى ربما، وذلك اذا اتصلت بما، نحو قوله:

وانا لما نضرب الكبش ضربة على رأسه تلقى اللسان من الفم

اي: ربما نضرب البكش.

الحادي عشر: بمعنى على، نحو: ونصرناه من القوم، اي: على القوم.

الثاني عشر: بمعنى الفصل والتمييز، نحو: «واللّه يعلم المفسد من المصلح» «حتى يميز

الخبيث من الطيب» ونحو: «قد تبين الرشد من الغي».

الثالث عشر: الغاية، نحو: رأيته من ذلك الموضع، فذلك الموضع غاية لرؤ يتك.

الرابع عشر: التنصيص على العموم، وذلك: اذا كانت زائدة نحو: ماجائني من رجل، فانه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، ولهذا يصح ان تقول: بل رجلان، ويمتنع ذلك بعد دخول من.

الخامس عشر: توكيد العموم، وهي الزائدة في نحو: ماجائني من احد، ومن ديار، فإن احداً ودياراً صيغتا عموم.

وشرط زيادتها في النوعين ثلثة امور: تقدم نفي او نهي او استفهام نحو: «وماتسقط من ورقة الا يعلمها» ونحو: «ماترى في خلق الرحمن من تفاوت» ونحو: «فارجع البصر هل ترى من فطور» ونحو: لايقم من احد.

(والى) وقد ذكروا لها ثمانية معان:

الأول: انتهاء الغاية زماناً ومكانا، نحو: «ثم اتموا الصيام الى الليل» ونحو: «من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى».

واذا دلت قرينة على دخول مابعدها، نحو: قرأت القرآن من اوله الى آخره، او على خروجه، نحو: «اتموا الصيام الى الليل» ونحو: «فنظرة الى ميسرة» عمل بها، والافقيل: يدخل ان كان من جنس ماقبلها، وقيل: مطلقا، وقيل: لايدخل مطلقا، والكلام فيه موكول الى باب المفاهيم من علم الاصول.

الثاني: بمعنى مع، وذلك اذا ضممت شيئا الى آخر، نحو: الذود الى الذود ابل، والذود من الثلاثة الى العشرة، والمعنى: اذا جمع القليل الى مثله صار كثيرا.

والثالث: التبيين، وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعدما يفيد حباً او بغضا، نحو: «رب السجن احب الي».

الرابع: بمعنى اللام، نحو: والأمر اليك اي: لك.

الخامس: بمعنى في، نحو: «ليجمعنكم الى يوم القيامة» اي: في يوم القيامة.

السادس: بمعنى من الابتدائية، كقوله:

تقول وقد عاليت بالكور فوقها ايسقى فلايروى الي ابن احمرا

اي: مني.

السابع: بمعنى عند كقوله:

ام لاسبيل الى الشباب وذكره اشهى الي من الرحيق السلسل

اي: اشهى عندي من الرحيق.

الثامن: التوكيد، وهي الزائدة، نحو: «افئدة من الناس تهوى اليهم» بفتح التاء، اي: تهو يهم.

(وعلى)، وذكروا لها تسعة معان:

الاول: الاستعلاء الحقيقية، نحو: زيد على السطح، ومنه قوله تعالى: «وعليها وعلى الفلك تحملون».

او المجازية، نحو: «ولهم على ذنب» ونحو: «فضلنا بعضهم على بعض».

الثاني: المصاحبة ـ كمع ـ نحو: «وآتى المال على حبه» اى: مع حبه.

الثالث: بمعنى عن، كقوله:

اذا رضيت علي بنوقشير لعمراللّه اعجبني رضاها

اي: رضيت عني بنوقشير.

الرابع: بمعنى اللام، نحو: «ولتكبروا اللّه على ماهديكم» اي: لماهديكم، اي: لهدايته اياكم.

الخامس: بمعنى في، نحو: «ودخل المدينة على حين غفلة» اي: في حين غفلة.

السادس: بمعنى من، نحو: «اذا اكتالوا على الناس يستوفون» اي: من الناس، ومنه قوله(ص): « بني الاسلام على خمس: شهادة ان لاإله الاّاللّه... الخ».

السابع: بمعني الباء، نحو: وقالوا اركب على اسم اللّه، اي: باسم اللّه.

الثامن: الزيادة كقوله:

ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل

اي: لم يجد يوماً من يتكل.

التاسع: الاستدراك والاضراب، كقولك: فلان لايدخل الجنة لسوء عمله على انه لاييأس من رحمةالله.

(وفي)، وقد ذكروا لها تسعة معان:

الأول: الظرفية الحقيقية المكانية او الزمانية، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: «الم

غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين».
او المجازية، نحو: «ولكم في القصاص حياة يا اولي الألباب»
الثاني: بمعنى مع، نحو: «ادخلوا في امم» اي: مع امم، ونحو: «فخرج على قومه في زينته» اي: مع زينته.
الثالث: التعليل، نحو: فذلك الذي لمتنني فيه» اي: لمتنني له، ونحو: ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها، اي: لهرة.
الرابع: الاستعلاء، نحو: «لاصلبنكم في جذوع النخل» اي: على جذوع النخل.
الخامس: بمعنى الباء، كقوله:

و يركب يوم الروع منا فوارس بصيرن في طعن الأباهر والكلى

السادس: بمعنى الى: «فردوا ايديهم في أفواهم» اي: الى أفواههم.
السابع: بمعنى من، كقوله:

وهل يعمن من كان احدث عهده ثلثين شهراً في ثلثة احوال

اي: من ثلثة احوال.
الثامن: المقايسة، وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو: فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل، اي: بالقياس الى الآخرة، اي: بالنسبة اليها.
التاسع: الزائدة للتأكيد، نحو: «وقال اركبوا فيها» اي: اركبوها.
(والباء) ، وقد ذكروا لها اربعة عشر معنى:
الأول : الالصاق الحقيقي، نحو: امسكت بزيد، اذا اخذت بشيء من جسمه او ثوبه، او المجازي، نحو: مررت بزيد.
الثاني: التعدية، نحو: ذهبت بزيد.
الثالث: الاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل، نحو: كتبت بالقلم، و بخرت بالقدوم.
الرابع: السببية، نحو: «فبظلم من الذين هادوا» اي: بسبب ظلم.
الخامس: بمعنى مع، نحو: اهبط بسلام، اي: مع سلام.
السادس: بمعنى في، نحو: «نجيناهم بسحر» اي: في سحر.
السابع: المقابلة، وهي الداخلة على الأعواض، نحو: اشتريت الدار بالف، ومنه

قوله تعالى: «ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون».

الثامن: بمعنى عن، نحو: «فاسئل به خبيرا» اي: عنه خبيرا

التاسع: الاستعلاء، نحو: «من ان تأمنه بقنطار» اي: على قنطار.

العاشر: التبعيض، نحو: «عينا يشرب بها عبادالله» اي: بعضها، ومنه: «وامسحوا برؤوسكم».

الحادي عشر: القسم، نحو: اقسم بالله لأفعلن.

الثاني عشر: بمعنى الى، نحو: احسن بي، اي: الي.

الثالث عشر: الزيادة للتوكيد، نحو «كفى بالله شهيدا» ونحو: بحسبك درهم

الرابع عشر: البدل، كقوله:

فليت لي بهم قوما اذاركبوا شدوا الاغارة فرسانا وركبانا

اي: فليت لى بدلهم قوما،

(واللام)، وقد ذكروا لها اثنين وعشرين معنى:

الأول: الاستحقاق، وهي الواقعة بين معنى وذات، نحو: «الحمدلله»

الثاني: الاختصاص، نحو: الجنة للمؤمنين، والمدرسة للمحصلين والسرج للدابة، والنار للكافرين.

الثالث: الملك، نحو: «له مافي السموات ومافي الأرض» ونحو: الدار لزيد.

الرابع: التمليك، نحو: وهبت لزيد دينارا.

الخامس: شبه التمليك، نحو: «جعل لكم من انفسكم ازواجا»

السادس: التعليل، نحو: ضربته للتأديب، ومنه: «وجعلناهم ائمة يهدون بأمرنا لماصبروا».

السابع: توكيد النفي، وهي الداخلة على فعل مسبوق بنفي كان ولذلك يقال لها: لام الجحود، اي: النفي، نحو: «لم يكن الله ليغفرلهم».

الثامن: بمعنى الى، نحو: «كل يجرى لأجل مسمى» اي: الى اجل.

التاسع: الاستعلاء، نحو: «وتله للجبين» اي: على الجبين. ونحو: « ان اسأتم فلها» اي: فعليها.

العاشر: بمعنى في، نحو: «ونضع الموازين القسط ليوم القيامة» اي: في يوم

القيامة.

الحادي عشر: بمعنى عند، نحو: «بل كذبوا بالحق لما جائهم» على قرائة لما ـ بكسر اللام، وتخفيف الميم ـ اي: عند ماجاءهم.

الثاني عشر: بمعنى بعد، نحو: «اقم الصلاة لدلوك الشمس» اي: بعد دلوك الشمس.

الثالث عشر: بمعنى مع، نحو قوله:

فلما تفرقنا كأني ومالكا   لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

اي: مع طول اجتماع.

الرابع عشر: بمعنى من، نحو: سمعت له صراخا، اي: منه وكقوله:

لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم   ونحن لكم يوم القيامة افضل

اي: منكم.

الخامس عشر: التبليغ، وهي الداخلة على من كان سامعاً لقول اوما في معناه، نحو: قلت له، واذنت له، وفسرت له، وشرحت له.

السادس عشر: بمعنى عن، نحو: «وقال الذين كفروا للذين آمنوا لوكانوا خيراً ماسبقونا اليه» اي: عن الذين.

السابع عشر: الصيرورة، وتسمى: لام العاقبة، والمآل، كقوله:

له ملك ينادى كل يوم   لدوا للموت وابنوا للخراب

الثامن عشر: القسم والتعجب معا، ويختص باسم اللّه تعالى كقوله:

للّه لايبقى على الأيام ذوحيد   بمشخر به الظبيان والآس

التاسع عشر: التعجب المجرد عن القسم، وهذا يستعمل في النداء وغيره، كقولهم: ياللماء وللعشب، اذا تعجبوا من كثرتهما، وكقوله:

شباب وشيب وافتقار وثروة   فلله هذا الدهر كيف ترددا

المتمم العشرين: التعدية، نحو: ما اضرب زيداً لعمرو، وما احبه لبكر.

الحادي والعشرين: الزيادة للتأكيد والتقوية، نحو: «ان كنتم للرؤ يا تعبرون» ونحو: ضربي لزيد حسن.

الثاني والعشرون: التبيين ، وذلك: اذا وقع بعد فعل يدل على الحب او البغض،

نحو: ماأحبني وما أبغضني، فان قلت «لزيد» فانت فاعل الحب والبغض، وزيد مفعولهما، وان قلت «الى زيد» فالأمر بالعكس.

(وسبعة منها)، اي: من الأربعة عشر، **(تجر)** الاسم **(الظاهر فقط)**، فلا تدخل على الضمير الا نادرا، **(وهي)**، اي: السبعة التي تجر الظاهر فقط: **(منذ، ومذ، وتختصان بالزمان)** غيرالمستقبل، وهما بمعنى «في» ان كان حاضرا، نحو: مارأيته منذ يومنا، وقد يكونان اسمين، وذلك: حيث رفعا، نحو: مارأيته مذيومان، وهما حينئذ في الماضي بمعني اول المدة، وفي غيره بمعنى جميع المدة، والصحيح: انهما حينئذ مبتدءان، مابعدهما خبر، وقيل: بالعكس.

وقيل: ظرفان، ومابعدهما فاعل لكان تامة محذوفة، فالتقدير في المثال المذكور: مذكان يومان.

(ورب)، وهي للتكثير، وقد يأتي للتقليل، ولها صدرالكلام، كما ان كم الخبرية لها صدر الكلام، لأنها لانشاء التكثير، و**(تختص بالنكرة)** الموصوفة، و بكون الفعل الذي تتعلق بهماضياً، نحو: رب رجل كريم لقيته، او رب رجل كريم لم افارقه، ويحذف فعله غالبا، نحو: رب رجل كريم، اي: لقيته، وماروووا من ادخال رب على الضمير، نحو: ربه رجلا: شاذ من وجهين: ادخالها على الضمير وعلى معرفة.

(والتاء) القسمية **(تختص باسم الله تعالى)** كقوله:

تالله ياظبيات القاع قلن لنا ... ليلاي منكن ام ليلى من البشر

وقد تدخل على الرب مضافاً الى الكعبة او الياء، نحو: ترب الكعبة، وتربي، وسمع ـ ايضاً ـ تالرحمن.

(وحتى، والكاف، والواو) القسمية، او واو رب على احتمال بعيد، **(لاتختص بالظاهر المعين)**، فتدخل على أي ظاهر كان، واما دخول حتى على الضمير في قوله:

فلاوالله لايلفى اناس ... فتى حتاك يابن ابي ذياد

فشاذ، وكذا دخول الكاف على الضمير في قوله:

لئن كان من جن لأبرح طارقا ... وان يك انساماكها الانس يفعل

وكذلك قوله:

ولاترى بعلا ولاحلائلا ... كهو ولاكهن حاظلا

(النوع الرابع) من انواع المعربات: (ما) أي اسم (يرد منصوبا) تارة (وغير منصوب) تارة اخرى، (وهو) اي: هذا النوع (اربعة) اقسام:

المستثنى

القسم (الأول): اسم يقال له: (المستثنى، وهو) الاسم (المذكور بعد «الا» واخواته)، اي: اخوات الا، وهي مايذكر في قوله تتمة.

وانما يذكر المستثنى بعد ماذكر: (للدلالة على عدم اتصافه)، اي: المذكور بعد ـ الا ـ (بما)، اي: بحكم، كالمجيء في جائني القوم الا زيدا، (نسب) ذلك الحكم (الى سابقه)، اي: سابق ماذكر، اي: الا واخواته، اي: الى المستثنى منه، كالقوم في المثال المذكور، فزيد فيه ذكر بعد الا: للدلالة على عدم اتصافه بالمجيء الذي نسب الى القوم الذي هو سابق الا. (ولو حكما) اي: ولو كان السابق حكما، اي: ولو كان مقدرا، كما في المستثنى المفرغ، نحو: ماجائني الا زيد، فزيد في هذا المثال: ذكر بعد ـ الا ـ للدلالة على عدم اتصافه بالمجيء الذي نسب الى السابق المقدر، وهو احد، اذ التقدير: ماجائني احد الا زيد.

(فان كان) المستثنى (مخرجا) عن الحكم الذي نسب الى المستثنى منه، بأن كان من جنس المستثنى منه وداخلا فيه، لولم يخرج بالا كالمثالين المتقدمين: (فمتصل)، اي: فالاستثناء متصل.

(والا) يكن المستثنى مخرجا عما نسب الى المستثنى منه، بأن لم يكن من جنس المستثنى منه نحو: جائني القوم الا حمارا، او كان من جنسه لكن لم يكن داخلا فيه، كقولك: جائني القوم الا زيدا، مريدا بالقوم جماعة لازيد فيهم (فمنقطع)، اي: فالاستثناء في الصورتين منقطع.

اذا عرفت ذلك: (فالمستثنى بالا) متصلاً كان او منقطعا، (ان لم يذكر معه) اي: مع المستثنى (المستثنى منه)، بان كان مقدرا: (اعرب) المستثنى حينئذ (بحسب العوامل)، نحو: ماجائني الا زيد، ومارأيت الا زيدا، وما مررت الا بزيد.

(وسمي) المستثنى حينئذ **(مفرغا)**، لأنه فرغ له العامل عن المستثنى منه، فالمراد بالمفرغ المفرغ: له، كما يراد من قولهم: اللفظ المشترك: المشترك فيه.

(والكلام معه)، اي: مع المفرغ **(غيرموجب غالبا)**، ليفيد فائدة صحيحة كالأمثلة الثلاثة المتقدمة آنفا، اذ يصح ان لايجيء احد الا زيد، وكذلك يصح ان لايرى المتكلم احداً الا زيدا، وان لايمر بأحد الا بزيد.

وانما قال: غالبا، لأنه قد يصح الاستثناء المفرغ في الكلام الموجب ـ ايضا ـ وذلك: اذا قام قرينة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين، يدخل فيه المستثنى قطعا، نحو: صمت الا يوم الجمعة، لظهور انه لايريد المتكلم جميع ايام الدنيا، بل ايام الاسبوع او الشهر، او نحو ذلك، فتحصل مما بينا: ان المستثنى المفرغ يعرب بحسب العوامل مطلقا، اي: سواء كان الكلام موجبا ام غير موجب.

(وان ذكر) معه المستثنى منه يسمى المستثنى حينئذ تاما، **(فان كان الكلام موجبا: نصب)** المستثنى على الاستثناء وجوباً مطلقا، اي: سواء كان متصلاً ام منقطعا، نحو: جائنى القوم الا زيدا، ونحو: جائني القوم الا حمارا، **(والا)** يكن الكلام موجباً بان كان منفياً او شبهه من النهي والاستفهام، **(فان كان)** المستثنى **(متصلا: فالأحسن اتباعه على اللفظ)** على البدلية، بدل بعض من كل، ويجوز النصب على الاستثناء ـ ايضاً ـ **(نحو: مافعلوه الا قليل)** والا قليلا، ونحو: مامررت بأحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء، ومارأيت احدا الا زيدا، اما على البدلية ـ وهو الأحسن ـ او على الاستثناء ـ وهو جائز غير احسن ـ.

(وان تعذر) اتباعه على اللفظ: **(فعلى المحل)**، اي: فاتباعه على المحل البعيد للمستثنى منه، لاعلى لفظه ولاعلى المحل القريب للمستثنى منه، **(نحو: لاإله الاّ اللّه)**، وانما تعذر اتباع اللّه على لفظ إله وعلى محله القريب، لأن اتباعه كذلك على البدلية، والبدل في حكم تكرار العامل، فيجب ان يقدر لاللعمل في اللّه وهو غير ممكن، لأن لاالتي لنفس الجنس لا تعمل في المعرفة: فلابد من اتباعه على محله البعيد، اعني: الابتدائية، فلايجوز نصبه، بل يجب رفعه اتباعاً على المحل البعيد، هذا مايقتضيه ظاهر المتن، وفي هذه الكلمة الطيبة اقوال متشتة، ووجوه متفرقة، لايسع المقام ذكر جميعها، فنكتفي بذكر ماقاله الشهيد في «شرح خطبة اللمعة الدمشقية» وهذا نصه: «لا»

فيها: هي النافية للجنس، وإله اسمها قيل: والخبر محذوف، تقديره: موجود، و يضعف: بانه لاينفي امكان إله معبود بالحق غيره تعالى، لأن الامكان اعم من الموجود.

وقيل: ممكن، وفيه: انه لايقتضي وجوده بالفعل. وقيل: مستحق للعباده، وفيه: انه لايدل على نفي التعدد مطلقا.

وذهب المحققون: الى عدم الاحتياج الى الخبر، وان «الا اللّه» مبتدأ، وخبره لاإله، اذكان الأصل، اللّه إله، فلما اريد الحصر: زيد لا والا، ومعناه: اللّه إله ومعبود بالحق لاغيره، اوانها نقلت شرعا الى نفي الامكان والوجود عن إله سوى اللّه، مع الدلالة على وجوده تعالى وان لم تدل عليه لغة، انتهى.

ولايخفى عليك: ان الحقيق بالقبول، والمعلوم من سيرة الرسول(ص) هو هذا الأخير، اعني: النقل شرعا، لأن علم اكثر من تلفظ بهذه الكلمة الطيبة بما ذكروا من التدقيقات العقلية، والاحتمالات الفلسفية غير ظاهر، لاسيا في صدر الاسلام، فلو اعتبرنا في القائل والمتكلم بهذه الكلمة الطيبة: الالتفات الى هذه التدقيقات والاحتمالات، وفهمها وارادتها: لكان الحكم باسلام كل قائل ومتكلم بها مشكلا، والمعلوم من سيرته(ص): الحكم باسلام كل قائل ومتكلم بها وان لم يكن ملتفتا الى تلك التدقيقات والمحتملات، يدل على ذلك قوله(ص): قولوا لاإله الا اللّه تفلحوا، فتأمل جيدا.

(وان كان) المستثنى **(منقطعا، فالحجازيون يوجبون النصب)** على الاستثناء، ولايجوزون الاتباع، اذ لايتصور فيه حينئذ الابدل الغلط، وهو لايقع في كلام المتكلم الفصيح، لأن الغلط لايصدر من المتكلم الا بطريق السهو والغفلة، والمستثنى المنقطع انما يصدر منه بطريق الروية والفطانة.

(و) اما **(التميميون)** فهم **(يجوزون الاتباع، نحو: ماجائني القوم الا حمارا)**، بالنصب على اللغة الحجازية، **(اوحمار)** بالرفع على اللغة التميمية، الى هنا كان الكلام في احكام المستثنى بالا.

(تتمة) يذكر فيها احكام المستثنى «بغير الا» فلذلك قال: **(والمستثنى بخلا، وعدا، وحاشا،)** حال كونها بدون ما: **(ينصب)** تارة، وذلك: **(مع فعليتها)**، اي: مع كونها

افعالا، بأن كان الأول من خلا يخلو خلوا.

وهو في الأصل لازم يتعدى الى المفعول بمن، نحو: خلا المنزل من اهله، كما في ـالمصباح ـ وقد يتضمن معنى جاوز، ويحذف «من» و يوصل الفعل اليه، فيعدى بنفسه، والتزموا هذا التضمن والايصال في ـباب الاستثناء ـ ليكون مابعدها منصوبا، كما في صورة الاستثناء «بالا») التي هي ام الباب لاداة الاستثناء، نحو: جائني القوم خلا زيدا.

والثاني: من عدا يعدو عدوا، بمعنى: جاوز، نحو: جائني القوم عدا زيدا.

والثالث: مفاعلة من حشا يحشو حشوا، نحو: جائني القوم حاشا زيدا.

واعلم: ان فاعل هذه الأفعال الثلاثة: ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم، او الى اسم الفاعل منه، او الى بعض من المستثنى منه، فالتقدير: خلا، وعدا، وحاشا، مجيئهم، اوالجائي منهم أو بعض منهم زيدا.

ثم اعلم: ان هذه الأفعال في محل النصب، على الحالية من مرجع الضمير.

(ويجر) المستثنى بهذه الثلاثة **(مع حرفيتها)**، اي: مع كونها حروفاً جارة، وذلك واضح.

(و) المستثنى **(بليس، ولايكون، منصوب على الخبرية)** لهما، **(واسمها مستتر)** فيهما **(وجوبا)** عنده ـ كما تقدم في باب الفاعل مع كلام منا ـ فعلى مختاره: يلزم اضمار اسمها في باب الاستثناء، وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور قبلهما، او الى بعض من المستثنى منه حسبما عرفت، وهما ايضاً في محل النصب على الحالية كماتقدم، نحو: جائني القوم ليس زيدا، اولا يكون زيدا، وانما لم يجز فيهما ان يكون اسمها راجعا الى مصدر الفعل المتقدم: لعدم صحة ان يكون زيداً خبراً عن المصدر، فتأمل جيداً.

(و) اما المستثنى **(بماخلا، وماعدا)**، فهو **(منصوب)** فقط، ولايجوز كونه مجرورا، اذليسا حينئذ حرفي جر، لان ماالداخلة عليهما تمنع حرفيتهما، لأنها مصدرية مختصة بالأفعال، نحو: جائني القوم ماخلا زيدا، وماعدا عمرا، فالجملة بتأويل مصدر منصوب على الظرفية بتقدير مضاف، اي: وقت خلو زيد، وعدو عمرو، او وقت خلو مجيئهم من زيد، ووقت مجاوزتهم عمرا، او على الحالية: بجعل المصدر بمعنى اسم

الفاعل، اي: جاءوا خاليا مجيئهم او بعضهم عن زيد، ومجاوزاً مجيئهم او بعضهم عمرا، هذا مايقتضيه المتن، ولكن اجاز بعضهم الجر بهما، بناء على ان ما الداخلة عليهما زائدة.

واعلم: ان حكم «ماحاشا» حكمها في جميع ماذكر فلا تغفل.

ثم اعلم: ان هذه الأفعال المذكورة لا تستعمل الا في المستثنى المتصل التام، ولايتصرف فيها: لأنها قائمة مقام «الا» وهي غير متصرف فيها.

(و) المستثنى **(بغير، وسوى، مجرور بالاضافة)**، اي: باضافتها اليه، **(و يعرب «غير» بما)** اي: باعراب **(يستحقه المستثنى بالا)**، على التفصيل المتقدم: من انه ينصب وجوباً تارة، و يعرب بحسب العوامل تارة اخرى، وقد يتبع، **(و)** اما لفظة **(سوى)**، فهي: **(كغير)**، اي: يعرب بمايستحقه المستثنى بالا، على التفصيل المشار اليه، وذلك: **(عندقوم)**، **(و)** هي **(ظرف)** غير متصرف **(عند)** قوم **(آخرين)**، فهي لا تستعمل الا ظرفا ولاتخرج عنه الا في الضرورة.

وقال قوم: انها ظرف متصرف، لورودها مجرورة بمن في قول(ص) دعوت ربي ان لايسلط على امتي عدوا من سوى أنفسهم وفاعلا في قوله:

فلما صرح الشر وامسى وهو عريان ولم يبقْ سوى العدوان دناهم كمادانوا

ومبتدأ في قوله:

واذ تباع كريمة او تشتري فسواك بائعها وانت المشتري

واسما لليس، في قوله:

أأترك ليلى ليس بيني و بينها سوى ليلة اني اذا لصبور

وقال بعض آخر: انها تستعمل ظرفاً غالبا، وكغير قليلا.

المشتغل عنه العامل

(الثاني) مما يرد منصوبا وغير منصوب: الاسم **(المشتغل عنه العامل)**، فعلا كان ذلك العامل اوشبهه، **(اذا اشتغل عامل عن اسم مقدم)**، اي: عن العمل في ذلك الاسم المقدم، **(بنصب ضميره)** اي: ضمير ذلك الاسم المقدم، نحو: زيد ضربته، **(او)** بنصب **(متعلقة)**، اي: متعلق ذلك الاسم المقدم، نحو: زيد ضربت غلامه **(كان لذلك**

الاسم) المقدم (خمس حالات):

الحالة الاولى: (فيجب نصبه)، اي: الاسم المقدم، (بعامل مقدر) قبل الاسم المقدم، (يفسره) العامل (المشتغل) بنصب ضمير الاسم المقدم او متعلقه، وذلك: (اذا تلى) الاسم المقدم، اي: وقع بعد (مالا يتلوه الافعل، كأداة التحضيض)، وهي: «هلا والا، ولولا، ولوما» والتخضيض: طلب بازعاج وتحريض، (نحو: هلا زيدا اكرمته)، اي: هلا اكرمت زيدا اكرمته، (وكأداة الشرط، نحو: اذا زيداً لقيته فاكرمه)، اي: اذالقيت زيدا لقيته فاكرمه، وانما وجب النصب بعدهما: لوجوب دخولها على الفعل لفظا اوتقديراً.

(و) الحالة الثانية: انه يجب (رفعه)، اي: رفع الاسم المقدم (بالابتداء)، اي: بكونه مبتدأ (اذا تلى)، اي: اذا وقع الاسم المقدم بعد (مالايتلوه الا اسم كاذا الفجائية، نحو: خرجت فاذا زيد يضربه عمرو)، فيجب رفع زيد لأنه وقع بعد اذا الفجائية، واذا الفجائية لايقع بعدها الا مبتدأ، نحو: «فاذاهي بيضاء» اوخبر، نحو: «فاذا لهم مكر في آياتنا» ولايليها فعل اصلا، (اوفصل بينه)، اي: بين الاسم المقدم (وبين) العامل (المشتغل) بالضمير: (ما)، اي: شيء (له الصدر)، كاداة الاستفهام، وما النافية، واداة الشرط، (نحو: زيد هل رأيته)، ونحو: خالد ماصحبته، وعبدالله ان اكرمته اكرمك: فالاسم المقدم في هذه الأمثلة الثلاث، اعنى: زيد، وخالد، وعبدالله، يجب رفعه، وانما وجب الرفع: لأن ماله الصدر لايعمل مابعده فيا قبله فلايمكن تقدير عامل ناصب للاسم المقدم، يفسره العامل المشتغل بالضمير، اذ من شرائط التفسير: جواز عمل المفسر ـ بالكسر ـ فيا عمل فيه ـ المفسر ـ بالفتح، وهاهنا ليس كذلك.

(و) الحالة الثالثة: انه (يترجح نصبه)، اي: نصب الاسم المقدم، (اذا تلى) الاسم المقدم (مظان الفعل)، قال في ـ المصباح ـ المظنة ـ بكسر الظاء ـ المعلم، وهو حيث يعلم الشيء، قال النابغة فان مظنة الجهل: الشباب، والجمع المظان، وقال ابن فارس: مظنة الشيء: موضعه ومألفه، انتهى.

فحاصل معنى المتن: انه يترجح نصب الاسم المقدم، اذا وقع بعد امور يكون وقوع الفعل بعدها اكثر واغلب، كهمزة الاستفهام وكما، ولا، وان، النافيات، (نحو: أزيدا ضربته)، ونحو: مازيداً رأيته، فيترجح في هذين المثالين نصب الاسم المقدم، اعنى

زيدا، لأن مابعد همزة الاستفهام، واداة النفي المذكورة من مظان الفعل، او وقوع الفعل بعدها اكثر واغلب، فاذا نصب الاسم المقدم الواقع بعدها بفعل مقدر: يتحقق ماهو الغالب، اعني: وقوع الفعل بعدها، وقد ثبت في محله: ان تحقق ماهو الغالب أولى، لأنه افصح.

(اوحصل بنصبه)، اي: بنصب الاسم المقدم (تناسب الجملتين) المتعاطفتين (في العطف، نحو: قام زيد وعمراً اكرمته)، فيترجح نصب الاسم المقدم، اعني: عمرا، بفعل مقدر يفسره الفعل المذكور اعنى: اكرمته، لرعاية التناسب والتشاكل بين جملة «قام زيد» وجملة «عمراً أكرمته» في كونهما فعليتين. وتناسب الجملتين المتعاطفتين وتشاكلهما اولى من تخالفهما، فالتقدير حينئذ: قام زيد، واكرمت عمرا اكرمته.

(اوكان) العامل (المشتغل) بالضمير (فعل طلب)، امرا كان ذلك الفعل، (نحو: زيداً اضربه)، او نهيا، نحو: زيداً لا تضربه، وانما يترجح النصب حينئذ: لان الرفع بالابتداء يستلزم الاخبار بالجملة الانشائية الطلبية، والاخبار بها قليل. بل قيل: انها ممتنع.

(و) الحالة الرابعة: انه (يتساوى الأمران)، اي: النصب والرفع، فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت، وذلك: (اذا لم تفت المناسبة) بين الجملتين المتعاطفتين (في العطف على التقديرين)، اي: النصب والرفع، وذلك: اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المقدم على جملة ذات وجهين، اي: جملة اسمية خبرها جملة فعلية، و يسمى مجموع هذه الجملة ـ كمايأتي في الحديقة الرابعة ـ: كبرى، والخبر وحده صغرى، (نحو: زيد قام وعمرا اكرمته)، فيصح رفع عمرو بالابتداء ونصبه بتقدير فعل، (فان رفعت) عمرا على الابتداء، وجعلت اكرمته خبراً عنه لتصير جملة اسمية (فالعطف)، اي عطف عمرو أكرمته (على) الجملة (الاسمية)، اي: على الجملة الكبرى، اي: على مجموع «زيد قام» رعاية للمناسبة بين الجملتين المتعاطفتين، (اونصبت) عمراً بفعل مقدر، لتصير جملة فعلية، (فعلى الفعلية)، اي: فالعطف، اي: عطف عمراً اكرمته، على الجملة الفعلية، اي: على الصغرى، اي: على قام فقط، رعاية للتناسب، هذا، ولكن هنا مناقشة في المثال، تذكر في المطولات.

(و) الحالة الخامسة: (يترجح الرفع)، اي: رفع الاسم المقدم بالابتداء، (فيما عدى

ذلك) المذكور من الحالات الأربع المتقدمة لأن تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء، (و) انما يرجح ذلك (لأولوية عدم التقدير، نحو: زيد ضربته).

المنادى

(الثالث) ممايرد منصوباً وغير منصوب: (المنادى، وهو): الاسم (المدعوبايا،اوهياء، اواى، اوآمع البعد)، اي: مع كون المدعوبهذه الحروف الأربعة بعيدا، (و) المدعو (بالهمزة مع القرب)، اي: مع كون المدعو بها قريبا، (و) المدعو (بيا مطلقا)، اي: سواء كان المدعو بها مع البعد او مع القرب.

وليعلم: ان الغرض من النداء بهذه الحروف المتقدمة: توجه المنادى -بالفتح- الى المنادي -بالكسر- بوجهه او بقلبه حقيقة، نحو: يازيد، اوحكما، نحو: ياسماء و يارض، ونحو قوله:

ايا جبلى نعمان باللّه خليا نسيم الصبا يخلص الي نسيمها

ومن هذا القبيل نداؤه تعالى و تقدس، لتنزهه جل جلاله عن الاقبال بمعناه الحقيقي، اذ لاوجه له ولاقلب، كقوله:

فاصاخ يرجو ان تكون حيا و يقول من فرح هيا ربا

(ويشترط كونه)، اي: المنادى اسما (مظهرا)، فلايجوز كون المنادى مضمرا، (و) اما (ياانت) في قوله:

ياابجر بن ابجر ياانت انت الذي طلقت عام جعت

فهو (ضعيف)، اي: ليس مطردا بل استعمل في قليل من الكلام، بحيث انكر ذلك بعضهم.

(و) يشترط ايضاً (خلوه)، اي: المنادى (عن اللام) المعرفة،فلايقال:ياالرجل، لأن حرف النداء يفيدالتعريف،واللام ايضا تفيدالتعريف،فلايجمع بين أداتي التعريف (الا في لفظة الجلالة)، فانهم اجمعوا على جواز ندائه، وعلل ذلك: بأن اللام لا تفارقها، وهي عوض من همزة إله، فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة، فلذلك: جاز اثبات الف الجلالة في النداء، كما ان الفعل المبدو بهمزة الوصل اذا سمى به قطعت همزته، فيقال جائني انصر واضرب بثبوت الهمزة المضمومة في الأول، والهمزة المكسورة في الثاني.

(و) اما اذا سمى احد بالموصول فنودى، نحو: (ياالتى)، فهو (شاذ) خلاف للقياس، وكذلك قوله:

فيا الغلامان اللذان فرا ايـاكما ان تكسبا شرا

(وقد يحذف حرف النداء)، نحو: «يوسف اعرض عن هذا» والتقدير يايوسف، (الامع اسم الجنس)، والمراد به: ماكان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كالنكرة المقصودة، نحو: يارجل، اولم يتعرف، كالنكرة غيرالمقصودة، كقول الأعمى: يارجلا خذ بيدي، ونحو:

ياغافلاً والموت يطلبه والغفلة الحجاب بين عقول

وانما لم يحذف حرف النداء حينئذ: لان نداء اسم الجنس قليل، فلوحذف منه حرف النداء لميسبق الذهن الى انه منادى، الا اذاكان هناك قرينة.

(و) الامع (المندوب)، وهو المتفجع عليه وجودا او عدما، اما المتفجع عليه عدما: فهو مايتفجع على عدمه، كالميت الذي يبكي عليه النادب، نحو:واماما، واحسينا، والمتفجع عليه وجودا: مايتفجع على وجوده، كالمصيبة والحسرة والويل، اللاحقة للنادب لفقد الميت، نحو: ياحسرتا، وامصيبتا، واو يلا.

(و) الامع (المستغاث)، وهو: الذي يناديه المتكلم، لأن يخلص المتكلم اوغيره من شدة، اولان يعين على دفع مشقة، نحو: ياعلي ادركني، يا اباالفضل العباس.

وانما لميحذف حرف النداء من المندوب والمستغاث: لأن المطلوب فيهما مد الصوت وتطويله، والحذف ينافى ذلك.

(و) الا مع (اسم الاشارة)، نحو: ياهذا، فلايحذف منه حرف النداء لما تقدم في اسم الجنس، وجوزه جماعة استشهاداً بقوله تعالى: «ثم انتم هؤلاء» وردّه بعض المحققين: باحتمال كون هولاء خبر انتم، لامنادى، وهو بعيد.

(و) الامع (لفظ الجلالة، مع عدم) تعويض (الميم) المشددة، نحو: اللهم، اصله: ياالله، فحذف حرف النداء، وعوض عنه ميم مشددة، ولمتزد الميم في مكان المعوض عنه: لئلا يجتمع زيادتان، اي: الميم ولام التعريف في اول الكلمة، وخصت الميم بالتعويض لأنها عهدت زيادتها في الآخر في نحو:زرقم، هذا (في الأغلب) وقد يحذف حرف النداء منه بدون التعويض، (فان وجدت) الميم (لزم الحذف)، اي:

حذف حرف النداء، وذلك لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض، وقد يجمع بينهما في الضرورة، كقوله:

واني اذا مــا حــدث المــا اقــول يــا اللهــم يــاالهما

(تفصيل) في اقسام المنادى من حيث البناء والاعراب، فاعلم ان المنادى (المفرد)، اي: ماليس مضافا ولاشبهه، (المعرفة) قبل النداء (و) كذلك المعرفة بعد النداء، اعني (النكرة المقصودة ببنيان) لفظاً او تقديراً او محلا، (نحو: يازيد)، و ياموسى و يا هذا، (و) نحو: (يارجلان)، ونحو: يازيدون، وانما بنى المفرد المعرفة: لوقوعه موقع الكاف الضمير المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية، وذلك: لأن يازيد بمنزلة ادعوك، وهذا الكاف ككاف ذاك لفظاً ومعنى، وانما قلنا ذلك: لأن الاسم كما يأتي في باب المبنيات لايبنى الا بمشابهة الحرف، ولايبنى لمشابهة الاسم المبنى.

(و) المنادى (المضاف وشبهه)، اي: شبه المضاف، وهو الذي مابعده من تمامه، (و) النكرة (غيرالمقصودة: ينصب) لفظاً او تقديراً، بحرف النداء او بادعو، (مثل: ياعبدالله)، و ياغلامي (وياطالعاً جبلا، ويارجلا)، و يافتى، (و) المنادى (المستغاث يخفض)، اي: يجرّ (بلامها)، اي: بلام الاستغاثة، وهي لام التخصيص، ادخلت على المستغاث للدلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالطلب، (ويفتح) المستغاث. (و) الحال انه لالام فيه فالأول، (نحو: يالزيد) بجر زيد، (و) الثاني نحو: (يازيداه)

وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة: لأن علة بنائه كانت مشابهته للحرف، واللام الجارة من خواص الاسم، فتعارض الشباهة فتضعف مشابهته للحرف، فتعرب على ماهو الأصل في الاسم.

(و) المنادى (العلم المفرد الموصوف بابن اوابنة)، حال كون الابن او الابنة (مضافاً الى علم آخر)، يجوز فيه الضم: لماتقدم من بناء المنادى المفرد المعرفة على مايرفع به، ولكن (يختار فتحه، نحو: يازيدبن عمرو)، فيجوز في زيد الضم والفتح.

وانما اختير فتحه: لكثرة وقوع المنادى الجامع بهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف، فخففوه بالفتحة التي هي حركته الأصلية لكونه من المنصوبات.

(و) المنادى المستحق للضمة البنائية، (المنون ضرورة)، اي: للضرورة الشعرية، (يجوز) ابقاء (ضمه) بناء، (و) يجوز (نصبه) اعرابا، (نحو) قوله:

سـلام اللّـه يـامـطـرا عـلـيهـا ولـيـس عـلـيـك يـامطر السـلام

(و) المنادى (المكرر المضاف: يجوز ضمه ونصبه، كتيم الأول في نحو:

يـاتيم تيم عـدى لاابـالـكـم لايـلـقـيـنـكـم في سـوئـة عـمـر

اما الضم في التيم الأول: فلأنه منادى مفرد معرفة، كماهو الظاهر، واما النصب: فعلى انه مضاف الى عدي المذكور، وتيم الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه، او يكون تيم الثاني مضافا الى عدى المحذوف بقرينة المذكور.

واما تيم الثاني: فيتعين فيه النصب، لانه اما تابع لمنادى مضاف اوهو نفسه تابع مضاف، كماصرح في قوله:

(تبصرة) في احكام توابع المنادى: (وتوابعه المضافة تنصب مطلقا)، اي: سواء كان المنادى معرباً او مبنيا،(اما) التوابع (المفردة: فتوابع) المنادى (المعرب تعرب باعرابه)، اي: باعراب المنادى، اي: تنصب، (وتوابع) المنادى (المبني على مايرفع به) والمراد من التوابع ليس جميعها، بل مابينه بقوله: (من التأكيد والصفة وعطف البيان، ترفع حملا على لفظه)، اي: على لفظ المنادى، لأن بناء المنادى عرضي، فيشبه المعرب، فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه. (وتنصب) حملا (على محله)، لأن حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله، وهو هاهنا منصوب المحل، نحو: ياتميم اجمعون واجمعين في التأكيد، و يا زيد العاقل والعاقل في الصفة، و يازيد بشر و بشراً في عطف البيان، (والبدل) حكمه (كالمستقل)، اي: كنفس المنادى، لأن البدل هو المقصود، فيقدر فيه حرف النداء والمبدل منه توطئة له (مطلقا)، اي: سواء كان المنادى معربا او مبنيا، فيضم البدل بناء، ان كان مفردا، نحو: ياعبداللّه بشر، و يازيد بشر، و ينصب البدل ان كان مضافاً او شبهه، نحو: ياعبداللّه اخا عمرو، و يازيد اخا عمرو، و ياعبداللّه طالعا جبلا، و يازيد طالعا جبلا، فتأمل.

(اما المعطوف)، اي: التابع المعطوف بحرف، (فان كان مع ال)، سواء كان ال للمح معنى الذى نقل عنه المعطوف، بأن لم يوثر في التعريف، نحو: يازيد والحارث، فان ال في الحارث للمح مانقل عنه لفظ حارث، فلا تأثير له في تعريفه، لأنه معرفة بالعلمية، لا باللام، قال السيوطي: سمي بالحارث: من يتفأل بانه يعيش ويحرث،

فذكرال وحذفه بالنسبة الى التعريف سواء، او كان ال للتعريف، نحو: يازيد والرجل، فان ال في الرجل للتعريف اذ الرجل بدون ال نكرة **(فالخليل)** بن احمد استاد سيبو يه في كلتا الصورتين المذكورتين: **(يختار رفعه)** اي: رفع المعطوف، اي: الحارث في المثال الأول، والرجل في المثال الثاني، مع تجو يزه النصب فيهما ايضا، **(ويونس)** وابوعمرو بن العلاء النحوي احد القراء السبعة المقدم على الخليل يختاران **(نصبه)** اي: نصب المعطوف في كلتا الصورتين، مع تجو يزهما الرفع فيهما ايضا.

(و) ابوالعباس **(المبرد)**: فرق بين الصورتين، فقال: **(ان كان)** المعطوف **(كالخليل)** والحارث، يعني: ان كان ال فيه للمح معنى الذي نقل عنه، ولم يوثر في التعريف، **(فكالخليل)** يعني: يختار المبرد حينئذ ماقاله الخليل: من رفع المعطوف، **(والا)**، اي: وان لايكن كالخليل والحارث، بأن كان ال في المعطوف للتعريف، نحو: الرجل **(فكيونس)** وابي عمرو، يعني: يختار المبرد حينئذ ماقاله يونس وابوعمرو بن العلاء: من نصب المعطوف.

هذا كله اذا كان المعطوف مع ال، **(والا)** اي: وان لايكن المعطوف مع ال: **(فكالبدل)**، يعني: حكم المعطوف كالبدل: من حيث انه كالمستقل. اي: في نية تكرار العامل عند الجميع مطلقا، اي: سواء كان المنادي مفردا معرفة، او نكرة مقصودة او مضافاً وشبهه، او نكرة غيرمقصودة، فيبني المعطوف على مايرفع به: ان كان مفردا معرفة او نكرة مقصودة، نحو: يازيد وعمرو و يا عبدالله وعمرو، و ياطالعا جبلا وعمرو، ونحو: يازيد ورجلان و ياعبدالله ورجلان، و ياطالعاً جبلاً ورجلان، و ينصب: ان كان مضافاً وشبهه، او نكرة غير مقصودة، نحو: يازيد وعبدالله، وطالعاً جبلا ورجلا، ونحو: ياعبدالله واباالقاسم، وطالعاً جبلاً ورجلا، ونحو يارجلاً وعبدالله، وطالعاً جبلاً وغافلا.

هذا كله في توابع المنادى المبني على مايرفع به بسبب النداء **(و)** اما **(توابع ما)** اي: منادى **(يقدر ضمه)** البنائي **(كالمعتل)** نحو: يامصطفى العالم، و يامرتقى العادل، **(و)** كا **(لمبني قبل النداء)** لابسبب النداء، نحو: ياهذاالعالم، فهي **(كتوابع)** المنادى **(المضموم لفظا، فترفع)** التوابع **(للبناء)** على الضم **(المقدر على اللفظ)**، اي: حملا على اللفظ، اذ لفظ المنادى حينئذ مضموم تقديرا، فترفع توابعه حملا على لفظه المضموم تقديرا **(وتنصب**

التوابع للنصب المقدر على المحل)، اي: حملا على المحل، اذالمنادى منصوب محلا، لأنه مفعول.

مميزاسماء العدد

القسم (الرابع) مما يرد منصوبا وغير منصوب: **(مميزاسماء العدد)**، وسيأتي ان اصول اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة، **(فمميزالثلاثة الى العشرة)**، اي: مع العشرة: **(مجرور ومجموع)** لفظاً نحو: ثلاثة رجال، وعشرة اثواب، او مجموع معنى، نحو: ثلاثة رهط، وعشرة كلم، اذهما اسما جمع على الأصح، اما كونه مجرورا: فلأنه لما كثر استعمال هذا الصنف من العدد: اختاروا فيه جر مميزه، باضافته اليه للتخفيف بحذف التنوين من العدد، كما بيناه في «المكررات» في هذا الباب، واما كونه مجموعا: فلمطابقة المعدود العدد.

واعلم: انه اذا لم يكن للتميزالا جمع قلة فيؤتى بها، وان لم يكن له الا جمع كثرة فكذلك، وان كان له كلاهما فأغلب استعمالاً أن يؤتى بجمع القلة ليطابق المعدود العدد، لأن جمع القلة على المشهور من الثلاثة الى العشرة، وان لم يكن له جمع مكسر يؤتى بجمع المصحح، نحو: ثلاث عورات، وقد جاء المصحح مع وجود المكسر، نحو قوله تعالى: «سبع سنبلات» مع وجود سنابل.

ثم اعلم: ان كون تميزهذا الصنف من العدد جمعا: انما هو فيما لم يكن التميز لفظة مائة، والا فيجب كونه مفردا، وقد بينا وجهه في «المكررات» فراجع.

(ومميز مابين العشرة والمائة)، اي: من احد عشر الى تسعة وتسعين **(منصوب مفرد)**، نحو: «احد عشر كوكبا» و «تسعة وتسعين نعجة» و «اربعين ليلة» اما النصب في العقود، اي: عشرين واخواتها، فلتعذر الاضافة فيها، اذ لايستقيم ابقاء النون مع الاضافة اذ النون فيها تشبه نون الجمع، ولايستقيم حذف النون ايضا، اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع، وقد بينا في «المكررات» ان ماجاء في كلامهم من نحو: عشرو درهم، واربعو ثوب، بالاضافة وحذف النون: فهو قليل، وقد تقدم الاشارة اليه في باب التميز-ايضاً-

فان قلت: قد يقال: ارضو زيد، ونون عشرون واخواتها مثلها قلت: بل نون

عشرون واخواتها، ابعد من نون الجمع من نون ارضون، لأن ارضون جمع حقيقة وان كان شاذا، بخلاف عشرون واخواتها فانها ليست بجمع.

واما في ماعدا العقود: فلأنهم كرهوا ان يصيروا ثلاثة اسماء كالاسم الواحد.

فان قلت: قد جاء في كلامهم هذه خمسة عشرك ونحوه، فكيف ذلك؟ قلنا: لما لم يكن المضاف اليه، اعني: الكاف الضمير، تميزا حتى يكون عين المميز، فلم يمتزج امتزاج التميز مع المميز، فلم يلزم صيرورة ثلاثة اسماء كالاسم الواحد.

وانما جوزوا ثلاثمائة امرأة، مع ان فيها صيرورة ثلاثة اسماء اسما واحدا، قياساً بمائة امرأة.

واما افراد التميز: فلأنه لما صار في هذا الصنف من العدد منصوبا سار فضلة، فافرد تقليلا للفضلة، وفيه وجه آخر دقيق، ذكرناه في «المكررات» فراجع.

واما قوله تعالى: «وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطاً امما» حيث جاء التميز اعني: اسباطا، جمعا، ففيه كلام ذكرناه هناك. **(ومميز المائة والألف ومثناهما وجمعه)**، اي: جمع الألف **(مجرور مفرد)**، وانما اتي تميز هذا الصنف كذلك، اي: مجروراً مفرداً لأن هذا الصنف ـ كما يأتي عن قريب ـ من اصول الأعداد، كالآحاد فالمناسب ان يكون تميزه على طبق تميزها، لكنّ لما كانت الآحاد في جانب القلة، وهذا الصنف في جانب الكثرة: اختير في تميز الآحاد الجمع الموضوع للكثرة، وفي تميز هذا الصنف المفرد الدال على القلة، رعاية للتعادل.

(تنبيه، و) انما لم يقل: وجمعها، كما قال: ومثناهما، لأنهم **(رفضوا جمع المائة)**، فلايقال: ثلاث مآت رجل، كما يقال: «ثلاثة آلاف من الملائكة مردفين» بخلاف التثنية، فانه يقال: مأتا رجل، كمايقال: الفا رجل.

هذا، ولكن قال الرضي: ان لم تكن مائة مضافاً اليها ثلاث واخواتها: جمعت واضيفت الى المفرد ـ ايضاً ـ انتهى. وايضا قد يأتي تميز هذا الصنف جمعا، نحو: مائة رجال، وقد يفرد منصوباً كقوله.

اذا عاش الفتى مأتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء

وقد يجمع، نحو قراءة الكسائي وحمزة: «ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين» باضافة مائة الى سنين، وقد ذكرنا وجه الجميع في «المكررات».

(اصول اسماء العدد) التي يتفرع منها، اي: من تلك الأسماء باقي اسماء العدد: (اثنتا عشرة كلمة)، وهي: (واحد الى عشرة ومأة والف)، و باقي اسماء العدد يتفرع منها: اما بزيادة التاء، كواحدة واثنتان، او باسقاطها: كثلاث الى تسع، او بعلامة التثنية كمأتين والفين، او بعلامة الجمع: كمآت وآلاف، وعشرين ومئين والوف، او بالتركيب الاضافي: كأربعمائة، او المزجي: كخمسة عشر، او بالعطف: كأربع وعشرين.

(فالواحد والاثنان) على طبق القياس المشهور، يعني: (يذكران مع المذكر، و يؤنثان مع المؤنث، ولايجامعها المعدود، بل يقال رجل ورجلان)، هذا في الاثنان مسلم، اما في الواحد فلا، قال نجم الأئمة الواحد بمعني المنفرد، اي: العدد المنفرد، و يستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد، فيقال: رجل واحد، وقوم واحدون انتهى.

وعلى هذا: فالاثنين ايضا غير مسلم، لقوله تعالى: «لا تتخذوا إلهين اثنين» وقد بينا في «المكررات» نكتة الاجتماع فراجع (والثلاثة الى العشرة بالعكس)، اي: على خلاف القياس، فيقال ثلاثة الى عشرة بالتاء للمذكر، تأويلا له بالجماعة، و يقال: ثلاث الى عشر بدون التاء للمونث، فرقاً بين المذكر والمؤنث. (نحو قوله تعالى: «سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام») فجيء بالسبع بدون التاء في ليال: لانه مؤنث، و بالثمانية مع التاء: لأن الايام مذكر.

قال في ـ المصباح ـ: الليل معروف، والواحدة ليلة، وجمعه الليالى بزيادة الياء على غير قياس، والليلة من غروب الشمس الى طلوع الفجر، وقياس جمعها: ليلات، مثل بيضة و بيضات، وقيل الليل مثل الليلة، كما يقال: العشي والعشية، انتهى.

وقال ايضا: اليوم اوله من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس الى ان قال: واليوم مذكر، وجمعه: ايام، واصله: أيوام، وتأنيث الجمع اكثر، فيقال: ايام مباركة وشريفة، والتذكير على معنى الحين والزمان، والعرب قد تطلق اليوم وتريد الوقت والحين، نهاراً كان او ليلا. فتقول: ذخرتك لهذا اليوم، اي: لهذا الوقت الذي افتقرت فيه اليك انتهى.

وانما لم يعكس: بأن يؤتي التاء في المؤنث: لأن المذكر اسبق لأنه الأصل، كما بين ذلك في باب غير المنصرف.

هذا (تتميم)، يبين فيه بقية اسما العدد، (و) ذلك: انك (تقول: احد عشر رجلا)، بلا علامة التأنيث في الجزئين، (واثنى عشر رجلا) كذلك (في المذكر)، وتقول: (احدى عشرة امرأة) بعلامة التأنيث في الجزئين، (واثنتا عشرة امرأة) كذلك (في المؤنث) فهذان العددان على طبق الأصل، يعني: يذكر مع المذكر، و يؤنث مع المؤنث.

تنبيه، الأحد اصله: وحد، على وزن حسن، صفة مشبهة من وحد يحد، قلبت واوه الفاعلي سبيل الشذوذ عند الجميع، وفي احدى كذلك، اذ اصله: وحدى -بكسر الواو- على وزن ذكرى.

وقال بعضهم: قلب الواو المكسورة في الاول قياس كالمضمومة، وقال بعض آخر: اصل احد واحد، واصل احدى واحدة، وانما غيرا للتخفيف، ولذلك قيل: لايستعمل احد واحدى الا في النيف، كالمثالين المذكورين، او مضافين، نحو: احدهم واحديهن، واما قوله تعالى: «قل هوالله احد» و«لستن كأحد من النساء» ففيه كلام، ذكره التفتازاني في بحث تقديم المسند اليه، فراجع.

(و) تقول: (ثلاثة عشر رجلاً، إلى تسعة عشر رجلاً، في المذكر وثلاث عشرة امرأة الى تسع عشرة امرأة في المؤنث) ثلاثة عشر رجلا، الى تسع عشرة امرأة في المؤنث) ابقاء للجزء الأول فيهما بحاله قبل التركيب، واما تذكير الثاني في المذكر: فلكراهة اجتماع تأنيثين من جنس واحد، اعني: التاء فيماهما كالكلمة الواحدة بالتركيب.

وهذا بخلاف احدى عشرة، فان التأنيث فيهما من جنسين، واما اثنتا عشرة فقدبينا الوجه فيه في «المكررات» مستوفى، فراجع.

واما الجزء الثاني من احد عشر واثناعشر، حيث لم يبق على حاله قبل التركيب، فذلك لأنه محمول على الجزء الثاني في ثلاثة عشر، لأنه مثله في التركيب، فتأمل، والشين من عشر يكسر، والفتح افصح.

(و) المذكر والمؤنث (يستويان في عشرين واخواتها)، تقول عشرون رجلا، وكذلك امرأة، الى تسعين رجلا او امرأة، (ثم تعطفه)، اي: العشرين واخواتها، على مازاد عليها، مراعيا في المعطوف عليه حاله قبل العطف من التذكير والتأنيث، (فتقول: احد وعشرون رجلا، واحدى وعشرون امرأة، واثنان وعشرون رجلا، واثنتان وعشرون امرأة، وثلاثة وعشرون رجلا، وثلاث وعشرون امرأة وهكذا الى تسع وتسعين امرأة)، وتسعة وتسعين رجلا،

فيراعى في المعطوف عليه: حاله قبل العطف بعينه من غير تغيير.

(تكميل)، وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين، او على تسع وتسعين: مأة والف في الواحد، ومأتان وألفان في التثنية، من غير فرق بين المذكر والمؤنث، وكذلك المآت والالآف، او الألوف، فتأمل.

ثم تعطف فيما زاد على ذلك من غير تغيير في الزائد ولا تبديل فنقول: مائة وواحد او واحدة، وكذلك مائة واثنان او اثنتان، ومائة وثلاثة رجال او ثلاث نساء، ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة، ومائة واحد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امرأة، ومائة وثلاثة وعشرون رجلا وثلاث وعشرون امرأة، الى مأة وتسعة وتسعين رجلا، او تسع وتسعين امرأة. وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه، ويجوز ان يعكس العطف في الجميع، فتقول: واحد ومائة، الى آخر الأمثلة فتنبه.

فائدة، اصل مائة: مئية، على وزن سدرة، حذفت الياء التي هي لام الفعل فلزمتها التاء عوضا عن اللام، كما في غزة وثبة وانما زادوا فيها الفا خطا لا تلفظا، حتى لايشتبه خطا بمنه، واما لفظاً فالتلفظ بالألف خطأ من لحن المولدين، و يالهم من الحان، والحق في ذلك التثنية بالمفرد دون الجمع.

واعلم: ان الأفصح في ثماني عشر، فتح الياء لبناء جزء الاول من الأعداد المركبة على الفتح، وجازاسكانها: لتثاقل المركب بالتركيب نحو: معديكرب، وشذ حذفها مع فتح النون: لأنها اذا حذفت فالوجه كسر النون، ليدل على الياء المحذوفة، هذا ولكن قال نجم الأئمة: يجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة، لكن الفتح اولى ليوافق اخواته، لأنها مفتوحة الأواخر، مركبة مع العشر، انتهى، فتأمل ولايذهب عليك: ان الجزء الأول من اثنى عشر معرب ـ كماسيأتي عن قريب ـ بخلاف سائر المركبات.

المبنيات

هذا باب (المبنيات) ، وهي على قسمين: الأول ماهو مبني بالاصالة، وهو: الحرف، والفعل الماضي، والأمر بغير اللام على الأرجح اما الفعل المضارع والأمر

بالـلام: فهما وان كانا مبنيان بالاصالة، لكن عرض عليهما الاعراب، فاعربا الا اذا اتصل بهما نون التأكيد، اونون الاناث، كما تقدم بيانه في اوائل الكتاب.

الـثاني المبني بالعرض، وهو الاسم الذي شابه المبني الأصل مطلقا اوالحرف على اختلاف الرأيين.

والمشابهة: اما بتضمن الاسم معنى المبني الا صل، كأين، فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام، او بوقوعه موقعه: كنزال، فانه واقع موقع انزل، او بافتقاره الى الجملة: كالموصولات، فانها تشبه الحرف في الافتقار الى الجملة، او بوقوعه موقع مايشبهه: كالمنادى المبني، فانه واقع موقع كاف الضمير المشابه لحرف الخطاب، او بغير ذلك مماذكرناه في اول هذه الحديقة.

وانما سمى المبني مبنيا: تشبيهاً له ببناء الدار والقصور، في البقاء على حالة واحدة في مدة من الزمن والعصور، والى هذا يشير قولهم وحكمه، اي: المبني ان لايختلف آخره باختلاف العوامل، بخلاف المعرب، فانه يختلف آخره باختلاف العوامل.

المضمر

واعلم: انه لما كان المبنيات كثيرة، ولم يذكر المصنف الا بعضاً منها، جاء بمن التبعيضية فقال: (منها المضمر، وهو: ماوضع لمتكلم)، نحو: انا، فانه وضع لمن يتكلم به، اي: بخصوص لفظة انا، وكذلك لفظة: نحن، (او) وضع (لمخاطب) كذلك نحو: انت، وفروعه، فانه وضع لمن يخاطب بخصوص لفظة انت او احد فروعه، (او) وضع (لغائب تقدم ذكره) لفظا، نحو: ضرب زيد اخاه، وكذلك نحو: ضرب اخاه زيد، فانه ـ ايضاً ـ من قسم التقدم اللفظي، ووجهه ظاهر، اوتقدم ذكره معنى، وهذا على قسمين:

الأول: ان يكون المعنى المتقدم مفهوماً من لفظ مقدم معين، نحو قوله تعالى: «اعدلوا هو أقرب للتقوى» فان مرجع الضمير هو العدل، المفهوم من قوله: «اعدلوا».

الثاني: ان يكون المعنى المتقدم مفهوماً من سياق كلام متقدم على الضمير، نحو قوله تعالى: « ولأبويه » فانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان في المقام ميت يرثه الأبوان، فيعلم: ان مرجع الضمير هو الميت المورث، ومن هذا

القبيل: اذا كان المعنى مفهوما من سياق الكلام الواقع فيه الضمير، ولوكان فهم المعنى بضميمة قرينة خارجية، نحو قوله تعالى: «انا انزلناه في ليلة القدر» فان كون ليلة القدر في شهر رمضان، مع قوله تعالى: «شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن» قرينة يعلم بها: ان مرجع الضمير في انزلناه: هو القرآن.

واما قول المصنف: (ولوحكما)، فكضمير الشأن، والقصة وقد يأتي وجه تقدم مرجعه «حكما» في المسألة الآتية.

واعلم: انه قد اشرنا سابقاً: ان الأصل في الاسماء «الاعراب» فلابد للمبني منها من علة البناء، والأصل في المبني مطلقا: السكون واذا كان مبنيا على الحركة: فلابد فيه من علتين اخريين، احديهما للبناء على الحركة، والاخرى للحركة المعينة: انها لم اختيرت دون غيرها، لئلا يلزم الترجيح بلامرجح.

وانما بنيت الضمائر: لشبهها بالحروف في المعنى، اي انها متضمنة معنى الحروف لان التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف، والمراد من التكلم واخويه هاهنا: هوالخاص، اي: التكلم بخصوص لفظة انا او نحن، والخطاب بخصوص لفظة انت او فروعه، والغيبة بلفظة هو او فروعه، لاالعام، اي: التكلم والخطاب والغيبة باي لفظ كانت، لأنها حينئذ معاني اسمية.

وقيل: انها بنيت لشبهها بالحروف في الافتقار، لافتقار كل من هذه الأقسام الثلا ثة الى شيء، اي: متكلم ومخاطب وغائب، يكون مرجعا لها.

وقيل لشبهها بالحروف في الوضع في كثير، لان اكثر المضمرات وضع على حرف او حرفين كالحروف، وحمل الباقي على الكثير. وقيل: لاستغنائها عن الاعراب كالحروف لأنها تختلف صيغتها في الرفع والنصب والجر ـ كماسيأتي ـ فلاتحتاج الى الاعراب.

(فان استقل) الضمير، اي: يصح ان يتلفظ به وحده، من دون ان يتصل بعامله او بمايتصل بالعامل: (فنفصل)، اي: فهو منفصل، و يأتي امثلته، (والا)، اي: وان لايستقل، بان لايصح ان يتلفظ به وحده، بل يجب ان يتصل بعامله، نحو: ضربت وانك ولك، اوبمايتصل بالعامل، نحو: اعطيتكه: (فمتصل) اي: فهو متصل، (و) الضمير (المتصل) ثلاثة اقسام: (مرفوع) نحو: كان كانا الخ، (ومنصوب)، نحو: انه

انهما الخ، (ومجرور) نحو: له لهما الخ، (و) اما الضمير (المنفصل): فهو قسمان، لأنه لايستعمل الا (غير مجرور)، اي: مرفوع، نحو: هو هما الخ او منصوب، نحو: اياه اياهما الخ، وليس في اللغة مجرور منفصل (فهذه خمسة) اقسام حسبما بيناها مع امثلتها.

(و) اذا عرفت ذلك فاعلم: انه (لايسوغ)، اي: لايجوز استعمال الضمير (المنفصل الا لتعذر) استعمال الضمير (المتصل)، وذلك لأن في استعمال «المتصل» الاختصار المطلوب غالباً عند العقلاء، الموضوع لأجله مطلق الضماير، فلايقال في اكرمتك: اكرمت اياك لأنه يمكن الاتيان بالمتصل، فيقال: اكرمتك. واما مواضع تعذر استعمال الضمير المتصل، فهي احدعشر موضعا:

الأول: أن يكون الضمير محصوراً كقوله تعالى: «وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه» اذ بالاتصال يفسد المعنى.

والثاني: ان يكون الضمير مرفوعا بمصدر مضاف الى المفعول به نحو: عجبت من ضربك هو، اذ الاتصال مستلزم للفصل بين شيئين هما كالكلمة الواحدة.

الثالث: ان يكون عامل الضمير محذوفا، نحو: «ان هو استجارك فاجره» اذاالتقدير: ان استجارك، فحذف الفعل وحده، فابرز الضمير وانفصل.

الرابع: ان يكون عامله متأخراً عنه، نحو قوله تعالى: «اياك نعبد واياك نستعين» اذ بالاتصال بأن يقال: نعبدك، ونستعينك يفوت الحصر المستفاد من التقديم.

الخامس: ان يكون عامله معنويا، وذلك: اذا كان مبتدأ، بناء على القول بان العامل في المبتدأ: الابتدائية، التي هي من العوامل المعنوية، نحو: انا قائم، اذ لايمكن اتصال الضمير بالعامل، لأنه امر معنوي.

السادس: ان يكون الضمير معمولاً لحرف نفي، كقوله تعالى: «وما انا بطارد المؤمنين» ونحو قول الشاعر:

ان هو مستوليا على احد ... الا على اضعف المجانين

السابع: ان يفصل بين الضمير وعامله بمعمول يكون اسما ظاهرا نحو قوله تعالى: «يخرجون الرسول واياكم».

الثامن: ان يقع الضمير بعد واو المعية، نحو: كنت واياه في الدار.

التاسع: ان يقع بعد اما ـ بفتح الهمزة ـ نحو: اما انا فنحوى واما انت فصرفي، واما

هو فنطقي.

العاشر: ان يقع بعداللام الفارقة، نحو: ان زيدالهو.

الحاديعشر: ان يكون الضمير فاعلا لصفة تكون خبراً عن غير مرجع الضمير، نحو: زيد عمرو ضارب به هو، فانه لولم ينفصل الضمير اعني: هو، لقيل: زيد عمرو ضار به، باستتار هو في ضارب، فحينئذ يلتبس مرجع الضمير المستتر في ضارب، فلايعرف المخاطب: ان مرجعه زيد او عمرو، بل المتبادر بقاعدة الأقرب للأقرب، والأبعد للأبعد، ان المرجع هو عمرو، لأنه اقرب الى الضمير المستتر في ضارب فيصير المعنى: ان عمراً ضارب، وزيداً مضروب، وهذا عكس المقصود لان المقصود: ان زيداً ضارب، وعمراً مضروب.

الثاني عشر: ان يقع الضمير بعد اما -بكسر الالف- نحو: كتب لي اما انت او اخوك.

الثالث عشر: ان يكون ثاني مفعولي اعطيت و يوجب اتصاله التباسه بالمفعول الأول، كما اذا اخبرت عن عمرو في -اعطيت زيداً عمراً- بالذي، فقلت: الذي اعطيت زيداً اياه عمرو، اذ لووصلت الضمير وقلت: الذي اعطيته زيداً عمرو، لتوهم السامع: ان عمرا آخذ وزيداً مأخوذ، وهذا عكس المقصود.

الرابع عشر: ان يكون الضمير منصوباً بمصدر مضاف الى الفاعل نحو: عجبت من ضرب الأمير اياك، فتأمل.

الخامس عشر: أن يكون ثاني ضميرين منصوبين، متحدى الرتبة بأن يكونا للمتكلم او المخاطب او الغائب، نحو قول العبد لمولاه: ملكتنى اياي، ونحو قول المولى لعبده: ملكتك اياك، ونحو قول المولى اذا اخبر زيداً انه ملك عبده نفسه: ملكته اياه، فيجب حينئذ انفصال الضمير الثاني كما مثلنا، ولايجوز اتصاله: حذراً من تقدم احد المتساويين من دون مرجح في بادىء النظر، والا في جميع الصور للأول مرجح، لأنه فاعل معنى، الا اذا كانا غائبين وكان بينهما اختلاف ما، كأن يكون احدهما مثنى والآخر مفردا، او يكون احدهما مؤنثاً والآخر مذكرا ونحوهما، نحو قول الشاعر:

لوجهك في الاحسان بسط وبهجة   انالهماه قفوا كرم والد

البسط بمعنى البشاشة وطلاقة الوجه، مبتدأ مؤخر، خبره لوجهك والبهجة بمعنى

الحسن والسرور، معطوف على بسط، وانال فعل ماض متعد لمفعولين، اولهما ضمير التثنية الراجع الى البسط والبهجة، وثانيهما ضمير المفرد الراجع الى الوجه، والقفو: بمعنى المتابعة، فاعل انال واكرم والد من اضافة الصفة الى الموصوف، اي: والد اكرم، اي: أنجب من كل والد، والشاهد في ضمير المفرد، حيث اتى به متصلا والأولى الا تيان به منفصلا، بأن يقال: انا لهما اياه حذراً عما سبق، فتأمل.

وقد يجوز الانفصال في موضعين، ذكر احدهما المصنف بقوله: (وانت في) ثاني ضميرين يكونان منصوبين، اولهما اعرف، نحو: (هاء سلنيه، وشبهه)، نحو: الدرهم اعطيتكه، (بالخيار) اذا شئت اوردت الهاء متصلا كالمثالين، وذلك: نظراً الى ان الأصل في الضمائر: الا تصال كما اشرنا اليه فيما تقدم، وان شئت اوردته منفصلا، نحو: البحث سلني اياه، ونحو: الدرهم اعطيتك اياه، وذلك هربا من توالى اتصالين في فضلتين، وكذلك اذاكان احدهما مجرورا والآخر منصوبا، نحو: عجبت من حبيك على الا تصال، وحبي اياك على الانفصال، فالضمير الأول: مجرور بالاضافة، والثاني: منصوب بالمفعولية.

واما اذا لم يكن اولهما اعرف: بأن يكونا متحدي الرتبة كماسبق، او يكون الثاني منهما اعرف، نحو: الدرهم اعطيته اياك، فحينئذ يجب الفصل، اما في صورة اتحاد الرتبة: فلما تقدم، واما في صورة كون الثاني اعرف: فلكراهة تقديم الناقص على الكامل.

واما اذا كان الأول مرفوعا والثاني منصوبا، ونحو: اكرمتك فحينئذ يجب الا تصال في الثاني، لأن الأول كالجزء من الفعل، فكأنه لم يتحقق فصل بين الفعل والضمير الثاني.

والموضع الثاني: ان يكون ثاني الضميرين خبراً لكان او احدى اخواتها، او مفعولاً ثانياً لعلمت او احدى اخواتها، فالمختار عند بعضهم: الا تصال، لانه الاصل في الضمائر، نحو قوله(ص): ان يكنه فلن تسلط عليه، وان لايكنه فلاخير لك في قتله، ونحو قوله تعالى: «اذ يريكهم اللّه قليلاً ولو أراكهم كثيراً لفشلتم».

والمختار عند بعض آخر: الانفصال، لانه كان خبراً في الاصل وحقه الفصل، لكون عامله معنويا، فابقاؤه على ماكان هو الاولى.

وقد يأتي الانفصال مع امكان الا تصال في الضرورة، كقوله:

بالباعث الوارث الاموات قدضمنت   اياهم الارض في دهر الدهارير

والشاهد في ضمنت اياهم، حيث عدل الشاعر من الوصل، بأن يقول: ضمنتهم، الى الفصل بماتراه، ولايجوز ذلك الا في الضرور.

هاهنا (مسألة، وقد يتقدم على الجملة ضمير غائب مفسربها) اي: بالجملة المتأخرة عنها.

واعلم: ان المتحصل من كلامهم في مرجع هذا الضمير أقوال ثلا ثة:

الاول: انه راجع الى الشان ان كان مذكراً، والى القصة ان كان مؤنثا.

الثاني: انه راجع الى الجملة بعدها، فهي متقدمة عليه حكما.

الثالث: انه لامرجع له، فان عود الضمير الى الجملة خلاف ماعليه شان الضمير، واثبات عود الضمير الى الشأن او القصة: دونه خرط القتاد.

و(يسمى ضمير الشأن والقصة، ويحسن) تذكيره ان كان المذكر عمدة في الجملة بعدها، نحو: «قل هوالله احد» ويحسن (تأنيثه ان كان المؤنث فيها عمدة)، نحو قوله تعالى: «فانها لا تعمى الابصار» و بهذا يستدل على عدم كون المرجع الشان، وربما قيل: انه انما سمي ضمير الشأن: لأن هذا الضمير لايجوز دخوله الا على جملة لها شأن عظيم، كما يجيء في اواخر المبحث، فلايقال: هو زيد قائم الا اذا كان قيام زيد امراً عظيما، ومن ذلك: يعرف وجه تسميته بضمير القصة، و يكون هذا الضمير منفصلاً كما مثلنا، ومتصلاً بارزاً كما مثلنا ايضا.

(وقد يستتر)، نحو: كان زيد قائم، برفع قائم، (ولايعمل فيه)، اي: في ضمير الشان والقصة، (الا الابتداء اونواسخه)، وقد مثلناهما مكررا، (ولايثنى ولايجمع)، بل يجب ان يكون مفرداً دائما، وان كان العمدة في الجملة غير مفرد، كما تقدم في قوله تعالى: «فانها لا تعمى الابصار».

(ولايفسر بمفرد)، بل لابد من تفسيره بجملة واقعة بعده تكون خبراً عنه، وذلك: لان هذا الضمير كناية عن الشأن والقصة وهما بمعنى الجملة، لان المراد بهما الحكم، كما يظهر من بعض حواضي المطول في نفس الباب، فان قلت: كيف يجوز ذلك مع انه لارابط في الجملة يربطها بالمبتدأ؟ قلت: لان هذه الجملة عين المبتدأ فلاتحتاج الى

رابط.

(ولايتبع) بشيء من التوابع، اما الصفة: فلأن الضمير لايوصف ولايوصف به، وذلك لكونه اعرف المعارف، ولايوجد في المعارف شيء يساو يه في التعريف، حتى يوصف الضمير بذلك الشيء، او يوصف ذلك الشيء بالضمير.

واما عطف النسق: فلأن الجملة التي هي خبر ضمير الشأن، وقد ذكرنا انها لاتحتاج الى رابط، لانها عين المبتدأ فلوعطف عليه شيء لشاركه المعطوف في الاخبار عنه بتلك الجملة الخالية عن الرابط، فيلزم خلو الخبر المعطوف من الرابط، وذلك ممنوع الا في مواضع ليس هذا منها.

واما التوكيد: فلأن هذا الضمير وان كان معرفة لكنه لابهامه نكرة معنى، والنكرة لا تؤكد عند المحققين.

واما عطف البيان والبدل: فلئلا يزول الابهام المقصود من هذا الضمير.

قال في «المطول» ماخلاصته: قد يوضع المضمر موضع المظهر كقولهم: هو او هي، مكان الشأن او القصة، ليحصل به الابهام وليتمكن الجملة التي بعده في ذهن السامع، لانه اذا لم يفهم من الضمير شيء انتظر الجملة ليفهم منها معنى، لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ماقصد ابهامه، فيتمكن الجملة المسموعة بعد الضمير المبهم في ذهنه فضل تمكن، لان مايحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب، له في القلب محل ومكانة، لايكون لمايحصل بسهولة ولهذا يشترط ان يكون مضمون الجملة شيئاً عظيما، فلايقال: هو الذباب يطير. وهذا اي: قصد الابهام، ثم التفسير بالجملة بعده ليدل على التفخيم والتعظيم، هوالسر في كونه ذا صدارة، بحيث يجب تقديمه على الجملة، فلايجوز تقديمها ولاشيء من اجزائها عليه عند المحققين، انتهى ملخصا، واعلم: ان هذا التعليل، اي: الاضمار بدون تعين المرجع، للتشوق والتفخيم والتعظيم، يجرى في جميع صور الاضمار قبل الذكر، كما نذكرها عن قريب، ونحن اغنيناك عن الامثلة فيماتقدم، فلاتحتاج الى مامثل المصنف بقوله: (نحو: هوالامير راكب، وهي عند كريمة)، هذان مثالان للضمير المنفصل العامل فيه الابتداء، (و) نحو: (انه الأمير راكب) مثال للضمير البارز، (و) نحو قول الشاعر:

اذامت(كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع

مثال للضمير المتصل المستتر، ففي كان ضمير الشأن مستتر اسمها والناس مبتدأ، صنفان خبره، والجملة خبر كان، وشامت خبر مبتدأ محذوف، اي: احد الصنفين شامت، ويجوز ان يكون بدلا من صنفان، و يسمى بدل تقسيم، ووجه التسمية ظاهر، ومعنى البيت واضح لايحتاج الى البيان:

واعلم: ان من خصائص هذا الضمير، غير ماذكره المصنف، واوضحناه نحن مفصلا: انه اذا كان منصوبا يجوز حذفه مع ضعف، اما جوازه: فلكونه على صورة الفضلات، واما ضعفه: فلأنه حذف ضمير مراد بلاقرينة عليه، مع ان الخبر كلام تام، فلايعلم: انه أحذف منه شيء ام لا؟ الا مع أن المفتوحة، فالحذف معه واجب، وان كان منصوبا، نحو قوله تعالى: «وآخر دعويهم ان الحمدللّه رب العالمين» وذلك: لأنه قد خففت إن المكسورة، وأن المفتوحة لثقلها بالتشديد، و بعد تخفيفها: وجدوا إن المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ، كقوله تعالى: «إن كلا لما ليوفينهم» ولم يجد أن المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ، مع كونها أشبه بالفعل من المكسورة لفتح اولها، فهي أولى بان يعمل. فاذا لم يجدوها عاملة في اللفظ قدروا عملها في ضمير الشأن، لئلا يزيد المكسورة عليها عملا، مع انها اولى بالعمل، ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير: لئلا يفوت المقصود يعني: التخفيف، ولأنه لو ذكر لوجب التشديد، اذ الضمائر ترد الأشياء الى اصولها، ألا ترى ان من يقول: لد ولم يك يقول: لدنك ولم يكنه، ولايرد يدك ودمك وفمك لأن المراد الرد الى الاصول المستعملة، فتدبر.

واما اذا كان مرفوعا: فلايجوز حذفه مطلقا، لكونه حينئذ عمدة.

(تنبيه)، جعل بعضهم من خصائص ضمير الشأن: ان الجملة بعده لامحل لها من الاعراب، وهذا مع القول: بانه اسم مبتدأ، والجملة بعده خبره ـ كما عليه الجمهور ـ تناقض صريح، اذ من الجمل التي لها محل من الاعراب: الجملة الواقعة خبراً، نعم: يصح ذلك على القول بكونه حرفا، فحينئذ يلزم في مثل كان زيد قائم، الغاء كان وكذلك في نحو: ان زيد قائم، وانه زيد قائم، فتدبر جيدا.

هنا (فائدة)، اعلم: انه (ذكر بعض المحققين) وهو ـ نجم الائمة ـ: انه يجوز (عود الضمير على المتأخر لفظا ورتبة في خمسة مواضع):

الأول: (اذا كان مرفوعاً بأول المتنازعين، و) ذلك: اذا (اعملنا الثاني) في المتنازع فيه موافقاً لمااختاره البصريون، (نحو: اكرماني واكرمت الزيدين)، فالزيدين تنازع فيه اكرمني، لانه يطلبه فاعلا، واكرمت، لأنه يطلبه مفعولا، فأعملنا فيه الثاني، اعني: اكرمت، فاضمر في الأول، اعني: اكرمني الفاعل، فصار اكرماني فالألف في اكرماني ضمير مرفوع به على الفاعلية، عايد الى المتنازع فيه، اعني: الزيدين المنصوب على المفعولية بأكرمت، وهو متأخر لفظا، وكذلك رتبة، لا لأنه مفعول به، كما توهمه الفاضل الشارح بل لأنه جزء الجملة المعطوفة المتأخرة رتبةعن الجملةالمعطوفة عليها فتبصر. ومنع جوازمثل هذا الكوفيون، وجوز الكسائي: اكرمني واكرمت الزيدين، بناء على مذهبه: من جواز حذف الفاعل، وجوزه الفراء بناء على مذهبه من توجه العاملين معا الى المتنازع فيه: ان استوى العاملان في طلب المرفوع، وفي مذهبه كلام ليس هنا محل ذكره، وقد ذكرناه في «المكررات» فراجع.

الموضع الثاني: (او) كان الضمير (فاعلاً في باب نعم) و بئس وماجرى مجريهما في المدح او الذم، من الفعل المضموم العين، وان لم يكن في الأصل كذلك ومثله ساء، والوجه في عود هذا الضمير الى المتأخر لفظاً ورتبة: انه لايكون الا (مفسراً بتميز)، والتميز متأخر لفظاً ورتبة عن مميزه، (نحو: نعم رجلاً زيد)، ونحو: «كبرت كلمة تخرج من أفواههم» وظرف رجلا زيد، ونحو: «ساء مثلا القوم الذين».

ففي كل واحد من هذه الافعال: ضمير مبهم، فاعل يفسره التميز المذكور بعده، ورتبة التميز كماقلنا: التأخير، فعاد الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة، هذا، ولكن يظهر من التفتازاني في نفس المسألة ان الضمير راجع الى متعقل معهود في الذهن، مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام، ثم تفسيره المناسب لوضع هذا الباب، الذي هو للمدح العام، او الذم العام، اعني: من غير تعيين خصلة، والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن، و يكون في اللفظ مايشعر بالفاعل، ولئلا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل: نعم رجلا السلطان.

واحتمل هو ـ ايضاً ـ ان يكون الضمير عائداً الى المخصوص، وهو متقدم رتبة.

فان قلت: لوصح هذا الاحتمال: لوجب ان يقال: نعما الرجلين الزيدان، ونعموا رجالا الزيدون، ليطابق الضمير المرجع، ولفات الابهام المقصود في وضع هذا الباب،

لتعين المرجع حينئذ، ولماصح تفسيره بالنكرة، اذ بعد العلم بالمرجع وتعينه لامعنى للتفسير.

قلت: قد انفرد هذا الباب بخواص، فيجوز ان يكون من خواصه: التزام كون ضميره مستتراً من غير ابراز، سواء كان لمفرد او لمثنى او لجموع، لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف، حتى ذهب بعضهم الى انه اسم، واما الابهام ثم التفسير: فيكون حاصلا من التزام تأخير المخصوص في اللفظ الا نادرا: كالعلم نعم المقتنى، بناء على القول: ان العلم مخصوص مقدم، لا انه مشعر بالمخصوص، و بهذا الاعتبار: يصح تمييزه بالنكرة، وايضاً يجوز ان يكون التميز للتأكيد، كما هو كذلك في نعم الرجل رجلا، قال اللّه تعالى: «ذرعها سبعون ذراعا» او لدفع لبس المخصوص بالفاعل.

وقال الكسائي: ان المخصوص هو الفاعل، ولاضمير في الفعل، ولكنه مردود بنحو: نعم رجلا كان زيد، لأن الناسخ لايدخل على الفاعل، و بان المخصوص: قد يحذف، نحو: «و بئس للظالمين بدلا» وقد قالوا: لايحذف الفاعل اصلا، فتأمل.

الموضع الثالث: (او) كان الضمير (مبدلا منه)، اي: من الضمير، اسم (ظاهر) يكون مفسراً له، اي: للضمير، (نحو: ضربته زيدا)، فالضمير في ضربته: عايد الى بدله، وهو زيد المنصوب بالبدلية منه، وقد جعل منه: قاما اخواك، وقوله تعالى: «واسروا النجوى الذين ظلموا» وقمن نسوتك، وقيل: ان الألف والواو والنون أحرف كالتاء في قامت هند، وقيل: انها على التقديم والتأخير، والأصل اخواك قاما، والذين ظلموا اسروا النجوى، ونسوتك قمن وكذلك قالوا: في اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم، ان الضمير المجرور عائد الى الرؤوف الرحيم المجروران على البدلية منه، وقال بعضهم: هما نعتان للضمير، وهذا ممنوع، لماقلنا آنفا: من ان الضمير لايوصف ولايوصف به.

الموضع الرابع: (او) كان الضمير (مجرورا برب على ضعف) اي: على ضعف وشذوذ: في كون مجرور رب ضميراً، لأن الجمهور قالوا: انها لاتجر الا اسما ظاهراً نكرة، ففيها على قولهم شذوذان اللهم الا ان يقال: ان الضمير الراجع الى النكرة نكرة، فحينئذ فيه شذوذ واحد، وذلك (نحو: ربه رجلا)، فالضمير المجرور برب عايد الى تمييزه، اعنى: رجلا، وقد تقدم ان رتبة التميز التأخر هذا ولكن ظاهر الجامي بل صريحه: ان هذا الضمير لامرجع له وهذا نصه: وقد تدخل، اي: رب، على مضمر

لامرجع له، مميز بنكرة منصوبة على التمير، انتهى.

و يؤيده قولهم: ان حكم هذا الضمير: حكم ضمير نعم و بئس: في وجوب كونه مفردا، وإن كان تميزه مثنى او جمعا، نحو: ربه رجلا او رجلين او رجالا، وكذلك: ان كان مؤنثا، نحو: ربه امرأة او امرأتين او نساء، خلافاً للكوفيين، حيث: يوجبون مطابقته للتميز، فتأمل.

الموضع الخامس: (اوكان) الضمير (للشان اوالقصة، كما مرّ) معظم احكامه مفصلاً مشروحا، وقد لخص بعضهم احكامه فقال: خصائص ضمير الشأن اثناعشر.

الأول: انه لايحتاج الى تقديم مايفسره، الثاني: انه لايعطف عليه، الثالث: انه لايؤكد، الرابع: انه لايبدل منه، الخامس: انه لايجوز تقديم خبره عليه، السادس: انه لايحتاج الى عائد من الخبر اليه، لأنه عينه، السابع: انه لايفسر الا بجملة، الثامن: ان الجملة بعده لامحل له من الاعراب، التاسع: انه لايقوم الظاهر مقامه، العاشر: انه لايكون الا غائبا، الحادى عشر: انه مفرد دائما، الثاني عشر: انه لايستعمل الا في موضع يراد منه التعظيم والتفخيم، انتهى.

واعلم: انه قد ذكر ابن هشام موضعين آخرين، يجوز فيهما عود الضمير الى متأخر لفظاً ورتبة.

الموضع الاول: ان يكون الضمير متصلاً بفاعل مقدم، و مفسره مفعول مؤخر، كضرب غلامه زيداً.

الموضع الثاني: ان يكون الضمير مخبراً عنه فيفسره خبره، نحو: «ان هي الا حياتنا الدنيا» قال الزمخشري: هذا ضمير لايعلم ما يعنى به الا بمايتلوه، واصله: ان الحياة الا حياتنا الدنيا، ثم وضع هي موضع الحياة، لأن الخبر يدل عليها و يبينها.

(اكمال)، من اقسام الضمير: ضمير يسمى: «فصلاً وعماداً» وانما سمي بذلك: لأنه فصل بين الخبر والصفة في نحو: زيد هوالقائم، لأنه لولاه يتوهم كون القائم صفة لاخبرا، فعنى الكلام يعتمد عليه، فهو عماد لمعنى الكلام.

قال الرضي: والكوفيون يسمونه عماداً: لكونه حافظاً لمابعده حتى لايسقط عن الخبرية، كالعماد في البيت الحافظ للسقف، انتهى وفائدته عند البيانيين: الحصر والتأكيد، قال الزمخشري في قوله تعالى «اولئك هم المفلحون» فائدته: الدلالة على ان

الوارد بعده خبر لاصفة، والتوكيد، وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره، انتهى.

والأكثر: على انه حرف، فلامحل له من الاعراب، قال الرضي: لما كان الغرض من الاتيان بالفصل دفع التباس الخبر الذي بعده بالصفة وهذا معنى الحرف، اعني: افادة المعنى في غيره، صار حرفا، وانخلع عنه لباس الاسمية، فلزم صيغة معينة، اي: صيغة الضمير المرفوع، وان تغير مابعده عن الرفع الى النصب،(نحو:«كنت انت الرقيب») ونحو: («ان كنا نحن الغالبين») لأن الحروف عديمة التصرف، لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية اعنى: كونه مفرداً او مثنى او جمعا، ومذكراً ومؤنثا، ومتكلماً ومخاطبا، وغائبا، لعدم عراقته في الحرفية، ومثله: كاف الخطاب في هذا التصرف، لماتجرد عن الاسمية ودخله معنى الحرفية، اي: افادته في غيره، وتلك الفائدة كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطباً به واحدا اومثنى او مجموعا، مذكراً أو مؤنثا، فانه صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور، انتهى.

وزعم جماعة: انه اسم، فقال بعض هؤلاء: مع ذلك انه لامحل له من الاعراب، فهو نظير اسماء الافعال على القول بانها غير معمولة وكذلك ال الموصولة، وقال بعض آخر من هؤلاء: له محل، فقال بعضه: محله بحسب مابعده، وبعض آخر: انه بحسب ماقبله، فحله بين المبتدأ والخبر: رفع، وبين معمولي ظن نصب، وبين معمولي ان: رفع عندالأول، ونصب عند الثاني، وبين معمولى كان: بالعكس، والمقام يحتاج الى بسط مقال ليس هنا محله.

ويشترط: كون ماقبله مبتدأ او منسوخه، وكونه معرفة، وقد تقدم مثالها، واجاز بعضهم: وقوعه بين الحال وذيها، نحو: جاء زيد هوضاحكا، وجعل منه قوله تعالى: «هؤلاء بناتي هن أطهرلكم» في قراءة نصب اطهر، واجاز بعض آخر: كونه نكرة، نحو: مارأيت احدا هوالقائم، وجعل منه قوله تعالى: «ان يكون امة هي أربى من أمة» وقد علم مماذكر: انه يشترط فيا بعده: ان يكون خبراً او منسوخه، وان يكون معرفة كماتقدم، اوكالمعرفة: في انه لايقبل ال، نحوقوله تعالى: «ان ترن انا اقل منك مالا» ونحو قوله تعالى: «تجدوه عندالله هوخير».

واجاز بعضهم: كون مابعده فعلا مضارعا، لشبهه بالاسم، فجعل منه قوله تعالى:

«ومكر اولئك هو يبور» و«انه هو يبدىء و يعيد»،

واجاز بعض آخر: كونه فعلاً ماضيا، فجعل منه قوله تعالى:

«انه هواضحك وابكى * وانه هو امات واحيى * وانه خلق الزوجين»

فقال: إنما اتى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث: لأن بعض الجهال قد يثبت هذه الأفعال لغيرالله تعالى، كقوله: ابكاني الدهر و ياربما اضحكني بمايرضى، وكقول نمرود: «انا احيى واميت» واما الثالث: فلم يدعه احد من الناس، فتأمل.

اسماء الاشارة

(ومنها)، اي: من المبنيات: (اسماء الاشارة، وهي) في الاصطلاح: (ما) اي اسم (وضع للمشار اليه المحسوس) المشاهد، لأن الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة بالجوارح والأعضاء، اشارة حسية، وهي الامتداد المتخيل الواصل بين المشير والمشار اليه، فلايرد لام العهد وضمير الغائب ونحوهما، فانها وان وضع للاشارة الى شيء اشارة لغو ية لكنه لم يقصد فيها ذلك بل قصد كونها كناية عن غائب متقدم بنحو من التقدم، واما نحو: «ذلكم الله ربكم» مما ليس الاشارة فيه حسية، فهو محمول على التجوز بتنزيله منزلة المحسوس المشاهد، لنكتة مناسبة يعتبرها المشير، والنكتة في الاشارة اليه جل جلاله: ان المخلوقات بأسرها دالة عليه، وفي كل شيء له آية، فهو جل جلاله محسوس ومشاهداتم المشاهدة، لمن كان له بصر و بصيرة.

وانما بنيت اسماء الاشارة: لتضمنها معنى الاشارة، الذي كان من حقه ان يوضع له حرف، لأنه كالخطاب: في كونه معنى حرفيا.

وقيل: بنيت لشبهها الحرف في الافتقار، لأنها مفتقرة الى مشار اليه، وليس بشيء، اذ الافتقار الموجب للبناء: هو الافتقار الى الجملة لاالى المفرد، اذ الافتقار الى المفرد مشترك بين الكلم الثلاث.

واعلم: ان اصول اسماء الاشارة خمسة: (فللمفرد المذكر ذا ولمثناه ذان، مرفوع المحل)، ان قلنا ببنائه، والا فهو مرفوع لفظا وهوالأقوى، لأن شبه الحرف عارضه مايقتضي الاعراب، وهو «التثنية» التي هي من خصايص الأسماء، ولايرد على ذلك يازيدان

ولارجلين حيث بنيا، اذ التثنية فيهما مورود وفيما نحن فيه وارد، (وذين منصوبه ومجروره)، اي المحل كذلك.

واعلم: ان ذان على القول بالبناء لتثنية المرفوع، وذين لتثنية المنصوب والمجرور، فوقوعها على صورة المعرب في الحالتين: اتفاقي لالقصد الاعراب، لوجود علة البناء فيها، فالاختلاف في الحالتين ليس بسبب اختلاف العامل، واما على القول بالاعراب: فظاهر انه بسبب اختلاف العامل، (و) اما قوله تعالى: («ان هذان لساحران») بتشديد ان، فهو بظاهره مخالف لكلا القولين، فلذلك قالوا: انه (متأول) بأحد وجوه خمسة:

الوجه الأول: ان ان المشددة في الآية ليست من الحروف المشبهة بالفعل، بل هي حرف جواب بمعنى: نعم، فهي لا تعمل شيئا، فلااسم لها ولاخبر، فهذان مبتدأ وساحران خبر لمبتدأ محذوف، اي: هما لساحران، وهذا التأويل ضعيف من وجوه، منها: ان مجيء ان بمعنى نعم شاذ، حتى قيل: انه لم يثبت، فلايصح حمل التنزيل عليه، ومنها: ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ جمع بين أمرين متنافيين، واجيب عن ذلك: بأن المحذوف لدليل كالثابت. ومنها: ان اللام لا تدخل على خبر المبتدأ بدون ان المشبهة بالفعل. واجيب عن هذا: بأنها في الأصل كانت داخلة على المبتدأ، ثم دخلت بعد حذفه على الخبر، فالأصل: ان هذان لهما ساحران، او بأن اللام زائدة، وليست لام ابتداء، حتى تحتاج الى ان، او بأن اللام دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المشبهة بالفعل لفظا، كما تزاد ان المكسورة المخففة بعد ماالمصدرية، لشبهها باللفظ بماالنافية.

و يضعف الأول: بأنه جمع بين المتنافيين نظير ماتقدم، والثاني: بأن زيادة اللام في الخبر مختصة بالشعر.

والوجه الثاني من التأويل: ان اسم ان ضمير الشأن محذوف، والأصل: انه هذان الساحران، فحذف ضمير الشان.

وهذا ايضاً ضعيف، لأن الموضوع لتقوية الكلام، اعنى: ضمير الشان، لايناسبه الحذف، والمسموع من حذفه شاذ، الا في باب أن المفتوحة، اذا خففت ـ كماتقدم مفصلا ـ وتقدم ايضا وجه لزوم حذفه معها، وهو: انه لوذكر لوجب التشديد، اذ

الضمائر ترد الأشياء الى اصولها المستعملة، فيلزم نقض الغرض، فلايرد نحو: يدك، ودمك وفمك اذ اصولها غير مستعملة.

ثم يرد في المقام على القول بان اسم ان ضمير الشان: الاشكال المتقدم، اعني: دخول اللام على الخبر.

والوجه الثالث من التأويل: ان هذان اسم ان على القولين، لكنه جاء على لغة بل حارث، اي بني الحارث بن كعب فانهم يجعلون المثنى بالألف مطلقا، يعني في الحالات الثلاث.

الوجه الرابع: انه وان كان القياس كون هذان بالياء على كلا القولين، لكنه جاء بالألف بمناسبة الف ساحران، كما قيل بذلك: في هاتين في احدى ابنتى هاتين على القول بالبناء، فتدبر جيدا.

الوجه الرابع: انه على القول بالاعراب: لماثنى اجتمعت الف هذا والف التثنية في التقدير، فالتق ساكنان، فقدر بعضهم سقوط الف التثنية، خلافاً لقولهم العلامة لا تغير ولاتحذف. فلم يقبل الف هذا التغير.

الوجه الخامس: ان هذان جاءت على اول اعرابه قبل التركيب وهو الرفع، كماوجه بذلك ماشوهد في بعض المصاحف المخطوطة المنسوب الى على(ع)، انه كتبه على بن ابوطالب بالواو، مع كون القياس الياء.

(و) للمفردة **(المؤنث تا، و)** اما **(ذ ي وذه)** ـبسكون الهاء وكسرها بدون الياءـ **(و)** معها **(تى وته)** كذه فيماذكر، فجميع ذلك فروع لتا **(ولمثناه)**، اي: المؤنث **(تان)** تثنية تا، **(رفعا وتين)** كذلك **(نصباً وجراً)**، وانما لم يثن من الفاظ الانثى الا تا حذرا من التباس بعضها بعد التثنية بتثنية ذا، و بعضها يتثنية تا، وهو مافيه تاء، ولايجوز ابقاء الياء والهاء فيا فيه ذلك لأن الهاء والياء بلاهاء مبدلة من الألف والياء مع الهاء عارضة، وقد تقدم ان التثنية، وكذا الجمع: تردان الأشياء الى أصولها.

هذا، ولكن تنظر فيه بعض المحققين فقال: اما اولا: فلجواز ان لايكون الهاء والياء مبدلين من الالف، وعدم كون الياء مع الهاء عارضا، وذلك: لعدم معلومية الأصل فيها، اذلا اشتقاق لها يعلم بذلك اصلها.

واماثانيا: فلعدم مضرة بعض ذلك الالتباسات، وهوالتباس تثنية تا، لعدم تغيير المعنى.

واما ثالثا: فلعدم لزوم الرد الى الأصل في المعربات، ككساء وكساءان، فكيف في المبنيات المغايرة مع المعربات في كثير من الأحكام انتهى.

(ولجمعهما)، اي: المذكر والمؤنث، صيغة واحدة، وهي: **(اولاء مداً وقصراً)**، تكتب بواو غير ملفوظة بعد الألف في الحالتين قال في شرح النظام: وزادوا في «اولئك» واوا، فرقاً بينه و بين اليك، واختص الاسم بالزيادة، لأنه اولى بالتصرف فيه من الحروف واولاء عليه، مع انه يلتبس بالا، وزادوا في «اولى» واوا، فرقا بينه و بين الى، واجري «اولوا» عليه في جمع ذو من حيث المعنى، انتهى.

(وتدخلها)، اي: جميع الأسماء المتقدمة: **(هاءالتنبيه)** اي: تنبيه المخاطب في اخلاء ذهنه من الشواغل، وايقاظه عن الغفلة ليصغى الى الكلام، وهذا كمس منكب المخاطب قبل القاء الكلام اليه **(وتلحقها: كاف الخطاب)** الحرفية، ليتبين به حال المخاطب، افرادا وتذكيراً وفروعها، كمايتبين باسماء الاشارة حال المشار اليه وقد يجمع بين الهاء والكاف، فيقال: هذاك.

اعلم: ان الفاظ الاشارة خمسة، والقياس ان يكون ستة، لكن سقط واحد باشتراك الجمعين، وكذا الفاظ الخطاب خمسة، والقياس ان يكون ستة، لكن سقط واحدباشتراك التثنيتين، فنضرب الخمسة في الخمسة، يحصل خمسة وعشرون، لأن كلا من الخمسة يصير خمسة، نحو: ذاك، ذاكما، ذاكم، ذاك، ذاكما، ذاكن، تاك، تاكما، تاكم، تاك، تاكما، تاكن، ذانك، ذانكما، ذانكم، ذانكما، ذانكن، تانك، تانكما، تانكن، اولئك، اولئكما، اولئكم، اولئك، اولئكما، اولئكن، فاذا قيل: ذاك -بفتح الكاف- يكون الاشارة والخطاب كلاهما لمفرد مذكر، لكن المشار اليه غير المخاطب، واذاقيل: ذاك -بكسرالكاف- يكون الخطاب للمؤنث،والاشارة بحاله، واذا قيل: ذانك -بفتح الكاف- يكون الاشاره الى المثنى المذكر، والخطاب الى المفرد المذكر واذا قيل: ذانك -بكسر الكاف- يكون الخطاب للمفردة المؤنث والاشارة بحاله، فقوله تعالى: «ذالكن الذي لمتنني فيه» الاشارة الى المفرد المذكر، وهويوسف(ع)، والخطاب لجماعة النساء، وهن نساء مصر اللائمات زليخا في حبها ليوسف(ع)، اللاتي قطعن أيديهن لما رأينه، واكبرنه وقلن حاش لله ماهذا بشراً بل هوملك كريم وقس على ماذكر مالم يذكر.

واعلم: انه اذا لحقها الكاف حال كونها (بلا لام)، فهي (للمتوسط) اي: للمشار اليه المتوسط، (ومعه) اي: اللام (للبعيد) قيل: وكذلك بدون اللام، وقيل: انها حينئذ للقريب ـ كما هو الظاهر من المتن ـ.

واعلم: ان الجمع بيّن اللام والهاء فيها ممتنع، للملازمة بين اللام والكاف، فلايقال: هذا لك مثلا، حذراً من التباسها بالجملة الاسمية قيل: يدخل على الجمع مقصوراً، لكنه قليل.

واما قوله: (الامع المثنى والجمع عند من مده)، فهو استثناء من قوله: وتلحقها كاف الخطاب، مقيداً بقوله: معه اللام، وفيه حزازة وتعقيد، لأنه غير واف بالمقصود، اذ المراد ان الكاف لا تلحق المثنى والجمع، اذا ما مد حال كونها مع اللام فلايقال: ذان لك ولا اولاء لك وهذا لايفهم بسهولة عن العبارة: وكذلك قوله: (وفيما دخله حرف التنبيه)، استثناء عن قوله المذكور، وحاصله: ان الكاف لا تلحق مادخله الهاء مطلقا، اي: سواء كان مفرداً ام غيره، وذلك ايضاً للملازمة المذكورة، وهذا ايضاً لايفهم بسهولة فالعبارة مغلقة سيما على المبتدىء، والمعنى ماذكرنا:

قيل: اذا اريد الاشارة الى المثنى البعيد، قيل: ذانك وتانك ـ بتشديد النون ـ عوضا عن اللام، اوالجمع البعيد، قيل: اولالك بالقصر مع اللام، و بعضهم يجعل التشديد عوضاً عما حذف من المفرد اعني: الألف، كماتقدم في الوجه الرابع: في «ان هذان لساحران» الاشارة اليه.

واعلم: ان في اللغة اسماء اشارة اخرى، لم يذكرها المصنف اختصارا، او لأنها لاعموم فيها مثل ماتقدم، فانها تستعمل في المكان فقط، اولكونها دائماً ظروفاً غير متصرفة، او شبه ظرف مجرورة بمن او الى.

وكيف كان، نحن نذكرها تتميماً للفائدة فنقول: وضعوا هنا وهاهنا، للاشارة الى المكان القريب، وهناك، وهاهناك، للاشارة الى المكان المتوسط، وهنالك وهنا ـ بتشديد النون، وفتح الهاء اوكسرها ـ للمكان البعيد، وقديقال: هنت ـ بالتاء الساكنة ـ وثم ـ بفتح الثاء المثلثة، وتشديد الميم وفتحها ـ بمعنى: هنالك اوهنا، ولم تكسر الميم: لأستثقالها بالتضعيف، والتزم فتح الكاف في جميع ماهي فيه مطلقا، اي: سواء كان المخاطب مفرداً مذكراً ام لا، وقد تستعمل هذه الأسماء الا «ثم» للزمان، نحو قوله

تعالى: «هنالك تبلوا كل نفس ماسلفت» اي: يوم القيامة.

(فائدة)، اعلم: انهم حذفوا الألف خطا: من هاء هذا، وهذه وهذان، وهؤلاء، ومن اولئك لكثرة الاستعمال، وكذلك ههنا، وذلک:

الموصول

(ومنها)، اي: من المبنيات: (الموصول، وهو) قسمان: (حرفي، واسمي)، والمقصود بالبحث هنا: الاسمي، اذ الكلام في المبنيات من الاسماء، فذكر الحرفي استطراد، قال في «حاشية التهذيب» في باب الضابطة: الاستطراد في اللغة: هو ان يطرد الصياد صيداً، ثم يعرض له آخر يطرده و يصيده، لاعلى سبيل القصد اولا، ثم استعير في الاصطلاح: لأن يذكر في الكلام شيء غير ماسيق له الكلام، اذا تعلق ذلك الغير بماسيق له الكلام بوجه من الوجوه، ثم الرجوع الى ماسيق له الكلام، انتهى. ولايذهب عليك: ان هذا المعنى غير الاطراد والطرد المستعمل في التعاريف، وفي علم الصرف، قال في ـالمصباحـ: قولهم اطرد الحد، معناه: تتابعت افراده، وجرت مجرى واحد، كجرى الانهار.

وقال ـايضاًـ: اطرد الأمر: اتبع بعضه بعضا، انتهى فتأمل.

(فالحرف كل حرف اول)، اي: صح ان يؤول وان لم يؤول (مع صلته) لاصلته وحدها: (بالمصدر)، فلايرد همزة التسوية، لأن المؤول بالمصدر: الجملة بعدها وحدها، لامعها، بدليل: انا اذا اولنا الجملة في قوله تعالى: «سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم» وقلنا: سواء عليهم الانذار وعدم الانذار، فالمصدرين لااستفبهام فيهما، والجملتين كان فيهما الاستفهام.

نعم، يحذف الهمزة بعد التأويل، فيقع المصدر موقع الهمزة والجملة كليهما، لكن هذا شيء وكونها مؤولة مع الجملة شيء آخر، فتدبر تعرف.

واما قول بعضهم: فيخرج بالمعية الفعل المضاف اليه، نحو: هذا جائني حين قمت، فانه مؤول بالمصدر، اي: حين قيامك لكن لامع شيء آخر، فكلام فارغ، لأن هذا الفعل لم يكن داخلا حتى يخرج، اذ لاحرف هنا حتى يدخل فيخرج، (والمشهور)

عندهم ان الموصولات الحرفية (خمسة) لاستة، بزيادة الذي، حيث ادعى في قوله تعالى: «وخضتم كالذي خاضوا» ان الذي فيه مصدرية، اي: خضتم كخوضهم، وعمدة ادلتهم على مصدريته: عدم عائد اليه في الآية.

واجيب عن ذلك: بأن العائد موجود، وهو الواو في خاضوا، لأن الأصل: الذين خاضوا، حذفت النون على لغة، او ان الذي بمعنى الذين، كماقالوا في قوله تعالى: «كمثل الذى استوقد ناراً» بدليل عود ضمير الجمع في بنورهم اليه.

وقد يجاب ـ ايضاً ـ : بأن الأصل: كالخوض الذي خاضوه، فحذف الموصوف والعائد، او ان الأصل كالجمع الذي خاضوا، فقال: الذي مفردا، باعتبار لفظ الجمع، وقال: خاضوا باعتبار معناه.

والخمسة المشهورة، هي: (انَّ، وان، وما، وكي، ولو) فان توصل باسمها وخبرها، وان خففت، فكذلك لكن، اسمها يحذف حينئذ، (نحو: «اولم يكفهم انا انزلناه») ونحو: «وان ليس للانسان الا ماسعى» ونحو: «ان عسى ان يكون» والضابط الكلي لتأويل الجملة بالمصدر: ان يؤخذ المصدر من المسند في الجملة، و يضاف الى المسند اليه فيها، فتؤول الآية الاولى بقولنا: اولم يكفهم انزالنا اياه، واذا كان فيها نفي، يؤتى بلفظ عدم مضافاً الى المصدر فيؤول الآية الثانية بقولنا: عدم حصول شيء للانسان الا ماسعى، وانما جعلنا المصدر الحصول: لأن المسند في الجملة اذاكان ظرفاً او شبهه: يكون المسند في الحقيقة متعلق ذلك المسند لاهو نفسه، واذا كان في الجملة مايدل على معنى زايد على الاسناد كالآية الثالثة فيؤخذ مصدر من معنى ذلك و يضاف الى المصدر المأخوذ من المسند فالتأويل في هذه الآية: قرب كونها.

هذا كله اذا كان المسند في الجملة مشتقا، واما اذا كان المسند فيها جامدا، فالمشهور عندهم: انه يؤول بالكون، فنحو: بلغني ان هذا اخوك، يؤول بقولنا: بلغني كون هذا اخاك، وذلك: لأن كل جامد يصح اسناده الى المسند اليه بلفظ الكون، مثلاً في نحو: هذا زيد، يصح ان تقول: هذا كائن زيدا، من غير فرق في المعنى.

وقال الرضي: اذا كان المسند جامداً، نحو: بلغني انك زيد يؤول بقولنا: بلغني زيديتك فإن ياء النسبة اذا لحقت آخر الاسم و بعدها التاء، افادت معنى المصدر، كالحجرية، والشجرية، والعالمية والضاربية، ونحوها. وقال الجامي: الحرف المصدرية

تجعل الجملة في تأويل المفرد، الذي هو المصدر، نحو: اعجبني انك قائم، اي: قيامك، او مافي معناه، نحو: اعجبني ان زيداً اخوك، اي: اخوة زيد، فان تعذر: قدر الكون نحو: اعجبني ان هذا زيد: اي: كونه زيدا، انتهى.

اذا عرفت مابينا لك: فقس عليه كلما يأتيك من الجمل التي تؤول بالمصدر، و يأتي من المصنف شطر ممايناسب المقام في «حديقة المفردات» فنوضحه بمايناسب ذلك المقام ـبعون اللّه تعالى ـ ان ساعدنا التوفيق منه، انه ولى التوفيق والمعين.

و اما ان فتوصل بالفعل المتصرف، قال الرضي: اذ الذي لايتصرف لامصدر له حتى يؤول الحرف معه به، فلابد ان يكون متصرفا، ماضياً كان، نحو: «لولا ان منّ اللّه علينا» او مضارعاً نحو: «**وان تصوموا خيرلكم**» أوامراً، نحو: كتبت اليه بأن قم، واما نحو: «وان ليس للانسان الا ماسعى» ونحو: «وان عسى ان تكون» فقد تقدم انها مخففة من المشددة، واسمها ضمير شان مستكن.

(و) اما «ما» فتوصل بالماضي، نحو: «**وبما نسوا يوم الحساب**» و بالمضارع. وبجملة اسمية ـعلى قلةـ.

قال الرضي: ويختص ماالمصدرية، بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر، المؤول هي وصلتها به، نحو: لاافعله ماذرشارق، اي: مدة ماذر، اي: مدة ذروره، وصلتها اذن في الغالب فعل ماضي اللفظ مثبت كماذكرنا، اومنفي بلم، نحو: تهددني مالم تلقيني، ومعناهما الاستقبال، و يقل كونها فعلاً مضارعا، وصلة ماالمصدرية لا تكون عند سيبويه الافعلية، وجوز غيره ان يكون اسمية وهوالحق، وان كان قليلا، كما في نهج البلاغة: «بقوا في الدنيا ماالدنيا باقية» وقال الشاعر:

اعلاقة ام الوليد بعدما   افنان راسك كالثغام المخلص

واجاز ابن جني: كون صلتها جاراً ومجروراً، فيجوز على مذهبه: ماخلا زيد، وماعدا زيد بالجر، ومامصدرية، انتهى.

و اما «كي» فتوصل بالمضارع فقط، نحو قوله تعالى: «**لكيلا يكون على المؤمنين حرج**».

و اما «لو» فتوصل بالماضي، نحو قوله:

وربما فات قوما جل امرهم   من التأني وكان الحزم لوعجلوا

وبالمضارع، نحو قوله:

تجاوزت احراسا اليها ومعشرا   على حراسا لويسرون قتلى

واكثر قوعهابعدودّ وما في معناه، نحو قوله تعالى: («أيود احدكم لو يعمر الف سنة») ومن غير الأكثر البيتان المتقدمان، واكثر النحويين لايثبتون ورود لو مصدرية، فيجعلونها شرطية. ويقولون في الآية: ان مفعول يود وجواب او محذوفان، والتقدير: يود احدكم التعمير لو يعمر الف سنة لسره ذلك، الى هنا كان الكلام في الموصولات الحرفية.

(تكميل) وتنميم للبحث، (والموصول الاسمي ماافتقر الى صلة وعايد)، قيل: المراد بالصلة معناها اللغوي، والا يلزم كون قوله: «وعايد» مستدركا، وليس كذلك، لأنه لاخراج اذ وحيث ونحوهما لانها وان كانت محتاجة الى الصلة، اي: المضاف اليه، الا انها لا تفتقر الى عائد.

والصلة الاصطلاحية، لابد ان تكونَ جملة خبرية، الا في ال الموصولة، وذلك: لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم: على مايعتقد ان المخاطب عالم بثبوت الصلة له قبل ذكرها، لأنها انما يجيء بها ليعرف الموصول ويميزه عنده، بماكان يعرفه قبل من ثبوت تلك الجملة له، فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها، والانشائية ليست كذلك، لأن الإنشاء لاوجود لها قبل التكلم بالجملة الانشائية. فلايمكن ان يعرف المخاطب مضمونها قبل ذكرها، واما وقوع الجملة القسمية صلة في قوله تعالى: «وإن منكم لمن ليبطئن» فلأن الصلة هي جواب القسم فقط، وهو خبرية.

وبتقرير آخر: لماكان الموصول من المبهمات، لابد له من جملة خبرية تقع صلة له، ليتضح امره، ويزول بها ابهامه، مثلا لوقلنا في ـنحو: جائني الذي ابوه اعلم المجتهدين ـ: جائني الذي، ولم نأت بجملة ابوه اعلم المجتهدين، لايعرف المخاطب الجائي من هو، لابعينه ولابجنسه، فهومبهم عنده، فاذا ضممنا اليه الجملة المذكورة يرتفع ابهامه، فيعرفه المخاطب بواسطة تلك الجملة، اذا كان مضمون تلك الجملة معلوم الثبوت للجائي عند المخاطب، بأن يعرف قبلاً ان اعلمية الأب ثابت لفلان، فيعرف به ان فلاناً هوالجائي، وهذا، اي: معلومية ثبوت مضمون الجملة قبل ذكرها، لايمكن

في الانشائية لأن مضمونها لايوجد الا بنفس الجملة، فكيف يمكن ان يعلم المخاطب ثبوت مضمونها لفلان قبل ذكرها، ومن هنا نشأ القول: بأن تعريف الموصولات ذاتي، لأن افتقارها الى الصلة حينئذ لمجرد رفع الابهام لا للتعريف، كما ان توصيف زيد في قولك: جائني زيد الفاضل، لرفع الابهام الحاصل بالاشتراك، لا للتعريف، خلافاً لمن قال: ان تعريفها كسبي، سرى من الصلة اليها كسريان التعريف من المضاف اليه الى المضاف، فهي على هذا نكرة ذاتا، لكنها لما لم تنفك عن الصلة لم تضف، ولأجل ذلك قيل: ان اللام فيها زائدة لازمة خلافاً لمن قال: ان تعريفها باللام ان كان فيها، و بتقديرها: ان لم تكن، كماسبق في اول الكتاب في مختصات الاسم، و ببعض ماذكرنا يظهر وجه اشتراطهم: كون جملة الصفة خبرية فتدبر جيداً.

واعلم: ان بناء الموصول للافتقار المذكور، لانه به شابه الحرف لأن الحرف مفتقر الى الجملة، لأنه لايستعمل استعمالاً صحيحاً الامع الجملة، واستثنى من ذلك: «اي، وأية» فانهما معربتان لمانع عن البناء، وان كانت فيهما العلة التي اوجبت البناء في اخواتهما، لأن الحكم كمايرتفع بانتفاء العلة: يرتفع بثبوت المانع مع ثبوت العلة، وذلك المانع هو: اضافتها ابداً الي ماهما بعضه او جزؤه، لتنزل المضاف اليه منزلة تنوين التمكن، فيمنع البناء، مع ان اعراب نظيرهما من حيث المعنى ـوهو بعض وجزءـ واعراب نقيضهما، وهما ـ كل واجمع ـ يقتضي اعرابهما ايضا، الا اذا حذف صدر صلتهما، فانهما حينئذ يختار بنائهما لتأكيد الافتقار، لافتقارهما حينئذ الى نفس الصلة وصدر الصلة المحذوف، فيبنيان على الضمة مع وجود الاضافة، كقوله تعالى: «لننزعن من كل شيعة أيهم اشد على الرحمن عتيا» بالضم، مع كونها مفعول ننزعن، اي: الذي هو اشد منهم وقرئ ايضا: بالنصب، نظرا الى وجود الاضافة، وان كان الافتقار مؤكدا.

واعلم: انا وان استثنينا في صدر المبحث من كون الصلة جملة صلة ال، لكن هذا الاستثناء مبني على الظاهر، والا فصلتها ايضاً جملة لأنهم حكموا بكون الصفة مع فاعله جملة في موضعين: احدهما:

الواقعة بعد حرف النفي، او الاستفهام الرافع لظاهر او ضمير بارز، نحو: «أراغب أنت عن آلهتنا ياابراهيم» كما ذكروه في المبتدأ والخبر.

والثاني: الواقعة صلة ال الموصولة، نحو: قد افلح المتق ربه والوجه في ذلك: ان ال الموصولة تشبه ال التعريف الحرفية، فجعلت صلتها: ماكان جملة معنى مفرداً صورة، عملاً بالحقيقة والشبه، **(وهو)**، اي: الموصول الاسمي **(الذي للمذكر)**، اي: للمفرد المذكر، عاقلا كان اوغيره، وفيها اربع لغات: تخفيف الياء، وتشديدها وحذفها مع كسر ماقبلها، وسكونه، وقد يستعمل بمعنى الجمع، نحو قوله تعالى: «كمثل الذى استوقد ناراً» بدليل عود ضمير الجمع من حولهم اليه.

قيل: اصلها لذى بدون اللام، زيدت اللام عليها بحسب اللفظ، حتى لايتوهم ان الجملة بعدها صفة لها، فان الجملة لا تكون صفة للمعرفة وهذا يناسب كلا القولين المتقدمين في تعريفها، فتأمل.

(والتي للمؤنث) كذلك، وفيها مافي «الذي» من اللغات، وكذلك القول في اصلها.

(واللذان) للمثنى المذكر، **(واللتان)** للمثنى المؤنث، **(وهما بالألف ان كانا مرفوعي المحل، وبالياء)** المفتوح ماقبلها: **(ان كانا منصوبيه اومجروريه)**، اي: المحل، هذا على مختاره من بنائهما، والكلام في بنائهما واعرابهما، ماتقدم في تثنية أسماء الاشارة وكذلك تشديد النون منهما، والمحذوف منهما الياء، وانما حذفت الياء: للفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبني حيث يرد المحذوف في الأول، ويحذف الموجود في الثاني، وقس عليه ذان وتان، فتأمل **(والأولى)**، على وزن «العلى» بضم العين، لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اكثر واشهر **(والذين)** -بالياء المكسور ماقبلها- **(مطلقا)**، اي: في الحالات الثلاث، **(لجمع المذكر)** العاقل فقط، وانما لم يعرب في هذه الحالة، مع ان الجمع من خصائص الأسماء: لما ذكرنا من انه للعقلاء فقط، ومفرده، اعنى: الذي، عام لهم ولغيرهم، فمدلول المفرد اكثر من الجمع، فلم يجريا على طريقة الجموع المعربة مع مفرداتها، لانهما بعكسهما، و بعضهم بالواو رفعاً نطق فقال:

نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا

(واللاتي)، مع ياء و بدونها، مع ابقاء الكسرة للدلالة على الياء.

(واللواتي)، واللوا، بحذف التاء والياء معا.

(واللائي)، بالهمزة والياء، واللاي، مع الياء المكسورة او الساكنة بدون الهمزة،

واللاء، بهمزه مكسورة بدون الياء، كل ذلك (لجمع المؤنث)، وقد يأتي بعض ذلك لجمع المذكر، لكنه قليل جدا كقوله:

فما آبائنا بأمن منه عـلـينا اللاء قد مهدوا الحجورا

والشاهد في «اللاء» حيث جعل صفة للآباء، واطلق عليهم.

(و) من الموصولات الاسمية: (ما)، و يستوى فيه المفرد والمثنى والمجموع، والمذكر والمؤنث، وهو لغير العاقل غالباً، نحو: «والله خلقكم وماتعملون» ومما جاء للعاقل، قوله تعالى: «والسماء وما بناها» وقوله تعالى: «فانكحوا ماطاب لكم من النساء» فتأمل.

(و) منها (من)، وهو مثل «ما» الا انه مختص بالعاقل و يأتي لغيره في مواضع:

منها: اذا نزل غير العاقل بمنزلة العاقل، بأن نودي مثلا كقوله:

أسرب القطا هل من يعير جناحه لعلي الى من قد هويت اطير

الشاهد في «من» حيث اطلق على القطا، وهي من غير ذوى العقول لتنزيلها منزلة العاقل بسبب النداء، لان غير العاقل لاينادى بدون التنزيل.

ومنها: اذا اختلط غيرانعاقل بالعاقل، فيستعمل «من» حينئذ في المجموع اللازم منه استعماله في غير العاقل ضمنا، نحو قوله تعالى: «يسجد له من في السموات ومن في الارض» وفيها ذووا العقول وغيرهم، وهذا من باب تغليب الافضل على غيره، وللتغليب اقسام كثيرة، تذكر في علم البيان.

ومنها: اذا اقترن غيرالعاقل بالعاقل في لفظ عام، ثم فصل و بين اقسام ذلك اللفظ العام بمن الموصولة، او من التبعيضية الجارة، نحو قوله تعالى: «والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه و منهم من يمشي على رجلين» فاقترن في الآية في كل دابة غيرالعاقل بالعاقل، ثم فصل بماذكر.

(و) من الموصولات الاسمية: (ال)، اي: مجموع الألف واللام وهو للمذكر والمؤنث، مفرداً كان او مثنى او جمعا، و يأتي للعاقل وغيره على السواء، والدليل على كونه موصولاً اسميا: عود الضمير عليها في ماذكرنا سابقاً من قولهم: قد افلح المتقي ربه.

هذا هو المختار عند المصنف، وفي المقام اقوال اخر، نقلها ابن هشام، وهذا نصه: ال على ثلاثة اوجه، احدها: ان يكون اسما موصولا، بمعنى الذي وفروعه، وهي

الداخلة على اسماء الفاعلين والمفعولين، قيل: والصفات المشبهة: وليس بشيء، لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق.

وقيل: هي في الجميع حرف تعريف، ولو صح ذلك لمنعت من اعمال اسمي الفاعل والمفعول، كما منع منه التصغير والوصف، وقيل هي في الجميع موصول حرفي، وليس بشيء، لأنها لا تؤول بالمصدر، وربما وصلت بظرف و بجملة اسمية او فعلية، فعلها مضارع، وذلك دليل على انها ليست حرف تعريف، فالأول كقوله:

من لايزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعة

والثاني كقوله:

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بنى معد

يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع

والجميع خاص بالشعر، خلافا للأخفش، وابن مالك، انتهى.

وقال التفتازاني: ان الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث، لانهم يقولون: انه فعل في صورة الاسم، ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضى، واما ماليس في معنى الحدوث: من نحو المؤمن، والكافر، والصائغ، والحائك فهو كالصفة المشبهة، واللام فيها حرف التعريف اتفاقا، وكلام الكشاف والمفتاح: يفصح عن ذلك في غير موضع، انتهى.

(و)من الموصولات الاسمية: (اي)، بمعني الذي، نحو: اضرب ايهم في الدار، اي: اضرب الذي في الدار.

ومنها: أية، بمعنى: التي، نحو: اضرب أيتهن في الدار، اي: التي في الدار، وقد تقدم بعض أحكامها في اوائل المبحث.

(و) منها: (ذو) الطائية، اي: المنسوبة الى بني طى، لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم، بمعنى: الذي، او التي، قال شاعرهم:

فان الماء ماء ابي وجدى وبئرى ذوحفرت وذوطويت

أي: التي حفرتها والتي طويتها، اي: بنيتها بالحجارة.

(و) منها: (ذا)، الواقعة (بعد ما اومن الاستفهاميتين، للمذكر والمؤنث)، مفردا كان او غيره.

واعلم: انه يجب ان يكون عايد الموصول: مطابقاً له تذكيراً وتأنيثا، وافراداً وتثنية وجمعا، ويجوز في ضمير من وما وامثالهما: مراعاة اللفظ والمعنى، فيجوز ان يقال: من كان امك ومن كان خالا تك ومن كنّ خالا تك وقس عليه البواقي.

(فائدة)، تكتب الذي والتي والذين: جمعاً بلام واحدة، لأن اللام فيها كالجزء منها لا تنفصل عنها، وان قلنا بزيادتها، فاقتصر في الكتابة على لام واحدة تخفيفا، واما اللذين تثنية: فانما تكتب بلامين، للفرق بينه و بين الجمع، وكان الجمع لثقله اولى بالتخفيف، وحمل اللتين عليها، فكتب ايضاً بلامين، وان لم يلتبس بشيء لوحذفت اللام وكذا اللذان رفعا.

واما اللاء بالهمزة، فتكتب بلامين، لئلا يلتبس بالا الاستثنائية او تكتب بلام واحدة، واما اخواتها: فمحمولة عليها واللام المحذوفة من الذي ونحوه، هي اول الاسم، لأن حرف التعريف جيء علامة للتعريف، والعلامة لا تغير ولاتحذف، فتأمل.

(تنبيه)، قد علم مماسبق: ان الموصول يحتاج الى عايد، وذلك: لأن يربط الصلة به، ولايكون غالباً الا الضمير، وقد يكون اسما ظاهراً كقوله:

فيارب ليلى أنت في كل موطن وانت الذي في رحمة الله اطمع

وهو قليل، والتقدير في رحمته، او في رحمتك واذا كان ضميراً يجوز حذفه بكثرة، ان كان متصلا منصوبا بفعل، كمن ترجو يهب اي: ترجوه، او بوصف غير صلة الالف واللام، كقوله:

ما اللّه موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولاضرر

اي: موليكه، لأن الضمير في الصورتين فضلة، لايوقع حذفه في لبس فلايجوز حذف المرفوع، نحو: الذي هو اخوك قائم، وذلك لكونه عمدة، ولاالمنصوب المنفصل، كجاء الذي اياه ضربت، وذلك: لفوات المقصود من انفصال العائد لوحذف، لأنه لايعلم حينئذ انه هل كان الضمير منفصلا مقدما ليدل على الحصر، ام كان متصلا غير دال على ذلك فلايحذف حذراً من الالتباس، ولاالمنصوب بغير الفعل والوصف كالمنصوب

بالحرف، نحو: جاءالذي انه قائـم لأنه عمدة، ولا المنصوب بصلة الألف واللام، نحو: جائني الـضـار بـه زيد، وذلك: لأن كون ال موصولا والصفة صلة، لايعلم الا بالضمير. حيث قالوا: الضميرلا يعود الا الى الأسماء، فلوحذف فات ذلك.

وكـذلـك يجـوز الحذف: اذا كان مجروراً بوصف بمعنى الحال او الاستقبال، اي: بـاضـافته، نحو قوله تعالى: «فاقض ماأنت قاض» والأصل قاضيه، وانما جاز الحذف: لأنـه فـضـلة، اي: منصوب محلا ولم يوقع حذفه في لبس، فلايجوز الحذف من نحو: جاء الذي انا غلامه، لأنه ليس مجروراً بالوصف، ولامن نحو: جاء الذي انا مضروبه، لأن الـضمير لـيـس منصوباً محلا، فليس فضلة، ولامن نحو: جاء الذي انا ضاربه امس، لأن الوصف بمعنى الماضي، وهو لايعمل فالضمير ليس منصوباً محلاً حتى يكون فضلة.

وكـذا يجوز الحـذف: اذا كان مجرورا بمثل الحرف الذي جر الموصول لفظاً و معنى ومتعلقا، نحو: مررت بالذي مررت به، وذلك لأن المحذوف يعلم بالمذكور، لأنه نفسه، فـان جر بغير ماالموصول جر لفظا، نحو: مررت بالذي غضبت عليه، او معنى: كمررت بـالـذى مـررت بـه على زيـد، او متعلقا، نحو: مررت بالذي فرحت به، لم يجز الحذف، لأنه لايعلم بالمذكور: لأنه ليس نفسه، وذلك واضح.

هنـا (مـسألـة) في لـفظة «ذا» الواقعة بعد «ما، اومن» فاعلم انه **(اذا قلت: ماذا صـنـعـت؟)** مستفهما عن شيء صنعه المخاطب، **(و)** اذا قلت: **(من ذا رأيت؟)** مستفهما عن شخص رآه المخاطب ففيه ثلا ثة أوجه:

الأول: ان يـكـون لـلـفـظـة «ذا» وكل من «ما ومن» معنى مستقلا **(فذا)** حينئذ **(مـوصـولـة)**، والـفـعـل بـعـدها صلتها، والعائد محذوف والتقدير: صنعته ورأيته، وهي وصـلـتـهـا خبر عـنـد سيبويه، **(وما ومن مبتدءان)** عنده، لأنه يجوز الابتداء بالنكرة اذا كـانـت مـتـضـمـنـة لـلاسـتـفهام، مثل جوازه اذا كانت واقعة بعد الاستفهام، وعند الأخـفـش بـالـعـكـس، لأنـه لايجوز ذلك، ومن هنا نشأ القصة الموضوعة المنسوبة الى الأخفش في «من ربك».

(و) الجـمـلـة على كـلا الـقـولين اسمية، ومعنى الجملة الاولى: اي شيء صنعته؟ ومـعـنى الـثـانـيـة: اي شـخـص رأيته؟ فالاولى ان يكون **(الجواب)** عن كلتا الجملتين: **(رفع)**، اي: اسـم مـرفوع، على انه خبر مبتدأ محذوف بقرينة السؤال، فتقول في جواب

الجملة الاولى: خاتم مثلا، اي: الذي صنعته خاتم، وتقول في جواب الثانية: زيد مثلا، اي: الذي رأيته زيد، وذلك ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه اسمية.

(و) الوجه الثاني: انه (يجوز لك الغاؤها،) اي: لفظة «ذا» بان تجعلها زائدة كسائر الكلم الزائدة، لامعنى لها الا التأكيد، وتجعل «ما» وحدها، وكذلك «من» بمعنى: اي شيء، واي شخص (فهما) حينئذ (مفعولان) قدما على الفعل، وذلك لصدارتهما.

(و) الوجه الثالث: (تركيبها)، اي: ذا، (معهما) اي: مع ما، ومن، وحاصل التركيب: انه ليس لأحد الجزئين معنى بالاستقلال بعد التركيب، نظير: شاب قرناها، وتأبط شرا، علما، وهما على هذا الوجه ـ ايضاً ـ (بمعنى: اي شيء، واي شخص،) فالمؤدى في الوجهين واحد، لافرق بينهما الا في: ان في اول الوجهين ماوحدها، ومن كذلك مفعول مقدم، وفي ثانيهما (الكل)، اي: مع ذا (مفعول) كذلك، والجملة في كلا الوجهين فعلية، (و) الاولى ان (الجواب على التقديرين،) اي: على الوجهين، اي: الالغاء والتركيب: (نصب)، اي: اسم منصوب على انه مفعول لفعل محذوف، كأن تقول: خاتما، اي: صنعت خاتما، وزيدا، اي: رأيت زيدا، وذلك: لما تقدم من كون الجواب مطابقاً للسؤال، وانما حكمنا بأولية الرفع في الوجه الأول، دون الوجوب، وبأولوية النصب في الاخيرين دونه، لانه يجوز في الوجه الاول: النصب ـ ايضاً ـ بأن يقال: خاتما، على ان يكون مفعول فعل محذوف، اي: صنعت خاتما، وزيدا، اي: رأيت زيدا، وكذلك يجوز في الوجهين الاخيرين الرفع، بان يقال: خاتم وزيد، على ان يكون خبر مبتدأ محذوف. اي: الذي صنعته خاتم، والذي رأيته زيد، لكنه في الصورتين يفوت المطابقة بين السؤال والجواب، وهو خلاف الأصل، اذ الاصل ان تجاب الاسمية بالاسمية، والفعلية بالفعلية، (وقس عليه)، اي: على قولك ماذا صنعت، ومن ذارأيت «الذي الفعل فيه متعد»: قولك الذي الفعل فيه لازم، (نحو: ماذا عرض؟ ومن ذاقام؟) وماذا انكسر؟ ومن ذاتصرف؟ فان الكلام والوجوه فيه كالكلام والوجوه فيه، لافرق بينهما، (الا) في شيء واحد، وهو: (ان الجواب رفع مطلقا)، اي: في الوجوه الثلاثة، اذ لايجرى في شيء منها فرض ماومن مفعولين لكون الفعل بعدهما لازما.

(تنبيه)، وقد تكون ذا الواقعة بعد ماومن: اسم اشارة، وذلك: اذا لم يكن بعدها

مايصلح لكونه صلة، بأن يكون مفرداً كقوله:

ماذا التواني الذي احسست في بدني   امن هموم فراق ام من المرض

وكقوله: «من ذا الذي يشفع عنده» وقد تكون ما زائدة وذا اسم اشارة، كقوله:

افورا سرع ماذا يافروق   وحبل الوصل منتكث حذيق

ذكره ابن هشام في الفصل الذي عقده في هذه المسألة، وقال ـ ايضاً ـ قد تكون ماذا كله اسم جنس، بمعنى: شيء او مؤولا بمعنى: الذى، كقوله:

دعي ماذا علمت سأتقيه   ولكن بالمغيب نبئيني

فقيل: ماذا موصول، بمعنى: الذي، قيل: انه بمعنى: اي شيء؟ وهو على كلا التقديرين: مفعول دعي.

واعلم: انه قد أجاز بعضهم: كون ذا موصولة من دون تقدم ماومن، مستدلين بقوله:

عدس مالعباد عليك امارة   امنت وهذا تحملين طليق

وفيه كلام، ذكرناه في «المكررات».

خاتمة، من الموصولات الاسمية الطائية: ذات، بمعنى: التي نحو: والكرامة ذات اكرمكم الله به ـ بفتح الباء، وسكون الهاء ـ اصله: بها، حذفت الألف للتخفيف، ونقلت حركة الهاء الى الباء بعد سلب الكسرة عنها.

ومنها: عند بعضهم «ذوات» مبنية على الضم، بمعنى: اللات، كقوله: ذوات ينهضن بغيرسائق، وقد تعرب اعراب مسلمات.

المركب

(ومنها)، اي: من المبنيات: (المركب،وهو: ماركب من لفظين) موضوعين حقيقة اوحكما، (ليس بينهما نسبة) اصلا، لافي الحال ولاقبل التركيب، وانما قلنا: حقيقة او حكما، لئلا يخرج مثل سيبو يه، فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى، لكنه في حكم الموضوع، حيث اجري مجرى الاسماء الموضوعة المبنية وقوله: ليس بينهما نسبة، احترازعن مثل عبدالله، وتأبط شرا وزيد منطلق، اعلاما، (فان تضمن) اللفظ

(الثاني)، اي: الجزء الثاني: (حرفا)، اي: حرف عطف، (بنيا)، اي: الجزءان اما الاول: فلوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب واما الثاني: فلتضمنه حرف العطف، (كخمسة عشر)، فان أصله خمسة وعشر، حذفت الواو، وركب عشر مع خمسة، (وحادي عشر واخواتها)، اي: اخوات خمسة عشر، وحادي عشر، فاخوات الاول: ماكان جزؤه الاول: على وزن الاعداد الاصلي، واخوات الثاني: ماكان جزؤه الاول: على صيغة اسم الفاعل، وانما بنى الجزءان على الحركة: للدلالة على عروض الحركة، وان لهما اصلا في الاعراب وعلى الفتح: ليخفف به بعض الثقل الحاصل من التركيب، قال نجم الائمة: اجاز بعضهم اعراب الجزئين، باضافة الجزء الاول الى الثاني تشبيهاً بالمضاف والمضاف اليه حقيقة.

(فان قلت): الجزء الثاني من المثال الثاني، اعنى: حادى عشر، لايتضمن الحرف، اذليس المراد به الحادي وعشر، بل المراد الواحد الذي بعد العشرة، وكذلك اخواته، فكيف بنى؟

قلت: نعم، لكن المراد بتضمن الجزء الحرف: اعم من ان يكون متضمنا في الاصل، او في الحال، فحاديعشر، في الاصل كان: احد عشر، فغير الى حادي عشر، فتضمن الحرف وان لم يوجد في المغير اليه، لكنه موجود في المغير عنه، (الا اثنى عشر وفرعيه) وهما اثنتى عشر، وثنتى عشر، (اذ) الجزء (الاول منها معرب ـ على المختار ـ) لشبهه بالمضاف بسقوط النون. فانه وان كان العلة المقتضية للبناء في بابه موجودة فيه، الا انهم لما حذفوا الواو وصار «اثنان عشر» وحذفوا النون ايضا كراهة وجود مايؤذن بالانفصال، مع حذف الواو الذي يؤذن بالا تصال، فوجب اجراء الجزء الاول منه مجرى المضاف: في وجوب بقائه على اعرابه، واما الجزء الثاني: فهو باق على بنائه للتضمن، كاخواتها (والا) اي: وان لايتضمن الجزء الثاني من المركب: حرف العطف، (اعرب) الجزء (الثاني) اعراب غير المنصرف، (كبعلبك)، و بني الجزء الاول للتوسط المذكور المانع من الاعراب، واما الحركة فللفرق المذكور، والفتحة فلانها لدفع الثقل الحاصل بالتركيب، او لتنزيل الجزء الثاني من الجزء الاول بمنزلة تاء التأنيث من الكلمة: في لزوم فتح ماقبلها، وفي المقام وجوه اخر:

منها: انه يبنى الجزء الثاني -ايضاً- تشبيهاً بما يتضمن الحرف اعني: خمسة عشر واخواتها.

ومنها: انه يعرب الجزء الاول بحسب العوامل، مع جواز صرف الجزء الثاني وعدمه.

ومنها اعرابهما مع اضافة الاول الى الثاني، ومنع صرف الثاني.

ومنها: هذه الصورة بحالها مع صرف الثاني.

هذا كله (ان لم يكن) الجزء الثاني (قبل التركيب مبنيا) واما اذا كان قبل التركيب مبنيا، (كسيبويه)، فان الجزء الثاني منه من اسماء الأصوات غير القابلة للاعراب، لكونها غير موضوعة لمعنى فاذا كان كذلك: فيبقى الجزء الثاني على ماكان عليه من البناء، قال الرضي: ويجوز اعرابه اعراب مالاينصرف، ويجوز على قلة اضافة الاول الى الثاني، تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه، فيجيء في المضاف اليه المنع والصرف، (وان كان احد الجزئين او كليهما حرفاً او فعلاً، وقد ذكرنا امثلتها في «المكررات» المطبوع ثانيا) فلايستنكر اضافة الحرف والفعل، ولا الاضافة اليهما، لأنهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة، (كمابيناه هناك -ايضاً-)

هذا كله فيما كان التركيب بالعلمية، واما ماكان التركيب فيه قبل العلمية، فقال الرضي: ان كان جزؤه الثاني قبل العلمية معرباً باعراب معين لفظاً او تقديراً، وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب وكذا يبقى الجزء الأول على حاله من الاعراب المعين، ان كان له اعراب قبل العلمية، (وهذا هوالمراد بقولهم: فتحكى) كما في زيد قائم، و يضرب زيدا، ومن الاعراب العام ان كان كذلك، نحو: عبدالله، وضرب زيد، وحسن وجهه، ومضروب غلامه، وذلك: احتراماً لخصوص الاعراب او عمومه، وان لزم دوران الاعراب (في نحو: عبدالله واخواته)، على آخر الجزء الأول الذى هو كبعض الكلمة، وكذا يترك جزؤه الأول على البناء، ان كان في الاصل مبنيا، كما في ضرب زيد، وسيضرب، وان زيدا، قال سيبويه: المسمى بالمعطوف دون المتبوع: واجب الحكاية، انتهى كلامه رحمه‌الله بتصرف يسير منا توضيحا.

هذا باب (التوابع)

وهو جمع «تابع» من التبع، وقد جاء في اللغة لمعان كلها تنبيء: عن الموافقة والتأخر، قال في ـالمصباحـ: تبع زيد عمرا تبعا، من ـباب تعبـ مشى خلفه، او مر به فضى معه، والمصلى تبع لامامه، والناس تبع له، ويجوز جمعه على اتباع، مثل: سبب واسباب، وتتابعت الأخبار: جاء بعضها اثر بعض بلافصل، وتتبعت احواله: تطلبتها شيئاً بعد شيء في مهلة، و«التبعة» وزان «كلمة» ماتطلبه من ظلامة ونحوها، وتبع الامام: اذا تلاه، وتبعه: لحقه وتابعه على الأمر: وافقه، وتتابع القوم: تبع بعضهم بعضا، واتبعت زيداً عمرا ـبالالفـ: جعلته تابعاً له، والتبيع: ولد البقرة في السنة الاولى، والانثى: تبيعة، وجمع المذكر: اتبعة، مثل: رغيف، وارغفة، وجمع الانثى: تباع، مثل: المليحة، وملاح، وسمى تبيعا: لأنه يتبع امه، فهو فعيل بمعنى فاعل، انتهى.

ومنه يظهر وجه المناسبة في المعنى الاصطلاحي، وهو قوله: **(كل فرع)**، اي: ثان، اي: متأخر في الرتبة عن سابقه، اي: متبوعه فدخل فيه التابع الثاني والثالث، وهكذا. **(اعرب باعراب سابقه)** اي: بجنس اعراب سابقه، بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه، و يكون كلاهما ناشئاً من جهة واحدة شخصية، مثل: جائني زيد العالم، فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية، اي: المتأخرة عنه، واعرابه من جنس اعرابه، وهو الرفع، والرفع في كل منهما ناشيء من جهة واحدة شخصية، هي فاعلية زيد العالم، لأن المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لامطلقاً،

فقوله: «اعرب باعراب سابقه» يشمل التوابع، وخبر المبتدأ، وثاني مفعولي ظننت واعطيت، فلابد من قولنا: «من جهة واحدة» ليخرج المذكورات، لأن العامل في «المبتدأ والخبر» وان كان هو الابتداء اعني: التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد، لكن هذا المعنى من جهة انه يقتضي مسندا اليه صار عاملاً في المبتدأ، ومن جهة انه يقتضي مسنداً صار عاملاً في الخبر فالرفع فيهما ليس من جهة واحدة. وكذا

«ظننت» من جهة انه يقتضي مظنوناً فيه ومظنونا، عمل في المفعولين، وكذا «اعطيت» من جهة انه يقتضي عاطيا، اي: آخذا، ومعطيا، اي: مأخوذا، عمل في مفعوليه، وقس عليها اشباهها، من نحو: انكحت، وزوجت، ونحوهما، واستنبط مماذكرنا: وحدة الجهة في سائر التوابع.

واعلم: ان الاعراب المذكور في التعريف بالنسبة الى التابع والمتبوع: اعم من ان يكون لفظياً او تقديرياً اومحليا،فلايستشكل بنحو: جائني موسى العادل، و يازيد العاقل، وزيد ضرب ضرب،ولكنه يشكل بنحو:ان ان زيداً قائم وضرب ضرب زيد، مما لا اعراب فيه، لا في الأصل ولا في الفرع، لالفظاً ولا تقديراً ولامحلا، اللهم الا ان يقال: ان المراد من الأصل والفرع: ماكان اسما، لكنه لايناسب اطلاق قوله في التأكيد اللفظي: انه هو اللفظ المكرر، فتأمل.

(وهي)، اي: التوابع: (خمسة)، وانما اتى العدد بالتاء، لأن التوابع جمع تابع بصيغة المذكر، منقول عن الوصفية الى الاسمية، والفاعل الاسمي يجمع على فواعل، كالكاهل، وهو اسم لمابين الكتفين يجمع على كواهل.

النعت

(الأول) من التوابع: (النعت)، قيل: النعت والوصف مترادفان، وقيل: النعت يقال فيما كان من الصفات الحسنة، كالعالم، والفاضل، ونحوهما، والوصف مطلق، اي: يقال فيها وفي غيرها، كالجاهل، والفاسق، ونحوهما وقيل فيها اقوال اخر، نقلناها في «المكررات». (و) كيف كان: (هوما)، اي تابع (دل على) حصول (معنى في متبوعه مطلقا)، اى دلالة دائمية، غير مقيدة بخصوصية مورد دون مورد، ومادة دون مادة، فخرج سائر التوابع، فانها لا تدل على معنى في متبوعه، الا في بعض الموارد الخاصة، والمواد المخصوصة لامطلقا، كالبدل في مثل قولك: اعجبني زيد علمه، وكالمعطوف في قولك: اعجبني زيد وصبره، وكالتأكيد في جائني القوم كلهم، لدلالة «كلهم» على معنى الشمول في القوم، ومن الواضح: ان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع: انما هي لخصوص الموارد وموادها، بدليل: انها لوجردت

عن هذه المواد، بأن يقال: أعجبني زيد غلامه، او أعجبني زيد وغلامه، اوجائنى القوم أنفسهم، لاتجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها، بخلاف النعت، فانه يدل على حصول معنى في المتبوع دائما، وفي اى مورد ومادة وقع.

(واعلم): ان فائدة النعت في الأكثر التخصيص في النكرة، نحو: رجل عالم، اوالتوضيح في المعارف، والفرق بينهما: ان الأول تقليل الاشتراك، والثاني تعيين المشترک ، ورفع الاحتمال الناشيء عن الاشتراك، وقد يكون النعت لمجرد الثناء او الذم، وذلك: اذا كان المنعوت معينا بدونه، نحو: اعوذ بالله الرحيم الكريم، من الشيطان اللعين الرجيم.

وقد يكون لمجرد التأكيد، مثل: «نفخة واحدة» اذ الوحدة تفهم من التاء، فاكدت بالواحدة.

وقد يكون للترحم، نحو: هذا عبدك المسكين، وقد يكون لغير ذلك مما ذكر في علم البيان.

واعلم: انه لما كان اكثر النعوت من المشتقات، زعم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط فيها، حتى تأولوا النعت الجامد نحو: مررت برجل اسد الى المشتق، اي شجاع، بل ضعف بعضهم وقوعها نعتا.

وقال بعضهم: لاداعي الى اشتراط الاشتقاق، ولا موجب للتأويل بالمشتق، لاعقلاً ولانقلاً، ولافرق بين ان يكون النعت مشتقاً اوغيره: في صحة وقوعه نعتا، اذا كان للمشتق معنى يحصل في متبوعه دائما، اي: في جميع الاستعمالات، نحو: تميمي وذومال، فان التميمي يدل دائما: على ان في متبوعه نسبة الى قبيلة تميم، وذو مال يدل: على ان في متبوعه كونه صاحب مال، وقول المصنف: (والأغلب اشتقاقه)، يحتمل كلا القولين، (وهو)، اي: النعت، (اما بحال موصوفه)، اي: بحال قائمة به، نحو: رأيت رجلاً فاضلاً، فان الفضل حال الرجل وصفته، (و) هذا القسم من النعت: (يتبعه)، اي: الموصوف، في عشرة امور، وهي: ماذكره بقوله: (اعرابا، وتعريفا، وتنكيراً، وافراداً وتثنية وجمعا، وتذكيراً، وتأنيثا) فيوجد من هذه الامور في كل تركيب أربعة، الا اذ كان صفة، يستوى فيها المذكر والمؤنث، كفعول بمعنى فاعل، نحو: رجل صبور، وامرأة صبور، او فعيل بمعنى مفعول، كرجل جريح، وامرأة جريح، او كان مصدرا، أو

افعل التفضيل بمن، اوافعل التفضيل المضاف للزيادة على من اضيف اليه، فان الوصف مفرد مذكر دائما كائناما كان الموصوف.

او كان صفة مؤنثة بالتاء، تقع على المذكر، كرجل نسابة أو علامة، اوكان الموصوف مركبا من اجزاء يصدق على كل جزء منها النعت، فحينئذ يوصف المفرد بالجمع، كوصف النطفة بالأمشاج، فانها مركبة من اشياء كل منها مشج وقس عليها ثوب اسمال (اوبحال متعلقه) اي: متعلق الموصوف، اي: ماكان له نسبة واضافة الى الموصوف، كالأب، والغلام، نحو: جائني رجل مجتهد ابوه، ورأيت رجلا فاسقا غلامه، او كان له ربط الى من له تلك النسبة والاضافة، كزيد ـ في قولك: ـ جائني رجل ضارب اباه زيد، وبالجملة المراد من المتعلق: ماكان بحيث يتولد من حاله صفة اعتبارية للموصوف، كصفة مجتهد الاب في المثال الأول، وفاسق الغلام في المثال الثاني، وكون زيد ضارب ابيه في المثال الثالث، (و) هذا القسم من النعت (يتبعه)، اي: الموصوف، (في الثلاثة الاول)، الاولى ان يقول: في الخمسة الاول، اذ المراد: الاعراب بأقسامه الثلاث، والتعريف، والتنكير، فيوجد منها في كل تركيب اثنان، (واماقي) الخمسة (البواقي) من العشرة، وهو ايضا خمسة، اي: الافراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، (فان رفع) النعت (ضميرالموصوف)، بان كان النعت متحملا لضمير يعود الى الموصوف، فينظر الى الموصوف (فوافق) له في الخمسة البواقي (ايضا)، مثل الخمسة الاول، (نحو: جائني امرأة كريمة الأب)، بالاضافة، اوكريمة ابا، بالنصب على التميز، (و) جائني (رجلان كريما الأب) بالاضافة، اوكريمان ابا، بالنصب على التميز، (و) جائني (رجال كرام الأب)، بالاضافة، اوكرام ابا، النصب على التميز، (والا) يرفع النعت ضمير الموصوف، بأن كان فاعله اسما ظاهراً هو المتعلق، (فكالفعل)، اي: حكم النعت حينئذ حكم الفعل، لشبهه به: في انه بالنسبة الى الخمسة البواقي ينظر الى فاعله كالفعل الرافع اسما ظاهرا على الفاعلية، فان كان فاعله مؤنثا حقيقيا بلافصل: يجب تأنيثه. وان كان الموصوف على خلاف ذلك، (نحو: جائني رجل حسنة جاريته)، كما ان الفعل ايضا كذلك، نحو: قامت هند، الاعلى لغة قال: فلانة، او على التأويل، نحو قال نسوة، وان كان مذكرا: يذكر، كالفعل، و يأتي مثاله.

وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي، (او) حقيقيا مفصولاً، جاز حينئذ الوجهان، فنقول: جائني رجل (عالية) داره (او) تقول: (عال داره)، كما ان الفعل ـ ايضا ـ كذلك، نحو: طلعت الشمس، وطلع الشمس، وكذلك تقول في المؤنث الحقيقي المفصول، و يأتي مثاله ـ ايضا ـ.

(و) يجب في القسمين: افراد النعت، وان كان المنعوت او الفاعل او كلاهما مثنى او جمعا، كالفعل، نحو: (لقيت امرأتين حسنا عبداهما)، هذا اول المثالين الموعودين، (او) لقيت رجلين او امرأتين (قائما اوقائمة في الدارجاريتهما)، هذا ثاني المثالين الموعودين. فتأمل جيدا.

المعطوف بالحرف

(الثاني) من التوابع: (المعطوف بالحرف)، وسيأتي تعداده بعيد هذا، (وهو: تابع) مقصود بالنسبة الواقعة في الكلام مع متبوعه، (بواسطة الواو، او الفاء، اوثم، اوحتى، او ام، او اما، او او، اوبل، اولا، اولكن،) فالواو للجمع المطلق، بمعنى انه لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه، بمعنى: انه لايفهم منها الترتيب وعدمه الا بالقرينة الخارجية، وان كان بينهما في الواقع ترتيب، (نحو: جائني زيد وعمرو)، فيمكن فيه ان يكون صدور المجيء منهما مرتبا، بأن يكون مجيء عمرو بعد مجيء زيد، كما يمكن ان لايكون مرتبا، بان يكون على العكس من ذلك او يكون صدوره منهما دفعة واحدة، وفي زمان واحد (و) قوله تعالى: («جمعناكم والأولين») يمكن ان يكون من قبيل المثال المذكور، كما يمكن أن يكون من قبيل ماعلم المقصود، اي الترتيب وعدمه بالقرينة الخارجية، لامنها.

والفاء: للجمع مع الترتيب والاتصال، والترتيب قسمان: معنوى، نحو: قام زيد فعمرو، وذكرى، وهو: في عطف المفصل على المجمل، نحو: توضأ زيد فغسل وجهه و يديه، ومسح رأسه ورجليه، واما قوله تعالى: «وكم من قرية أهلكناها فجائها بأسنا بياتاً» فمعناه: اردنا اهلاكها، فجائها، كما في قوله تعالى: «اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم» الآية، قاله ابن هشام، في الباب الثامن، في القاعدة الخامسة، او

انها للترتيب الذكرى، قاله في حرف الفاء، والاتصال في كل شيء بحسبه، كمايقال: تزوج فلان فولد له ولد، اذا لم يكن بين التزوج والولد الامدة الحمل، وان كان تلك المدة تسعة اشهر غالبا، وكقولك: دخلت طهران فخراسان، اذا لم تقم في طهران ولابين البلدين، واما قوله تعالى: «والذي اخرج المرعى فجعله غثاء احوى» فقال السيوطي: معناه: فمضت مدة فجعله، ويمكن ان يقال: هذا التأويل في المثال الأول ايضاً فتأمل.

(واما ثم)، فهو مثل الفاء: في الجمع والترتيب دون الاتصال، نحوقوله تعالى: «فأقبره ثم اذا شاء أنشره» وقد يأتي لترتيب الاخبار، لالترتيب المعنى، نحو: بلغني ماصنعت اليوم ثم ماصنعت امس اعجب، اي: ثم اخبرك ان ماصنعت امس اعجب، فعليه لا تراخي فيه ايضاً فتدبر. وقد يأتي بمعنى الفاء، كقوله:

كهز الرديني تحت العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب

قاله السيوطي.

(وحتى)، مثل ثم: في الترتيب مع عدم الاتصال، ففي كليهما مهلة وتراخ، الا ان التراخي في «حتى» اقل منه في «ثم» فهي متوسطة بين الفاء التي لامهلة فيها ،وبين ثم الدالة على المهلة والتراخي.

والمعطوف بحتى، جزء قوي من متبوعه، نحو: مات الناس حتى الانبياء(ع)، او جزء ضعيف منه، نحو: قدم الحاج حتى المشاة.

والفرق بين «ثم، وحتى» بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة، من وجهين: الأول: اشتراط كون المعطوف بحتى جزءاً قويا او ضعيفا، بحث يصلح عرفا ان يفرض: انه غير المتبوع، فيجعل غاية وانتهاءاً للفعل المتعلق بالكل، اعنى المتبوع، فيدل انتهاء الفعل اليه على شموله بجميع اجزاء الفعل كالمثالين المذكورين، ونحو: اكلت السمكة حتى رأسها، ونحو:

القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها

ولايشترط ذلك في «ثم».

والفرق الثاني: ان المهملة المعتبرة في «ثم» انما هي بحسب الخارج او الذكر، وفي «حتى» بحسب الذهن، فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت او لابغير الأنبياء،

و يتعلق بعد التعلق بهم بالأنبياء، وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس، وهكذا المناسب في الذهن: تقدم قدوم الراكبين من الحاج على الماشين منهم. وان كان يمكن في بعض الأحيان عكس ذلك، لاسيا في زمان كان السفر على البعير وامثاله، وقس على هذين المثالين المثالين الاخرين، ونحوهما.

(وام، وإما -بكسرالهمزة- واو،) كل واحد من هذه الثلاثة: للدلالة على احد الأمرين، او الامور مبهما، ثم يتولد من هذا المعنى معاني اخر مناسبة للمقام، مذكورة في المفصلات، كالتسوية والتخيير، والتقسيم، ونحوها، نحو قوله:

ولست ابالي بعد فقدى مالكا امــوتى نـاء ام هــو الان واقــع

ونحو: انكح اما هنداً واما اختها، ونحو: الكلمة اسم او فعل اوحرف.

(و بل، ولا، ولكن،) كل واحد من هذه الثلاثة لأحد الأمرين او الامور معينا، فبل بعد الاثبات، لنقل الحكم عن المتبوع الى التابع نحو: جائني زيد بل عمرو، اي: بل جائني عمرو، فحكم المجيء ثابت لعمرو دون زيد، واما زيد فهو في حكم المسكوت عنه، فلم يحكم عليه بشيء، لابالمجيء ولابعدمه، بمعني: ان الاخبار عنه لم يكن بطريق القصد، وانما وقع بسبق اللسان سهواً، ولذا انتقل عنه بسبب بل.

واما بعد النفي، نحو: ماجائني زيد بل عمرو، ففيه اقوال:

منها: انه كالاثبات، اي: انه لنقل حكم النفي عن المتبوع الى التابع، على مابيناه آنفا، فمعنى المثال: بل ماجائني عمرو، وزيد في حكم المسكوت عنه.

ومنها: ان بل تثبت الحكم المنفي للتابع، والمتبوع في حكم المسكوت عنه، اوالحكم منفي عنه، فمعنى المثال: بل جائني عمرو، وزيد اما في حكم المسكوت عنه، او المجيء منفي عنه، وفي المقام اقوال اخر، مذكورة في الكتب المفصلة.

(واما لا،) فهي لنفي الحكم الثابت للمتبوع عن التابع، فالحكم فيها للمتبوع لاالتابع، عكس بل في الاثبات، نحو: جائني زيد لاعمرو، فالمجيء هنا ثابت لزيد لالعمرو.

(واما لكن)، ففيها اقوال، ذكرناها في شرحنا على المطول، عند قول المصنف: «ولكن كان القسم الثالث».

منها: انها عاطفة، فهي حينئذ لازمة للنفي لايستعمل بدونه، وتأتي على وجهين:

الاول: ان تكون لعطف مفرد على مفرد، وهي حينئذ نقيضة «لا»فتكون لايجاب ماانتفى عن المتبوع، فتكون لازمة لنفي الحكم عن المتبوع، نحو: ماقام زيدلكن عمرو، اي: بل قام عمرو.

والوجه الثاني: ان تكون لعطف الجملة على الجملة، وهي حينئذ نظيرة «بل» في مجيئها بعد الاثبات والنفي، فبعد الاثبات تكون لنفي مابعدها، نحو: جائني زيد لكن عمرو لم يجيء، وبعد النفي تكون لاثبات مابعدها، نحو: ماقام زيد ولكن عمرو قام، وهاهنا كلام لايسعه المقام.

(وقد يعطف الفعل) على الفعل ان اتحدا زمانا، نحوقوله تعالى: «لنحيي به بلدة ميتا لنسقيه» ولايضر اختلافها في اللفظ، بأن يكون احدهما ماضيا والآخر مضارعا، نحو قوله تعالى: «تبارك الذي ان شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا» ويجوزان يعطف الفعل (على اسم مشابه له)، اي: للفعل، بأن يكون مشتقا، نحو قوله تعالى: «فالمغيرات صبحا فأثرن» (و) كذلك يجوز العطف (بالعكس) بان يعطف اسم مشابه للفعل عليه، نحو: «يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي» (ولايحسن) بل قيل: يمتنع (العطف على) الضمير (المرفوع المتصل، بارزاً كان اومستترا، الا مع الفصل) بين المعطوف والمعطوف عليه، بسبب تأكيد الضمير المتصل المرفوع (با) لضمير (المنفصل) اوّلا، ثم العطف عليه، وذلك: لأن الضمير المتصل المرفوع كالجزء لفظا، حيث لايجوز انفصاله ومعنى، حيث ان الفاعل كالجزء من الفعل، فلوعطف عليه بلا تأكيد: كان كالعطف على بعض الكلمة، فاكد اوّلا بمنفصل، ليعلم بذلك: انه ليس جزء حقيقة، بدليل: جواز انفصاله بتأكيده، فيحصل له نوع استقلال، ولايجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، فيلزم ان يكون هذا المعطوف ـ ايضا ـ تأكيد، وهو باطل، فان الضمير ان كان منفصلا، نحو: ماضرب الا انت وزيد، لم يكن كالجزء لفظا، وكذا ان كان متصلا منصوبا، نحو: ضربتك وزيدا، لم يكن كالجزء، فلاحاجة فيها الى التاكيد بمنفصل (او) بسبب (فاصل ما، اوتوسط لا) الزائدة (بين العاطف والمعطوف). فيجوز في الصورتين ترك التأكيد بالمنفصل، لانه قدطال الكلام بوجود الفاصل، فحسن الاختصار بترك التأكيد، (نحو: جئت انا وزيد)، هذا مثال التأكيد بالمنفصل، واما

مثال الفاصل فهو على وجهين: احدهما: ماكان الفاصل قبل حرف العطف، نحو: (﴿ويدخلونها ومن صلح﴾)، والثاني ماكان الفاصل بعد حرف العطف نحوقوله تعالى: (﴿وما اشركنا ولاآبائنا﴾)فهو من اقسام فاصل ماالذي لكرهتهم بعد حرف العطف، خلافا لظاهر المصنف، حيث جعله مغايراً لفاصل ما، كما يدل عليه عطفه باو، وكيف كان: فلازائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفي، توسط بين العاطف والمعطوف عليه، وانما قلنا: يجوز ترك التأكيد في الصورتين، لأنه يجوز التأكيد فيهما ـ ايضا ـ نحو قوله تعالى: «فكبكبوا فيها هم والغاوون» فالأمران، اي: التأكيد وتركه، متساويان، اما الأول: فلوجود الفاصل، واما الثاني: فلما سبق، اعنى: طول الكلام بوجود الفاصل.

(تتمة و) فيها مسألتان، فالاولى: انه اذا عطف على ضمير مجرور (يعاد الخافض)، اي: الجار، فيدخل (على المعطوف)، حرفا كان الخافض او اسما، فالأول، اي: العطف (على ضمير مجرور)، والخافض حرف (نحو: مررت بك وبزيد)، والثاني، اي: العطف على ضمير مجرور والخافض اسم، نحو: «نعبد إلهك وإله آبائك» وعللوه بوجوه:

منها: ان الضمير المجرور شبيه بالتنوين ومعاقب له، فلم يحسن اولم يجز العطف عليه، كالتنوين.

ومنها: ان من حق المعطوف والمعطوف عليه: ان يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الاخر، وضمير الجر لايصلح لذلك، لعدم امكان حلوله في محل المعطوف منفصلا عن الجار، فقبح او امتنع العطف الا باعادة الجار.

ومنها: ان اتصال الضمير المجرور بجاره، اشد من اتصال الفاعل برافعه، لأن الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله من رافعه والضمير المجرور لاينفصل من جاره ابدا، لعدم استعمال الضمير المجرور المنفصل كماتقدم في باب الضماير ـ فكره او امتنع العطف عليه، اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة، وقلنا: انه ليس للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكد به اولا، ثم يعطف عليه، كمافعل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع المنفصل او المنصوب المنفصل لتأكيده مذلة. ولم يكتف هنا بفاصل ما، لأن الفصل لا تأثير له الا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار، فحيث

لايمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لايتصور له أثر، فكيف يكتفى به؟ فلاوسيلة لجواز العطف الا اعادة الجار على المعطوف.

وليعلم: ان جر المعطوف بالجار الأول والثاني كالعدم، لأنه زائد لغرض العطف، بدليل قولهم: بيني و بينك، اذ بين لايضاف الا الى المتعدد، لأنه بمعنى الوسط.

قال في ـ المصباح ـ: بين ظرف مبهم، لايتبين معناه الا باضافته الى اثنين فصاعدا، او مايقوم مقام ذلك، كقوله تعالى: «عوان بين ذلک» انتهى.

وقيل: جر المعطوف بالثاني وان كان زائدا: كالزائد في: «كفى باللّه شهيدا».

(و) اما المسألة الثانية، فتحتاج الى مقدمة مختصرة، وهي: ان العطف اما على معمول واحد اوعلى ازيد، والأزيد اما اثنان او ازيد من اثنين، والاثنان اما معمولان لعامل واحد اوالعاملين، والعاملان اما مختلفان في العمل او متحدان، فهذه خمسة اقسام:

فالأول، اعني: على معمول واحد، نحو: جاء زيد وعمرو، والثالث، اعني: على معمولي عامل واحد، نحو: ضرب زيد عمرا و بكر خالدا، والخامس، اعني: على معمولي عاملين متحدين في العمل، نحو: ضرب واكرم زيد عمرا و بكر خالدا، كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة جائز بلاخلاف يعتد به، الا في الثالث، وقد بين في باب التنازع.

واما الثاني، اعنى: على ازيد من اثنين، فلاخلاف ولانزاع في امتناعه، و يظهر وجهه: ممانذكره بعيد هذا.

واما الرابع، اعني: على معمولي عاملين مختلفين في العمل. فهو نحو: ماكل سوداء تمرة و بيضاء شحمة، ونحو قوله:

اكل امرء تحسبين امرءاً ونار توقد بالليل نارا

فالفراء يجوز هذا القسم. فيقول: ان بيضاء في المثال عطف على سوداء المجرور بعامل المضاف اليه، وشحمة عطف على تمرة، المرفوع اما بالابتدائية او بما النافية، والعاملان مختلفان، وكذلك في البيت يقول: ان النار الأول المجرور عطف على امرء المجرور بالاضافة والنار الثاني المنصوب عطف على امرء المنصوب بتحسبين، والعاملان

ايضا مختلفان.

واما المشهور: فلا يجوزون هذا العطف، الا في المثال الآتي، بدعوى: ان الحرف الواحد لم يقوان يقوم مقام عاملين مختلفين، فيؤولون كل ماجاء من هذا القسم: مما ظاهره العطف على معمولي عاملين مختلفين، فالتأويل عندهم في المثال: بتقدير عاملين، اي: ولاكل بيضاء شحمة، وكذلك التقدير في البيت، اي: واكل نار توقد بالليل تحسبين نارا، فليس فيهما عطف مفرد على مفرد، حتى يكون من العطف على معمولي عاملين مختلفين، بل العطف فيهما من عطف الجملة على الجملة، والى اجمال مافصلنا في هذا القسم الرابع اشار المصنف بقوله:

(ولايعطف على معمولي عاملين مختلفين على المشهور، الا في نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو) وفي نحو: ان في الدار زيدا والحجرة عمرا، اي: الا في صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب فالحجرة عطف على الدار، والعامل فيه في المثالين «في» وعمرو معطوف على زيد، والعامل فيه «الابتدائية» في المثال الأول، و «ان» في المثال الثاني، وانما اجاز المشهور المثالين مع كون العطف فيهما على معمولين مختلفين كما بينا: لمجيئه في كلام العرب، وانما اقتصر المشهور على ماجاء في كلامهم وسمع منهم، لأن ماخالف القياس يقتصر على مورد السماع.

التأكيد

(الثالث) من التوابع: **(التأكيد: وهو تابع يفيد تقرير متبوعه)**، اي: تثبيته وتحقيقه، بحيث لايحتمل من المتبوع غيره وذلك: اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع، او لدفع ظن المخاطب بالمتكلم الغلط، وهذا الدفع يحصل بتكرير اللفظ، نحو: ضرب ضرب زيد، او ضرب زيد زيد، او ضربت زيدا زيدا ونحوها، او لدفع ظن المخاطب بالمتكلم التجوز، نحو قولك: زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم المخاطب، ان تريد بالقتل معناه المجازي، اي: الضرب الشديد ونحوه: فيجب حينئذ ايضا تكرير اللفظ، حتى يتيقن المخاطب ان المراد معناه الحقيقي لاالمجازي، وكذلك قولك: جاء زيد زيد، دفعا لتوهم المخاطب ان المراد بزيد، احد غلمانه مجازا، فبالتكرير تثبت: ان المراد معناه الحقيقي:

اي: هو نفسه لااحد غلمانه المحسوب كنفسه بسبب من الاسباب.

(او) يفيد (شمول الحكم لأفراده)، اي: المتبوع، وهذا لدفع ظن المخاطب بالمتكلم التجوز في النسبة، فانه كثيرا ماينسب الفعل الى جميع الأفراد مع انه يريد بعضها، فيدفع هذا الوهم عن المخاطب، مثلا اذا قيل: جائني القوم، يمكن للمخاطب ان يتوهم ان الجائي بعضهم لاكلهم، والنسبة اليهم انما وقع بطريق التغليب، او بطريق تنزيل غير الجائي منهم منزلة الجائي، او بطريق تنزيل مجيء البعض منزلة مجيء الكل، بناء في ان المجيء كان صادرا عن مشاورة ورضاء عن جميعهم، فان الفعل الصادر عن البعض بطريق المشاورة والرضا: كالصادر عن الكل، فاذا قال: كلهم مثلا افاد الشمول، وازال تلك الاحتمالات ودفعها، ودل على انه لا تغليب ولاغيره من تلك الاحتمالات، (وهو)، اي: التأكيد، (اما لفظي: وهو اللفظ المكرر) حقيقة، كما مثلنا آنفا، او حكما، نحو: ضربت انت، وضربت انا، فان ذلك في حكم تكرير اللفظ، وان كان مخالفا للاول لفظا، اذ الضرورة داعية الى المخالفة، لأنه لايجوز تكريره متصلا، ولكن هذا بناء على عدم القول: بان الضمير التاء وان عماد، والا فالتكرير حقيقي فتنبه.

(او معنوي) اي: منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى، (والفاظه) كثيرة محفوظة ومخصوصة، منها: (النفس، والعين) وهما يؤكدان المفرد والتثنية والجمع، (ويطابقان المؤكد في غير التثنية)، يعني: يفردان في المؤكد المفرد، ويجمعان في الجمع (وهما)، اي: النفس والعين، (فيها)، اي: في التثنية (كالجمع) اي: يجمعان في المؤكد التثنية، (تقول: جائني زيد نفسه) وعينه، وجائتني هند نفسها، (و) جائني (الزيدان) او الهندان (انفسهما) واعينهما، بصيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث، ولايقال نفساهما بصيغة التثنية، لكراهة اجتماع التثنيتين مع شدة الاتصال لفظا ومعنى بين المضاف والمضاف اليه، اذ مصداقهما في الخارج شيء واحد، بخلاف جاء زيد وعمرو وغلاماهما، اذلااتصال بين المضاف والمضاف اليه الا لفظا، وسمع عن بعض العرب نفساهما وعيناهما -بصيغة التثنية- لكنه شاذلا يعبؤ به لماذكر، وكذلك افرادهما، بان يقال: نفسهما وعينهما (و) تقول: جائني (الزيدون انفسهم) بصيغة الجمع على الأصل، وان يلزم منه اجتماع الجمعين مع شدة الاتصال بينهما، اذ لم يسمع من العرب افراد

المضاف او تثنية، فلابد من اتيانه جمعا.

(و) منها، اي: من الفاظ التأكيد: (كلا وكلتا للمثنى) المذكر والمؤنث، فالأول للاول، والثاني للثاني، نحو: جائني الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما.

فائدة، اذ اضيف: «كلا، وكلتا» الى الظاهر، افرد الضمير الراجع اليهما، نحو قوله تعالى: «كلتا الجنتين آتت اكلها» والسر في ذلك: ان المراد بهما حينئذ كل واحد من التثنية لاالمجموع، بخلاف مااذااضيفا الى الضمير، نحو: الرجلان كلاهما جاءا، فيطابق الضمير الراجع اليهما، لأن المراد بهما مجموع التثنية، وهذا نظير «اي» فانه اذا اضيف الى مثنى معرفة افرد ضميرها، نحو: اي الرجلين لقيته اكرمه، او الى نكرة طوبق، نحو: اي رجلين ضربا، يظهر وجه ذلك مما ذكرنا آنفا.

(و) منها، اي: من الفاظ التأكيد (كل، وجميع، وعامة،) وهذه الثلاثة (لغيره)، اي: لغير المثنى، اي: للمفرد والجمع (من ذي اجزاء) يصح افتراق تلك الاجزاء (ولو كان تجزئته (حكما) (نحو: اشتريت العبد كله). فان العبد قد يتجزى في الاشتراء، كالدار مثلا، فيشترى الثلث او الربع ونحوهما، فيصح تأكيده ليفيد الشمول، بخلاف جائني زيد كله، لعدم صحة افتراق اجزائه لاحسا ولاحكما في المجيء، او كان تجزئته حقيقة وحسا، كأجزاء القوم، وقد تقدم مثاله في اول الباب مع توضيحه، (ويتصل) كل واحد من هذه المؤكدات (بضمير مطابق للمؤكد)، نحو: قرأت الكتاب كله، والصحيفة كلها، واشتريت الاماء كلهن، وقس على ذلك البواقي، (وقد يتبع كل بأجمع)، اي: يذكر بعد كل لفظ اجمع، وذلك: اذا ارد المبالغة في التأكيد، (و) كذلك (اخواته) اي: اخوات اجمع، وهي: اكتع، وابتع، وابصع، -بالصاد المهملة- وقيل: بالضاد المعجمة، قال الرضي: لامعنى لهذه الكلمات الثلاث، وانما ذكرت لتزيين الكلام والموازنة لفظا، نحو قولك: حسن بسن فسن، ولها نظائر في الفارسية ايضا، نحو: كتاب متاب، ومرغ چرغ، مع ان «متاب وچرغ» لامعنى له في حال الافراد وعدم الاتباع.

وقيل: لكل واحد منها معنى، فان اكتع مشتق من حول كتيع اي: تام، وابتع من البتع، وهو: طول العنق، وابصع -بالمهملة- من بصع العرق: اذا سال، و بالمعجمة من بضع العطشان، اي: روى، ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني

ومعناها التأكيدي بالتأمل الصادق، والذوق السليم، والفهم المستقيم.

وليعلم: انه قد علم مماسبق، ان هذه الكلمات الثلاث اتباع لا تستعمل الابتبعية اجمع، لابالاصالة، فلا تتقدم عليه، وذكرها بدونه كالبيت الآتي شاذ ضعيف، لعدم ظهور دلالتها على الشمول، وللزوم ذكر مامن شأنه التبعية بدون الأصل.

هاهنا (مسألتان): الأولى: (لايؤكد النكرة الا مع الفائدة) والفائدة تحصل فيما كانت النكرة محدوداً، كيوم وشهر وحول، كقوله:

ياليتني كنت صبيا مرضعا — تحملني الزلفاء حولا اكتعا

(ومن ثم)، اي: من هنا اي: من اجل انه يجب في تأكيد النكرة الفائدة، (امتنع: رأيت رجلا نفسه،) لعدم الفائدة، اذ لايفهم من نفسه غير مايفهم من رجلا، اعني: فردا من افراد الرجال غير معين، و بعبارة اخرى: لايفهم من المؤكد -بالفتح- بعد التأكيد بالنفس ازيد مماكان يفهم منه قبل التأكيد بالنفس، فصار التأكيد لغوا (و) من ثم: (جاز اشتريت العبد كله)، لافادته شمول الاشتراء جميعه لاجزئه، كما بيناه سابقا فتأمل.

(و) المسألة الثانية: (اذا اكد) الضمير (المرفوع المتصل بازرا) كان الضمير (او مستترا: بالنفس، والعين، فبعد) تأكيد ذلك الضمير اولا بالضمير (المنفصل)، و بعبارة اخرى: اذا اريد تأكيد الضمير المرفوع المتصل بارزا اومستترا «بالنفس، اوالعين» اكد ذلك الضمير اولا بضمير منفصل، ثم بها، (نحو: قوموا انتم انفسكم)، هذا مثال للضمير البارز، اعني: الواو، فانفسهم تأكيد له بعد تأكيده بالضمير المنفصل، واما مثال الضمير المستتر، فهو: (قم انت نفسك)، فنفسك تأكيد للضمير المستتر في قم، بعدتأكيده بالمنفصل، وقد ذكرنا وجه ذلك في «المكررات» في نفس المسألة فراجع.

(تنبيه)، من النحاة من قال: ان الضمير المنفصل والنفس او العين، كلاهما تأكيد للضمير المرفوع المتصل، لأنه المقصود بالتأكيد ومنهم من قال: ان الضمير المنفصل تأكيد للضميرالمتصل، وهما للضمير المنفصل، لأنهما بعده فهو احق بهما من الضمير المتصل، لانفصالهما عنه بالضمير المنفصل، والظاهر من المتن الأول.

(فائدة)، انما قيد الضمير بالمرفوع: لأنه يجوز تأكيد المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيده بالمنفصل، ونحو: ضربتك نفسك ومررت بك نفسك، و بالمتصل

لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بهما بلا تأكيده بالمنفصل، نحو: انا نفسي مدرس، وانما قيد بالنفس والعين: لجواز تأكيد المتصل المرفوع بغيرهما بلا تأكيد بالمنفصل نحو: القوم جاءوا كلهم اجمعون، يظهر وجه جميع ذلك من مراجعة «المكررات».

البدل

(الرابع) من التوابع: **(البدل، وهو التابع المقصود اصالة بمانسب الى متبوعه)**، اي: لايكون نسبة مانسب الى متبوعه مقصودة ابتداء، بل يكون النسبة الى المتبوع توطئة وتمهيداً لنسبته الى التابع، سواء كان مانسب اليه مسنداً اليه، نحو: جائني زيد اخوك، او غيره، مثل: ضربت زيداً اخاك، **(وهو)**، اي: البدل اربعة اقسام:

الأول: **(بدل الكل من الكل)**، اي: بدل هو كل المبدل منه، اي: مدلول البدل عين مدلول المبدل منه، بمعنى: انهما متحدان ذاتا، لابمعنى: انهما متحدان مفهوما، ليكونا مترادفين نحو: جائني زيد اخوك، فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما: فهما متحدان ذاتا.

(و) الثاني: بدل **(البعض من الكل)**، اي: بدل هو بعض من المبدل منه، نحو: ضربت زيداً رأسه.

(و) الثالث: بدل **(الاشتمال، وهوالذي)** لايكون عين المبدل منه ولابعضه، ولكن **(اشتمل عليه المبدل منه)** لا كاشتمال الظرف على المظروف، بل من حيث كون المبدل منه دالاً عليه اجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما، **(بحيث يتشوق السامع)** عند ذكر المبدل منه **(الى ذكره)**، اي: البدل، فيجيء هو مبيناً وملخصاً لما اجمل اولا.

(نحو) قوله تعالى: **(«يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه»)** فقتال بدل اشتمال من الشهر.

(و) الرابع: **(البدل المبائن)** للمبدل منه، **(وهو)** ثلاثة اقسام:

فالأول: انه **(ان ذكر للمبالغة)** فيما اريد من المبدل منه، **(سمى)** البدل حينئذ **(بدل البداء)** -بالدال المهملة والمد- قال في «المصباح»: بداله في الأمر: ظهر له مالم يظهر اولا، والاسم البداء، مثل، سلام، انتهى.

فحاصل معنى بدل البداء: ان يقصد المتكلم اولا المبدل منه، ثم تبين له فساد ذلك القصد فقصد البدل للمبالغة، وقريب من ذلك ماقيل: البداء ظهور الصواب بعد خفائه، (كقولك حبيبي قمر شمس)، فقصدت اولا ان تجعل حبيبك قمرا، ثم ظهر لك فساد ذلك فقصدت ان تبالغ فيه، فجعلته شمسا، (و) هذا القسم (يقع من الفصحاء) كثيراً في النظم والنثر.

والقسم الثاني: (او) ذكر البدل (لتدارك الغلط)، وذلك: اذا لم يكن ذكر المبدل منه مقصوداً ولكن سبق اليه اللسان، (فبدل الغلط)، اي: فالبدل يسمى حينئذ بدل الغلط، بمعنى: انه بدل عن المبدل منه الذي هو غلط، لابمعني ان البدل نفسه هو الغلط، و بعبارة اخرى: سمي بذلك لأنه مزيل الغلط، لاانه غلط: (نحو: جائني زيدالفرس)، فزيد في المثال لم يكن مقصوداً لكن سبق اليه اللسان، فجيء بالفرس الذي هو المقصود بدلا منه تداركا للغلط، (ولايقع) بدل الغلط (من فصيح)، اي: لايستعمل الفصيح بدل الغلط، لانه لايغلط بل يغلط لأنه بشر، لكنه يتدارك غلطه بلفظة بل، قال «التفتازاني» في بحث العطف: فان قلت: قد صرح «ابن الحاجب» بأن -بل- في المثبت مطلقا، وفي النفي على مذهب «المبرد» لايقع في كلام فصيح، فكان الأولى تركه كبدل الغلط.

قلت: هذا معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة، ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم، لأنه موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط، انتهى.

وقال «الجامي» في البحث المذكور: ذهب بعض الى ان بل التي بعدها مفرد، نحو: جائني زيد بل عمرو، وماجائني زيد بل عمرو ليست منها، (اي: من الحروف العاطفة)، لان مابعدها بدل غلط لماقبلها، و بدل الغلط بدونها غير فصيح، واما معها ففصيح مطرد في كلامهم، لأنها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط، انتهى.

والقسم الثالث: ان يذكر المبدل منه مع قصد ثم تبين فساد قصده فيؤتى بالبدل تداركاً لفساده، و يسمى هذا القسم: «بدل نسيان» نحو: خذ نبلامدى، فالمتكلم اراد اولا الأمر باخذ المدى، فسبقه لسانه نسيانا. فأمر بأخذ النبل، ثم عدل عنه فأمر بأخذ ماهو مقصوده اعني: المدى.

والكلام في وقوع هذا القسم في كلام الفصحاء وعدمه، هوالكلام في سابقه،

وكذلك تداركه.

قال بعض المحققين: ان الفرق بينهما: ان الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان، اي: القلب، انتهى فتأمل.

(هداية) في بيان مايجوز فيه الابدال ومالايجوز، فاعلم: انه (لايبدل) الاسم (الظاهر عن المضمر في بدل الكل) من الكل (الامن) الضمير (الغائب، نحو: ضربته زيدا)، فزيدا بدل الكل من الكل من الضمير الغائب، اعني: الهاء في ضربته، ومنه قوله تعالى: «واسروا النجوى الذين ظلموا» على قول من جعل الذين ظلموا بدلا من الواو في اسروا، بدل كل من كل، واما الضمير المتكلم والمخاطب، فلايجوز ان يبدل الاسم الظاهر منهما بدل الكل من الكل، لأنهما اقوى واخص واعرف من الاسم الظاهر فلو ابدل الاسم الظاهر منهما بدل الكل من الكل: يلزم ان يكون المقصود، اعني: البدل، انقص من غير المقصود، اعني: المبدل منه، مع كون مدلوليهما واحدا، بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط، فان المانع فيهما مفقود، اذليس مدلول البدل مدلول المبدل منه، فيجوز فيهما ذلك، نحو: اشتريتك نصفك، واشتريتني نصفي واعجبتني علمك -بفتح التاء- واعجبتك علمي -بضم التاء- وضربتك الحمار، وضربتنى الحمار.

(وقال بعض المحققين)، والظاهر انه «ابن مالك» لأنه ذهب في التسهيل: الى انه (لايبدل المضمر من مثله)، اي: من المضمر (و) كذلك (لا) يبدل المضمر (من) الاسم (الظاهر)، وقال في شرحه: (ومامثل به) في كتب النحو (لذلك)، اي: للاول، بنحو: الزيدون لقيتهم اياهم، وللثاني بنحو: رأيت زيداً اياه، فهومن وضع النحويين، و(مصنوع على العرب)، فلاحجة فيما مثلوا به، لأنه ليس بمسموع من كلام العرب، لانثراً ولانظماً.

(و) أما ماسمع من كلامهم: مما ظاهره انه من قبيل الأول، (نحو: قمت انا)، او من قبيل الثاني، (و) هو نحو: (لقيت زيداً اياه)، فهو (تأكيد لفظي) لابدل.

(تنبيه)، قال في «المزهر»: النوع الثامن معرفة المصنوع، قال ابن فارس: حدثنا على بن ابراهيم، عن المعداني، عن ابيه، عن معروف بن حسان، عن الليث، عن الخليل، قال: ان النحارير ربما ادخلوا على الناس ماليس من كلام العرب، ارادة اللبس والتعنيت، انتهى محل الحاجة من كلامه.

البـدل كما تقدم في باب المنادى كالمستقل، اي في نية تكرار العامل، فيلزم ان يكون التقدير ياالحارث، وهو ممتنع كما سيصرح به بعيد هذا.

(و) الثالث: في موضع يكون عطف البيان مجردا من لام التعريف، والمتبوع معرفا بها، مجرورا باضافة صفة مقترنة بها، (نحو: جاء الضارب الرجل زيد)، فزيد يتعين كونه عطف بيان للرجل، ولايجوز ان يجعل بدلا منه، (لان البدل) كما قلنا: (في نية تكرار العامل و ياالحارث والضارب زيد)، كلاهما (ممتنعان)، اما الأول: فقد تقدم وجهه، واما الثاني: فلان الصفة المقترنة باللام لا تضاف الا لما فيه اللام، لما تقدم في بحث الاضافة اللفظية، فراجع.

(الاسماء العاملة المشبهة بالأفعال)

(وهي خمسة (ايضا) (كعددالتوابع)

المصدر

(الأول المصدر، وهو في) الاصطلاح: (اسم للحدث)، اي: للمعنى القائم بغيره، سواء صدر عنه: كالضرب والمشي، اولم يصدر عنه: كالطول والقصر، (الذي اشتق منه الفعل)، على ماذهب اليه جماعة: من ان الأصل هوالمصدر، والفعل مشتق منه، خلافاً لما ذهب اليه الآخرون: من اصالة الفعل، وقد ذكرنا ادلة الطرفين في الجزء الثاني من «المكررات» فراجع.

(ويعمل) المصدر (عمل فعله)، لازماً كان او متعدياً، (مطلقا) اي: سواء كان ماضيا، نحو: اعجبني ضرب زيد عمراً امس، او غيره، نحو: اعجبني ضرب زيد عمراً غدا او الآن.

وانما يعمل المصدر مطلقا: لأنه يعمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لاباعتبار الشبه، ولافرق في الاشتقاق بين زمان وزمان، فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمى الفاعل والمفعول، لأنهما يعملان لمشابهتهما المضارع الذي هو بمعنى الحال والاستقبال، فاذا كانا كذلك يعملان، واذا كانا بمعنى الحال تضعف المشابهة فلايعملان، فتعميم الشبه في العنوان بالنسبة لجميع الخمسة لايخلو من مناقشة، فتأمل.

عطف البيان

(الخامس) من التوابع: (عطف البيان، وهوتابع يشبه الصفة في) كل مالها من الفوائد. منها (توضيح متبوعه)، قال التفتازاني: فائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح، كماذكر صاحب الكشاف: ان البيت الحرام في قوله تعالى: «جعل اللّه الكعبة البيت الحرام قياماً للناس» عطف بيان جيء به للمدح لاللايضاح، كمايجيء الصفة لذلك، انتهى.

ولايلزم ان يكون اسماً مختصا به، وان كان يوهمه تمثيلهم بقوله:

اقسم باللّه ابوحفص عمر ما مسها من نقب ولاوبر

لأنه قد يكون بعكس ذلك، (نحو: جاء زيد اخوك)، ومن هنا قالوا: انه لايلزم كون عطف البيان اوضح من متبوعه، لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعها كما في مثال المتن، (و)لما كان عطف البيان يشبه الصفة(يتبعه)، اي: المتبوع (في اربعة من عشرة)، اي: الاعراب، والتنكير، والتذكير، والافراد، وفروعها، (كالنعت)، كما بيناه هناك مفصلا.

(و) لا (يفترق) عطف البيان (عن البدل): فيصح جعله بدلا، الا في مواضع، ذكر في المتن ثلا ثة منها.

الأول: (في نحو: هند قام ابوها زيد)، فزيد يتعين كونه عطف بيان لأبوها، ولايجوز ان يجعل بدلا، (لأن المبدل منه)، يعني: ابوها حينئذ في حكم الساقط، فيلزم ان يكون (مستغنى عنه،وهنا) لايصح الاستغناءعنه، بل(لابدمنه)، اي: من ابوها، لاشتماله على الضمير الرابط للجملة الواقعة خبراً لهند، اذ الجملة الواقعة خبراً لابد لها من رابط يربطها بالمبتدأ، والرابط هنا هو الضمير المضاف اليه الأب، الذى هو المبدل منه، فلو اسقط لم يصح الكلام، فوجب ان يجعل زيد عطف بيان له لابدلا منه، اذعلى البدلية تخلوالجملةعن رابط.

(و) الثاني: (في) موضع يكون عطف البيان معرفا باللام، والمتبوع منادى، (نحو، يازيد الحارث)، فالحارث يتعين كونه عطف بيان لزيد، ولايجوزان يجعل بدلا منه، لأن

(الا اذا كـان) المصـدر (مفعولا ملطقا) صرفا، من غير اعتبار ابداله من الفعل، لأن المصـدر اذا كان مفعولا مطلقا صرفا بالمعنى المذكور: فالعمل حينئذ للفعل لاللمصدر، اذ لايجوز اعمال الضعيف مع وجود القوي، اعني: الفعل، نحو: ضربت ضربا زيدا.

(الا اذا كان) المصدر (بدلا عن الفعل)، بأن حذف فعله وجوبا، كما تقدم في بحث المفعول المطلق، نحو: سقيا ورعيا (فوجهان)، اي: فحينئذ في العمل وجهان، احدهما: أن يعطى العمل للفعل المحذوف لأصالته في العمل، وثانيهما: ان يعطى العمل للمصدر لكونه نائباً عن الفعل.

(والأكثر: ان يضاف) المصدر (الى فاعله)، نحو: «ولولا دفع اللّه الناس» فالأقل: ان يضاف الى مفعوله، سواء كان مفعولاً به، نحو: اعجبني دق الثوب القصار، او مفعولا له، نحو: اعجبني ضرب التأديب، او مفعولاً فيه، نحو: اعجبني ضرب يوم الجمعة:

وانما قل هذا وكثر ذلك: لأن الفاعل اخص بالمصدر، لكونه محلاً له، والمفعول فضلة اجنبي عنه.

(ولايتقدم معموله)، اي: المصدر عليه، لكونه حين العمل بتقدير الفعل مع حرف مصدري، وشيء مما في حيز الحرف المصدري لايتقدم عليه، فلايقال: اعجبنى عمراً ضرب زيد، هذا، وفيه كلام ذكرناه في شرحنا على المطول، عند قول الخطيب: «مالم تعلم» فراجع:

(واعماله)، اي: المصدر، حال كونه (مع اللام) المعرفة (ضعيف)، لأنه ـ كماتقدم آنفا ـ حين العمل مقدر بحرف مصدري مع الفعل، فكما لايدخل لام التعريف على ان مع الفعل، ينبغي ان لايدخل على المصدر المقدر به.

ولكن جواز ذلك على ضعف، فرقا بين شيء و بين المقدر به، كقوله:

ضعيف النكاية اعدائه يخال الفرار يراخي الأجل

قيل: لم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام، عاملاً في فاعل او مفعول صريح، بل قد جاء عاملاً بحرف الجر، نحو قوله تعالى: «لايحب اللّه الجهر بالسوء».

اسم الفاعل والمفعول

(الثاني، والثالث)، من الأسماء العاملة المشبهة بالأفعال: **(اسم «الفاعل» و «المفعول» فاسم الفاعل: مادل على حدث وفاعله على معنى الحدوث)**، والمراد بالحدوث: تجدد وجود الحدث لفاعله، وقيامه به مقيداً بأحد الأزمنة الثلا ثة، فقوله: «مادل على حدث» بمنزلة الجنس، يشمل جميع المشتقات من الأفعال والأوصاف، وقوله: «على فاعله» بمنزلة الفصل الأول، خرج به اسم المفعول، نحو: مضروب والفعل، نحو: قام، فان اسم المفعول انما يدل على مفعول الحدث لاعلى فاعله، والفعل انما يدل على الحدث والزمان بالوضع لاعلى الفاعل، وان دل عليه بالالتزام.

وقوله: «على معنى الحدوث» بمنزلة الفصل الثاني، خرج به افعل التفضيل، نحو: اعلم، والصفة المشبهة، نحو: حسن، فانهما لايدلان على الحدوث، وانما يدلان على الثبوت ـ كما يأتي بيان ذلك: في بحث الصفة المشبهة ـ و يأتي ايضاً مابظاهره ينافي ذلك: ـ نقلا عن الرضي ـ **(فان كان)** اسم الفاعل **(صلة لأل)** الموصولة: **(عمل)** في المفعول **(مطلقا)**، اي: سواء كان بمعنى الماضي اوالحال او الاستقبال، لأنه حينئذ فعل عدل عن صيغته الى صيغة الاسم، لكراهتهم ادخال ماهو في صورة حرف التعريف على صريح الفعل.

(والا)، اي: وان لايكن صلة ال ، **(فيشترط)** في عمله في المفعول: **(كونه للحال)**، اي: لزمان الحال، نحو: زيد ضارب الآن، **(و)** زمان **(الاستقبال)**، نحو: زيد ضارب غدا.

وانما اشترط احد الزمانين في عمل اسم الفاعل: لأن عمله ـ كما اشرنا اليه آنفا ـ لشبه المضارع، فيلزم ان لايخالفه في الزمان، والمراد بالحال والاستقبال: اعم من ان يكن تحقيقاً او حكاية ـ كماسيصرح المصنف بعيد هذا، ونبينه نحن ـ.

(و) يشترط ـ ايضاً ـ **(اعتماده بني)**، كلا، وما، وان النافيات: لأن النفي بالفعل اولى، فيزداد به شبهه بالفعل، نحو: ماضارب زيد عمراً الآن او غدا.

(و) اعتماده بأداة **(استفهام)** كالهمزة واخواتها، والوجه فيها كسابقتها نحو:

اضارب زيد عمرا، وكيف ضارب زيد عمراً الآن او غدا.

يجيء رجل ضارب ابوه عمرا الآن اوغدا، (اوذي حال)، نحو: يجيء زيد راكباً سيارته الآن او غداً، وانما اشترط الاعتماد بأحد هذه الثلاثة: ليقوى فيه جهة الفعل، اعنى: كونه مسنداً الى صاحبه.

(و) قد علم مما تقدم: انه (لايعمل) اذا كان (بمعنى) زمان (الماضي، خلافاً للكسائي): في اجازته عمله، ولوكان بمعنى زمان الماضي، مستدلاً على ذلك بقوله تعالى: (««وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد»»)حيث عمل «باسط» ـوهو بمعنى الماضى ـ في«ذراعيه» النصب.

ورده المانعون: بأنه لادليل فيه له، لأن المراد بباسط: (حكاية حال ماضية)، اي: حالة ماضية، ومعنى الحكاية: ان يفرض المتكلم نفسه كأنه موجود في ذلك الزمان، اي: زمان وقوع قصة أصحاب الكهف، فكأنه يتكلم في ذلك الزمان، او يفرض المتكلم ذلك الزمان كأنه موجود الآن، و يؤيد الفرض الثاني قوله تعالى: «ونقلبهم» بالمضارع الدال على زمان الحال، ولم يقل: وقلبناهم بالماضي، فتدبر جيداً.

وليعلم: ان محل الخلاف ـكما اشرنا ـ رفعه الظاهر، ونصبه المفعول، اما رفع الضمير المستتر: فجائز عند الكل بلااشتراط.

(و) اما (اسم المفعول)، فهو: (مادل على حدث ومفعوله) وذلك واضح، (وهو في العمل والشروط كأخيه)، اي: كاسم الفاعل، حرفاً بحرف، والبيان البيان.

الصفة المشبهة

(الرابع) من الاسماء العاملة المشبهة بالأفعال: (الصفة المشبهة) باسم الفاعل.

قال في ـالتصريحـ: سميت بذلك، لأنها مشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد: في انها تؤنث وتثنى وتجمع، تقول: حسن، حسنة وحسنان، وحسنتان، وحسنون، وحسنات، كماتقول: ضارب، ضاربة، وضاربان، وضاربتان، وضاربون، وضاربات، فلذلك: عمل النصب كمايعمله اسم الفاعل، وكان اصلها: ان لا تعمل النصب، لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت، ولكونها مأخوذة من فعل قاصر واقتصر

في عملها على واحد، لأنه أدنى درجات المتعدى، انتهى.

ولايذهب عليك: انه لا تنافي بين تسمية هذا القسم بالمشبهة باسم الفاعل، و بين تسمية المقسم بالمشبهة بالأفعال، لأن تسمية المقسم باعتبار الدلالة والمعنى، وتسمية هذا القسم باعتبار ماذكرناه آنفا في وجه التسمية، فتدبر جيداً.

(وتفترق) الصفة المشبهة (عن اسم الفاعل) بوجوه كثيرة، ذكرت في المطولات، واقتصر في المتن بخمسة منها:

الأول: (بصوغها)، اي: باشتقاقها (عن) الفعل (اللازم، دون) الفعل (المتعدى)، وذلك: لأنها لازمة لفاعلها لا تفارقة، لأنها للثبوت لاللحدوث، (كحسن وجميل).

واما اسم الفاعل: فانه يصاغ من المتعدي واللازم، نحو: ضارب وذاهب، ومكتسب، ومخرج، فتأمل.

فان قلت: قد تصاغ الصفة المشبهة من المتعدي -ايضاً- نحو: رحمن، ورحيم، لانهما مصوغان من رحم، وهو متعد.

قلنا: هذا من باب التنزيل، والتنزيل باب واسع ذكره البنانيون قال في «المطول» ماهذا نصه: ان كان الغرض اثبات الفعل لفاعله او نفيه عنه من غير اعتبار عموم في الفعل، بأن يراد جميع افراده اوخصوص: بأن يراد بعضها، ومن غير اعتبار تعلقه بمن، وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه، نزل، الفعل المتعدي حينئذ منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول، لأن المقدر بواسطة القرينة كالمذكور، انتهى.

فاذا نزل «رحم» المتعدي، منزلة اللازم، لامانع فيه: من ان تصاغ منه هاتان الصفتان المشبهتان.

(و) الثاني: (بعدم جواز كونها صلة لأل) الموصولة، قال ابن هشام: ال على ثلاثة اوجه، احدها: ان يكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، قيل: والصفات المشبهة، وليس بشيء، لان الصفة المشبهة للثبوت، فلا تؤول بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق، انتهى.

(و) الثالث: (بعملها من غير شرط زمان) خاص، قال الرضي: والذي أرى: ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث، ليست -ايضاً- موضوعة للثبوت في

جميع الأزمنة، لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دلالة فيها عليهما، فليس معنى حسن في الوضع الا ذوحسن، سواء كان في بعض الأزمنة او جميع الأزمنة، ولادليل في اللفظ على احد القيدين، فهي حقيقة في القدر المشترك، وهو الا تصاف بالحسن، لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من البعض، ولم يجز نفيه في جميع الازمنة، لانك حكمت بثبوته فلابد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة، الا ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها، نحو: كان هذا حسناً فقبح، اوسيصير حسنا، او هو الآن حسن، وظهوره في الاستمرار ليس وضعيا، انتهى.

(و) الرابع: (بمخالفة فعلها في العمل)، فانها كما يأتي تنصب على التشبيه بالمفعول، ان كان معموله معرفة، وعلى التميز ان كان نكرة.

وقال بعضهم: ان النصب في كليهما على التشبيه بالمفعول، وقال بعض آخر: انه في كليهما على التميز، وقال بعض المحققين: ان التفصيل المتقدم هو الأولى.

(و) الخامس: (بعدم) لزوم (جريانها على المضارع)، اي: لايجب دائماً أن تكون الصفة المشبهة على وزن مضارعها بوزن عروضي قال ابن هشام: هي، اي: الصفة المشبهة، تكون مجارية له، كمنطلق اللسان، ومطمئن النفس، وطاهر العرض، وغير مجارية، وهوالغالب، نحو: ظريف، وجميل، وقول جماعة: انها لا تكون الاغير مجارية، مردود: باتفاقهم على ان منها قوله: من صديق او اخي ثقة، اوعدو شاحط دارا، والشاهد: في شاحط -بشين معجمة وحاء وطاء مهملتين- اي: بعيد، فانه صفة مشبهة، وهي مجارية للمضارع.

(فائدة)، قد علم من جميع ماقررنا: انه لاأثر للوزن في الفرق بين اسم الفاعل و بين الصفة المشبهة.

فاعلم: ان أحسن وجه قيل في الفرق بينهما: استحسان اضافتها الى ماهو فاعل في المعنى، كحسن الوجه، وطاهر القلب، وقليل الحيل، ونقي الثياب، ومطمئن النفس، و منطلق اللسان، بخلاف اسم الفاعل، لأن نحو: كاتب الأب، وان كان ليس ممتنعا، لكنه قبيح لأن الصفة لايضاف الى مرفوعها، حتى يقدر تحو يل الاسناد الى موصوفها بدليلين، احدهما: انه لولم يقدر ذلك، لزم اضافة الشيء الى نفسه.

الثاني: انهم يؤنثون الصفة -في نحو- هند حسنة الوجه، فلهذا حسن ان يقال:

حسن الوجه، لأن من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جملته مجازا، وقبح ان يقال: كاتب الأب، لأن من كتب ابوه لايحسن ان يسند الكتابة اليه، ولايخفى عليك، ان الأب في هذا المثال لايشتبه بالمفعول، لأن الكتابة لايقع على امثال الأب بل على القرطاس وامثاله، فتدبر جيدا.

(تبصرة)، في تفصيل الأقسام الثمانية عشر الآتية، من حيث الامتناع والجواز وغيرهما.

(و) تكون **(لمعمولها ثلاث حالات)** من حيث الاعراب، وهي: **(الرفع على الفاعلية، والنصب على التشبيه بالمفعول: ان كان)** معمولها **(معرفة، و)** على **(التميز ان كان)** معمولها **(نكرة، والجر بالاضافة)**، اي: باضافة الصفة الى المعمول.

(وهي)، اي: الصفة المشبهة، **(مع كل)** واحد **(من هذه)** الأعاريب **(الثلاثة، اما باللام اولا)**، فهذه اقسام ستة، حاصلة من ضرب هاتين الحالتين في تلك الحالات الثلاث المتقدمة.

(والمعمول مع كل من هذه) الأقسام **(الستة، إمّا مضاف او)** معرّف **(باللام، او مجرد)** عن الاضافة واللام، فالأقسام **(صارت ثمانية عشر)**، حاصلة من ضرب هذه الحالات الثلاث في الأقسام الستة المتقدمة.

(فالممتنع) من هذه الأقسام قسمان:

الأول: ان يكون الصفة معرفا باللام، حال كونها مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف، نحو: جائني زيد **(الحسن وجهه)**، وانما امتنع هذا القسم: لكونه فاقداً لما يجب في الاضافة اللفظية من التخفيف، لأنها كما تقدم في «باب الاضافة» لابد فيها من ان تفيد تخفيفا، اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل: ضارب زيد، او حكما نحو: حواج بيت الله، او بحذف نوني التثنية والجمع، مثل: ضاربا زيد، وضاربوا زيد، واما في لفظ المضاف اليه فقط، بحذف الضمير منه واستتاره في الصفة، نحو: القائم الغلام، فان اصله: القائم غلامه، حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم، واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط، واما في المضاف والمضاف اليه معا، نحو: زيد قائم الغلام، اصله: قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين، وفي المضاف اليه بحذف الضمير منه واستتاره في الصفة،

وشيء مماذكر من اقسام الخفة ليس في هذا القسم، اذ التنوين لم يكن في المضاف بسبب اللام حتى يحذف والضمير في المضاف اليه، اعني: وجهه، باق بحاله لم يحذف فليس فيه تخفيف، فلذا امتنع، فلابد فيه من ترك الاضافة، ثم رفع وجهه على الفاعلية، فلاضمير في الصفة، اونصبه على التشبيه بالمفعول فالفاعل ضمير مستتر في الصفة، لكن الرفع احسن من النصب، لأن الضمير في صورة الرفع واحد، اعني: الضمير المتصل بالفاعل، اعني: وجهه، والضمير الواحد بقدر الحاجة من غير زيادة ولانقصان بخلاف صورة النصب، لأن الضمير حينئذ اثنان، احدهما: المتصل بالوجه، والثاني: المستتر في الصفة، فاحد الضميرين زائد عن مقدار الحاجة، اذ المحتاج اليه في الصفة ضمير واحد ليرجع الى الموصوف فالنصب حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه، وغير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة.

(و) الثاني من قسمى الممتنع: ان يكون الصفة المشبهة باللام حال كونها مضافة الى معمولها المجرد عن اللام، نحو: جائني زيد (الحسن وجهٍ) ، وانما امتنع هذا القسم: لأن الاضافة فيه وان افادت التخفيف بحذف الضمير عن المعمول، اعني: وجه، اذاصله: وجهه، فحذف الضمير واستتر في الصفة، بعد تحويل الاسناد عن الوجه لكنهم لم يجوزوها، لأن اضافة المعرفة الى النكرة ـوان كانت لفظيةـ مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة، اذ المعهود: اضافة النكرة الى المعرفة، نحو: ضارب زيد، وغلام زيد، ونحوهما، فالاحسن في هذا القسم: نصب المعمول ليكون الفاعل ضميراً مستترا في الصفة، ولاضمير غيره، فلذا كان احسن، واما رفع المعمول على الفاعلية: فهو قبيح، اذ لاضمير فيه حينئذ لافي الصفة ولا في المعمول.

(واختلف في) قبح قسم واحد، وهو ماإذا كانت الصفة مجردة عن اللام، حال كونها مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو: جائني رجل (حسن وجهه)، فاجازه قوم على قبح في ضرورة الشعر فقط، واجازه آخرون في السعة ـايضاًـ بلاقبح.

وجه الاستقباح عند الاولين: انهم انما ارتكبوا الاضافة اللفظية لغرض التخفيف، فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى مايمكن من ذلك الغرض و يقبح ان يقتصر

على ادنى التخفيفين واهونهما، اعني: حذف التنوين ولايتعرض لتحصيل أعلى التخفيفين واعظمهما مع امكانه، وهو حذف الضمير من المعمول مع الاستغناء عنه بالضمير المستتر في الصفة.

واما وجه الجواز بلاقبح عند الآخرين: فهو انهم نظروا الى حصول شيء من التخفيف في الجملة، اعني: حذف التنوين، وهو كاف في الجواز وعدم القبح.

واعلم: انه قد علم الى هنا حكم سبعة أقسام من الأقسام الثمانية عشر، ذكر المصنف ثلاثة منها، وذكرنا نحن اربعة منها، فليكن على ذكر منك.

(اما البواقي) من الاقسام: (فالاحسن ذوالضمير الواحد)، قد عرفت وجه الاحسنية آنفا، (وهو)، اي: الاحسن (تسعة) اقسام، سبعة منها الضمير الواحد في الصفة، وهي: الحسن الوجه بنصب المعمول -والحسن الوجه- بجره -وحسن الوجه- بنصبه -وحسن الوجه- بجره -وحسن وجها، وحسن وجه- بجره-وقسمان منها الضمير الواحد في المعمول، احدهما: الحسن وجهه -برفع المعمول- وقد بيناه قبل، والثاني: حسن وجهه -برفعه- ايضا.

(والحسن ذوالضميرين)، قد عرفت وجه الحسن وعدم الاحسنية (وهو)، اي: الحسن (اثنان)، اي: قسمان، احدهما: الحسن وجهه -بنصب المعمول- وقدبيناه قبل، والثاني: حسن وجهه -بنصبه- ايضا.

(والقبيح: الخالي من الضمير)، اي: لايكون ضمير، لافي الصفة ولافي المعمول، وقد عرفت وجه قبحه، (وهو) اي: القبيح (اربعة) أقسام، وهي: الحسن وجه -برفع المعمول- وقد بيناه قبل، والحسن الوجه، وحسن الوجه، وحسن وجه -برفع المعمول- في هذه الثلاثة ايضا.

اسم التفضيل

(الخامس) من الاسماء العاملة المشبهة بالافعال: (اسم التفضيل وهوما)، اي مشتق (دل على) ذات (موصوف على غيره) بزيادة، فبلفظة «ما» بالمعنى الذي بينا: دخل جميع المشتقات، وبقوله: «موصوف» يخرج اسم الزمان والمكان والآلة، لان

المراد بالموصوف: ذات مبهمة، ولا ابهام في تلك الاسماء، وبقوله: «بزيادة على غيره» يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة.

(وهو)، اي: اسم التفضيل، صيغته: (أفعل ـ للمذكر ـ) المفرد، (وفعلى ـ للمؤنث ـ) المفردة، (ولايبنى)، اي: لايشتق (الامن) فعل (ثلاثي) مجرد، لامزيد فيه، ولارباعي مطلقا، وذلك: ليمكن بناء «أفعل وفعلى» منه، اذ البناء من الثلاثي المزيد فيه، والرباعي مع المحافظة على تمام حروفه: متعذر، لان هاتين الصيغتين لا تسعان الزيادة على ثلاثة احرف، ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس، فانه لايعلم: انه مشتق من الثلاثي المجرد، اوالمزيد فيه، اوالرباعي، فان حروف الصيغتين يحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد، او بعض حروف مزيد فيه، اورباعي، فلايتبين ماهو المشتق منه، فلايتبين المعنى، مثلا: اذاقيل: زيد أحرج، لم يعلم: انه مشتق من دحرج، او من حرّج ـ بالتخفيف ـ الذي هو ثلاثي مجرد، اومن حرج ـ بالتشديد ـ الذي هو ثلاثي مزيد فيه.

(و) الا من فعل (تام)، بخلاف ماكان ناقصا، نحو الافعال الناقصة، لان الناقص لايدل على المصدر، على ماهو التحقيق كمابيناه في «المكررات» في باب الحال مفصلا.

(و) الا من فعل (متصرف)، لان التصرف فيما لايتصرف نقص لوضعه، فلابد فيما يبني منه ان يكون متصرفا، بخلاف نعم و بئس، وسائر الافعال التي لايتصرف فيها، كعسى وليس ونحوهما.

(و) الا من فعل (قابل للتفاضل)، اي: للزيادة، كعلم، وجهل، وحسن، وقبح، بخلاف مالايقبل التفاضل، و يشترك فيه الجميع على السواء، نحو: مات، وفنى، فانه لازيادة فيهما لبعض فاعليهما على بعض.

(و) الا من فعل (غير مصوغ منه) صيغة (ـ افعل ـ لغير التفضيل)، فهذه شروط خمسة، وفيه شروط آخر، مذكورة في «المكررات» فراجع.

(فلا يبنى من نحو: دحرج)، لكونه غير ثلاثي، (و) لامن نحو: (صار)، لكونه ناقصا، (و) لامن نحو: (نعم) لكونه غير متصرف، (و) لامن نحو: (مات)، لكونه غير قابل للتفاضل، (و) لامن نحو: (عور وخضر وحمق، لمجيء) صيغة «افعل» من هذه الافعال

لغير التفضيل، اي: للصفة المشبهة نحو: (اعور، واخضر، واحمق،) فهذه الصيغ الثلاث **(لغيره)**

اي: لغير التفضيل، فلايبني منه «افعل» للتفضيل، لئلا يلتبس احدهما بالآخر، وقدذكروا هنا تعليلات اخر، مذكورة في المطولات **(فان فقد الشرط)**، اي: شرط من الشروط المتقدمة، **(توصل)** حينئذ **(باشد ونحوه)**، من نحو: اكثر، واعظم، ونحوها، فيؤتي بمصدرالفعل الفاقد للشرط، الممتنع صوغ اسم التفضيل منه بعد اشد ونحوه، منصوباً على التميز، نحو: زيد اشد استخراجا، وعمرو اشد احمرارا من الدم، وقس عليهما البواقي.**(واحمق من هبنقة شاذ)**،لصوغ احمق مماصيغ افعل لغير التفضيل يحكى: ان هبنقة هذا ذولحية طويلة، وكان معلقا خرزات وعظام وخيوط على عنقه، فسئل عن ذلك فقال: لاعرف بها نفسي، ولا اضل، وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته، فلما اصبح قال: يااخي انت انا فمن انا، فيضرب هذا المثل لمن كان فيه شائبة من حمق هبنقة.

ويحكى منه -ايضاً-: انه كان في جماعة فهبت عليهم ريح سوداء مخوفة، فجعل كل منهم يعتق رقيقا، و بعضهم يتصدق بضيعة فقال هبنقة: اللهم انک تعلم اني لااملك شيئا اتصدق به، ولكن زوجتي طالق لوجهك الكريم، فضرب بحمقه المثل، **(وأبيض من اللبن نادر)**، والوجه فيه ماذكر في سابقه، وذلك واضح.

(تتمة) في بعض احكام اسم التفضيل، **(و)** هو: انه يجب ان **(يستعمل)** اسم التفضيل على أحد ثلاثة اوجه، اي **(اما بمن)** نحو: زيد أفضل من عمرو، **(اوبأل)**، نحو: زيد الافضل،**(اومضافا)**، نحو: زيد أفضل القوم.

وانما وجب ذلك: لان وضع اسم التفضيل لتفضيل الشيء على غيره فلابد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه، وذكره مع «من والاضافة» ظاهر، واما مع «اللام» فهو في حكم المذكور ظاهراً لأنه يشار باللام الى معين مذكور قبلاً لفظا، كما اذا قيل اولا: ان في النجف رجل أعلم، ثم سئل من هذا الرجل؟، فتقول: زيد الاعلم، او حكما، كما اذا طلب شخص أعلم من زيد، قلت: عمرو الاعلم، اي: الشخص الذى قلنا انه اعلم من زيد عمرو، فعلى هذا فاللام في أفعل التفضيل لايكون الا للعهد.

واعلم: انه لايجوز الجمع بين اثنين من الثلاثة، للزوم لغوية احدهما، فلايقال: زيد الافضل من عمرو، واما قوله:

ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر

فليس «من» فيه تفضيلية، بل للتبعيض.

ولا يجوز الخلو عن الكل ـ ايضاً ـ لفوات الغرض، فلا يقال: زيد أعلم، الا اذا علم المفضل عليه، واما الله اكبر وشبهه: فقد اختلف فيه، فقيل: انه على حقيقته وحذف المفضل عليه، اي: أكبر من كل كبير، وقيل: افعل بمعنى فاعل، والسر في ذلك: ان اطلاق الكبير ونحوه: من العظيم، والموجود، على القديم تعالى والحادث، هل هو بطريق التواطؤ، او بطريق الاشتراك اللفظي او المعنوي،

فان قلنا: بالاشتراك اللفظي، امتنع في هذه الأشياء أن تكون للمفاضلة، لعدم المشاركة في المعنى، وان قلنا: بالتواطؤ اي: الاشتراك المعنوي، جاز.

والحق والحقيق بالاذعان: هو الأول، اذ لا مناسبة بين القديم تعالى و بين الحادث في معنى من المعاني، ولذا قيل: اين التراب ورب الأرباب، فاللفظ واحد والمعاني مختلفة، فتدبر جيدا.

(فالاول)، اي: مايستعمل بمن، (مفرد مذكر دائما) وان كان الموصوف على خلاف ذلك، لكرهتهم لحوق أداة التثنية والجمع والتأنيث ـ المختصة بالآخر ـ بما هو في حكم الوسط، باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية، لكونها في حكم المضاف والمضاف اليه، فكأنهما كلمة واحدة، فكأن آخر اسم التفضيل وسط الكلمة (نحو: هند) أفضل من عمرو، (والزيدان أفضل من عمرو)، (و) اعلم: انا قد ذكرنا آنفا: انه (قد يحذف من) التفضيلية، (نحو: الله اكبر). و يجب ايضا ان المراد بالموصوف هيهنا اللغوى لا الاصطلاحى فتدبر جيدا.

(والثاني)، اي: مايستعمل بال، (يطابق موصوفه) دائماً افراداً وتذكيراً وفروعهما، للزوم مطابقة الصفة لموصوفها، مع عدم قيام المانع، وهو: امتزاجه بمن التفضيليه لفظاً او تقديرا، لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما.

(و) قد تقدم آنفا: ان ال (لايجامع مع من، نحو: هند الفضلي)، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات، وزيد الأفضل، (والزيدان الأفضلان)، والزيدون الأفضلون.

(واما الثالث)، اي: مايستعمل مضافا، فهو يستعمل على وجهين:

الاول: (ان قصد) باسم التفضيل المضاف (تفضيله)، اي الموصوف، (على من

اضيف اليه)، اي: على من اضيف اليه اسم التفضيل، فحينئذ (وجب كونه)، اي: الموصوف (منهم)، اي: من المضاف اليه، اي: داخلاً فيهم، اي: فردا منهم، (و) حينئذ (جازت المطابقة)، اي: مطابقة اسم التفضيل لموصوفه، وذلك لمشابهته مايستعمل بال في كونه معرفة، لان اضافة اسم التفضيل معنوية عند المحققين، (و) جاز (عدمها)، اي: عدم المطابقة؟ وذلك: لمشابهته مايستعمل بمن، الذى ليس فيه الا الافراد، مثال المطابقة (نحو): زيد أعلم الناس، و(الزيدان اعلما الناس)، والزيدون اعلموهم، وهند علمى النساء، والهندان علمياهن، والهندات علمياتهن، هذا على المطابقة، (او) تقول على عدم المطابقة: زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان اوالهندات (اعلمهم).

(وعلى هذا) الوجه الأول، الذى قصد تفضيل الموصوف على من اضيف اليه، ووجب كون الموصوف داخلاً فيهم: (يمتنع يوسف احسن اخوته)، لخروجه عن اخوته، لأن المراد بالاخوه الأحد عشر وهو خارج عنهم، لانه الثاني عشر، فتأمل جيدا.

(و) الوجه الثاني: (ان قصد تفضيله)، اي: الموصوف (مطلقا)، اي: على من اضيف اليه وغيرهم، لاعلى من اضيف اليه فقط، (فمفرد مذكر مطلقا)، هذه الفقرة الى قوله: تبصرة، من طغيان القلم، اذالمطابقة في الوجه الثاني واجبة عندالكل، كالمستعمل بال، قال الجامي: واما النوع الثاني من نوعى اسم التفضيل المضاف، وهوالذى يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه: فلابد فيهما من المطابقة اي: مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افراداً وتثنية وجمعا، وتذكيراً وتأنيثا، للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع، وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظاً او معنى، لعدم ذكر المفضل عليه بعدها، انتهى. والمسألة تحتاج الى بسط كلام ليس هنا محله.

(تبصرة)، في اعمال اسم التفضيل، (و) اعلم: انه (يرفع الضمير المستتر) على الفاعلية، لان العمل في الضمير المستتر ضعيف اذ الضمير المستتر لايظهر وجوده حتى يظهر أثر عمله فيه.

واما الضمير البارز، فقال الرضي: انه لايعمل فيه، فلايجوز هند زيد افضل هي منه، و يظهر وجهه من التعليل المذكور.

(و) انما اختص عمل اسم التفضيل بالفاعل: لأنه (لاينصب المفعول به اجماعا)،

سواء كان مظهراً أو مضمراً، بل ان وجد بعده مايوهم ذلك: فالعمل لفعل مقدر دل عليه اسم التفضيل، كقوله تعالى: «هو أعلم من يضل عن سبيله» اي: اعلم من كل واحد يعلم من يضل.

واما قوله تعالى: «اللّه أعلم حيث يجعل رسالته» فقالوا: انه كذلك، اي: ان حيث مفعول به لفعل مقدر دل عليه أعلم، وقال بعضهم: ان قواعد النحو تأباه، لنصبهم على ان حيث لايتصرف، قال: والظاهر اقرارها على الظرفية المجازية، وتضمين اعلم معنى مايتعدى الى الظرف، فالتقدير: اللّه أنفذ علما حيث يجعل رسالته اي: هو نافذ العلم في هذا الموضع، انتهى. فعلى هذا التفسير: اعلم بمعنى عالم، اذلم ينفذ علم احد في هذا الموضع حتى يصير علمه تعالى أنفذ.

واما الظرف والحال والتميز: فيعمل فيها اجماعا، لأن الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل، نحو: زيد أحسن منك اليوم راكبا والتميز ينصبه مايخلو عن معنى الفعل، نحو: رطل زيتا، ولايعمل في المفعول المطلق اجماعا.

(و) اما (رفعه اللظاهر) على الفاعلية، فهو (قليل)، لأن هذا العمل ـ بالاصالة ـ انما هو عمل الفعل، وهو لم يعمل عمل الفعل: لأنه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله، ولأنه لما كان فيما هو الاصل فيه ـ وهو استعماله بمن ـ لايثنى ولايجمع ولايؤنث: بعد مشابهته عن اسم الفاعل، فلايعمل لمشابهته الا قليلا (نحو: رأيت رجلا أحسن منه أبوه)، وهذا المثال نظير حكاية سيبويه: مررت برجل أفضل منه أبوه ـ كما نقله السيوطي ـ.

(ويكثر ذلك)، اي: رفعه للظاهر (في) المسألة المعروفة بمسألة الكحل، وهي: أن يقع هذا الظاهر بين الضميرين، اولهما للموصوف، وثانيهما للظاهر، (نحو: مارأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد)

وانما كثر رفعه للظاهر ـ حينئذ ـ لتعلق النفي بزيادة أفعل التفضيل، لكونها قيدا، والنفي في الكلام يتعلق بالقيد ـ كما بين في محله ـ فيبقى اصل المعنى الذى هو جزء معنى الفعل، فيزيد شبهه بالفعل مع اعتماد الوصف بالنفي المذكور، فيقوى عمله.

غيرالمنصرف

(خاتمة)، في بيان أحكام غيرالمنصرف: وهو اسم معرب فيه علتان من العلل التسع المذكورة في الأبيات الآتية، أو واحدة منها تقوم مقامها.

(موانع صرف الاسم تسع فعجمة) (وجمع وتأنيث وعدل ومعرفة)
(وزائدتا فعلان ثم تركب) (كذلك وزن الفعل والتاسع الصفة)
(بثنتين منها يمنع الصرف هكذا) (بواحدة نابت فقالوا مضعفة)

واعلم: ان حكم غير المنصرف: ان لا كسر فيه ولا تنوين التمكن وذلك: لأن لكل علة فرعية، فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان، فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما: افتقاره الى الفاعل، واخريهما: اشتقاقه من المصدر، فمنع منه الاعراب المختص بالاسم، وهو الجر، ومنع منه ايضا التنوين الذي هو علامة التمكن.

وانما قلنا: ان لكل علة فرعية، لان العجمة في كلام العرب فرع العربية، اذ الاصل في كل كلام ان لايخالطه لسان آخر، والجمع فرع المفرد، وذلك واضح، والتأنيث فرع التذكير، لانك تقول: قائم ثم قائمة، والعدل فرع المعدول عنه، والمعرفة فرع النكرة لانك تقول: رجل ثم الرجل.

والالف والنون الزائدتان في فعلان: فرع مازيدتا عليه، والتركيب فرع الافراد، ووزن الفعل فرع وزن الاسم، لأن اصل كل نوع ان لايكون فيه الوزن المختص بنوع آخر، فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعاً لوزنه الاصلي، والصفة فرع الموصوف، وذلك واضح.

والعلة الواحدة التي تنوب عن علتين: صيغة منتهى الجموع، او ألفا التأنيث المقصورة والممدودة.

اما الأول، اعني: صيغة منتهى الجموع فلأنه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة، كأكالب، جمع: اكلب، وهو جمع كلب وكأساور جمع:اسورة ،وهو جمع سوار، وكأناعيم، جمع: أنعام، وهو جمع نعم.

او حكما، كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد، ودراهم، ومصابيح، وقناديل.

اما الثاني، اي: الفا التأنيث، فلانها لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا، فلايقال -في حبلى-: حبل، ولا -في حمراء-: حمر، فجعل لزومها للكلمة بمنزلة تأنيث آخر، فصار التأنيث مكرراً بخلاف تاء التأنيث، فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع: فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث، فلوعرض اللزوم بعارض كالعلمية -مثلا- لم يقو قوة اللزوم الوضعي، فاضبط ذلك يفيدك فيما يأتي.

(والعجمة)، وهو: كون الاسم مما وضع في غير لغة العرب، فارسيا كان او تركيا اوغيرهما، وطريق معرفتها اجماع أهل اللغة وهي (تمنع صرف العلم)، لكن لامطلقا، بل بشرطين، الأول: كونه (العجمي العلمية) اي: كون علميته منسوبة الى العجم، بأن تكون علميته متحققة في لغة العجم.

وانما اشترط ذلك: لئلا يتصرف فيه العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة، فلايصلح سبباً لمنع الصرف، ألا ترى انهم تصرفوا في لجام، لانه كان في لغة العجم اسم جنس، وكان بالكاف، فتصرف فيه العرب بابدال الكاف جيما، فعلى هذا: لوسمى بلجام لايمتنع صرفه، لعدم كونه العجمى العلمية.

والثاني: (بشرط زيادة) حروف ذلك العلم (على الثلاثة كابراهيم) وانما اشترط ذلك: لئلا تعارض الخفة احد السببين، اي: العجمة، والعلمية، فعلى هذا: «نوح» منصرف، وان كان العجمي العلمية.

واعلم: أن أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام: ممتنعة من الصرف الاستة: محمد(ص)، وصالح، وشعيب، وهود، عليهم السلام لكونها عربية، ونوح، ولوط، عليهما السلام لخفتهما.

وقيل: ان هوداً كنوح، ويؤيده ماقيل: من ان العرب من ولد اسماعيل عليه السلام، ومن كان قبل ذلك فليس بعربي، وهود(ع) قبل اسماعيل -على ماذكره المؤرخون- فكان كنوح عليه السلام هذا ماهو المشهور عندهم، ولكن في المسألة اختلاف كثير.

قال السيوطي في -المزهر-: اختلفوا في لغة العرب، فمنهم من قال: هي أول

اللغات، وكل لغة سواها حدثت بعدها، اما توقيفاً او اصطلاحا، واستدلوا: بأن القرآن كلام الله، وهو عربي وهو دليل على ان لغة العرب أسبق اللغات وجودا.

ومنهم من قال: لغة العرب نوعان، احدهما: عربية حمير، وهي التي تكلموا بها من عهد هود(ع) ومن قبله، وبقي بعضها الى وقتنا هذا:

والثانية: العربية المحضة. التي نزل بها القرآن، واول من نطق لسانه بها اسماعيل(ع)، فعلى هذا القول: يكون توقيف اسماعيل(ع) على العربية المحضة يحتمل أمرين: اما أن يكون اصطلاحاً بينه وبين جرهم النازلين عليه(ع) بمكة، واما أن يكون توفيقاً من الله تعالى، وهو الصواب، انتهى.

ومن أراد اطلاعاً ازيد: فعليه مراجعة الكتاب المذكور، فلنرجع الى ما كنا فيه من شرح الكتاب.

(ولاأثر لتحرك) الحرف **(الأوسط)**، اذا كان العلم ثلاثيا، **(عند الأكثر)**، فنحو شتر بفتحتين -وهو اسم عجمي- علم لحصن بديار بكر، منصرف، خلافاً لبعض حيث قال: انه غيرمنصرف لمعارضة تحرك حرف الأوسط خفة الثلاثي، فتؤثر العلتان.

(والجمع يمنع صرف) الاسم، اذا كان على **(وزن مفاعل)** بأن كان أولها مفتوحا، وثالثها ألفا، وبعد الألف حرفان متحركان، **(و)** هكذا اذا كان على وزن **(مفاعيل)**، بان كان بعد الألف الثالثة ثلاثة أحرف اوسطها ساكن، وكل جمع كان على احد هذين الوزنين يسمى: «بمنتهى الجموع» لأنه لايجمع جمع التكسير مرة اخرى، لأنه كماتقدم آنفا جمع في بعض الصور مرتين تكسيراً فانتهى تكسيرها المغير للمفرد.

واما جمع السلامة: فانه لايغير المفرد، فيجوز أن يجمع جمع السلامة، كما جمع أيامن جمع: أيمن، على أيامنين، وصواحب جمع: صاحبة، على صواحبات.

وانما اشترط الجمع بأن يكون على احد هذين الوزنين: ليكون وزنه مصوناً عن قبول التغير، **(كدراهم)** ومساجد **(ودنانير)**، ومصابيح.

وليعلم: انه يشترط في صيغة منتهى الجموع: ان تكون بغير تاء التأنيث، وانما اشترط ذلك: لأنها لوكانت مع التاء لكانت على زنة المفردات، كفرازنة، فانها على زنة كراهية وطواغية، فهو منصرف.

وقد علم آنفا: ان هذين الوزنين انما يؤثران **(بالنيابة عن علتين)** وقد بينا مفصلا،

(والحق به)، اي: بمنتهى الجموع: (حضاجر) علما لجنس الضبع، فهو غير منصرف، لاللجمعية الحالية، بل (للاصل) لأنه منقول عن الجمع، فانه كان في الأصل جمع حضجر، بمعنى: عظيم البطن، سمى به الضبع: مبالغة في عظم بطنها، كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس، فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الأصلية.

(و) الحق به -ايضاً- : (سراويل)، اذا استعمل غيرمنصرف وهو الأكثر في موارد الاستعمال.

واختلف في وجه منع صرفه، فقيل: انه اسم أعجمي ليس بجمع لافي الحال ولا في الأصل، لكنه منع من الصرف (للشبه)، اي: لكونه شبيها في الوزن للجموع العربية، كاناعيم، ومصابيح؛ فانه شبيه لها في الوزن، فهو وان لم يكن جمعا حقيقة، لكنه مثله حكما، للشباهة المذكورة.

وقيل: انه اسم عربي، لكنه ليس بجمع حقيقة، لأنه اسم جنس افرادي، يطلق على القليل والكثير، لكنه جمع سروالة تقديراً وفرضا، فانه لما وجد غير منصرف في اكثر الاستعمالات، والمسلم من قاعدتهم: ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف، قدروا حفظاً لهذه القاعدة انه جمع سروالة، فكأنه سمى كل قطعة من السراويل سروالة، ثم جمعت سروالة على سراويل، هذا هو المشهور عندهم،

ولكن قال في المصباح: السراويل انثى، وبعض العرب يظن انها جمع، لأنها على وزن الجمع، وبعضهم يذكر فيقول: هي السراويل وهو السروال.

والجمهور على ان السراويل اعجمية، وقيل: عربية، جمع سروالة تقديرا، والجمع سراويلات، انتهى.

(و) اما (التأنيث): فهو على قسمين، لأنه اما بالألف او بالتاء لفظاً او تقديرا، فهو (ان كان بألفي -حبلى وحمراء- ناب) هذاالقسم من التأنيث (عن علتين) لماتقدم من انها لازمتان للكلمة وضعاً لا تفارقانها اصلا، فلايقال في حبلى: حبل ولافي حمراء: حمر، فيجعل لزومها للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث، فلو عرض اللزوم بعارض كالعلمية مثلاً لم يقو قوة اللزوم الوضعي، (والا)، اي: وان لايكن التأنيث بالألفين، بأن يكون بالتاء لفظاً اوتقديراً، فحينئذ (منع صرف العلم حتما، ان كان) العلم متلبسا (بالتاء، كطلحة) وفاطمة.

وبعبارة اخرى: يشترط في تحتم تأثير التأنيث بالتاء لفظا: علمية الاسم، ليصير التأنيث لازما، لأن الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان، ولأن العلمية وضع ثان، وكل حرف وضعت الكلمة عليه لاينفك عن الكلمة.

(اوكان) العلم **(زائداً على الثلاثة)** احرف، ان لم يكن متلبساً بالتاء لفظاً بل تقديرا، **(كزينب، او)** كان العلم **(متحرك الأوسط كسقر،اواعجمياً كجور)** وماه، علمين لبلدتين لبلاد فارس.

وانما اشترط في تحتم تأثير التأنيث بالتاء تقديراً أحد الأمور الثلاثة: لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلاثة عن الخفة، التي من شأنها أن تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تأثيره.

وثقل الأولين، اي: الزيادة على الثلاثة، وتحرك الأوسط ظاهر وكذا العجمة، لأن لسان العجم ثقيل على العرب.

(فلا يتحتم منع صرف هند)، وان كان فيه علتان: العلمية والتأنيث، وذلك: نظراً الى انتفاء شرط تحتم تأثير تأنيث المعنوي اعني: الأمور الثلاثة المتقدمة. ولكن يجوز منع صرفه، نظراً الى وجود العلتين، **(خلافاً للزجاج)**، حيث قال: بوجوب منع صرفه مستدلاً لمنع صرفه: بأن سكون الوسط لايغير حكماً اوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف، ولنا في المسألة كلام ذكرناه في «المكررات» فراجع.

(والعدل)، وهو: خروج الاسم عن صيغته الأصلية، التي يقتضي القياس والقاعدة أن يكون ذلك الاسم عليها، وهو على قسمين: تحقيقي وتقديري، اي: فرضي.

فالأول: ماكان للاسم المعدول اصل محقق، دل دليل غيرمنع الصرف على خروجه عن ذلك الأصل المحقق.

والثاني: مالم يكن للاسم المعدول اصل محقق، دل دليل غير منع الصرف على خروج الاسم عن ذلك الأصل، بل يقدر و يفرض له أصل خرج عنه، و يكون الداعي الى تقديره والدليل على فرضه وخروج الاسم عنه منع صرفه، وذلك: لأنهم لما وجدوا بعض الأسماء كعمر-مثلا- غير منصرف، ولم يجدوا فيه سبباً ظاهراً غير العلمية أحتاجوا الى فرض سبب. آخر ليصح منع صرفه، ولما لم يصح فرض سبب آخر فيه غير

العلمية فقدروا العدل، وفرضوا أن عمر اصله: عامر، عدل عنه الى عمر تصحيحاً لمنع صرفه.

اذا عرفت ذلك فاعلم: ان العدل (يمنع صرف الصفة المعدولة عن اصلها، كرباع)، بمعنى: اربع اربع، (ومربع) كذلك واصل كلا اللفظين -ايضاً-: اربع اربع.

والدليل على ذلك: ان في معنى كل واحد منهما تكراراً دون لفظه، والأصل: انه اذا كان المعنى مكرراً أن يكون اللفظ ايضاً مكررا، كما في جائني القوم اربعة اربعة، فعلم: ان اصلهما لفظ مكرر، وهو اربع اربع، وقس على ذلك: آحاد، وموحد، وثناء، ومثنى، الى عشار، ومعشر، على اختلاف في بعضها، مذكور في المطولات.

فعلم: ان السبب في منع صرف هذه الألفاظ «العدل، والوصف» لأن الوصفية العرضية، التي كانت في اصولها: صارت أصلية فيها بالوضع الثانوي الجديد.

بيان ذلك: ان اصولها، اعني: اربع اربع -مثلا- كانت موضوعة للأعداد لا للمعدودات، ولما صارت معدولة، اي: رباع ومربع -مثلا- وضعت وصفا للمعدود، فلا تستعمل بهذا الوضع الثانوي الجديد، الا مع اعتبار معنى الوصفية، لأن وضع المعدول غير وضع المعدول عنه.

(وكاخر) - بضمة ففتحة - جمع اخرى، مؤنث آخر بهمزة بعدها ألف، وهو اسم تفضيل، (في) قولك: (مررت بنسوة اخر) -بضمة ففتحة- فعدل هذا الجمع عن المفرد المذكر، (اذ القياس) في المثال المذكور أن يقال: (بنسوة آخر) -بهمزة بعدها الف- (لأن اسم التفضيل المجرد عن اللام والاضافة): قياسه كما تقدم في بابه (مفرد مذكر دائما)، وان كان جارياً على مثنى او مجموع أو مؤنث، نحو قوله تعالى: «ليوسف واخوه احب الى ابينا» ونحو قوله تعالى: «قل ان كان آبائكم وأبنائكم -الى قوله- احب اليكم من اللّه ورسوله» ونحو قولك: هند احب اليّ من سعاد فعلم بذلك. انه معدول عن المفرد المذكر، هذا مايقتضيه المتن، موافقاً لماقاله ابن هشام والأزهري، في «التصريح» و«التوضيح» مع تأمل ونظر فيه.

وللجامي بيان آخر في مقام التعليل، يعجبني ذكره، وان كان خلاف ما التزمناه في هذا الشرح: من عدم التعرض لنقل الأقوال، هذا نصه: لأن معناه (اي: اخر-بضمة ففتحة-) في الأصل اشد تأخرا، ثم نقل الى معنى غير، وقياس اسم التفضيل أن

يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من، حيث لم يستعمل بواحد منها، علم: انه معدول من احدها، فقال بعضهم: انه معدول عما فيه اللام، اي: عن الاخر.

وقال بعضهم: هو معدول عما ذكر معه كلمة من، اي: عن اخر من، وانما لم يذهب احد الى تقدير الاضافة: لأنها توجب التنوين او البناء، او اضافة اخرى مثلها، نحو: حينئذ، وقبل، و ياتيم تيم عدي، وليس في اخر شيء من ذلك، فتعين أن يكون معدولاً عن أحد الآخرين، انتهى. الى هنا كان الكلام في العدل التحقيقي **(و)** قد قلنا: انه **(يقدر العدل فيما سمع غير منصرف، وليس فيه)** سبب ظاهر **(سوى العلمية)** وحدها، **(كزحل، وعمر،)** فانهم لماوجدوهما غير منصرفين قالوا: انهما **(بتقدير زاحل وعامر)** وليس لهم دليل على ذلك غير منع الصرف.

(والتعريف شرط تأثيره في منع الصرف: العلمية)، وانما جعل التعريف مشروطاً بالعلمية: لأن تعريف المضمرات والمبهمات لايوجد الا في المبنيات، ومنع الصرف من احكام المعربات، والتعريف باللام اوالاضافة: يجعل غير المنصرف منصرفا. او في حكم المنصرف -على اختلاف الآراء في ذلك فلايتصور كونه سبباً لمنع الصرف، فلم يبق الا التعريف العلمي، **(والألف والنون)** المعدودتان من أسباب منع الصرف، تسميان: مزيدتين، لأنهما من حروف الزوائد، أو لأنهما ليستا من جوهر الكلمة.

وقد تسميان مضارعتين -ايضاً- لمضارعتهما لألفي التأنيث: في منع دخول تاء التأنيث عليهما، والالم تؤثرا في منع الصرف -كمايأتي بعيد هذا.

وهما سبب واحد **(بمنع صرف)** الاسم، لكن لامطلقا، بل ان كان في **(العلم)**، وانما اشترط ذلك: تحقيقاً للزوم زيادتهما، لماتقدم من أن الأعلام مصونة عن التصرف بقدر الامكان، وقيل: ليمتنع دخول التاء عليه، ليتحقق مضارعتهما لألفي التأنيث، **(كعمران)** وغطفان، واصبهان.

(او) كان في **(الوصف الغير القابل للتاء)** للتأنيث، وانما اشترط ذلك: ليبقى مشابهته، اي: الألف والنون اللتين هما سبب واحد لألفي التأنيث، **(كسكران)**، فانه وصف لايقبل التاء، لأن مؤنثه سكرى، على وزن «فعلى» وفيه مناقشة، يظهر وجهها: من مراجعة كتب اللغة، **(فعريان منصرف)**، لمجيء مؤنثه عريانة -بالتاء- **(ورحمن ممتنع)** من الصرف، اذ لامؤنث له فضلاً عن أن يكون بالتاء، هذا مايقتضيه

المتن.

وقال في الجامي: قيل شرطه، (اي: شرط الألف والنون): وجود فعلي، لأنه متى كان مؤنثه فعلى، لايكون فعلانة، فيبقى مشابهتهما لألفي التأنيث على حالها، ومن ثمة اي: من أجل المخالفة في الشرط: اختلف في رحمن: في انه منصرف اوغير منصرف، فانه ليس له مؤنث، لارحمى ولا رحمانه، لأنه صفة خاصة للّه تعالى لايطلق على غيره، لاعلى مذكر ولاعلى مؤنث، فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة: فهو غير منصرف، وعلى مذهب من شرط وجود فعلى: فهو منصرف، دون سكران، فانه لاخلاف في منع صرفه: لوجود الشرط على المذهبين، لأن مؤنثه سكرى لاسكرانة.

ودون ندمان، فانه لاخلاف في صرفه: لانتفاء الشرط على المذهبين لأن مؤنثه ندمانة لاندمى.

هذا اذا كان ندمان بمعنى: النديم، واما اذا كان بمعنى النادم: فهو غير منصرف بالاتفاق، لأن مؤنثه ندمى لاندمانة، انتهى، (والتركيب) على أقسام، والمؤثر منها: (المزجي)، وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مماقبلها: في أن ماقبله مفتوح الاخر، مالم يكن ياء، والا فيسكن كمعد يكرب لرجل، قال الازهري: كسر الدال من معدي شاذ، والقياس فتحها، كرمى ومسعى، انتهى.

وانما يؤثر هذا التركيب بشرط العلمية، ليأمن من الزوال، فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف، كما قال: (ويمنع صرف العلم كبعلبك) وحضرموت، لبلدين، والاصل قبل التركيب: بعل و بك، وحضر وموت، فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة.

(ووزن الفعل) وهو: كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل، ولكن هذا القدر غير كاف في سببية منع الصرف، بل(شرطه) احد امرين: اما (الاختصاص) في اللغة العربية (بالفعل)، بمعنى: انه لايوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل، (أوتصديره بزائد من زوائده)، اي: حروف ـأنيتـ التي تزاد في اول المضارع وليعلم: ان هذا التصدر مختص بالوزن غير المختص بالفعل.

(و) اذا وجد في وزن الفعل احد الأمرين: (يمنع صرف) قسم من قسمي الاسم.

الأول: (العلم، كشمر)، على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير، فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس، وكذلك بذّر، لماء بمكة زادها الله شرفا، وعثّر

لموضع، وخضم لرجل، افعال معنى الفعلي الأول: اسرف، والثاني: جعل الشيء ذاكبوة، والثالث: أكل باقصى الأضراس.

واما بقم، اسما لصبغ، وشلم علما لموضع بالشام، فهما اسمان اعجميان منقولان الى العربية، فلايقدح في اختصاص هذا الوزن بالفعل.

(و) الثاني: (الوصف الغير القابل للتاء، كأحمر)، فانه غير منصرف، فان هذا الوزن، اي: وزن افعل، وان لم يكن مختصاً بالفعل لكن متصدر بأحد زوائده، اعني: الهمزة، مع كونه غير قابل للتاء، اذ مؤنثه على وزن فعلاء، كحمراء، (فيعمل منصرف: لوجود يعملة) -بالتاء- للناقة القوية، لأن وزن الفعل يخرج بهذه التاء: لاختصاصها بالأسماء عن اوزان الفعل.

(والصفة)، وهو: كون الاسم دالا على ذات مبهمة، مأخوذة مع بعض صفاتها، سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع، مثل: أحمر، فانه موضوع لذات ما، اخذت مع بعض صفاتها التي هي الأحمرية.

او بحسب الاستعمال، كالأربع في المثال الآتي، فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد، وقد تقدم في رباع ومربع: انه لاوصفية فيه بحسب الوضع، بل قد تعرضه الوصفية في بعض المقامات بحسب الاستعمال، كالمثال الآتي، فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لاالاعداد، علم: ان معناه مررت بنسوة متصفة بالأربعية، وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال، لااصلي بحسب الوضع، والمعتبر في سببية منع الصرف: هو الوصف الأصلي لاصالته، لاالعرضي لعرضيته، والى هذا اشار المصنف بقوله: (يمنع صرف الموازن للفعل بشرط: كونها)، اي: الصفتية (الاصل فيه)، اي: في الموازن، (و) بشرط: (عدم قبوله)، اي: الموازن (التاء، فأربع، في مررت بنسوة أربع، منصرف لوجهين) احدهما: عدم اصالة الصفتية، وثانيهما: قبول التاء، لأنه يقال في المذكر: رجال اربعة -بالتاء- فتدبر جيدا.

الى هنا، كان الكلام في بيان العلل التسع، وشرائطها في تأثيرها في منع الصرف من الاسم، اي: في منع تنوين التمكن والكسرة.

(و) اذا عرفت ذلك فاعلم: ان (جميع الباب)، اي: باب غير المنصرف، اي: الاسم الذي اجتمع فيه علتان مع ماشترطا به (يكسر مع اللام)، اي: مع دخول لام

التعريف عليه، (والاضافة) اي: اضافته الى غيره، لااضافة غيره اليه، فتأمل جيدا.

وانما قال: يكسر، ولم يقل يجر، لأن للقوم في هذه الحالة اي: حالة دخول اللام او الاضافة خلاف: في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف.

فمنهم من ذهب: الى انه منصرف مطلقا، اي: سواء كانت العلتان باقيتين مع اللام او الاضافة، او زالتا معا، او زالت احديهما، و يأتي بيان ذلك في القول الثالث، وعللوا ذلك: بأن عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل، فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ماهو من خواص الاسم، اعني: اللام او الاضافة، قويت جهة الاسمية، فرجع الى أصله الذي هو الصرف، فدخله الكسر دون التنوين، لأنه لايجتمع مع اللام والاضافة.

ومنهم من ذهب: الى انه غير منصرف مطلقا، والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين، وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين، وحيث ضعف مشابهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين، دون تابعه الذى هو الكسر، فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف.

ومنهم من ذهب: الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة، كان الاسم غير منصرف، وان زالتا معا او زالت احديها كان منصرفا.

و بيان ذلك. ان العلمية تزول باللام او الاضافة، فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر كما في العجمة والتأنيث ـ بالتاء ـ والتعريف زالتا معا، وان لم تكن شرطاً كما في وزن الفعل وسائر مايجتمع مع العلمية: زالت احديهما، وان لم تكن هناك علمية كما في الصفة اوكانت ولم تكن مؤثرة كما اذا سمي بمساجد: بقيت العلتان على حالهما، وهذا القول انسب بماهو المشهور من تعريف غير المنصرف فتأمل جيدا.

(و) جميع الباب: يكسر، بل قد ينون ـ ايضاً ـ (للضرورة) اي: لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية، فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر، فكثيراً مايقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن، او انزحاف، اي: حذف يخرجه عن السلاسة، اما الأول: فكقولها لعن اللّه من اذاها وغصب حقها:

صبت على مصائب لوانها   صبت على الأيام صرن لياليا

واما الثاني فكقوله:

اعـد ذكـر نـعـمـان لـنـا ان ذكـره هـوالمسك مـا كـررتـه يـتـضـوع

فـانه لوفتح نون نعمان من غيرتنوين، يستقيم الوزن، ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة، كمايحكم به سلامة الطبع.

فان قلت: الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري، فكيف ادرجته في الضرورة؟!

قلنا: الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه، ضروري عند بعض الشعراء، واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية، فكقوله:

سـلام على خير الأنـام وسـيـد حـبـيـب إلـه الـعـالمين محـمـد

بـشيرنـذيـرهـا شـمـي مـكـرم عـطـوف رؤف مـن يـسـمـى بـأحمد

فـانه لو قال: بأحمد بالفتح، لايخل بالوزن، ولكنه يخل بالقافية، فان حرف الروى في سائر الأبيات الدال المكسورة.

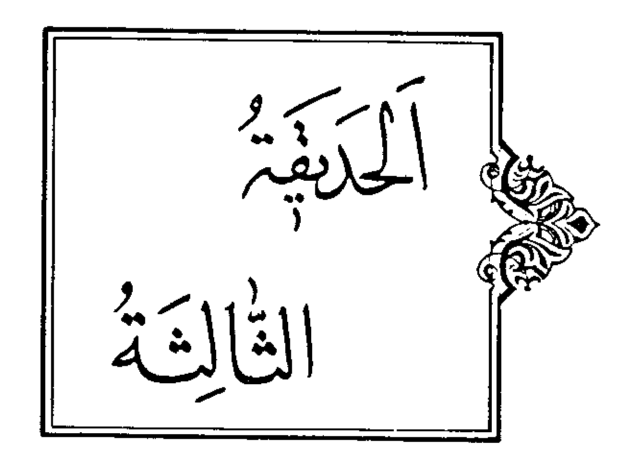
(خـاتمـة)، قد يجوز صرف غيرالمنصرف: ليحصل التناسب بينه و بين المنصرف، لأن رعـايـة التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل حد الضرورة، كقوله تـعـالى: «سلاسلا واغلالا» حيث صرف سلاسلاً ليتناسب المنصرف الذي يليه. اعني: اغلالا.

قال الرضي ـ في بيان التناسب ماحاصله ـ «كما في المكررات»: ان المراد تناسب كـلـمـة مـعـه، اي: مع غيرالمنصرف مصروفة، اما بوزنه كسبأ بنبأ، حيث صرف سبأ لكونه متناسبا لنبأ، او قريب منه في الوزن، كسلاسلا واغلالا، حيث صرف سلاسلا لـيـتناسب المنصرف الذي وزنه قريب من وزنه، وهو اغلالا، اولايكون بينهما تناسب في الـوزن، ولكن تعددت الألفاظ المصروفة، واقترنت مع غير المنصرف اقترانا متناسبا مـنـسجما، كقوله تعالى: «ودا ولاسواعا ولايغوثا و يعوقا ونسرا» فصرف يغوثا و يعوقا: لاقترانهما وانسجامهما مع ودا وسواعا ونسرا.

واما لـتـنـاسب آخر الفواصل، كقوله تعالى: «قواريرا قواريرا بصرف كلاهما على بـعـض الـقـراءات، لـيـنـاسـب الثاني آخر سائر الايات والأول الـثـاني، هذا اذا قرئ بـالـتـنوين لا اذا وقف عليه بالألف لأن الالف حينئذ كمايحتمل أن يكون بدلا من الـتـنـويـن، يحـتـمـل أن يـكون للاطلاق، كما في قوله تعالى: «الظنونا» و«الرسولا» و«السبيلا» فلايكون حينئذ مما نحن فيه.

(تنبيه)، قد ذكرنا في «المكررات» ان المنصرف قد لاينصرف لذلك اي: للضرورة، عندالكوفيين والأخفش، وان اباه سيبويه محتجا: بأن الضرورة تجوز رد الأشياء الى اصولها، فجاز صرف غير المنصرف للضرورة، لأن الأصل في الأسماء الصرف، ولايخرج لأجلها الأشياء عن اصولها.

والمجوزون جعلوا منه: ممن ولدواعامر ذول الطول والعرض، فمنع عامر من الصرف، مع انه ليس فيه من موانع الصرف سوى العلمية، وهي وحدها غير كافية في المنع من الصرف، بل لابد من انضمام علة اخرى اليها: ليكون اجتماعها سبباً في منعه من الصرف فاذن لاوجه في منع الصرف الا الضرورة.



الْحَدِيقَةُ الثَّالِثَةُ

الفعل المضارع

(الحديقة الثالثة)، من الحدائق الخمس: (فيما يتعلق بالأفعال) قد تقدم في اوائل الكتاب: انه (يختص) الفعل (المضارع بالاعراب) فلايعرب من الفعل غيره، (فيرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم) نحو: يقوم زيد و يسعى.

وليعلم: ان كون التجرد هو الرافع للمضارع، احد القولين فيه، والقول الآخر: ان الرافع له وقوعه موقع الاسم، فانه يقال: زيد يضرب، ورأيت رجلا يضرب، ومررت برجل يضرب، كمايقال: زيد ضارب، ورأيت رجلا ضاربا، ومررت برجل ضارب، فشابه الاسم في ذلك.

فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه، وهو الرفع، فان قلت: الوقوع موقع الاسم مشترك بينه وبين الفعل الماضي.

قلنا: نعم، لكن الفعل الماضي مبني الأصل، فلايؤثر فيه العامل فتأمل جيدا.

(وينصب) الفعل المضارع: (بأربعة احرف)، احدها: (لن وهي) حرف برأسه، اي: هكذا وضعت.

وقال بعضهم: انها مركبة من «لاالنافية» و«ان المصدرية» فاصلها: «لاان» فخففت بحذف الالفين، كماخفف«اي شيء» فيقال:«ايش»ثم ركبت اللام مع النون.

ورد هذا: بأنه لامعنى لمصدرية مابعدها، و بأنه لايمتنع تقدم معمول المضارع عليها، بخلاف ان المصدرية.

واجيب: بأنه لايبعد ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وحكما، اذهو وضع مستأنف.

وقيل: انها مركبة من «لا، ونون التأكيد الخفيفة» التي حقها ان يلحق الفعل، الا انه الحق بلا للتصريح: بأنه لتأكيد النفي، لالتأكيد الفعل المنفي، حتى يفيد اللفظ نفي التأكيد، فاعمل عمل النصب، ليكون آخر الفعل على هيئة يكون مع نون التأكيد، ولذا خص لن من بين حروف النفي لتأكيد النفي، كما يصرح المصنف بذلك.

وقال بعض آخر: اصلها «لاالنافية» فابدل الالف نونا، وفيه مالايخفى، اذ لامناسبة بين الالف والنون، الا ان يقال: ان النون الخفيفة تقلب في الوقف الفا، وكذا التنوين فيتبادلان، فتنقلب الالف نونا.

واختلف ـايضاًـ في معناها، والمختار عند المصنف رحمه‌الله انها: (لتأكيد) نفي (المستقبل)، قد تقدم وجهه في قول من قال: انها مركبة من «لاالنافية» و«نون التأكيد الخفيفة». وقيل: انها لتأبيد النفي، نظراً الى قوله تعالى: «لن تراني» ورد: بأنها لوكانت كذلك، لم يقيد منفيها باليوم ـفي قوله تعالىـ: «فلن اكلم اليوم انسيا» ولكان ذكر الابد في «ولن يتمنوه ابداً» تكرارا، والأصل عدمه، وللزم أن يكون في قوله: «ولن ابرح الأرض حتى يأذن لي ابي» تناقص، لأن لن يقتضى التأبيد، وحتى يشعر بالانتهاء فتأمل جيدا.

(و) ثانيها: (كي)، وليعلم: ان «كي» على ثلاثة اوجه:

الأول: أن تكون اسما مختصراً من كيف، كقوله:

كي تجنحون الى سلم وماثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

اراد كيف، فحذف الفاء، كماقيل: أن سوأفعل، اريد به سوف افعل، فحذف الفاء من سوف.

والثاني: ان تكون بمنزلة لام الجارة التعليلية، معنى وعملا، وهي الداخلة على «ماالاستفهامية» كقولهم ـفي السؤال عن العلةـ كيمه؟ بمعنى لم؟.

والثالث: مانحن فيه، (و) هي (معناها السببية)، نحو: لكيلا تأسوا، ونحو: كي لايكون دولة.

(و) ثالثها، (ان)، وقديقال فيها «عن» بابدال الهمزة عينا، وهي الأصل في العمل، لمشابهتها «لأن المشددة لفظا» في ان الهمزة في كل منهما مفتوحة، ولااعتبار بتخفيف النون، فحمل اخواتها عليها في العمل: لأنها ـ ايضاً ـ للاستقبال.

وقال بعضهم: ان الحرف الناصب هو «ان» فقط، والبواقي لا تنصب الفعل الا بشرط: أن يكون ان مضمرة فيما بعدها، (وهي) اي: ـ ان ـ (حرف مصدري)، يؤول مع الفعل بالمصدر، فتقع مبتدءاً، نحو: «إن تصوموا خير لكم» و«إن يستعففن خير لهن» وفاعلا، نحو: «ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم» وخبراً نحو: «وماكان هذا القرآن أن يفترى» ومضافاً اليه، نحو «من قبل أن يأتيكم الموت» ومجروراً بالحرف، نحو: «وامرت لأن أكون».

(و) ان (التي بعد) مادة (العلم)، اذا لم يكن بمعنى الظن: (غيرناصبة)، نحو: «علم أن سيكون» وكذلك مافي معنى العلم نحو: «افلا يرون أن لايرجع اليهم قولا» ونحو: «حسبوا أن لا تكون» ـ على قراءة من رفع تكون ـ وكقوله:

زعم الفرزدق ان سيقتل مربعا　　　أبشر بطول سلامة يامربع

وانما لم يكن بعد ماذكر مصدرية ناصبة: لأنها للرجاء والطمع فلا تناسب العلم واليقين، فلابد أن تكون مخففة من المثقلة، فتناسب العلم واليقين.

(وفي أن التي بعد) مادة (الظن)، ومافي معناه، (وجهان): لأن الظن باعتبار دلالته على غلبة جانب الوجود على جانب العدم، يناسب أن المخففة من المثقلة الدالة على التحقيق، وباعتبار عدم التيقن: يلائم أن المصدرية الناصبة، التي هي للرجاء والطمع، فيصح وقوع كل واحدة منهما بعده، فيجرى في أن التي بعده الوجهان.

(و) رابعها: (اذن، وهي) على مختار المتن وفاقا للجمهور: حرف، ثم الصحيح: انها بسيط لامركبة من «اذ، وان» بحذف الالف من أن، وهي الناصبة، لاان مضمرة بعدها.

وقيل: انها اسم، والأصل في اذن اكرمك، اذا جئتني اكرمك ثم حذفت الجملة وعوض التنوين عنها، واضمرت أن بعدها، فهي الناصبة لا اذن.

(و) اما معناها، فقال بعضهم: (هي للجواب والجزاء) دائماً كالمثال الآتي، وقال بعض آخر: قد تتمحض للجواب بدليل انه يقال: احبك، فتقول اذن اظنك صادقا، اذ لامجازاة حينئذ.

(و) اما (تنصبه)، اي: المضارع، حال كونها، اي اذن (مصدرة)، اي: في ابتداء الكلام، و(مباشرة)، اي: متصلة بالمضارع، و(مقصودة به)، اي: بالمضارع زمان **(الاستقبال، نحو)** قولك: (اذن اكرمك، لمن قال) لك: (ازروك)، فقولك جواب وجزاء، لمن قال لك ازورك، واذن حاو ية للصدارة والمباشرة والمقصود بالفعل بعدها زمان الاستقبال.

(ويجوز الفصل) بينها و بين الفعل: (بالقسم)، لأن القسم لكثرة استعماله في الكلام لايعد فصلا، ولهذا جاز هذا غلام والله زيد مع كون الا تصال فيه اشد، حتى قيل: ان المضاف والمضاف اليه كالكلمة الواحدة، (و) اذا كان المضارع (بعد) اذن **(التالية للواو)** العاطفة، نحو قوله تعالى: «واذن لايلبثون خلافك الاقليلا» (والفاء) العاطفة، نحو قوله تعالى: «فاذن لايؤتون الناس نقيراً» في المضارع حينئذ (وجهان)، احدهما: الرفع، كما هو القراءة المشهورة في الايتين وذلك: لالغائها لفوات تصدرها بحرف العطف، وثانيهما: النصب، كما قرئتا به شاذا، وذلك: على كون مابعد العاطف مستأنفا لضعف العاطف.

(تكميل) لماسبق، (وينصب) المضارع (بأن مضمرة). اي: مقدرة (جوازا، بعد الحروف العاطفة له)، اي: للمضارع، (على اسم صريح)، حاصله: أن يكون المعطوف عليه اسماً صريحا، نحو قول ميسون بنت بجدل، امرأة معاو ية، وأم يزيد عليهما لعائن الله

ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف

فنصب المضارع، اعني: تقر، بأن مضمرة جوازا بعد الواو العاطفة له على اسم صريح، اعني: لبس، هذا مايقتضيه المتن، ولكن قال الازهري: فتقر منصوب بأن مضمرة جوازا، وهي والفعل في تأو يل مصدر مرفوع بالعطف، على لبس بالواو العاطفة، على قولها قبله:

لبيت تخفق الارواح فيه أحب الي من قصر منيف

وفي بعض النسخ: للبس باللام، وهو تحريف نبه عليه الموضح في شرح بانت سعاد، انتهى.

ونقل عن كتاب حياة الحيوان للدميرى، انه قال: انها كانت بدوية وحاملة ليزيد، وامر معاويه باخراجها من القصر المنيف الذي يشرف بالغوطه، وهي بستان منتزه وموضع طيب، وفيه الرياحين وسائر الطيبات والفواكه، ومن جملة القصيدة.

وكلب ينبح الطراق دوني ... احب الي من مر السوف
واصوات الرياح بكل فج ... احب الى من نقر الدفوف
وحرف من بني اعمام عندي ... أحب الي من علج انوف

وقد قصدت من العلج: زوجها معاوية، فغضب عليها وامر باخراجها من القصر، وارسالها الى قبيلتها، فلما وضعت يزيد اتوه الى الشام انتهى المنقول من حياة الحيوان.

(و) ينصب -ايضاً- (بعد لام) التي تسمى عندهم بلام كي اي: لام التعليل، لكن لا مطلقا، بل (اذا لم يقترن) الفعل (بلا) النافية، (نحو: أسلمت لادخل الجنة)، فان اقترن الفعل بها: يجب اظهاران، نحو: «لئلا يكون للناس عليكم حجة» وانما وجب اظهارها لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثلين، اي: لام كي، ولام لا النافية.

(و) ينصب المضارع بأن مضمرة (وجوبا، بعد خمسة احرف).

الأول: لام توكيد النفي، وبعضهم يسميها (لام الجحود)، والصواب التسمية الاولى، لان الجحد في اللغة: انكار ماتعرفه لامطلق الانكار ووجه التأكيد فيها عند جماعة: ان اصل ماكان ليفعل، ماكان يفعل، ثم زيدت اللام لتأكيد النفي، كما زادت الباء في ما زيد بقائم لذلك، وعند جماعة اخرى: ان الأصل ماكان قاصداً للفعل، ونفي قصد الفعل ابلغ من نفيه، ولهذا كان قوله:

ياعاذلاتي لا تردن ملامتي ... ان العواذل ليس لي بامير

ابلغ من لا تلمنني، لانه نهي عن السبب.

(و) كيف كان، (هي) اللام (المسبوقة بكون منفي) -بما- (نحو: «وماكان الله ليعذبهم») ونحو: «وماكان الله ليطلعكم على الغيب» او منفي بلم، نحو: «لم يكن الله ليغفر لهم».

ان قلت: اذا قدر بعد اللام ان المصدرية، صار الفعل بمعنى المصدر فكيف الحمل؟؟

قلنا: الحمل على حذف المضاف من الاسم، اي: ماكان فعل الله اوصفةالله تعذيبهم، اومن الخبر، اي: ماكان اللّه ذاتعذيبهم او على تأويل المصدر باسم الفاعل، اي: ماكان اللّه معذبهم، اوالحمل على المبالغة ـ كما في زيد عدل ـ فتأمل.

(و) الثاني: (او)، التي (بمعنى الي) عند بعض، او بمعني (الا) عند بعض آخر، (نحو: **لالزمنك** اوتعطيني حقي)، فالأول: يؤول المضارع بمصدر مجرور «باو» التي بمعنى الى فالتقدير عنده: لالزمنك الى اعطائک حقي.

والثاني: يؤول المضارع بمصدر مجرور بمضاف مقدر بعداو، التي بمعنى «الا» اي: لالزمنك الا وقت اعطائك حقي.

(و) الثالث: (فاء) التي قصد منها ان، تدل على (السببية) اي: سببية ماقبلها لمابعدها، لأن العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية، حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى، فاذا لم يقصد منها السببية: لايحتاج الى الدلالة عليها.

(و) الرابع: (واو) التي تدل على (المعية)، اي: مصاحبة ماقبلها بمابعدها.

و يشترط فيهما، اي: في الفاء والواو زائداً على ماذكر: ان يكونا (المسبوقين) بأحد الأشياء السبعة، اي: (بنفي اوطلب) والطلب ستة اشياء: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض وهو طلب بلين، والتحضيض، وهو طلب بازعاج، وانما اشترط مسبوقيتهما بأحد هذه الأشياء السبعة: لأن الطلب باقسامه الستة انشاء حقيقة، والنفي انشاء حكما، لاستدعائه جوابا ـ كالانشاء ـ فتقدم هذه الأشياء على الفاء والواو: يبعد الكلام عن توهم كون مابعدهما جملة معطوفة على الجملة قبلهما، لأن عطف الخبر على الانشاء والعكس غير جائز عند المحققين من البيانيين، كما حقق في بحث «الفصل والوصل» من علم البيان.

أما امثلة الفاء: فالنفي، نحو قوله تعالى: «لايقضى عليهم فيموتوا» اي: فان يموتوا.

والأمر، (نحو: زرني فاكرمك)، اي: فان أكرمك، ونحو قوله:

يا ناق سيري عنقا فسيحا   الى سليمان فتستريحا

اي: فان تستريح، ومثل الأمر الدعاء، نحو قوله:

رب وفـقني فـلاعـدل عـن ... سنن الساعين في خير سنن

اي: فان لا اعدل.

والنهي، نحو قوله تعالى: «لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي».

اي: فان يحل.

والاستفهام، نحو: «هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا» اي: فان يشفعوا. والتمنى، نحو: «ياليتني كنت معهم فأفوز» اي: فان أفوز. والعرض، نحو قوله:

يابن الكرام الا تدنوا فتبصرما ... قد حدثوك فما راء كما سمعا

اي: فان تبصر.

والتحضيض، نحو قوله:

لولا تعوجين ياسلمى على دنف ... فتخمدى نار وجد كاد يفنيه

اي: فان تخمدي.

وليعلم: ان في المقام مباحث مهمة، ذكرنا بعضها في «المكررات» فليراجع.

واما أمثلة الواو، فالنفي، نحو: «ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم و يعلم الصابرين» اي: وان يعلم الصابرين.

واعلم: ان على ظاهر الآية اشكال، دفعناه في «المكررات» فليراجع.

والأمر، نحو قوله:

فقلت ادعى وادعوان اندى ... لصوت ينادى به داعيان

اي: فان ادعو.

(و) النهي، نحو: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، اي: وان تشرب. هذا، اذا اريد منه النهي عن الأكل والشرب مجتمعا، كما في قولنا: لا تكن جلداً وتظهر الجزع، وللنهي معنيان آخران ذكرناهما في «المكررات» وعليهما يكون المثال خارجاً مما نحن فيه، فراجع.

والاستفهام، نحو:

ألم أك جاركم و يكون بيني ... و بينكم المودة والاخاء

اي: وان يكون.

والتمني، نحو: «ياليتنا نرد ولانكذّب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين» اي: وان لانكذب، وان نكون من المؤمنين.

والعرض، نحو: الا تنزل بنا وتنصحنا، اي: وان تنصحنا، فتأمل.

والتحضيض، نحو: لولا تتعلم الاحكام وتعمل بها، اي وان تعمل بها، فتأمل.

(و) الخامس: **(حتى)**، التي **(بمعنى الى)**، التي لانتهاء الغاية **(او)** بمعنى **(كي)**، التي للسببية.

وانما ينتصب المضارع بعد «حتى» بأحد المعنيين، **(اذا اريد به)**، اي: بالمضارع، زمان **(الاستقبال)** بالنظر الى ماقبل حتى وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضياً او حالا، **(نحو: اسير حتى تغرب الشمس)**، هذا مثال لحتى بمعنى الى. ولاستقبال المضارع بالنظر الى ماقبلها، و بالنظر الى زمان التكلم -ايضاً-.

واما نحو: كنت سرت حتى ادخل البلد، فهو مثال لحتى بمعنى الى بالنظر الى ماقبلها، واما بالنظر الى زمان التكلم: فيحتمل ان يكون ماضياً أو حالاً أو مستقبلا، كما انه يجوز ان يكون مثالا لحتى بمعنى كي كذلك.

(و) أما مثال حتى بمعنى كي، واستقبال المضارع بالنظر إلى ماقبلها، و بالنظر الى زمان التكلم -ايضاً- فهو نحو: **(اسلمت حتى ادخل الجنة)**، وانما وجب أضمار أن بعد حتى: لأنها حينئذ حرف جر، فيجب أن تضمر بعدها ان المصدرية، حتى يصير المضارع بتأويل الاسم، فانها من مختصات الاسم ولايدخل على الفعل.

(فان اردت) بالمضارع بعد حتى زمان **(الحال)** حقيقة، نحو: مرض فلان، حتى لايرجونه الآن، أو تأويلا، كقرائة نافع: «حتى يقول الرسول» برفع يقول -على تأويله بالحال- بأن يفرض المتكلم نفسه متكلما بالمضارع في زمان وقوعه، أو يفرض المضارع واقعاً في زمان التكلم، **(كانت)** حتى حينئذ **(حرف ابتداء)**، اي: حرفاً يبتدؤ بعده الجمل، اي: يستأنف فليس المراد تقدير مبتدأ بعدها، فيجب حينئذ رفع المضارع بعدها، اذ لايمكن حينئذ اضمار «ان» لأنها علم الاستقبال، فلاتجتمع مع مايدل على الحال، فاحفظ ذلك لأنه يفيدك فيما يأتي -في الحديقة الخامسة في لفظة «حتى» انشاءالله تعالى-

جوازم الفعل

(فصل في جوازم الفعل)

(والجوازم نوعان، فا) لنوع (الأول: مايجزم فعلاً واحداً وهو أربعة أحرف)، الأول والثاني: («اللام، ولاء» الطلبيتان) اما اللام: فانما سميت طلبية، لأنها موضوعة لطلب الفعل من الغائب سواء كان فاعلا، (نحو: ليقم زيد)، أو نائبا عنه، نحو: ليقام زيد، ودخولها على الفعل المتكلم قليل، سواء كان مفرداً، نحو قوله(ص): «قوموا فلأصل بكم» أو معه غيره، كقوله تعالى: «وقال الذين كفروا للذين آمنو اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم» وأقل منه دخولها على الفعل الفاعل المخاطب، كقراءة جماعة: «فبذلك فلتفرحوا» بتاء الخطاب، وفي الحديث «لتأخذوا مصافكم» هذا اذا كان المخاطب فاعلا.

و اما اذا كان نائبا عنه، فدخولها على فعله واجب وكثير، نحو: لتعن بحاجتى، ولتضرب للتأديب.

وقد تحذف اللام و يبقى الجزم، نحو قوله:

محمّد تفد نفسك كل نفس   إذا خفت من شيء تبالا

اي: ولتفد، والتبال: الوبال، ابدلت الواو المفتوحة تاء، مثل: تقوى، وكقوله:

فلا تستطل مني بقائي ومدتي   ولكن يكن للخير منك نصيب

اي: ليكن.

واللام الطلبية: تكسر حملاً على لام الجر، لأنها مثلها في الاختصاص بقبيل واحد، وعملها في ذلك القبيل الذي اختصت به.

فان قلت: لام الجر تفتح مع المضمر، والفتح هو الأصل فيا كان على حرف واحد لخفته، فهلا حملت اللام الطلبية على لام الجر في هذه الحالة الأصلية فتفتح؟

قلت: لأن اللام الطلبية تدخل على المضارع، وهو شبيه بالاسم الظاهر، أعني: اسم الفاعل، باعتبار التوافق في الوزن العروضي وغيره فعوملت معاملة لام الجر،

حيث تدخل على الاسم الظاهر، قضاء لحق المشابهة، والى هذا يشير من قال: انما كسرت تشبيها لها باللام الجارة، لأن الجزم بمنزلة الجر، يعني: في أن كلا منهما مختص بنوع من الكلم.

وقد تفتح في بعض اللغات، وهو كفتح اللام الجارة كذلك، واسكانها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، نحو: «فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي» وذلك: اما رجوعا الى الأصل، أو حملاً على ـباب فخذ ـ للتخفيف.

وقد يسكن بعد ثم، نحو: «ثم ليقضوا» في بعض القراءات، ولافرق في اقتضاء اللام الطلبية الجزم، بين كون الطلب امراً، نحو الأمثلة المتقدمة، او دعاء، نحو: «ليقض علينا ربك» أو التماسا كقولك لمن يساو يك: ليقم زيد، او لغير ذلك من المعانى المذكورة لأمر المخاطب.

واما لاء الطلبية، فهي موضوعة لطلب الترك، وتختص بالدخول على المضارع، وتقتضي جزمه واستقباله، سواء كان المطلوب منه مخاطبا، نحو: (لا تشرك بالله)، أو غائبا، نحو: «لايغتب بعضكم بعضا» أو متكلما، نحو: لاارينك هنا.

وسواء كان نهيا، كالأمثلة المتقدمة، أو دعاء، نحو: «ولاتحملنا مالاطاقة لنا» أو التماسا، كقولك لمن يساو يك: لا تضرب.

(و) الثالث والرابع: (لم، ولما)، وهما: (يشتركان في) ثلاثة امور.

الأول: الاختصاص بالمضارع، فتجزمانه ان لم تجتمع لم مع اداة الشرط، والا فالعمل لها كما يأتي نقله عن الرضي.

والثاني: (النفي)، اي: نفي المضارع.

(و) الثالث: (القلب)، اي: قلب المضارع، اي: زمانه (الى) زمان (الماضي)، ان لم يجتمع لم مع ماذكر، والا فهو كما كان، اي: باق على الاستقبال اوالحال.

(و) لكن تفترقان في خمسة أمور، أربعة منها اتفاقية:

الأول: انه (يختص «لم» بمصاحبة اداة الشرط)، حرفاً كان (نحو: ان لم تقم اقم)، او اسما، نحو: من لم يضرب فله درهم واما «لما» فلا تصاحب الأداة مطلقا، فلايقال: ان لماتضرب.

قال الرضي: واختصت «لما» ايضا: بعدم دخول الشرط، فلا تقول: ان

لماتضرب، كماتقول: ان لم يضرب، ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها، (اي: لما)، فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه، (اي اسماء الشرط) ومعموله، انتهى.

وهذا منه تصريح: بأن اداة الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي، كما أشرنا إليه سابقا.

(و) الثاني: انه (يجوز انقطاع نفيها)، اي: نفي «لم» (نحو: لم يكن ثم كان)، ونحو قوله تعالى: «لم يكن شيئا مذكورا» ويجوز اتصاله ـ ايضاً ـ نحو: «ولم أكن بدعائك رب شقيا»:

واما «لمّا» فمنفيها لايجوز فيه الانقطاع، بل هو مستمر إلى حال التكلم، نحو: ندم زيد ولما ينفعه الندم، اي: انتفاء نفع الندم مستمر الى زمان التكلم.

(و) الثالث: انه (يختص «لما» بجواز حذف مجزومها)، اختياراً واضطرارا، (نحو: قاربت المدينة ولما)، اي: ولما ادخلها.

واما «لم» فلايجوز فيها ذلك، فلايجوز لك أن تقول: قاربت النجف الأشرف ولم، مريداً لم أدخلها، واما قوله:

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأغارب ان وصلت ولم

اي: ولم تصل، فضرورة.

(و) الرابع: ان «لما» تختص (بكونه)، اي: منفيها، (متوقعا) اي: منتظرا وقوعه وحصوله (غالبا، كقولك: لما يركب الأمير، للمتوقع ركوبه) اي: للذي يتوقع و ينتظر ركوب الأمير، ونحو قوله تعالى: «بل لما يذوقوا عذاب» لأنهم وان لم يذوقوه، ولكن ذوقهم له متوقع.

قال الرضي: وقد يستعمل في غير المتوقع ـ ايضاً ـ نحو: ندم ابليس ولما ينفعه الندم، انتهى.

واما «لم» فمنفيها غير متوقع، وهذا كله بالنسبة الى المستقبل، واما بالنسبة الى الماضي: فهما سيان في نفي المتوقع وغيره، مثال المتوقع، كقولك: مالي قمت ولم تقم، او لماتقم، ومثال غير المتوقع، كقولك ابتداء: لم تقم، او لماتقم.

الى هنا، كان الكلام في الفوارق الأربعة الاتفاقية ظاهرا، واما الخامس المختلف فيه: فهو ان منفي «لما» لايكون الا قريبا من الحال، بخلاف منفي «لم» فأنه لايشترط

فيه ذلك، نحو: لم يكن زيد في العام الماضي مقيما، ولايجوز أن تقول: لمايكن.
وانكره بعضهم، مستدلا بصحة قولنا: عصى ابليس ربه ولما يندم، فتأمل.
والعلة في هذه الفوارق الخمسة كلها: ان «لم» لنفي «فعل» و«لما» لنفي «قد فعل».
بيان ذلك: اما في الأول: فلأن «فعل» في الاثبات يكون شرطا، فكذلك نفيه، اعني: «لم يفعل» و«قد فعل» في الاثبات لايكون شرطا ـ كما يأتي عن قريب ـ فكذلك نفيه، اعني: «لمافعل»
واما في الثاني: فلأن «قدفعل» كماتقدم في مختصات الفعل لتفريب الماضي من الحال، فكذلك نفيه، و«فعل» ليس كذلك فلايكون نفيه كذلك.
واما في الثالث: فلأنه قد يجوز حذف مدخول قد، فكذلك مدخول لما.
قال في المغنى: وقد يحذف بعدها، (اي: بعد قد): الفعل لدليل كقول النابغة:
افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد
اي: وكأن قد زالت، انتهى.
واما في الرابع: فلأن «قد فعل» يفيد التوقع، فنفيه كذلك قال في المغنى: ولها، (اي: لقد)، خمسة معان، احدها: التوقع، وذلك مع المضارع واضح، كقولك: قد يقدم الغائب، اذا كنت تتوقع قدومه، واما مع الماضي، فاثبته الكثيرون قال الخليل: يقال: «قد فعل» لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: «قد قامت الصلاة» لأن الجماعة منتظرون لذلك، انتهى. وقد يأتي في حديقة المفردات توضيح ازيد ـ انشاءالله تعالى ـ.
واما في الخامس: فلما تقدم في الثاني.
فائدة، قيل: وقد تنصب لم في لغة.

مايجزم فعلين

اما النوع (الثاني): فهو (مايجزم فعلين) متفقين او مختلفين
كما يأتي بيانه في المتن عن قريب ـ و يسمى الأول: شرطاً والثاني: جواباً وجزاء،

(وهـو)، اي: مـايجـزم (إن) المـكـسـورة الهمزة الخفيفة النون، نحو: «ان يشأ يرحمكم» (واذما)، قال ابن هشام: عملها الجزم قليل لاضرورة، كقوله:

اذ مـاانتيـت على الرسـول فـقـل لـه حـقـا عـلـيـك اذا اطمأن المجلس

(ومن)، نحو: «من يعمل سوءاً يجز به» (وما)، وهي زمانية وغير زمانية، فالأولى، نحو قوله تعالى: «فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم» اي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم.

والثانية: كقوله تعالى: «وماتفعلوا من خير يعلمه الله» (ومتى) كقوله:

أنـا ابـن جـلا وطـلاع الـثـنـايـا متى اضـع الـعـمـامـة تـعـرفـوني

(وأيّ) -بفتح الهمزة، وتشديد الياء- نحو: «أياً مّاتدعوا فله الأسماء الحسنى» ونحو: أيّما الأجلين قضيت فلاعدوان.

(وأيّان)، وهو امّا فعّال أو فعلان، نحو: أيّان تفعل أفعل وهو للشرط في المكان، (و) كذلك: (أين)، وقدتزاد فيه «ما» نحو: «أينما تكونوا يدرككم الموت».

قال في -المصباح-: في «أين، وأيّان» عموم البدل، وهو نسبة الى جميع مدلولاته، لاعموم الجمع، إلاّ بقرينة، فقوله: أين تجلس أجلس، يلزم الجلوس في مكان واحد، انتهى.

(وأنّى)، وهو للشرط في المكان، نحو: أنّى تقعد أقعد.

(وحيثما)، نحو: حيثما يك أمر صالح فكن، (ومهما) نحو: «مهما تأتنا به من آية».

(فالأولان)، أي: ان، وإذما، (حرفان)، اما «ان» فاتفاقاً، واما «إذما» فعند بعض.

قال في المغني: «إذما» أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه، وظرف عند المبرّد، وابن السرّاج، والفارسي، وعملها الجزم قليل لاضرورة، خلافاً لبعضهم، انتهى.

(والبواقي أسماء على الأشهر)، بل بلاخلاف، إلاّ «مهما» فعلى الأصحّ، لعود الضمير عليها في الآية السابقة.

(تنبيه)، اعلم: انّ هذه الأداة ستة أقسام، أحدها: ماوضع لمجرّد تعليق الجواب على الشرط، وهو «ان، واذما».

والثاني: ماوضع للدلالة على من يعقل، ثمّ ضمن معنى الشرط وهو «من».
والثالث: ماوضع للدلالة على مالايعقل، ثمّ ضمن معنى الشرط وهو «ما،ومهما».
والرابع: ماوضع للدلالة على الزمان، ثم ضمّن معنى الشرط، وهو «متى، وأيّان».
والخامس: ماوضع للدلالة على الزمان، ثم ضمّن معنى الشرط وهو «أين، وأنّى، وحيثما».

والسادس: ماهو بحسب المضاف اليه، وهو «أي» فانها بحسب ماتضاف اليه، فهي في أيّهم يقم أقم معه ـ لمن يعقل ـ وفي أي فرس تركب أركب ـ لمالايعقل ـ وفي أي يوم تسافر أسافر ـ للزمان ـ وفي أي مسجد تصلّ أصلّ ـ للمكان ـ.

اذا عرفت ذلك، فاعلم: انَّ ماكان منها للزمان أو المكان، فموضعه نصب بفعل الشرط، وماكان لغيره: فموضعه رفع على الإبتداء إن اشتغل عنه الفعل بضميره، نحو: من تضرب به أضرب، وإلاَّ فنصب به، فتأمل جيداً.

(وكل واحد منها يقتضي شرطاً)، وهو الفعل الأول، وإنّما سمّي بذلك: لأنّه شرط لتحقق الثاني، (وجزاء)، وهو الفعل الثاني أو الجملة الأسمية، وإنّما سمّي بذلك: لأنّه يتفرّع على الأول، و يبتني عليه، تفرع الجزاء وابتنائه على العمل.

واعلم: انّه لايشترط في الشرط والجزاء، ان يكونا من نوع واحد، بل قديكونان (ماضيين)، نحو قوله تعالى: «إن عدتم عدنا» وهما مجزومان محلاً، (أومضارعين)، نحو: «وإن تعودوا نعد» (أو مختلفين)، بأن كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً، نحو: «من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه».

قال بعض المحققين: انّي تتبعت القرآن فلايوجد فعل الشرط في هذه الصورة إلاّ كان، انتهى.

وامّا عكسه: بأن كان الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً، فهو قليل حتى خصّه بعضهم بل الأكثر بالضرورة، وقالوا: لأنّا إذا أعملنا الأداة في لفظ الشرط، ثمَّ جئنا بالجواب ماضياً، كنّا قدهيأنا العامل للعمل، ثم قطعناه عنه وهو غير جائز، وجوّزه جماعة في السعة، واستدلّوا بقوله تعالى: «إن نشأ ننزّل عليهم من السماء آية فظلّت أعناقهم لها خاضعين» فظلّت ماض وهو معطوف على الجزاء.

ورد ذلك: بأنّه يغتفر في التابع مالايغتفر في المتبوع.

(فان كانا)، أي: الشرط والجزاء (مضارعين، أو) كان (الأول) فقط، أي: الشرط، مضارعاً: (فالجزم) واجب في المضارع لدخول الجازم عليه، ولافاصل بينهما.

(وان كان الثاني)، أي: الجزاء (وحده)، مضارعاً: (فوجهان) أي: ففيه، أي: في المضارع، وجهان، أي: الجزم والرفع، امّا الجزم: فلتعلقه، أي: المضارع بالجازم، وان كان بينهما فاصل، وهو الشرط الماضي.

وأمّا الرفع: فلضعف التعلّق، لحيلولة الشرط الماضي والفصل بغير المعمول.

(تمهيد)، اعلم: انّه يشترط في الشرط ستة أمور، أحدها: أن يكون فعلاً غير ماضي المعنى، فلايجوز: إن قام زيد أمس قمت، وامّا قوله تعالى: «إن كنت قلته فقدعلمته» فالتقدير: إن ثبت انّي كنت قلته.

والثاني: أن لايكون طلبيّاً، فلايجوز إن قم ولا تقم.

والثالث: أن لايكون جامداً، فلايجوز: ان عسى، ولاان ليس.

والرابع: أن لايكون مقروناً بقد، فلايجوز: ان قدقام ولاان قديقم.

والخامس: أن لايكون مقروناً بحرف التنفيس، فلايجوز: ان سيقم، ولاان سوف يقم.

والسادس: أن لايكون مقروناً بحرف نفي غيرلم، فلايجوز: ان لمّايقم، ولاان لن يقم، امّا وجوب كونه فعلاً: فقدعلم من مطاوي ماتقدّم (و) اذا تمهّد هذا. فاعلم ان (كل جزاء يمتنع جعله شرطاً، فالفاء) في ذلك الجزاء (لازمة) للارتباط بين الشرط والجزاء اذ لا تأثير لحرف الشرط في ذلك الجزاء، لأن الارتباط إنّما يحصل بينهما بالجزم، ولاجزم هنا.

والموارد التي يمتنع جعل الجزاء شرطاً ستة، كما يصرّح المصنّف بذلك في حديقة المفردات، في بحث الفاء.

الأول: (كأن يكون) الجزاء (جملة اسمية)، نحو: «وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير» ونحو: «إن تعذبهم فانهم عبادك وإن تغفر لهم فانّك أنت العزيز الحكيم» وسيأتي مثال آخر في كلامه في آخر البحث.

والثاني: (أو) يكون الجزاء جملة (انشائية)، نحو: «إن كنتم تحبّون الله فاتّبعوني» ونحو: «فان شهدوا فلا تشهد معهم» ونحو: «قل أرأيتم إن أصبح مائكم غوراً فن

يأتيكم بماء معين» و يأتي مثال آخر في كلامه.

والثالث: (أو) يكون الجزاء (فعلاً جامداً)، نحو: «إن ترن أنا أقلّ منك مالاً و ولداً فعسى ربّي أن يؤتيني» ونحو: «إن تبدوا الصّدقات فنعمّا هي» ونحو: «ومن يكن الشيطان له قريناً فساء قريناً» ونحو: «ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء» و يأتي له أيضاً مثال آخر في كلامه.

والرابع: (أو) يكون الجزاء (ماضياً مقروناً بقد)، سواء كان قد مذكوراً ـ كما يأتي مثاله في آخر البحث ـ أو مقدّراً نحو: «إن كان قميصه قدّ من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وإن كان قميصه قدّ من دبر فكذبت» فان قد في الموضعين مقدّرة.

والخامس: أن يكون الجزاء مقروناً بحرف استقبال، نحو: «من يرتدّ منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم» ونحو: «وماتفعلوا من خير فلن يكفروه».

السادس: أن تقترن بحرف له الصدر، كقوله:

فان أهلك فذي حنق لظاه   عليَّ تكاد تلتهب التهابا

أي: فربَّ ذي حنق، وربَّ لها الصدر.

(نحو: ان تقم فأنا أقوم)، مثال للجملة الاسمية، (أوفاكرمني) مثال للجملة الانشائية، (أوفعسى أن أقوم)، مثال للفعل الجامد (أوفقد قمت)، مثال للماضي المقرون بقد. (تنبيهات)، الأول: الفاء قد تحذف في الضرورة، كقوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها   والشرّ بالشرّ عند الله مثلان

أي: فالله يشكرها، و بعضهم منع ذلك حتى في الشعر، وزعم ان الرواية: من يفعل الخير فالرحمن يشكره، ونقل عن بعضهم: ان ذلك واقع في النثر الفصيح، فادّعى ان منه قوله تعالى: «إن ترك خيراً الوصية للوالدين» أي: فالوصية للوالدين.

الثاني: قال الرضي: ان كان الجزاء ممّا يصلح أن تقع شرطاً، فلاحاجة الى رابطة بينها، وإلاّ فلابدّ منه، وأولى الأشياء به الفاء لمناسبته للجزاء معنى، لأن معناه التعقيب بلافصل، والجزاء متعقّب للشرط كذلك:

ثم المراد بالربط الربط على سبيل الوجوب، فلاينتقض قول المصنّف بالمضارع المثبت، نحو: ومن عاد فينتقم الله منه، و بالمنفي بلا، نحو: «ومن يؤمن بربّه فلايخاف بخساً» فان الربط فيها على سبيل الجواز على أن الأول داخل في الجملة الاسمية على

مذهب سيبويه اذا التقدير عنده فهو ينتقم والثاني في الفعل المقرون بحرف استقبال على ماذكره ابن الحاجب من أن «لا» ان جعلت لنفي الاستقبال تدخل الفاء أولمجرد النفي فلا، انتهى بزيادة من المغني.

(الثالث): قد تخلف الفاء «اذا الفجائية» مع الجملة الاسمية نحو قوله تعالى: «وإن تصبهم سيئة بما قدّمت أيديهم فاذا هم يقنطون» ونحو قولك: ان تجد اذا لنا مكافآن، وذلك: لأن معناها قريب من معنى الفاء، لأنها، أي: اذا تنبىء عن حدوث شيء بعد شيء، ففيها معنى الفاء الاتصالية التعقيبية، ولكن الفاء أكثر منها، وإنّما قلنا مع الجملة الاسمية: لاختصاصها بها، لأن اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية، فرقاً بينهما، ولتكن هذه المباحث على ذكر منك: لتفيدك في حديقة المفردات في الفاء.

(مسألة)، تختص ان الشرطية من بين أداة الشرط بحكم ليس في غيرها، وذلك: انه (ينجزم) المضارع (بعد) أشياء تدلّ على (الطلب)، أي: طلب فعل أو ترك، (بأن) الشرطية، حال كونها (مقدرة) هي وشروطها (مع قصد السببية) أي: سببية تلك الأشياء لذلك المضارع، فحينئذ تكون ان مقدرة مع شرط مضارع من جنس تلك الأشياء، ويجعل ذلك المضارع المذكور بعد تلك الأشياء مجزوماً بأن المقدّرة جواباً لها: أي: لأن المقدرة.

وتلك الأشياء خمسة، الأول: الأمر، (نحو: زرني أكرمك) أي: إن تزرني أكرمك.

(و) الثاني: النهي، نحو: (لا تكفر تدخل الجنة)، أي: إن لم تكفر تدخل الجنة، وفيه شرط سيأتي.

والثالث: الاستفهام، نحو: هل عندكم ماء أشربه، أي: إن يكن عندكم ماء أشربه.

والرابع: التمنّي، نحو: ليت لي مالاً أنفقه، أي: إن يكن لي مال أنفقه.

والخامس: العرض، وهو طلب بلين، نحو: ألاّ تنزل تصب خيراً منّا، أي: إن تنزل تصب خيراً منّا.

وإنّما اختص جزم المضارع بأن المقدرة بعد هذه الأشياء الخمسة: لأنها تدلّ على الطلب، والطلب غالباً يتعلّق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سبباً لها،

وهي مسببة له، فاذا كان للمضارع الواقع بعدها تلك الفائدة، وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الأشياء لها، أي: لتلك الفائدة: قدران مع شرط مضارع من جنس تلك الأشياء، ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء لها فينجزم بها.

وبعبارة أخرى: إنّما انجزم المضارع بعد تلك الأشياء: لأن تلك الأشياء طلب، والطلب لايكون مقصوداً بالذات، بل لغرض، فاذا ذكرت الأغراض بعدها، علم انّ تلك الأشياء أسباب لتلك الأغراض وهي، أي: الأغراض، مسببات لها، وهذا معنى الشرط والجزاء، فلذلك يصحّ بعدها تقدير ان الشرطية التي تدلّ على سببية الأول للثاني.

وليعلم: انَّ شرط صحة الجزم بعد النهي عند الجمهور: صحة تقدير ان الشرطية مع لاالنافية، (ومن ثمّ) -بفتح الثاء المثلثة- أي: من هنا، أي: من أجل هذا الشرط، (امتنع لا تكفر تدخل النار-بالجزم-) أي: بجزم تدخل، (لفساد المعنى) حينئذ، لأن التقدير -بناء على هذا الشرط-: ان لا تكفر تدخل النار، وهو ظاهر الفساد، لأن دخول النار لايتسبب عن عدم الكفر.

ولهذا الشرط: أجمعوا على الرفع على الحالية في قوله تعالى: «لا تمنن تستكثر» وكذلك قوله تعالى: «فهب لي من لدنك وليّاً يرثني» فجعلوا يرثني صفة لولياً، وكذلك قوله: «فذرهم في طغيانهم يعمهون» فجعلوا يعمهون حالاً لهم، كل ذلك لعدم قصد السببية.

واعلم: ان الكسائي جوز مثال المتن، مدعياً: بأن المقدر فيه فعل مثبت، أي: ان تكفر تدخل النار، لأن العرف قرينة على ان الشرط المقدر في أمثاله شرط مثبت، والعرف قرينة قوية يتمسّك به غالباً في أكثر المقدرات.

أفعال المدح والذمّ

(فصل في أفعال المدح والذم)

أي: الأفعال التي اشتهرت بهذا الاسم -عندهم- وهي: (أفعال وضعت) في الأصل (لانشاء مدح أو ذم)، فليس منها مدحته، أو ذممته، ونحوهما، لأنها لم توضع للانشاء، بل

للاخبار بالمدح أوالذم، وكذلك نحو: علم، و كرم بضم العين ونحوهما، فانها وان كان قد يستعمل في انشاء المدح أوالذم، لكنها لم توضع في الأصل لذلك .

(فمنها)، أي: من الأفعال التي وضعت في الأصل لانشاء المدح أو الذم: (نعم، وبئس)، وهما في الأصل على وزن فعل -بكسر العين-.

قال في شرح التصريف: والعين، (أي: عين الفعل)، لايكون إلاّ متحركاً، لئلا يلزم التقاء الساكنين -في نحو-: ضربت، وضربن والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم، وأمّا ماجاء من نحو: نعم، وشهد -بفتح الفاء، وكسرها، مع سكون العين- فزال عن الأصل لضرب من الخفّة، والأصل فعل -بكسر العين- وفيه أربع لغات: كسر الفاء مع سكون العين وكسرها، وفتح الفاء مع سكون العين، وكسرها، وهذه القاعدة جارية في كل اسم وفعل على وزن -فعل- مكسور العين، وعينه حرف حلق، انتهى.

وقال الجامي: قد اطّرد في لغة بني‌تميم «فعل» اذا كان فائه مفتوحاً، وعينه حلقياً، أربع لغات، احديها: فعل بفتح الفاء وكسر العين، وهي الأصل، والثانية: فعل باسكان العين مع فتح الفاء، والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء، والرابعة: كسر الفاء اتباعاً للعين، والأكثر في هذين الفعلين عند بني‌تميم «اذا قصد بهما المدح أو الذم» كسر الفاء، واسكان العين، قال سيبويه: وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني‌تميم، انتهى.

ومنها -أيضاً-: (ساء)، فالأول لانشاء المدح، والآخرين لانشاء الذم، (وكل) واحد (منها)، أي: من هذه الأفعال الثلاثة يشترط فيه: ان (يرفع فاعلاً معرفاً باللام) للعهد الذهني، وهي لواحد غيرمعين ابتداء، و يصير معيناً بذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعده، وقيل: اللام للجنس كما في السيوطي، وكيف كان، يكون في الكلام كما قال التفتازاني في المطوّل: تفصيل بعد الإجمال، ليكون أوقع في النفس، نحو: نعم الرجل زيد، (أو) يرفع فاعلاً (مضافاً الى معرّف بها)، كنعم عقبى الكرما، أو مضافاً الى مضاف الى المعرف بها، نحو: نعم ابن اخت القوم، وهكذا نحو: نعم وجه فرس غلام الرجل، وهلمّ جراً.

(أو) يرفع (ضميراً مستتراً)، مبهماً (مفسراً بتميز)، وسيأتي مثاله ومثال بعض

ماتقدم، (ثم يذكر المخصوص) بالمدح أو الذم، حال كونه (مطابقاً للفاعل)، كزيد في أول الأمثلة المتقدمة، وكهند في أول الأمثلة الآتية، والهندات وزيد، في الثاني والثالث منها.

(ويجعل) المخصوص إمّا (مبتدأ مقدم الخبر)، أي: يجعل المخصوص مبتدأ مؤخراً، وجملة فعل المدح أو الذم مع فاعله خبراً مقدماً، (أو) يجعل المخصوص (خبراً محذوف المبتدأ)، أي: يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف، (نحو: نعم المرأة هند) فهند في هذا المثال: اما مبتدأ، ونعم المرأة خبره قدم عليه، وامّا خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال، فانه لماقيل: نعم المرأة، فكأنه قيل: من هي؟ فقيل: هند، أي: هي هند.

فعلى الوجه الأول: نعم المرأة هند، جملة واحدة، وعلى الوجه الثاني: جملتان، الأولى منها فعلية، والثانية اسمية، وقس عليه سائر الأمثلة، (وبئس نساء الرجل الهندات)، هذا مثال للفاعل المضاف الى المعرف باللام، (وساء رجلاً زيد)، مثال للفاعل المضمر المفسّر بالتميز.

(ومنها)، أي: من الأفعال التي وضعت لانشاء المدح والذم: (حب)، للمدح، (ولاحب) بلاء النافية للذم، (وهما كنعم وبئس)، أي: الأول ـ كما قلنا ـ للمدح، والثاني للذم.

(والفاعل) لهذين الفعلين: لفظة (ـذاـ مطلقاً)، حاصله: ان «ذا» لايتغير عن الافراد والتذكير، فلايثني، ولايجمع، ولايؤنث، وان كان المخصوص مثنى أو مجموعاً أو مؤنّثاً، لأنه يضاهي المثل الجاري في كلامهم، أعني قولهم: في الصيف ضيعت اللبن ـبكسر التاءـ دائماً، وان كان المخاطب مذكراً أو مثنى أو جمعاً وذلك: لأن الأمثال لاتتغير، فيقال: حبّذا الزيدان، وحبّذا الزيدون وحبّذا هند، وحبّذا الهندان، وحبّذا الهندات.

وعلله بعض آخر: بأن المشار اليه بذا مفرد مضاف الى المخصوص حذف وأقيم هو مقامه، فتقدير حبذا هند: حبّذا حسنها ـمثلاًـ (و) يذكر (بعده)، أي: بعد ـذاـ (المخصوص) بالمدح أو الذم، كما عرفت في الأمثلة المتقدمة:

(و) يجوز (لكان تأتي قبله)، أي: قبل المخصوص، (أوبعده)، أي: بعد المخصوص: (بتميز أو حال على وفقه) أي: وفق المخصوص، أي: مطابقاً له في الأفراد، والتثنية،

والجمع والتأنيث، (نحو: حبَّذا الزيدان)، هذا مثال «لحبذا» اذا لم يكن بعد المخصوص تميز ولاحال، (وحبذا زيد راكباً)، مثال لما كان بعد المخصوص حال على وفقه، ويجوز أن تقول: حبذا راكباً زيد -بتقديم الحال-.

(وحبذا امرأة هند)، مثال لما كان التميز قبل المخصوص على وفقه، ويجوز لك أن تقول: حبذا هند امرأة بتأخير التميز عن المخصوص.

وليعلم: ان العامل في التميز والحال، مافي حبذا من معنى الفعلية، وذوالحال هو -ذا- لاالمخصوص، لأن المخصوص لايجيء إلاَّ بعد تمام الكلام: من حيث المدح أو الذم، والتميز والحال من تمام المدح والذم، وعليك باستخراج مالم يذكر من الأمثلة، كقولنا: حبذا رجلين أو راكبين الزيدان، وحبذا الزيدان رجلين أو راكبين ونحوهما من الأمثلة، فانها سهلة غير عسيرة، فتأمل جيداً.

(تتميمات)، الأول: الصحيح ماتقدَّم: من أنَّ حبَّ فعل وذا فاعله، وأصله: من حبّ الشيء -بفتح الحاء، أو ضمها- بمعنى صار محبوباً جدّاً، وأصله حبب -بضم العين- فسكنت العين وأدغمت في اللام على الأولى، ونقلت ضمة العين الى الفاء، ثم أدغمت على الثاني.

وقيل: جملة حبذا اسم مبتدأ، خبره مابعده، لأنه لماركّب مع ذا غلب جانب الاسمية، فجعل الكل اسماً.

وقيل: المجموع فعل، فاعله المخصوص تغليباً لجانب الفعل، لتقدمه.

الثاني: قد يكون المرفوع «بحب» غير -ذا- نحو: حب زيد رجلاً، وقديكون فاعله مجروراً بالباء، نحو قوله:

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها وحب بها مقتولة حين تقتل

وحينئذ ضمّ الحاء أكثر من فتحها.

الثالث: اختلفوا في نحو: «نعمّا هي» أي: فيما كان بعد أفعال المدح والذم لفظة «ما» فقيل: ما نكرة بمعنى شيء مميز، والفاعل ضمير مستتر فيها، وقيل: ما موصول بمعنى الذي، وهو فاعل، و يكون الصلة في نحو: «فنعما هي» محذوفة، لأن هي مخصوص، أي: نعم الذي فعله هي، أي: الصدقات، وقيل: ما معرفة تامة بمعنى الشيء، فمعنى «فنعما هي» نعم الشيء هي، فما فاعل لكونه بمعنى ذي اللام، وهي

مخصوص.

الرابع: قد أشرنا في أول الباب، انَّ فعل -بضم العين- قديستعمل في معنى الباب، ومنه قوله تعالى: «وكبرت كلمة تخرج من أفواههم».

فعلا التعجب

(فصل) يذكر فيه (فعلا التعجب)

وليعلم: انْ للتعجب صيغ كثيرة، نحو: «كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم» ونحو: سبحان الله انَّ المؤمن لاينجس، ونحوقوله:

واهاً لليلى ثمّ واهاً واها   هي المنى لوانَّنا نلناها

لكن المبوب له في النحو صيغتان، وهما: **(فعلان وضعا لانشاء التعجب)** فحسب، فخرج الصيغ المتقدمة، لأنها لم توضع لذلك، بل استعملت للتعجب بعد الوضع لمعنى آخر، فان كل واحدة منها تستعمل غالباً في ذلك المعنى الآخر غير التعجب، وذلك واضح كمال الوضوح.

(وهما)، أي: فعلا التعجب المبوب لهما في النحو: **(ماأفعله وأفعل به)**، نحو: ماأحسن زيداً، وأحسن بزيد، **(ولايبنيان)**، أي: فعلا التعجب، **(إلاّ ممّا)**، أي: من فعل **(يبنى منه اسم التفضيل)**، وقدتقدّم ذلك مشروحاً مفصّلاً، وذلك لمشابهة هذين الفعلين لاسم التفضيل: من حيث انهما مثله في المبالغة.

فلابدّ فيمايبنيان منه: أن يكون فعلاً ثلاثياً، تاماً، متصرّفاً قابلاً للتفاضل، غير مصوغ منه أفعل للصفة المشبّهة، وقدتقدّم وجه الاشتراط في اسم التفضيل، فراجع.

(و) ان شرط، فقد **(يتوصل الى)** بناء صيغتي التعجب من الفعل **(الفاقد)** للشرط: **(بأشد، وأشدد به)**، ونحوهما، كأكثر، وأكثر به، وأعظم، وأعظم به.

والحاصل: انه يتوصل لبنائهما من الفعل الفاقد للشرط، بالفعل الجامع للشرط، بأن يبنى منه الصيغتان، ثمّ يؤتى بمصدر الفعل الفاقد للشرط بعد الصيغتين، فيجعل مفعولاً بعد أفعل، ومجروراً بعد أفعل نحو: زيد ماأشد استخراجاً، أو أشدد باستخراجه.

(ولايتصرف فيهما) فتكون الصيغتان، أعني: أحسن، وأحسن به، ومايجري مجراها، على

وزن واحد، في المذكر والمؤنث، والمثنى والمجموع تقول: ماأحسن زيداً، وماأحسن هنداً، وماأحسن الزيدين، وماأحسن الهندين، وماأحسن الزيدين، وماأحسن الهندات، وكذلك تقول: أحسن بزيد، وأحسن بالزيدين، وأحسن بالزيدين، وأحسن بهند، وأحسن بالهندين، وأحسن بالهندات، وكذلك: لايتصرف فيهما بتقديم جائز فيما عداهما، كتقديم المفعول، والجار والمجرور فلايقال: مازيداً أحسن، ولابزيد أحسن، ولايتصرف فيهما -أيضاً- بالفصل، بغير الظرف، والجار والمجرور، وامّا الفصل بهما: فستعمل نثراً ونظماً، امّا نثراً فكقولك: ماأحسن بالرجل أن يصدق، أي: صدقه، وامّا نظماً فكقوله:

وقال نبي المسلمين تقدموا   واحبب الينا ان تكون المقدّما

وليعلم: انَّ كل ذلك، أي: عدم التصرف بماذكر، لكون الصيغتين جاريتين مجرى الأمثال: فلا تغيران كما لا تغير الأمثال.

(وما)، في: ماأفعل، (مبتدأ اتفاقاً، وهل هي) نكرة (بمعنى شيء، ومابعدها خبرها)، كما قيل بذلك -في شر أهرّ ذاناب- بأن شر، وان كان نكرة مبتدأ؟ (أو) هي معرفة (موصولة) بمعنى الذي، (ومابعدها صلتها، والخبر محذوف)، فالتقدير -في ماأحسن زيداً-: الذي أحسن زيد شيء عظيم، أي: الذي جعله ذاحسن شيء عظيم، فيه (خلاف) بينهم، فبعضهم قال بالأول لأن النكارة تناسب التعجب، لأنه يكون فيما خفي سببه، ولذلك قيل: اذا ظهر السبب بطل العجب.

وبعضهم قال بالثاني، لأن الأصل في المبتدأأن يكون معرفة، وقال بعضهم: «ما» استفهامية، مابعدها خبرها، قال نجم الأئمة: هذا القول قوي من حيث المعنى، لأنه كان جهل سبب الحسن مثلاً فاستفهم عنه، ولأنه قديستفاد من الاستفهام معنى التعجب، كقوله تعالى: «ومادريك مايوم الدين».

وامّا أحسن بزيد، فأفعل صورته أمر، ومعناه: خبر بمعنى الماضي، من -باب الأفعال- بمعنى صار ذا كذا، نحو: أثمر الشجر، بمعنى: صار ذاثمر، واغد البعير، بمعنى: صار ذاغدة (ومابعد الباء فاعل -عند سيبويه- وهي)، أي: الباء، (زائدة) فلاضمير في أفعل، لأن الفاعل لايكون إلاّ واحداً.

(ومفعول -عند الأخفش-) فأفعل بمعنى التصيير، (وهي) أي: الباء (للتعدية)، أي:

صيره ذا حسن، (أو) الباء (زائدة) على أن يكون أحسن متعدياً بنفسه، أي: يكون الهمزة للتعدية، في الفعل ضمير هو الفاعل، وقال بعضهم: أحسن أمر حقيقة، لكل أحد بأن يجعل زيداً حسناً، وانَّما الغرض أن يصفه بالحسن، فكأنه قيل: صفه بالحسن كيف شئت، فان فيه من جهات الحسن كلّما يمكن أن يكون في شخص.

أفعال القلوب

(فصل) في (أفعال القلوب)

وإنَّما سمِّي بذلك: لأن معانيها قائمة بالقلب، وهي، أي: أفعال القلوب ثلاثة أقسام، الأول: مالايتعدّى بنفسه، نحو: فكر في الأمر وتفكر فيه، والثاني: مايتعدى لواحد بنفسه، نحو: عرفت الحق وفهمت المسألة.

والثالث: مايتعدى لاثنين بنفسه، وهو (**أفعال تدخل على**) الجملة (**الاسمية، لبيان مانشأت**) تلك الجملة (**منه**)، حاصله: ان دخول هذا القسم على الجملة الاسمية: لبيان إنّ الاخبار بهذه الجملة ناش (**من ظن**) بتلك الجملة، كقولك: ظننت زيداً عادلاً، (أو) ناش من (**يقين**) بتلك الجملة، كقولك: علمت زيداً فاسقاً، وهذا القسم (**تنصب المبتدأ والخبر**)، حال كونهما (**مفعولين، و**) من خصائص هذه الأفعال: انه (**لايجوز حذف أحدهما**)، أي: أحد مفعوليها (**وحده**)، فلايقتصر على أحد مفعوليها، والسر في ذلك ـ مع كون مفعوليها في الأصل مبتدءاً وخبراً، وحذف المبتدأ والخبر جائز كثيراً ـ ان المفعولين هنا معاً بمنزلة الاسم الواحد، لأن مضمونهما ـ معاً ـ هو المفعول به حقيقة، فلوحذف أحدهما: كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، هذا كله مع عدم القرينة، فان وجدت قرينة يجوز حذف أحدهما، بل كليهما، كقوله تعالى: «أين شركائي الذين كنتم تزعمون» أي: تزعمونهم شركائي، وهذا بخلاف «باب أعطيت» فانه يجوز فيه الاقتصار على أحد مفعوليه مطلقاً، فانه يقال: فلان يعطي الدنانير، من غير ذكر المعطى له، و يقال ـ أيضاً ـ يعطي الفقراء، من غير ذكر المعطى، وقد يحذفان معاً، كقولك: فلان يعطي و يكسو، اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين، بخلاف مفعولي «باب علمت» فانك لاتحذفهما نسياً منسياً، فلا تقول: علمت وظننت لعدم

الفائدة، اذ من المعلوم: ان الانسان لايخلو عن علم وظن، وامّا مع القرينة: فلابأس بحذفهما، نحو: من يسمع يخل، أي: يخل مسموعه صادقاً، والحاصل: انه يمكن أن يكون فلان متهما بعدم الاعطاء عند السامع، فاذا قلت: فلان يعطي و يكسو، حصل عند السامع فائدة، فتدبّر جيداً.

(وهي)، أي: أفعال القلوب، التي تنصب المبتدأ والخبر مفعولين أربعة أقسام:

الأول: (وجد، وألفى،) وتعلم، بمعنى: اعلم، ودرى، وهذا القسم (لتيقن) ثبوت (الخبر) للمبتدأ نحو قوله تعالى: «انّا وجدناه صابراً» و(نحو: انهم ألفوا آبائهم ضالّين)، ونحو قوله:

تعلم شفاء النفس قهر عدوها   فبالغ بلطف في التحيل والمكر

ونحو قوله:

دريت الوفي العهد ياعرو فاغتبط   فان اغتباطاً بالوفاء حميد

(و) الثاني: (جعل،وزعم)، وحجا، وعدّ، وهب، وهذا القسم (لظنه)، أي: لظن ثبوت الخبر للمبتدأ، نحو قوله تعالى «وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً» و(نحو: «زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا») وكقوله:

وقد كنت احجو أبا عمرو أخاثقة   حتى ألمّت بنا يوماً ملمات

ونحو قوله:

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى   ولكنّما المولى شريكك في العدم

ونحو قوله:

فقلت أجرني أبا مالك   وإلاّ فهبني امرءاً هالكاً

(و) الثالث: (علم، ورأى)، وهذا القسم يأتي (للأمرين) أي: لتيقن الخبر وظنه، (و) لكن (الغالب): كونه (لليقين) فمثال الأول، قوله تعالى: «فاعلم انه لاإله إلاّ الله» هذا لليقين ونحو: «فان علمتموهنّ مؤمنات» هذا مثال للظنّ، كذا قال الأزهري، فتأمل.

ومثال الثاني، (نحو: «إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً») فالأول لظن الخبر، والثاني: لتيقنه، فتأمل جيداً.

(و) الرابع: (ظنّ، وخال، وحسب،) وهذا القسم (لها) أيضاً، أي: لتيقن الخبر

وظنه، (و) لكن (الغالب فيها)، أي: في هذه الأفعال الثلاثة، (الظن)، نحو قوله:

ظننتك ان شبّت لظى الحرب صالياً فعردت فيمن كان عنها معرد

هذا مثال للظن، وامّا مثال اليقين، فكقوله تعالى: «يظنون انّهم ملاقوا ربّهم» ونحو قوله:

اخالك ان لم تغمض الطرف ذاهوى يسومك مالايستطاع من الوجد

هذا مثال الظن، وامّا اليقين، فكقوله:

ماخلتني زلت بعدكم ضمناً أشكو إليكم حموة الألم

واما قوله، (نحو: حسبت زيداً قائماً)، فهو محتمل لهما، والفرق بالقصد، فتدبر جيداً.

(مسألة)، يذكر فيها خصيصتان من خصائص أفعال الباب: (و) الأول منها: (انه اذا توسطت) هذه الأفعال (بين) مفعوليها اللذين هما: (المبتداء والخبر، أو تأخرت)، فحينئذ (جاز) لك (ابطال عملها لفظاً ومحلاً)، ويجوز لك ـ أيضاً ـ اعمالها، وإنّما يجوز ابطال عملها في التقديرين لاستقلال مفعوليها بالافادة، لكونهما في الأصل كلاماً مفيداً فائدة تامة يحسن السكوت عليها، مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر.

(ويسمّى) ابطال عملها: (الإلغاء)، امّا مثال التوسط فهو (نحو: زيد علمت قائم، و) مثال التأخر نحو: (زيد قائم علمت) قيل يجوز ابطال عملها في صورة التقدم ـ أيضاً ـ نحو: علمت زيد قائم، قال نجم الأئمة: وإنّما جاز ذلك، (أي: ابطال عملها في صورة التقدم) مع ضعفه، لأن افعال القلوب ضعيفة، اذ ليس لها تأثير ظاهر كالعلاج، وأيضاً معمولها في الحقيقة مضمون الجملة، وسيبويه لايجعل ذلك على الإلغاء بل على التعليق، و يقول ـ (حينئذ أي: حين ابطال عملها في صورة التقدم) ـ: اللام مقدرة حذفت ضرورة، وقال بعضهم: ضمير الشأن مقدر بعد الفعل، وهذا أقرب فعلى هذا: الفعل عامل لاملغى ولامعلق، انتهى.

وليعلم: ان هذه الأفعال على تقدير الغائها: في معنى الظرف، فمعنى زيد علمت قائم: في علمي زيد قائم:

ثم اعلم: ان ظاهر المتن، ان الإلغاء والأعمال متسايان على التقديرين، ولكن يظهر من بعضهم: انّ الأعمال على تقدير التوسط أولى، والإلغاء أولى على تقدير التأخر.

وقد يجب الإلغاء، وذلك: اذا توسطت هذه الأفعال بين الفعل ومرفوعه، نحو: ضرب أحسب زيد، و«بين اسم الفاعل ومعموله» نحو: لست بمكرم أحسب زيداً، و بين معمولي انَّ، نحو: انَّ زيداً أحسب قائم، و بين سوف ومصحوبها، نحو: سوف أحسب يقوم زيد و بين المعطوف والمعطوف عليه، نحو: جائني زيد علمت وعمرو، فلذلك قيدنا الجواز بالتوسط والتأخر عن مفعوليها، ولكن يظهر من السيوطي خلاف ذلك فتأمل.

(و) الخصيصة الثانية: انه (اذا دخلت) هذه الأفعال (على الاستفهام)، سواء كان اسماً ـ كما يأتي مثاله في آخر المسألة ـ أو حرفاً، نحو: علمت أزيد عندك أم عمرو، وسواء كان بلاواسطة كالمثالين، أو بواسطة نحو: علمت غلام من أنت، وسواء تقدم على المفعول الأول كالأمثلة المتقدمة، أو كان المفعول الأول اسم استفهام كالمثال الآتي في آخر المسألة، فان كان الاستفهام في المفعول الثاني، نحو: «علمت زيداً أبو من هو» فالأرجح: نصب الأول، لأنه غير مستفهم عنه ولامضاف اليه، والتقدير في الجمع: علمت جواب ذلك، (أو) دخلت على (النفي) الداخل على معموليها، نحو: علمت مازيد في المدرسة، (أو) دخلت على (اللام) الابتدائية الداخلة على معمولها، كالمثال الثاني الآتي في آخر المسألة، (أو) دخلت على لام (القسم) نحو قوله:

ولقد علمت لتأتينَّ منيتي انَّ المنايا لا تطيش سهامها

فحينئذ (وجب ابطال عملها)، أي: هذه الأفعال، لكن (لفظاً فقط) لا محلاً، (ويسمّى) هذا الابطال اللفظي فقط: (التعليق) وإنَّما سمِّي بذلك: لأن التعليق مأخوذ من تعليق المرأة، وهو ان يدعها زوجها من غير طلاق، أو يفقد عنها، فلاهي ذات زوج ولافارغة قال الله تعالى: «ولوحرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة» وهذه الأفعال عند دخولها على ماذكر: لاهي ذات عمل ولاملغاة فيكون كالمعلقة. (نحو: «لنعلم أي الحزبين أحصى» وعلمت لزيد قائم)، وذلك: لأن هذه الأمور الأربعة تقع في صدر الجملة فتقتضي بقاء صورة الجملة على حالها، وهذه الأفعال تقتضي تغييرها بنصب جزئيها، فوجب التوفيق بينهما باعتبار أحدهما لفظاً والآخر معنى، فمن حيث اللفظ: روعي الاستفهام والنفي واللامين، ومن حيث المعنى: روعي هذه الأفعال، فهذه الأفعال عامل معنى وتقديراً ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب

جزءاها على الجملة التعليقية نحو: علمت لزيد قائم و بكراً قاعداً.

فالفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين، أحدهما: ان الإلغاء جائز لا واجب، والتعليق واجب. والثاني: ان الإلغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى، والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى.

(تتمة)، ذكر أبوعلي من جملة المعلقات: لعل، كقوله تعالى: «وإن أدري لعلَّه فتنة لكم». وذكر بعضهم من جملتها «لو» كقوله:

وقد علم الأقوام لو ان حاتماً أراد ثراء المال كان له وفر

وليعلم: ان من خصائص أفعال القلوب، أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد، نحو: علمتني منطلقاً وعلمتك منطلقاً. ولا يجوز ذلك في سائر الأفعال، فلا يقال ضربتني وشتمتني، بل يقال: ضربت نفسي، وشتمت نفسي، وامّا اذا كان أحدهما منفصلاً، لم يختص جواز اجتماعهما بهذه الأفعال، بل يجوز في كل فعل.

فالمختص بهذه الأفعال: إنَّما هو اذا كانا متصلين، وذلك: لأن أصل الفاعل الاصطلاحي أن يكون فاعلاً لغوياً، أي: مؤثراً، أي: صادراً عنه الفعل، فالفاعل في ـ مثل مات زيد، وطال عمرو، وماقام بكر، وانكسر الإناء ـ على خلاف الأصل.

و بعبارة أخرى أصل الفاعل أن يكون مؤثراً والمفعول به متأثّراً وأصل المؤثِّر أن يغاير المتأثّر.

فان اتحدا معنى، كره اتفاقهما لفظاً، فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظاً بقدر الامكان، فلذلك يقال ضربت نفسي، وضربت نفسك، ولم يقولوا: ضربتني وضربتك، فان الفاعل والمفعول به فيهما ليسا متغايرين بقدر الإمكان، لإ تفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميراً متّصلاً، بخلاف ضربت نفسي، وضربت نفسك، فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلّم صار كأنها غيره. لغلبة مغايرة المضاف المضاف اليه، فصار الفاعل والمفعول فيهما متغايرين بقدر الإمكان.

وامّا هذه الأفعال: فان المفعول به فيها ليس المنصوب الأول في الحقيقة، بل مضمون الجملة، فجاز اتفاقهما لفظاً، لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به.

وممّا أجري مجرى أفعال القلوب: فقدتني، وعدمتني، لأنهما نقيضا وجدتني،

فحملا عليه من باب حمل النقيض على النقيض.

وكذلك أجري رأي البصرية والحلمية، على رأي القلبية، فجوز فيهما ماجوز فيه: من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقوله:

ولقد أراني للرماح درية من عن يميني تارة وأمامي

ونحو قوله تعالى: «أراني أعصرخمراً».

ومن خصائصها -أيضاً- على ماقال الرضي: دخول انَّ المفتوحة على الجملة المنصوبة بها جزئيها، نحو: علمت انَّ زيداً قائم، ولا تقول أعطيت ان زيداً دراهم، فمذهب سيبويه: ان «ان» مع اسمها وخبرها مفعول علم، ولامفعول له آخر مقدراً، ومذهب الأخفش ان «ان» مع اسمها وخبرها في مقام المفعول الأول، و يقدر الثاني كما يقدر متعلق الظرف الواقع خبر المبتدأ، فتقدير علمت ان زيداً قائم: علمت قيام زيد حاصلاً، قال الرضي: ولاحاجة اليه.

باب التنازع

(خاتمة) الحديقة الثالثة، التي كانت فيما يتعلق بالأفعال، (اذا تنازع عاملان)، سواء كانا فعلين كما يأتي مثالهما مستوفى أو اسمين، نحو: زيد معط ومكرم عمراً، و بكر كريم وشريف أبوه.

وإنّما قال: عاملان، مع انَّ التنازع قديقع في أكثرمن عاملين كما ورد في الدعاء: اللهم صلِّ على محمد وآل محمد كما صلّيت و باركت وترحّمت على إبراهيم وآل ابراهيم» اقتصاراً على أقل مراتب التنازع، وهو اثنان.

(ظاهراً)، أي: اسماً ظاهراً، واقعاً (بعدهما)، أي: بعد العاملين المتنازعين، وإنّما قيد بذلك: لأن المعمول المتقدم على العاملين والمتوسط بينهما، معمولٌ للعامل الأول، اذ هو يستحقّه قبل وجود العامل الثاني، فلايكون -حينئذ- مجال للتنازع، لأن الفعل الثاني قبل وجوده لايمكن أن ينازع، و بعد وجوده -أيضاً- لايمكن أن ينازع فيما أخذه العامل الأول قبل وجوده، أي: العامل الثاني ومعنى التنازع في الاسم الواقع بعد العاملين: أن يتوجهان اليه بحسب المعنى، بحيث يصحّ أن يكون المعمول الواقع بعدهما

معمولاً لكل واحد منها على البدل.

ومن ذلك يعلم: وجه تقييد المتنازع فيه بكونه اسماً ظاهراً، اذ لايتصور التنازع بالمعنى المذكور في الضمير المتصل، لأن الضمير المتصل الواقع بعدهما: يكون متصلاً بالعامل الثاني، وهو مع كونه متصلاً بالعامل الثاني، لايمكن أن يكون معمولاً للعامل الأول، لأن الضمير لايتصل إلاّ بعامله.

وامّا الضمير المنفصل الواقع بعدهما، نحو: ماضرب وأكرم إلاّ أنا، ففيه تنازع، لكن لايمكن قطع التنازع بما هو طريق القطع عند الجمهور: من اضمار الفاعل في العامل الأول أو الثاني ـ على مايأتي تفصيله ـ.

وذلك: لأنه لايمكن اضماره مع حرف الاستثناء، أعني: إلاّ، لأن الحرف لايصحّ اضماره في شيء، ولابدونه لفساد المعنى، لأنه يفيد نفي الفعل عن الفاعل، والمقصود اثباته. وامّا عند غير الجمهور: فطريق القطع في المثال المذكور وغيره بالحذف من العامل الأول، وان كان فاعلاً كما اختاره بعضهم، أو اعمال العاملين معاً في المعمول الواحد الواقع بعدهما، كما اختاره الفرّاء ومن وافقه. وليعلم: انَّ التنازع على ثلاثة أقسام.

الأول: أن يكون التنازع في الفاعلية، بأن يقتضي كل واحد من العاملين أن يكون الاسم الظاهر بعدهما فاعلاً له، فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية، نحو: ضربني وأكرمني زيد.

والثاني: أن يكون التنازع في المفعولية، بأن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم الظاهر مفعولاً له، فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية نحو: ضربت وأكرمت زيداً.

والثالث: أن يكون التنازع في الفاعلية والمفعولية، وذلك يكون على وجهين:

أحدهما: أن يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر، ومفعولية اسم ظاهر آخر، نحو: ضرب وأهان زيد عمراً.

وثانيهما: أن يقتضي أحد العاملين فاعلية اسم ظاهر، والعامل الآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه، نحو: ضربني وضربت زيداً ونحو: ضربت وضربني زيد.

اذا عرفت ذلك: (**فلك اعمال أيها**)، أي: العاملين (**شئت**) إذ يجوز اعمال كل واحد منهما في الاسم الظاهر بعدهما باجماع البصريين والكوفيين، (**إلاّ أن البصريين يختارون**)، أي: يرجّحون اعمال العامل (**الثاني**)، مع تجويزهم اعمال الأول ـ كما

أشرنا ـ وإنّما اختاروا اعمال الثاني لأمور ثلاثة:

الأول: (لقربه)، أي: العامل الثاني، وبعد العامل الأول، والقريب يمنع البعيد.

(و) الثاني: (عدم استلزام اعماله)، أي الثاني، (الفصل) بين العامل ومعموله، أي: الاسم الظاهر، (بالأجنبي)، مثلاً في نحو: ضربني وأكرمني زيد، لواعملنا أكرمني في زيد لم يلزم فصل بينهما بالأجنبي بخلاف مالواعملنا «ضربني» فيه، فانه يلزم الفصل بينهما بالأجنبي، أي: أكرمني، وقس عليه سائر الأمثلة المتقدمة.

(و) الثالث: عدم استلزام اعمال الثاني، (العطف على الجملة) وهي العامل الأول (قبل تمامها)، مثلاً: لواعملنا في المثال المذكور الفعل الأول، أعني: «ضربني» لصار زيد من تمامه، لأنه ـحينئذـ معموله، فيلزم من ذلك كون عطف أكرمني على جملة ضربني زيد عطفاً قبل تمام ضربني بفاعله، أعني: زيد، وقس عليه سائر الأمثلة المتقدمة.

(و) ان (الكوفيين) يختارون اعمال العامل (الأول)، مع تجويزهم ـأيضاًـ اعمال الثاني.

وإنّما اختاروا ذلك لأمرين، أحدهما: (لسبقه)، أي: العامل الأول، وذلك واضح.

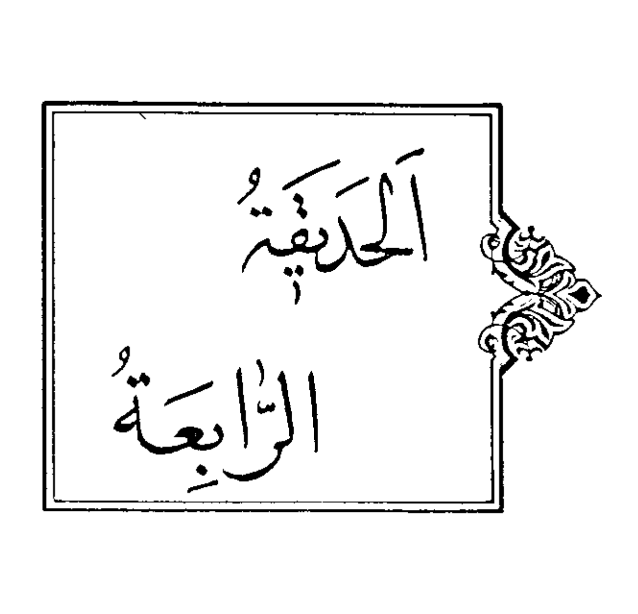
(و) الثاني: (عدم استلزامه)، أي: اعمال الأول، (الإضمار قبل الذكر) لفظاً ورتبة، اذ لواعمل في المثال المتقدم العامل الثاني أعني: أكرمني، في زيد للزم: اضمار فاعل، أي: ضمير، في ـضربنيـ راجع الى زيد الذي هو جزء الجملة المعطوفة، وكون ذلك اضماراً قبل الذكر واضح جلي، اذ الجملة المعطوفة متأخرة لفظاً ورتبة عن الجملة المعطوفة عليها.

(وأيّهما اعملت) في الاسم الظاهر المتنازع فيه، سواء كان ماعملته الأول أو الثاني: (اضمرت الفاعل في) العامل (المهمل)، اذا اقتضى المهمل الفاعل، وان استلزم الاضمار قبل الذكر، لجوازه في العمدة، بشرط التفسير للزوم التكرار لوذكر، وامتناع الحذف حال كون ذلك المضمر في المهمل (موافقاً): في الافراد، والتذكير، وفروعهما، (للظاهر) المتنازع فيه، لأنه مرجع الضمير والضمير، يجب أن يكون موافقاً للمرجع فيما ذكر، هذا اذا اقتضى المهمل الفاعل، و(امّا) اذا اقتضى المهمل (المفعول)، ففيه تفصيل ذكره بقوله: (فالمهمل إن كان) العامل (الأول): فحينئذ (حذف) المفعول منه،

أي: من المهمل، نحو: رأيت وأكرمني زيد، وذلك: للتحرز عن التكرار لوذكر المفعول في المهمل، وتحرزاً عن الإضمار قبل الذكر في الفضلة لوأضمر فيه، أي: في المهمل.

(او)كان المهمل العامل الثاني، فحينئذ (اضمر) المفعول فيه أي: في العامل الثاني ولم يحذف، وان كان فضلة، وذلك: لئلايتوهم ان مفعول العامل الثاني مغاير للاسم الظاهر المتنازع فيه. و يكون الضمير حينئذ راجعاً الى متقدم رتبة، نحو: ضربني وأكرمته زيد، حيث اعمل الأول، أعني: ضربني، في الاسم الظاهر، أعني: زيد، وأهمل الثاني، أعني: أكرمت، فاضمر مفعوله، فقيل: أكرمته، فتحصل من هذا التفصيل: انه اذا أعمل الأول، وأهمل الثاني المقتضي للمفعول فحينئذ يضمر المفعول للثاني، (إلاّ أن يمنع)من الاضمار للثاني (مانع)، كمافي حسبني و حسبتهماالزيدان منطلقا حيث اعمل الاول اعنى حسبنى، فجعل الزيدان فاعلاً له، ومنطلقاً مفعولاً ثانياً له، اذ مفعوله الأول: ياء المتكلم:

فبقي حسبتهما مهملاً، يقتضي مفعولاً ثانياً، اذ مفعوله الأول ضمير التثنية المتصل به، أعني: هما: الراجع الى الزيدان، فمقتضى التفصيل المذكور: الإضمار، أي: جعل مفعوله الثاني ضميراً كمفعوله الأول لكن هنا مانع يمنع من الإضمار، لأنه لوأضمر المفعول الثاني مفرداً: خالف المفعول الأول، أعني: هما، وذلك: غير جائر، لأن المفعولين هنا في الأصل مبتدأ وخبر، وتطابقهما في الأفراد والتذكير وفروعهما واجب، ولواضمر مثنى خالف المرجع، أعني: منطلقاً، وهذا ـ أيضاً ـ غير جائز إلاّ في بعض الموارد، وهذا ليس منه، فلابدّ حينئذ من جعل مفعوله الثاني اسماً ظاهراً، بأن يقال: حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً، فجعل منطلقين مفعولاً ثانياً، ولامحذور فيه، ولكن لايذهب عليك ان المثال حينئذ ليس من باب التنازع لأن كلاً من العاملين قدعمل في اسم ظاهر، والى هذا أشار المصنِّف بقوله: (وليس منه، نحو: حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً، كما قاله بعض المحققين).


الحَدِيقَةُ
الرَّابِعَةُ

الجمل ومايتبعها

(الحديقة الرابعة) من الحدائق الخمس

(في الجمل ومايتبعها): من ذكر أقسامها وأحكامها و بيان النسبة بينها و بين الكلام، (الجملة: قول تضمن كلمتين)، متلبساً (باسناد) سواء كانت مقصودة لذاتها، كقولك: زيد قائم، وضرب عمرو، ونحوهما، أولا، كجملة الشرط، وجملة الجزاء، وجملة الصلة، ونحوها.

واما الكلام، فقد تقدّم في أول الكتاب: انه لفظ مفيد بالاسناد (فهي)، أي: الجملة، (أعمّ من الكلام)، اذ شرطه (-عند الأكثر-) الافادة، بخلافها، والافادة لا تكون إلاّ بما يكون مقصوداً لذاته، فتأمّل. وفي المسألة أبحاث لايتحملها المقام، لالتزامنا في أول الكتاب باختصار الكلام.

(فان بدأت) في الجملة (باسم: فاسمية)، أي: فالجملة تسمّى «اسمية» سواء كان اسماً صريحاً، (نحو: زيد قائم)، وهيهات العقيق، وفائز أولو الرشد، عند من جوّزه، أو مؤولاً، نحو: («ان تصوموا خير لكم») (و) سواء لم يتقدّم عليه حرف، كالأمثلة المتقدمة، أو تقدّم، نحو: (انّ زيداً قائم)، وأفائز أولو الرشد، ولعلّ أباك منطلق، ومازيد قائماً، وهل فتى فيكم فما خلّ لنا، ونحوها، (اذ لاعبرة بالحرف) المتقدم عليه، وسواء كان الاسم مذكوراً، كالأمثلة المتقدمة، أو مقدراً، كما تقول -في جواب كيف زيد: دنف،

لأن المقدر كالمذكور.

(أو) ان بدأت (بفعل: ففعلية)، أي: فالجملة تسمَّى «فعلية» سواء كان الفعل تاماً، (كقام زيد)، وأخذ اللص، أو ناقصاً، نحو: كان زيد قائماً، (أو) سواء لم يتقدّم عليه حرف، كالأمثلة المتقدمة أو تقدّم، نحو: (هل قام زيد)، (و) سواء كان الفعل مذكوراً كالأمثلة المتقدمة، أو مقدراً، نحو: (هلاّزيداً ضربته)، أي: هلاّضربت زيداً ضربته (و) نحو: (ياعبدالله)، أي: ادعو عبدالله، (و) نحو («ان أحد من المشركين استجارك») أي: ان استجارك، فالجملة في جميع هذه الأمثلة فعلية، (لأن المقدر كالمذكور)، ومن هذا القبيل قوله تعالى: «والليل إذا يغشى» وقوله: «والأنعام خلقها» لأن التقدير أقسم بالليل، وخلق الأنعام، وان بدأت فيها بظرف أو مجرور، نحو: أعندك زيد، وأفي الدار عمرو، فالجملة ظرفية، لكن بالشرط الآتي.

(تنبيه)، قد يحتمل الجملة الاسمية والفعلية، وذلك: في مواضع منها، نحو: اذا قام زيد فأنا أكرمه، فان قلنا: انَّ العامل في اذا مافي جوابها من فعل وشبهه، فصدر الكلام اسم، وهو «أنا» فالجملة اسمية، واذا مقدمة من تأخير، وقام زيد متمم لها، لأنها مضافة اليه ومن هذا القبيل: يوم يسافر زيد فأنا أسافر.

وإن قلنا: ان العامل في «اذا» فعل الشرط، واذا غير مضافة اليه، فصدر الكلام فعل، فالجملة «فعلية» قدم ظرفها، ومن هذا القبيل: متى تقم فأنا أقوم.

ومنها: أفي الدار زيد، وأعندك عمرو، فان قدرنا المرفوع مبتدءاً مؤخَّراً، والظرف خبراً مقدَّماً، فالجملة «اسمية» ذات خبر، وان قدرناه فاعلاً لمتعلق الظرف، ناوين معنى كائن أو استقرّ، فالجملة «اسمية» ذات فاعل مغن عن الخبر، ان قدرنا كائن، و«فعلية» إن قدرنا استقرَّ، وإن قدرنا المرفوع فاعلاً للظرف نفسه، فالجملة «ظرفية» فتأمَّل.

ومنها نحو: نعم الرجل زيد، على اختلاف التركيبين: فافهم ذلك وقس على ماذكرنا مالم نذكر، ممَّا يجري فيه الوجهان، امَّا للاختلاف في أصل تركيبه، أو لاختلاف النحويين فيه.

(ثمَّ ان وقعت) الجملة، فعلية كانت أو اسميّة: (خبراً) عن المبتدأ: (فصغرى)، أي: فالجملة تسمَّى صغرى، (أو كان خبر المبتدأ فيها)، أي: في الجملة: (جملة فكبرى)

أي: فالجملة تسمّى كبرى (نحوزيد قام أبوه فقام أبوه صغرى)، لأن جملة «قام أبوه» وقعت خبراً عن زيد المبتدأ، (والجميع)، أي: جميع زيد قام أبوه تسمّى جملة كبرى، لأن خبر زيد المبتدأ فيها جملة، وذلك واضح.

(وقد تكون) الجملة التي وقعت خبراً عن المبتدأ: (صغرى وكبرى باعتبارين، نحو: زيد أبوه غلامه منطلق)، فمجموع هذا الكلام «جملة كبرى» لاغير، و«غلامه منطلق» صغرى لاغير لأنّها خبر لأبوه، وجملة أبوه غلامه منطلق كبرى، باعتبار: انَّ خبر المبتدأ فيها جملة، اذ أبوه مبتدأ، وغلامه منطلق خبره، ومجموع أبوه غلامه منطلق ـ أيضاً ـ صغرى، لأنها وقعت خبراً لزيد المبتدأ.

(وقد لا تكون) الجملة (صغرى ولاكبرى)، وذلك: فيما لم يكن فيها، أي: في الجملة مبتدأ، (كقام زيد)، أو كان فيها مبتدأ لكن لم تقع الجملة خبراً لمبتدأ، ولاخبر لمبتدأ فيها جملة، نحو: زيد قائم.

(اجمال)، في تعداد الجمل، فاعلم: انَّ (الجمل التي لها محل، سبع: الخبرية، والحالية، والمفعول بها، والمضاف اليها، والواقعة جواباً لشرط جاز، والتابعة لمفرد، والتابعة لجملة لها محل) ولا يذهب عليك: انَّ تقديم هذه الجمل التي لها محل من الاعراب، على الجمل الآتية، التي لامحلّ لها من الاعراب، خلاف ماعليه المحققين: من تقديم الجمل الآتية، لأنها لم تحلّ محل مفرد، وذلك هوالأصل في الجمل، لاستقلالها، كما يظهر ذلك: من تتبع تعليلاتهم فيما يحتاج الى رابط و نحوه، فتبصّر.

(و) امّا الجمل (التي لامحل لها)، فهي (سبع ـ أيضاً ـ: المستأنفة، والمعترضة، والتفسيرية، والصلة، والمجاب بها القسم، والمجاب بها شرط غير جازم، والتابعة لمالامحل له).

هذا تعداد القسمين على سبيل الإجمال:

الجملة الخبرية

وامّا (تفصيل) ذلك الاجمال، فاعلم: ان (الأولى ممّاله محل) من الاعراب: (الخبرية، وهي): الجملة (الواقعة خبراً لمبتدأ) نحو: زيد يقوم (أولأحد النواسخ)، نحو: انَّ زيداً يقوم، وكان زيد يقوم، وكاد زيد يقوم.

(ومحلها)، أي: الجملة الواقعة خبراً، (الرفع) في بابي المبتدأ وان، ونحوها، أو النصب (في بابي كان،وكاد،ونحوهما.

(ولابدَّ فيها)، أي: في الجملة الواقعة خبراً، (من ضمير) يربطها بما وقعت خبراً عنه، لاستقلال الجملة، (مطابق) في الافراد والتذكير وفروعها (له)، أي: لما وقعت الجملة خبراً عنه، وذلك الضمير: امّا (مذكور)، نحو: زيد قام أبوه، ونحو: كان زيد يطالع درسه، (أومقدر)، نحو: البُرّ قفيزبدرهم، أي: منه، ونحو: كان الشعير حقّة بعشرين فلساً، أي: منها، فكل واحد من قفيز وحقة: مبتدأ ثان، وسوغ فيهما الابتداء بالنكرة للوصف المقدر، أعني منه: و بدرهم: و بعشرين: خبر لهما والجملة خبر للمبتدء الاول: البر والشعير، والرابط الضمير المجرور في «منه» المقدر. و منها(إلاّ) في مواضع أربعة، فان الجملة في تلك المواضع: تغني عن الضمير: الأول (اذا اشتملت) الجملة (على) لفظ (المبتدأ)، بأن تكرر المبتدأ بلفظه، نحو: «الحاقة ماالحاقة» فجملة ـ ماالحاقة ـ لاتحتاج الى ضمير يربطها بما وقعت خبراً عنه أعني: الحاقة الأولى، وذلك: لكون ماالحاقة مشتملة عليها، لتكرارها بلفظها فيها.

والثاني: (أو) اشتملت الجملة الخبرية (على جنس)، أي: لفظ عام (شامل) ذلك الجنس، أي: ذلك اللفظ (له)، أي: لما وقعت الجملة خبراً عنه.

حاصله: ان تشتمل الجملة على لفظ أعم من المبتدأ بحيث يدخل المبتدأ فيه، بأن يكون من أحد مصاديقه، نحو: زيد نعم الرجل ـ على قول من يجعل نعم الرجل خبراً عن زيد ـ فزيد مبتدأ، ونعم الرجل خبر عنه، وفيه لفظ شامل له، وهو «الرجل» لأنه أحد مصاديقه، ومن هذا القبيل قوله تعالى: «إنَّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات انَّا لانضيع أجر من أحسن عملاً» فان المبتدأ، أعني: «الذين آمنوا» داخل في «من أحسن عملاً» فانه أحد مصاديقه، فالجملة الخبرية، أعني: نعم الرجل، وكذا «انَّا لانضيع» الخ، لاتحتاج الى ضمير رابط، بعمومها لكونها مشتملة على المبتدأ، فتدبّر جيداً.

والثالث: (أو) اشتملت الجملة الخبرية على اسم (اشارة اليه) أي: الى ماوقعت الجملة خبراً عنه، نحو قوله تعالى: «ولباس التقوى ذلك خير» فلباس التقوى مبتدأ أول، وذلك مبتدأ ثان، وخير خبره والجملة خبر للمبتدأ الأول، أعني: لباس، وهذه الجملة لايحتاج الى ضمير رابط، لكونها مشتملة على اسم اشارة الى المبتدأ الأول أعني:

لباس، وهذا كله على جعل ذلك مبتدأ ثانياً، لابدل أو عطف بيان للباس، وإلاَّ فلاشاهد في الآية، لأن الخبر حينئذ مفرد، وهو خير.

الموضع الرابع: (أو كانت) الجملة الخبرية (نفس المبتدأ) معنى، نحو قولك: نطقي الله حسبي، فنطقي مبتدأ أول، ولفظ الجلالة مبتدأ ثان، وحسبي خبره، والجملة خبر نطقي، فهذه الجملة لاتحتاج الى ضمير رابط، لأنها نفس المبتدأ من حيث المعنى، لأن النطق بمعنى المنطوق، والجملة عينه، هذا ماهو المشهور بينهم.

ولكن التحقيق: انَّ مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة، بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه، نحو: لاإله إلاَّ الله كلمة اخلاص ولاحول ولاقوة إلاَّ بالله كنز من كنوز الجنة.

وكيف كان. فن هذا القبيل عندهم «قل هو الله أحد» بناء على كون هو ضمير شأن، فهو مبتدأ أول، ولفظ الجلالة مبتدأ ثان، واحد خبره، والجملة خبر هو، وهي عينه في المعنى، لأنها مفسرة له، والمفسّر عين المفسَّر أي: الشأن الله أحد.

هذا اذا قلنا بكون هو ضمير شأن، وامَّا اذا قلنا: بأنَّه راجع الى المسؤول عنه، فخبره مفرد، وهو لفظ الجلالة، واحد خبر بعد خبر، أو بدل عنه.

وقس عليه قوله تعالى: «فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا» إذا قلنا بأن هي ضمير قصة، فتدبّر جيداً.

(فائدة)، اختلفوا في نحو: زيد أضربه، ونحو: عمرو هل قام، فقيل: محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية، وقيل نصب بقول مقدر هو الخبر، وهذا على القول بأن الجملة الانشائية لا تكون خبراً، كما قيل بذلك في الجملة الوصفية.

الجملة الحالية

الجملة (الثانية) ممَّا له محل، الجملة (الحالية)، اسمية كانت أو فعلية، **(وشرطها)**، أي: الجملة الحالية: **(أن تكون خبرية)** أي: محتملة للصدق والكذب، لاانشائية، لأن الحال بمنزلة الخبر، والوصف لذي الحال واجرائها على ذي الحال بمنزلة الحكم بها، والجمل الانشائية لا تصلح أن يحكم بها على شيء.

-وأيضاً- الحال قيد، والقيد لابدّ فيه أن يكون ثابتاً باقياً مع ماقيد به، والانشاء لاخارج له حتى يثبت و يبقى، بل يظهر مع اللفظ و يزول بزواله، نعم المنشأ له خارج يمكن أن يثبت و يبقى، ولكن ليس الكلام فيه.

وشرطها -أيضاً-: أن تكون **(غير مصدرة بحرف الاستقبال)** كالسين وسوف ونحوهما، وعلل ذلك: بأن الغرض من الحال تقييد وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وذلك ينافي الاستقبال، واعترض: بأن الحال بالمعنى الذي نحن بصدده تجامع كلاً من الأزمنة الثلاثة على السواء، ولايناسب، الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال، إلاّ في اطلاق لفظ الحال على كل منها اشتراكاً لفظياً، وذلك لايقتضي امتناع تصدير الحال بأحرف الاستقبال.

وأجيب: بأن الأفعال اذا وقعت قيوداً لماله اختصاص بأحد الأزمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها، بالنظر الى زمن التكلّم، كما في معانيها الحقيقية، وحينئذ يظهر صحة كلامهم: في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال، اذ لوصدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها، فليكن هذا على ذكر منك لعله يفيدك فيما يأتي.

(و) لما كانت الجملة مستقلة في الافادة، لا تقتضي ارتباطها بغيرها، لكن اذا وقعت الجملة حالاً لا تقصد اثبات الحكم بها ابتداءاً بل تثبت أولاً حكما، ثم تجعل الحال من صلته وتوابعه، فلذلك: **(لابدّ)** لها **(من رابط)** يربطها الى صاحبها، والرابط هنا الواو والضمير معاً، أو أحدهما.

وإنّما جعلت الواو هنا رابطة: لأنها في الأصل تدلّ على الجمع والغرض هنا اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها، والأصل في الربط الضمير، بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى اصالته: انّه لايعدل عنه الى الواو مالم تمسّ حاجة الى زيادة ارتباط، وإلاّ فالواو أشدّ في الربط، لأنها موضوعة له، فالحال لكونها فضلة تجيء بعد تمام الكلام: أحوج الى الربط، فصدرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط، أعني: الواو التي أصلها الجمع، ايذاناً من أول الأمر بأنها لم تبق على استقلالها بخلاف الجملة الخبرية، فانه جزء الكلام، و بخلاف النعت، فانّه لتبعيته للمنعوت، وكونه دالاً على معنى في متبوعه صار كأنه من تمامه،

فاكتفي فيها بالضمير، كجملة الصلة، فان الموصول لايتم جزء للكلام بدونه.

والجملة الحالية: امّا اسمية أو فعلية، والفعلية: امّا أن يكون فعلها مضارعاً مثبتاً، أو مضارعاً منفياً، أو ماضياً مثبتاً، أو ماضياً منفياً، فهذه خمس جمل.

اذا عرفت ذلك: فاستمع لما يتلى عليك، (فالاسمية): متلبسة (بالواو والضمير معاً، وذلك: لقوة الاسمية في الاستقلال، لأنها تأبى عن وقوعها حالاً، لأنها لدلالتها على الثبوت والدوام خرجت عمّا هو الأصل في الحال، أعني: الانتقال وعدم التقرر، فصارت قوية الاستقلال، فناسب أن تكون الرابطة فيها في غاية القوة، فلذلك جعل لها رابطتان، نحو قوله تعالى: «ألم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف» فجملة «هم ألوف» حال من الواو في خرجوا، والرابط فيها الواو، والضمير، وهو: هم.

(أو أحدهما)، أي: الضمير وحده، أو الواو وحدها، امّا الأول: فنحو قوله تعالى: «اهبطوا بعضكم لبعض عدو» فبعضكم مبتدأ، وعدو خبره، ولبعض متعلق بعدو، والجملة حال من الواو في اهبطوا أي: متعادين يضلّ بعضكم بعضاً، والرابط فيه الضمير وحده، وهو «كم» في بعضكم، قيل: الضمير لآدم وحواء عليهما السلام، وإنّما جمع ضميرهما: لأنهما أصلا البشر، وقيل: الضمير لهما ولإبليس والحية والحق من القولين يعرف بمراجعة كتب التفسر والروايات الواردة فيها من أهل بيت الوحي عليهم السلام، وإنّما اكتفى بالضمير وحده: لأنه الأصل في الربط، لكنه أي: الاكتفاء بالضمير وحده، ضعيف، فتأمّل.

وامّا الثاني: أي: الواو وحدها: فنحو قوله تعالى: «لئن أكله الذئب ونحن عصبة» فجملة «ونحن عصبة» حال من الذئب، والرابط فيها الواو فقط، ولادخل لنحن في الربط، لأنّه لم يرجع الى ذي الحال، فلا تغفل، وإنّما اكتفى بالواو وحدها: لأنها تدلّ على الربط من أول الأمر.

(و) امّا الجملة (الفعلية)، فهي: (إن كانت مبدوة بمضارع مثبت بدون قد: فبالضمير وحده)، لمشابهة المضارع في الزنة والمعنى: لاسم الفاعل المستغني عن الواو اذا وقع حالاً، (نحو: جائني زيد يسرع)، ونحو قوله تعالى: «لا تمنن تستكثر» فكلّ واحد من يسرع في المثال، وتستكثر في الآية: حال، ولم يقترن بالواو، لأنه يشبه اسم الفاعل لفظاً ومعنى. والواو لا تدخل على اسم الفاعل الواقع حالاً، فكذلك مايشبهه.

(أو) كانت الجملة المبدوّة بمضارع مثبت (معها)، أي: مع قد (فمع الواو) أي: فبالضمير مع الواو، أي: كلاهما يجب في هذه الجملة، (نحو: «لمَ تؤذونني وقد تعلمون أنّي رسول») فجملة «تعلمون» حال من «الواو» في تؤذونني، والاستفهام هنا انكاري، فان «قد» لتحقيق العلم برسالته، والعلم بها: يوجب تعظيمه ويمنع من ايذائه هذا بعض ماقالوه في المقام، وانّي كلّما تتبعت كلامهم: ماعثرت على تعليل للفرق بين المضارع بدون قد، وبينه معها، حيث حكموا في الأول: بأنه بالضمير وحده، وفي الثاني: بأنّه به والواو معاً فغاية مايمكن أن يعلل به الفرق: انَّه السماع، فتدبّر جيّداً.

(وإلاّ)، أي: ان لا تكن الجملة الفعلية مبدوة بمضارع مثبت بدون قد، ولامبدوّة بمضارع مثبت مع قد، بأن تكون مبدوّة بمضارع منفي بلم، أو بماضٍ مثبت أو منفي، (فكالاسمية)، أي: هذه الجمل الثلاث بالواو والضمير معاً، أو أحدهما، فالمضارع المنفي بلم، نحو قوله تعالى: «والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء» ونحو: «فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء» ونحو: جاء زيد ولم تطلع الشمس.

والماضي المثبت، نحو قوله تعالى: «أفتطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله» ونحو: «أو جاؤوكم حصرت صدورهم» ونحو: جاء زيد وقد طلعت الشمس. والماضي المنفي نحو: جاء زيد وماقام أبوه، ونحو: جاء زيد ماقام أبوه، ونحو: جاء زيد وعمرو قائم، ولايخفى عليك محل الشاهد في هذه الأمثلة التسعة، فان احتجت الى توضيح: فراجع «المكررات» (ولابدَّ مع الماضي المثبت) المجرّد من الضمير: (من -قد-) لفظاً، كما تقدّم في قوله تعالى: «وقد كان فريق منهم» الخ، (ولو تقديراً) كما قيل بتقديره في قوله تعالى: «حصرت صدورهم» أي: قد حصرت، وفيه نظر لوجود الضمير.

قال السيوطي: شرط الجملة الحال المصدرة بالماضي المثبت المتصرف المجرد من الضمير: أن يقترن -بقد- ظاهرة أو مقدرة، لتقربه من الحال، الى أن قال: وقد اختار أبوحيّان تبعاً لجماعة: عدم الاشتراط، كما لو وجد الضمير، انتهى.

هذا، ولكن يظهر من الجامي مافي المتن: من عدم التقييد بالتجرّد من الضمير، وهذا نصّه: ولابدّ في الماضي المثبت لاالمنفي: من دخول لفظة «قد» المقربة زمان الماضي الى الحال لغة، على الماضي المثبت الواقع حالاً، ليدل بها على قرب زمانه الى

زمان صدور الفعل من ذي الحال، أو وقوعه عليه تجوزاً:

لأن المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالاً، ان مضيّه إنَّما هو بالنسبة الى زمان العامل، فلابدَّ من «قد» حتى يقربه اليه فيقارنه.

وهذا بخلاف مذهب الكوفيين، فانهم لايوجبون «قد» ظاهرة ولامقدرة، انتهى. ثمّ قال: ان سيبويه والمبرّد، لايجوزان حذف «قد» فسيبويه يأوّل قوله تعالى: «حصرت صدورهم» بقوما حصرت صدورهم، فتكون جملة «حصرت» صفة موصوف محذوف، وهو الحال والمبرّد يجعله جملة دعائية، وإنَّما لم يشترط ذلك في المنفي، لاستمرار النفي بلاقاطع، فيشمل زمان الفعل.

هذا هو الدائر فيما بينهم، ولكن الذي يقتضيه النظر الدقيق: انَّ الاشتراط ليس بمستبعد، لأنهم كما تقدّم في اعراب المضارع: قدصرَّحوا في مباحث «حتى» بكون الفعل مستقبلاً نظراً الى ماقبله وان كان ماضياً نظراً الى زمان التكلّم، وعلى هذا: فاذا قلت: جائني زيد ركب، كان المفهوم منه: ان الركوب ماضٍ بالنسبة الى المجيء متقدّماً عليه، فلاتحصل مقارنة الحال لعاملها، واذا دخلت «قد» قربته من زمان المجيء وتفهم المقارنة بينهما، فكان ابتداء الركوب كان متقدماً على المجيء لكنه قارنه دواماً.

واذا قلت: جائني زيد يركب، دلّ على كون الركوب في حال المجيء، وحينئذ يظهر صحة كلامهم في هذا المقام. وفي وجوب تجريد الجملة الواقعة حالاً من علامة الاستقبال، اذ لوصدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها.

و يظهر ـ أيضاً ـ صحة ماذكره بعضهم: من انَّك اذا قلت: جئت وقد كتب زيد، فلايجوز أن يكون حالاً إن كانت الكتابة قدانقضت، أي: حال المجيء، لاحال التكلم، ويجوز أن يكون حالاً اذا شرع في الكتابة، وقدمضى منها جزء ـ لأنه متلبس بها، يعني في حال المجيء، وإنَّما أطنبنا الكلام هنا: لأن هذا البحث من مهمات مباحث هذا الفنّ، والله الموفق وهو المستعان.

الجملة الواقعة مفعولاً بها

الجملة (الثالثة) ممّا له محل: الجملة (الواقعة مفعولاً بها) ومحلها النصب، (وتقع) الجملة مفعولاً بها في أربعة مواضع:

الأول: فيما كانت (محكية بالقول، نحو: «قال إنّي عبدالله») أو محكية بمرادف القول، نحو: «ونادى نوح ابنه وكان في معزل يابني اركب معنا».

(و) الثاني: فيما كانت (مفعولاً ثانياً ـ لباب ظنّ ـ) أي: باب أفعال القلوب، وهذه الجملة أصلها الخبر، نحو قوله:

فان تزعميني كنت أجهل فيكم فاني شريت الحلم بعدك بالجهل

(و) الثالث: فيما كانت مفعولاً (ثالثاً ـ لباب أعلم ـ) نحو: اعلمت زيداً عمرواً يسافر.

(و) الرابع: فيما كانت (معلقاً عنها العامل، نحو: «لنعلم أي الحزبين أحصى») ونحو: عرفت من أبوك، وفي المقام تفصيل أعرضنا عنه اختصاراً.

(وقد تنوب) الجملة (عن الفاعل)، ومحلها ـ حينئذ ـ رفع (ويختص ذلك)، أي: كونها نائباً، (بباب القول، نحو: يقال زيد عالم)، ونحو قوله تعالى: «ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون».

قال بعضهم: قدتنوب عن الفاعل في باب أفعال القلوب: اذا كانت الجملة معلقاً عنها العامل، نحو، عُلمَ أزيد قائم.

وأجاز جماعة وقوع الجملة المعلق عنها العامل فاعلاً ومثلوا له بقوله تعالى: «وتبين لكم كيف فعلنا بهم» وقوله تعالى: «أو لم يهد لهم كم أهلكنا» وعلى قول هؤلاء فيزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلاً.

الجملة الواقعة المضاف اليها

الجملة (الرابعة) ممّا له محل: الجملة الواقعة (المضاف اليها) ومحلها حينئذ الجر، (وتقع) هذه الجملة (بعد) ثمانية أشياء:

الأول: (ظروف الزمان)، أي: اسماء الزمان، سواء كانت منصوبة على المفعول فيه أم لا، (نحو: «والسلام عليّ يوم ولدت» «واذكروا اذ أنتم قليلون») ونحو: «وانذر الناس يوم يأتيهم العذاب» ونحو: «لينذر يوم التلاق يوم هم بارزون» ونحو: «هذا يوم لاينطقون» فاسم الزمان في الآية الأولى مفعول فيه، وفي الثانية مفعول به، وفي الثالثة مفعول ثان، وفي الرابعة بدل من المفعول الثاني، وفي الخامسة خبر.

واعلم: ان من أسماء الزمان ثلاثة اضافتها الى الجملة واجبة، «اذ» باتفاق، و«اذا» عند الجمهور، و«لما» عند من قال باسميتها.

(و) الثاني: (بعد حيث، ولايضاف الى الجمل من ظروف المكان سواها، والأكثر اضافتها الى الفعلية)، نحو: جلست حيث جلس زيد وحيث زيد جالس، وقد تضاف الى المفرد كقوله:

أما ترى حيث سهيل طالعاً نجماً يضيء كالشهاب ساطعاً

والثالث لفظ «الآية» بمعنى العلامة، فانها تضاف جوازاً الى الجملة الفعلية، مثبتاً كان فعلها كقوله:

بآية تقدمون الخيل شعثاً كأن على سنابكها مداماً

أو منفياً كقوله:

الكني الى قومي السلم رسالة بآية ماكانوا ضعافاً ولاعزلاً

وقد تضاف الى المفرد، كقوله تعالى: «انَّ آية ملكه أن يأتيكم التابوت» والرابع: لفظة «ذو» في قولهم اذهب بذي تسلم.

واختلف في ذي هاهنا، فقال جماعة: انَّها بمعنى صاحب صفة لنكرة محذوفة، أي: اذهب في وقت صاحب سلامة، أي: في وقت هو مظنة السلامة.

وقيل بمعنى: الذي، فالموصوف معرفة والجملة صلة، فلامحل لها، والمعنى: اذهب في الوقت الذي تسلم فيه.

والخامس: لدن، فانها تضاف الى الجملة الفعلية، و يشترط في فعلها أن يكون مثبتاً كقوله:

لزمنا لدن سئلتمونا رفاقكم فلايك منكم للخلاف جنوح

والسادس: ريث، وهي مصدر «راث» اذا أبطأ، وعوملت معاملة أسماء الزمان في الاضافة الى الجملة، كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان، كقولك: جئتك

صلاة العصر، أي: وقت صلاة العصر، نحو قوله:

خليلي رفقاً ريث أقضي لبانة   من العرصات المذكرات عهوداً

والسابع لفظة «قول» نحو:

قول ياللرجال ينهض منّا   مسرعين الكهول والشبانا

والثامن لفظة «قائل» كقوله:

فأجبت قائل كيف أنت بصالح   حتى مللت وملّني عوّادي

الجملة الواقعة جواباً لشرط

والجملة **(الخامسة)** مما له محل: الجملة **(الواقعة جواباً لشرط جازم)**، أي: لأداة شرط جازم، حال كون تلك الجملة **(مقرونة بالفاء)** الجزائية، **(أوإذا الفجائية)**، التي تخلف الفاء الجزائية، **(ومحلها)**، أي: الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم: **(الجزم)** فالأولى: **(نحو: «من يضلل الله فلاهادي له»)** والثانية نحو قوله تعالى: **(«وإن تصبهم سيئة بما قدّمت أيديهم فاذا هم يقنطون»)** وإنّما كان محل الجملة حينئذ جزماً: لأنها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظاً أو محلاً.

(واما نحو: إن تقم أقم، وإن قمت قمت) ممّا تصدر جملة الجزاء بمفرد يقبل الجزم لفظاً كأقم، أو محلاً كقمت، **(فالجزم فيه للفعل وحده)**، لاالفعل مع الفاعل معاً.

الجملة التابعة لمفرد

الجملة **(السادسة)** ممّا له محل: الجملة **(التابعة لمفرد، ومحلها)** أي الجملة، **(بحسبه)**، أي: المفرد، فان كان مرفوعاً: فمرفوعة، وإن كان منصوباً: فمنصوبة، وإن كان مجروراً: فمجرورة.

(و) هي ثلاثة أنواع.

الأول: ماتقع نعتاً، نحو: «من قبل أن يأتي يوم لابيع فيه» و(نحو: **«واتّقوا يوماً ترجعون فيه الى اللّه»**) ونحو: «ربّنا انّك جامع الناس ليوم لاريب فيه» فالجملة محلها في الآية الأولى رفع وفي الثانية نصب، وفي الثالثةجرّ.

(و) النوع الثاني: ماتقع معطوفة بحرف، (نحو: أولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن») فجملة «يقبضن» عطف على صافات، وهو حال من الطير.
والثالث: الجملة المبدلة، نحو قوله تعالى: «مايقال لك إلاّ ماقد قيل للرسل من قبلك انَّ ربّك ذومغفرة وعقاب أليم» فان جملة «انَّ ربّك ذومغفرة» بدل من «ما» وصلتها، وهو مرفوع نائب فاعل ليقال: ومن هذا القبيل قوله:

الى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فجملة الاستفهام بدل من حاجة، وأخرى، أي: الى الله أشكو حاجتين تعذر التقائهما، فكيف يلتقيان منصوب المحل.

الجملة التابعة لجملة

الجملة (السابعة) ممّا له محل: الجملة (التابعة لجملة لها محل) من الإعراب، (ومحلها)، أي: التابعة، (بحسبها)، أي: المتبوعة، وهذا القسم نوعان:
الأول: ان تقع عطف نسق، (نحو: زيد قام وقعد أبوه، بالعطف على الصغرى)، أي: قام، فمحلها حينئذ رفع، هذا اذا لم تقدر الواو للحال، ولاقدرت العطف على الكبرى، وإلاّ فلاشاهد فيه، والجملة على الأول: منصوب المحل، وعلى الثاني: لامحل لها، لأن المعطوف على الأول: أوّل، والأول لامحل له فتدبّر جيداً.
(و) الثاني: ان (تقع بدلاً، بشرط كونها أوفى) من الجملة الأولى (بتأدية المراد، نحو) قوله تعالى: «واتقوا الذي أمدّكم بماتعلمون * أمدّكم بأنعام وبنين وجنات وعيون» فان دلالة الجملة الثانية، أعني: «أمدّكم بأنعام» الخ على نعم الله مفصلة، بخلاف الأولى، أعني: «أمدّكم بماتعلمون» فان دلالتها عليها مجملة مبهمة، وكقوله:

(أقول له ارحل لاتقيمنَّ عندنا وإلاّ فكن في السرّ والجهر مسلما)

فان دلالة الثانية، أعني: «لاتقيمن عندنا» على ماأراده من اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة، بخلاف الأولى: فان دلالتها على ذلك بالملازمة البعيدة فتأمّل.

الجملة المستأنفة

(تفصيل آخر) للجمل التي لامحل لها من الإعراب، فالجملة (**الأولى ممّا لامحل له**): الجملة (المستأنفة)، وتسمَّى ـأيضاًـ الابتدائية، والأول أوضح، لأن الابتدائية تطلق ـأيضاًـ على الجملة المصدرة بالمبتدأ، ولوكان لها محل.

(وهي)، أي: الجملة «المستأنفة» نوعان، أحدهما: الجملة (**المفتتح بها الكلام**)، أي: النطق، كقولك ابتداءاً: زيد قائم، ومن هذا النوع: الجمل المفتتح بها السور.

والثاني: (أو المنقطعة عمّا قبلها)، لفظاً أو معنى، فالأولى، نحو: مات فلان رحمه الله، فان جملة الدعاء متعلقة بجملة مات فلان من جهة المعنى، لكن لارابط لفظياً بينهما.

والثانية: (نحو: «فلايحزنك قولهم انَّ العزة لله جميعاً») فجملة «انَّ العزة لله جميعاً» منقطعة عمّا قبلها من جهة المعنى، اذ ليست هي مقولة لقولهم، بل مقول قولهم محذوف، والتقدير: «فلايحزنك قولهم: انه مجنون أو شاعر» ثمَّ ابتدأ بقوله تعالى: «ان العزَّة لله جميعاً» ومن هنا قال بعض القراء: ان الوقف على قولهم واجب عند القراء، وان لم يكن في القرآن وقف واجب عند الفقهاء، فتدبر جيداً حتى لا تظن انَّ الآية من النوع الأول ـ كما زعمه بعض المحققين ـ.

(**وكذلك**)، أي: كالنوع الثاني، أي: منه (**جملة العامل الملغى لتأخّره**)، نحو: زيد قائم اظن، فجملة اظن مستأنفة منقطعة عمّا قبلها معنى،. **فتأمَّل (امّا المعنى لتوسطه)**، نحو: زيد اظن قائم، (**فجملة**) اظن ـأيضاًـ لامحل لها، **لكنها ليست مستأنفة، بل جملة (معترضة)**، ويأتي توضيحها بعد هذا.

(تنبيه)، وللجملة المستأنفة معنى آخر يختصّ بذلك البيانيون، وهي ماكانت جواباً لسؤال تضمنته الجملة التي قبلها، وقدتسمَّى هذه الجملة استينافاً، وهو ثلاثة أقسام:

الأول: ماكان جواباً للسؤال عن سبب الحكم مطلقاً، أي: من غير تعيين، كقوله:

قال لي كيف أنت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل

أي: مابالك عليلاً، أي: ماسبب علتك؟ فقوله: سهر دائم، استئناف بياني: أي

جواب عن سؤال تضمنته قوله: عليل، وذلك: لأن العادة قاضية بأنه اذا قال أحد: أنا عليل، ان يسأل منه المخاطب: ماسبب علتك؟ وموجب مرضك؟ فالسؤال المتولد عن قوله: أنا عليل، سؤال عن مطلق السبب لاعن السبب الخاص.

الثاني: ماكان جواباً للسؤال عن سبب خاص معين، نحو قوله تعالى ـ حكاية عن يوسف عليه السلام ـ: «وما أبرِّىء نفسي انَّ النفس لأمَّارة بالسوء» فقوله «ع»: «ان النفس لأمارة بالسوء» استيناف بياني، لأنه جواب عن سؤال اقتضته قوله «ع»: «وماأبرىء نفسي» فكأنه قيل: هل النفس امّارة بالسوء؟ فأجاب «ع»: نعم، انَّ النفس لأمارة بالسوء، والتأكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص لاعن مطلق السبب، فان الجواب عن مطلق السبب لايؤكد، فانه لاينكر، فتأمل جيداً.

والثالث: ماكان سؤالاً عن غير السبب مطلقاً، نحو قوله:

زعم العواذل انّني في غمرة ... صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي

فقوله: «صدقوا» استيناف بياني، جواب للسؤال عن غير السبب، كأنه قيل: أصدقوا في هذا الزعم أم كذبوا؟ فأجاب بقوله: صدقوا، وللاستيناف عندهم أقسام أُخر، أعرضنا عن ذكرها، اذ بهذا القدر يعرف الفرق بين الاصطلاحين والنسبة بين الاستينافين.

الجملة المعترضة

الجملة (الثانية) ممّا محل له: الجملة (المعترضة، وهي) الجملة (المتوسطة بين شيئين)، سواء كانا مفردين في جملة واحدة، أو جملتين متصلتين معنى، وسواء كانت الجملة المعترضة واحدة أو أكثر، لكن يشترط في الشيئين: أن يكون (من شأنها عدم) جواز (توسط أجنبي بينها)، والغرض من الاعتراض تقوية الكلام وتسديده وتحسينه، على مابيّن في علم البيان.

(وتقع) الجملة المعترضة (غالباً بين الفعل ومعموله)، مرفوعاً كان المعمول أو منصوباً، فالأول كقوله:

وقد أدركتني والحوادث جمة ... أسنة قوم لاضعاف ولاعزل

فجملة والحوادث جمة معترضة بين الفعل، أعني: أدركتني، ومرفوعه، أعني: أسنة قوم، والثاني كقوله:

وبدلت والدهر ذوتبدل هيفاً وبوراً بالصبا والشمأل

فجملة والدهر ذوتبدل معترضة بين الفعل، أعني: بدلت، ومنصوبه، أعني: هيفاً.

(و) تقع بين (المبتدأ وخبره)، نحو: زيد أظن قائم، قيل: ومنه نحن معاشر الأنبياء لانورث، بناء على أنَّ جملة الاختصاص، أعني معاشر الأنبياء معترضة.

امَّا كان الزائدة في نحو: زيد كان قائم، فالصحيح: انَّها لافاعل لها، فليست ممَّا نحن فيه اذ ليست جملة.

(و) تقع بين (الموصول وصلته) كقوله:

ذاك الذي وأبيك يعرف مالكاً والحق يدفع ترهات الباطل

فجملة القسمية، أعني: أبيك معترضة بين الموصول، أعني: الذي وصلته، أعني: يعرف مالكاً.

(و) تقع بين (القسم وجوابه) كقوله:

لعمري وما عمري عليَّ بهيِّن لقد نطقت بطلاً عليَّ الأقارع

فجملة وماعمري عليَّ بهين: معترضة بين القسم أعني: لعمري، وجوابه، أعني: لقدنطقت.

(و) تقع بين (الموصوف وصفته)، كقوله تعالى: «وانه لقسم لوتعلمون عظيم» فجملة «لوتعلمون» معترضة بين الموصوف، أعني: «لقسم» وصفته، أعني: «عظيم».

(تتميم)، وتقع بين ماأصلهما المبتدأ والخبر، كقوله:

وانِّي لرامٍ نظرة قبل التي لعلِّي وإن شطت نواها أزورها

بناء على تقدير أزورها خبر لعلَّ، وتقدير الصلة محذوفة، أي: التي أقول لعلِّي.

وتقع بين الشرط وجوابه، كقوله تعالى: «فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار» فجملة «لن تفعلوا» معترضة بين الشرط وجوابه، وذلك واضح.

وتقع بين أجزاء الصلة، نحو قوله تعالى: «والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة» فجملة «وترهقهم ذلة» معطوف على «كسبوا السيئات» فهي

من الصلة، ومابينها اعتراض بين به قدر جزائهم، وجملة «مالهم من الله من عاصم» خبر الذين، واحتمل بعضهم: أن يكون الخبر «جزاء سيئة بمثلها» فلاشاهد في الآية.

وتقع بين المتضايفين، نحو: هذا غلام والله زيد.

وتقع بين الجار ومجروره، كقولهم: اشتريت الدار باري ألف دينار، فجملة «أرى» معترضة بين الباء ومجروه، أعني: ألف دينار، وتقع بين الحرف الناسخ ومدخوله، كقوله:

كأن وقد أتى حول كميل　　أثافيها حمامات مثول

فجملة «وقد أتى حول كميل» معترضة بين كأنَّ المشبهة بالفعل واسمها، أعني: أثافيها.

وتقع بين الحرف وتوكيده، كقوله:

ليت وهل ينفع شيئاً ليت　　ليت شباباً بوع فاشتريتُ

فليت الثانية اسم، وهي فاعل ينفع، وشيئاً مفعوله، وليت الثانية تأكيد للأولى فجملة «هل ينفع» معترضة بينهما.

وتقع بين حرف التنفيس والفعل، كقوله:

وما أدري وسوف أخال أدري　　أقوم آل حصن أم نساء

وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر، فان سوف ومابعدها: اعتراض بين أدري وجملة الاستفهام.

وتقع بين قد والفعل، كقوله:

أخالد قد واللّه أوطأت عشوة　　وماقابل المعروف فينا يضف

وتقع بين حرف النفي ومنفيه، كقوله: ولاأراها تزال ظالمة أي: لا تزال ظالمة، فجملة أراها معترضة بين لاومنفيه.

وتقع بين جلتين مستقلتين، كقوله تعالى -حكاية عن امرأة عمران «ع»-: «رب إنِّي وضعتها أنثى والله أعلم بماوضعت وليس الذكر كالأنثى وانِّي سميتها مريم» على قراءة سكون التاء -في بماوضعت- فالجملتان المصدرتان «بانِّي» من قولها، ومابينهما اعتراض، والمعنى وليس الذكر الذي طلبته كالأنثى التي وهبت لها.

الجملة المفسّرة

الجملة (الثالثة) ممّا لامحل له: الجملة (المفسرة: وهي الفضلة الكاشفة لماتليه)، أي: لما قبلها،(نحو:) انَّ مثل عيسى عندالله كمثل آدم خلقه من تراب ثمَّ قال له كن فيكون» فجملة خلقه وما بعده تفسير لمثل آدم«ع»، لاباعتبار مايعطيه ظاهر لفظ الجملة: من كونه «ع» قدر جسداً من طين ثم كوّن، بل باعتبار المعنى، أي: ان شأن عيسى «ع» عندالله كشأن آدم «ع» في الخروج عن مستمر العادة، وهو التولد بين أبوين، (والأصحّ: انه لامحل لها)، اي للجملة المفسرة، وقيل هي اي الجملة من حيث المحل (بحسب مايفسره)، لأن الجملة المفسرة كما قال ابن هشام: عطف بيان لماقبله، أو بدل منه. فهي من التوابع.

(تنبيه)، الجملة المفسرة ثلاثة أقسام:

الأول: المجردة من حرف التفسير، كما في الآية في المتن.

الثاني: المقرونة بأي التفسيرية، كقوله:

وترميني بالطرف، أي أنت مذنت وتقلينني لكن إيّاك لاأقلي

الثالث: المقرونة بأن التفسيرية، كقوله تعالى: «فأوحينا اليه أن أصنع الفلك».

صلة الموصول

الجملة (الرابعة) ممّا لامحل له: جملة (صلة الموصول)، اسماً كان الموصول أو حرفاً، فالأول نحو قوله:

نحن اللذون صبّحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاماً

فاللذون في موضع رفع على الخبرية، والصلة، أعني: صبّحوا الصباحا لامحل لها.

والثاني: نحو: أعجبني أن قمت، فان المصدرية مع صلتها في موضع رفع على الفاعلية، امّا ان وحدها فلامحل لها، لأنها حرف والحروف لااعراب لها، لالفظاً ولامحلاً، وكذلك الصلة وحدها فتأمّل جيداً، فانه حقيق بالتأمل التام الجيد.

قال ابن هشام: وامّا قول أبي البقاء في «بما كانوا يكذبون».
انَّ ما مصدرية وصلتها يكذبون، وحكمه مع ذلك: بأن يكذبون في موضع نصب خبراً لكان فظاهره متناقض، ولعلَّ مراده ان المصدر انَّما ينسبك من ما و يكذبون، لامنها ومن كان، بناء على قول أبي العباس، وأبي بكر، وأبي علي، وأبي الفتح، وآخرين: أن كان الناقصة لامصدر لها انتهى.

وأنا أقول: ماأحتمله في كلام أبي البقاء هو الأرجح، وقدبيّناه في «المكررات» في باب الحال، عند قول السيوطي: ضابطة، جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال، إلاّ كان وأخواتها، وعسى على الأصح.

(ويشترط كونها)، أي: صلة الموصول، جملة **(خبرية)** لاانشائية، **(معلومة للمخاطب)**، وإلاّ فبتقدير القول.
قال التفتازاني ـ في بحث وصف المسند اليه بالجملة ـ ماهذانصّه: ويجب في تلك الجملة أن يكون خبرية كالصلة، لأن الصفة يجب أن يعتقد المتكلّم: ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها، وإنّما يجيء بها: ليعرف المخاطب الموصوف ويميّزه عنده، بما كان يعرفه قبل: من اتصافه بمضمون تلك الصفة، فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها، والانشائية ليست كذلك، فوقوعها صفة وصلة إنّما يكون بتقدير القول، انتهى.

وأيضاً وضع الموصولات للتوصل بها الى توصيف المعارف بالجمل، نحو: جاء الرجل الذي قام أبوه، ومن شرط الجملة المنعوت بها: أن تكون خبرية، هذا مذهب الجمهور، فان كانت الجملة انشائية: فالقول أضمر تصب.
وجوز بعضهم: وقوع الانشائية صلة بلا تقدير القول، وليس بشيء، و **يشترط كونها** أي: الصلة، **(مشتملة على)** عائد، وهو هنا **(ضمير)** غائب غالباً، **(مطابق للموصول)** في الأفراد والتذكير وفروعها، ويجوز في ضمير من وما واخواتها مراعاة اللفظ والمعنى، فيجوز لك أن تقول: من كان امّك؟ مراعاة للفظ، ومن كانت أمّك؟ مراعاة للمعنى.
وإنّما قلنا: ان العائد هنا ضمير غالباً، لأنه قديكون اسماً ظاهراً، كقوله:

فيارب ليلى أنت في كل موطن ... وأنت الذي في رحمة الله أطمع

قالوا: تقديره: وأنت الذي في رحمته، ولوقالوا تقديره: وأنت الذي في رحمتك، لكان أحسن فتأمّل.

المجاب بها القسم

الجملة (الخامسة) ممّا لامحل له: (المجاب بها القسم)، سواء ذكر أداة القسم أم لا، فالأول: (نحو: «يس * والقرآن الحكيم * انّك لمن المرسلين») ومنه: «تالله لأكيدنّ أصنامكم».

والثاني: نحو: «لينبذنّ في الحطمة» ونحو: «ولقد كانوا عاهدوا الله» لأن اللام فيهما توطئة للقسم، فيقدر حينئذ قسم، أي: والله لينبذن، ووالله لقد كانوا.

(ومتى اجتمع شرط وقسم): فاحذف جواب ماأخّرت فهو ملتزم، وهذا هو المراد بقوله: (اكتفي بجواب المتقدم منهما) نحو: والله ان أتيتني لأكرمتك، فحذف جواب الشرط المتأخر عن القسم، واكتفي بجواب القسم المتقدم على الشرط، والدليل على ذلك: اللام -في لأكرمتك لأنها لام جواب القسم، التي أشير اليها آنفاً في الآيتين الأخيرتين.

ونحو: ان تأتني والله أكرمك، فحذف جواب القسم المتأخر عن الشرط، واكتفي بجواب الشرط المتقدم على القسم، والدليل على ذلك: جزم أكرمك، والوجه في كلتا الصورتين أرجحية المتقدم على المتأخر عرفاً، بل شرعاً، هذا هو المسلم عندهم، (إلاّ اذا تقدمهما)، أي: الشرط والقسم، (مايفتقر الى خبر)، كالمبتدأ ومنسوخه، (فيكتفى) حينئذ (بجواب الشرط مطلقاً)، أي: سواء تقدم أو تأخّر، نحو: زيد إن تقم والله يقم، ونحو: والله إن تقم يقم.

والوجه فيه: أرجحية الاستغناء عن جواب القسم، على الاستغناء عن جواب الشرط، لأن حذف جواب الشرط مخل بالكلام، بل هو الكلام حقيقة، والشرط قيد له، كما بيّن ذلك في علم «البيان» في بحث تقييد الفعل بالشرط.

وهذا بخلاف جواب القسم، لأنه لمجرد التأكيد، فتأمّل.

الجملة (السادسة) ممّا لامحل له: الجملة (المجاب بها) أداة (شرط غير جازم، نحو: اذا جئتني أكرمتك) فجملة أكرمتك لامحل لها من الاعراب، لأن «اذا» لا تعمل جزماً الاّ

في الضرورة، كقوله:

استغن ماأغناك ربّك بالغنى　　　وإذا تصبك خصاصة فتجمّل

ومنها «لو» فانها ـ أيضاً ـ لا تعمل جزماً كقوله:

ولوانَّ ليلى الأخيلية سلّمت　　　علي ودوني جندل وصفائح

لسلمت تسليم البشاشة اوزقى　　　اليها صدى من جانب القبر صائح

فجملة «لسلمت» لامحل لها من الاعراب لماذكر.

(وفي حكمها)، أي: في حكم الجملة المجاب بها أداة شرط غير جازم، الجملة (المجاب بها) أداة (شرط جازم) ولكنها، أي: الجملة المجاب بها الشرط: (لم يقترن بالفاء) الجزائية، (ولاباذا الفجائية)، التي تخلف الفاء، (نحو: ان تقم أقم)، ونحو: إن قمت قمت، فجملة أقم في المثال الأول، وقمت في المثال الثاني: لامحل لها من الاعراب، امّا الأول: فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وامّا الثاني: فلأن المحكوم لمحله بالجزم الفعل وحده، لاجملة الفعل والفاعل.

التابعة لمالامحل له

الجملة (السابعة) ممّا لامحل لها: الجملة (التابعة لمالامحل له، نحو: جائني زيد فأكرمته)، فجملة أكرمته لامحل لها من الاعراب لأنها تابعة ومعطوفة على الجملة التي لامحل لها من الاعراب، أعني: جائني زيد، لأنها مستأنفة، وقدسبق ان الجملة المستأنفة لامحل لها من الإعراب، وكذلك جملة أكرمته في ـ(جائني الذي زارني وأكرمني ـ اذا لم يجعل الواو) الداخلة عليها (للحال بتقدير ـقدـ) فهي حينئذ تابعة ومعطوفة على الجملة التي لامحل لها من الإعراب، أعني: زارني، لأنها صلة، والصلة لامحل لها من الاعراب ـ كما تقدّم آنفاً ـ وامّا اذا قدرت الواو للحال، فهي في محل نصب على الحالية، لأن جملة الحالية من الجمل التي لها محل من الاعراب ـ كما بيّنّاها سابقاً ـ.

(خاتمة)، الحديقة الرابعة: (في أحكام) مايشبه الجملة.

أحكام مايشبه الجملة

ولنقدّم لتوضيح المقام، ولمعرفة مايذكر في الخاتمة على سبيل الإتقان: مقدمة يبين فيها حكم الجملة، بعد النكرات و بعد المعارف، ليتبيّن منها حكم مايشبه الجملة، أعني: (الجار والمجرور، والظرف،) اذ حكمهما بعد المعارف والنكرات حكم الجمل بعدهما، فنقول:

حكم الجمل بعد النكرة المحضة: انّها صفة لها، و بعد المعرفة المحضة: انّها حال لها، و بعد غير المحض منهما: انّها جائز الوجهين، والمراد من النكرة المحضة: ماليس فيها تخصيص أصلاً، ولا تعريف لفظي، وإلاّ فليست بمحضة.

والمراد من المعرفة المحضة ماليس فيها شائبة التنكير معنىً، كعلم الجنس والمعرف بلامه، فانهما ليسا معرفتين محضاً، لعدم التعين فيهما، فهمانكرتين معنى، كما أشار اليه في الألفية بقوله:

ووضعوا لبعض الأجناس علم　　　كعلم الأشخاص لفظاً وهو عم

قال السيوطي: أي مدلوله شايع كمدلول النكرة لايخص واحداً بعينه ولذلك ذكر في شرح التسهيل: انّه كاسم الجنس، انتهى.

وقال في المطول -في بحث تعريف المسند اليه باللام-: ان المعرف بلام الجنس كالنكرة، فانه وان كان في اللفظ يجري عليه أحكام المعارف: من وقوعه مبتدءاً، وذا حال، و وصفاً للمعرفة، وموصوفاً بها، ونحو ذلك كعلم الجنس.

وهذه الأحكام اللفظية، هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة، وكون اسامة علماً، حتى تكلفوا ماتكلفوا الى ان قال: ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيراً، فيوصف بالجمل كقوله:

ولقد أمر على اللئيم يسبني　　　فضيت ثمة قلت لايعنيني

وفي التنزيل: «كمثل الحمار يحمل أسفاراً» على انَّ يحمل صفة للحمار، وفيه: «إلاَّ المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لايستطيعون» على أن قوله: «لايستطيعون» صفة للمستضعفين، أو للرجال والنساء والولدان، لأن الموصوف وإن

كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه، كذا في الكشّاف، انتهى.

والمراد من غير المحضة: النكرة المخصصة، وما كان من قبيل علم الجنس، والمعرف بلامه حسب ماقررناه.

اذا اتقنت ماذكرنا فاعلم: انه يشترط في كون الجملة بعد النكرات المحضة صفة، وبعد المعارف المحضة حالاً، وبعد غير المحضة جائز الوجهين: أمور أربعة:

الأول: كون الجملة خبرية، فلايجوز في ـ نحو: مات رجل رحمه الله ـ ان تكون جملة «رحمه الله» صفة لرجل، ولافي ـ مات زيد العالم رحمه الله ـ ان تكون جملة «رحمه الله» حالاً لزيد، لأنها في المثالين دعاء، والدعاء انشاء، والانشاء لايكون صفة ولاحالاً إلاّ بتقدير القول، كما أشرنا اليه سابقاً، والتقدير يخرجها عن الصفتية والحالية، فتكونان محكية بالقول المقدر: كما في قوله:

حتى اذا جنَّ الظلام واختلط جائوا بمذق هل رأيت الذئب قط

فان ظاهره: ان جملة هل رأيت الذئب قط، صفة لمذق، وليس كذلك لأنها جملة طلبية انشائية، ولكن ليس الكلام على ظاهره، بل الجملة الطلبية الانشائية مقول لقول مقدر، وهو صفة لمذق، والتقدير: بمذق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب قط.

وكما في قوله تعالى: «أوجاؤوكم حصرت صدورهم» حيث لم يجعل بعضهم جملة «حصرت صدورهم» حالاً من الواو في جاؤوا، بدعوى: ان الجملة دعائية، كما في «غلت أيديهم» فجعلها مستأنفة.

الأمر الثاني: صلاحيتها للاستغناء عنها، بأن لا تكون خبراً ولاصلة ولامحكية بالقول، فان هذه الجمل لايستغنى عنها، اذ الكلام لايتمّ بدونها.

الأمر الثالث: وجود المقتضي لكل من الوجهين، بخلاف ماإذا لم يكن كذلك، كقوله تعالى: «وكل شيء فعلوه في الزبر» فان جملة «فعلوه» صفة لكل، أو لشيء، ولايصحّ أن تكون حالاً من كل لعدم مايعمل في الحال، بخلاف أكرم كل رجل جائني، فانه يجوز كون جملة جائني حالاً لوجود مايعمل في الحال وهو اكرم، ولايجوز أن يكون فعلوه خبراً عن كل، لأنهم لم يفعلوا كل شيء، فخبر الكل في الزبر.

الأمر الرابع: عدم المانع، والمانع أربعة أنواع:

الأول: مايمنع حالية كانت متعينةلولا وجوده، و يتعيّن حينئذ الاستيناف، نحو: زارني زيد سأكافيه، أو لن أنسى له ذلك، فان الجملة بعد المعرفة المحضة متعينة للحالية، ولكن السين ولن مانعان عن الحالية، لماتقدّم من أن الحال لا تصدر بدليل الاستقبال.

وامّا قول بعضهم في «وقال انّي ذاهب الى ربّي سيهدين» ان سيهدين حال، كما تقول سأذهب مهدياً، فسهو ظاهر.

والثاني: مايمنع وصفية كانت متعينة لولاوجودالمانع،فيمتنع فيه الاستيناف، لأن المعنى على تعيين المتقدّم، كقوله تعالى: «عسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبّوا شيئاً وهو شر لكم» والمانع في الآية الواو، لأنها لا تعترض بين الموصوف وصفته، ولولا ذلك لكان المتعيّن في ـ هو خير لكم ـ أن تكون صفة لشيئاً، وكذلك هو شر لكم.

والثالث: مايمنعها معاً، نحو قوله تعالى: «وحفظاً من كل شيطان مارد لايسّمعون» لأنه لايجوز أن يجعل جملة «لايسّمعون» صفة لكل شيطان مارد أو حالاً منه، اذ لامعنى للحفظ من شيطان مارد لايسمع، فالجملة استيناف.

والرابع: مايمنع أحدهما دون الآخر، ولولا المانع لكانا جائزين، وذلك نحو: ماجائني أحد إلاّ قال خيراً، فان جملة القول كانت قبل وجود إلاّ محتملة للوصفية والحالية، فلما جائت إلاّ امتنعت الوصفية.

هذا ماأردنا تقديمه، وأنت اذا اتقنته يتّضح لك قوله: (اذا وقع أحدهما)، أي: الجار والمجرور والظرف، (بعد المعرفة المحضة: فحال)، نحو: رأيت زيداً في النجف أوبين العلماء، ففي النجف أوبين العلماء حال، لأنه وقع بعدالمعرفةالمحضة.

(أو) وقع بعد (النكرة المحضة: فصفة)، نحو رأيت حمامة على حائط أو فوق سطح، فعلى حائط أو فوق سطح، صفة لوقوعه بعد النكرة المحضة.

(أو) وقع بعد (غيرالمحضة: فمحتمل لهما)، أي: للحالية والوصفية، نحو: رأيت رجلاً فاضلاً في المدرسة أو فوق السطح، ففي المدرسة أو فوق السطح، يحتمل الوصفية والحالية، لوقوعه بعد النكرة غيرالمحضة، أعني: رجلاً، لأنه مخصص بفاضلاً، ونحو: رأيت اللئيم في بلدكم أو أمام علمائكم، في بلدكم أو أمام علمائكم، يحتمل

الوجهين: لأن اللئيم بين بين.

(ولابدَّ من تعلقها)، أي: الجار والمجرور والظرف، بواحد من أمور أربعة:

الأول: (بالفعل)، نحو: مررت بزيد فانعمت عليه، ومن هذا القبيل «صراط الذين أنعمتَ عليهم» ونحو صليتُ فوق السطح وراء زيد.

الثاني: شبه الفعل، أعني: اسم الفاعل والمفعول ونحوهما من المشتقات، نحو: زيد قائم في الدار، وأنت خير منزول به، ومن هذا القبيل: «غير المغضوب عليهم» ونحو: زيد قائم فوق السطح أمام عمرو.

الثالث: مايؤول بمايشبه الفعل، نحو قوله تعالى: «وهو الذي في السماء إلٰه» ففي السماء متعلق بإلٰه لتأوله بمعبود.

والرابع: (أو بمافيه رائحته)، أي: رائحة الفعل، كالأعلام التي فيها معنى الفعل، نحو: زيد حاتم في بلدكم، فتعلّق الظرف بحاتم لالتأوله بمايشبه الفعل، لأن تأوله بذلك يخرجه عن العلمية، بل لأن فيه معنى الفعل، أعني: الجواد، فكأنه قيل: زيد جواد في بلدكم، فظهر الفرق بين هذا النوع والنوع الثالث فلاتغفل، ومن هذا النوع الرابع قوله:

أنا ابن ماوية إذ جدّ النقر ... وجائت الخيل وآتاني زمر

فتعلّق إذ بابن ماوية، لالتأوله بمايشبه الفعل، لأنه علم والعلم لايأول به ـ لما ذكرنا ـ بل لمافيه معنى الفعل، أعني: الشجاعة، فكأنه قال: أنا شجاع، فتأمل جيداً.

وجوب حذف المتعلق

(و) اعلم: انّه (يجب حذف) هذا (المتعلق) في ثمانية مواضع، ذكر المصنف ثلاثة منها:

الأول: (اذا كان أحدهما صفة) نحو: «أو كصيب من السماء».

الثاني: (أو) كان أحدهما (صلة)، نحو: الذي في الدار ابنه كفل، ونحو: من عندي رجل فاضل.

الثالث: (أو) كان أحدهما (خبراً)، نحو: «الحمد لله» ونحو: «والركب أسفل

منكم».

الرابع: اذا كان أحدهما حالاً، نحو: «فخرج على قومه في زينته» الشاهد في الثاني لاالأول، فتأمّل.

الخامس: ان يرفعا اسماً ظاهراً، كالأمثلة الآتية في المتن.

السادس: ان يستعمل في مثل أو شبهه، كقولهم للمعرس: بالرفاه والبنين، باضمار أعرستَ.

السابع: أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير، نحو: أيوم الجمعة صمت فيه؟ أي: أصمتَ يوم الجمعة؟.

الثامن: القسم بغير الباء، نحو: «والليل اذا يغشى» و«تالله لأكيدنَّ أصنامكم» وقولهم: لله لايؤخر الأجل، ولوصرح بفعل القسم لوجبت الباء، لأنها أصل حروف القسم، ولذلك خصت بذكر الفعل معها، نحو: أقسم بالله لأفعلنَّ، وكذا دخولها على الضمير، نحو: بك لأفعلن، واستعمالها في القسم الاستعطافي، نحو: بالله هل قام زيد، أي: أسألك بالله مستحلفاً، وشذّ التصريح بالمتعلق في قوله:

قوله لك العزّ إن مولاك عزّ وإن يهن فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

(تنبيه)، يجب في تقدير المتعلق مراعاة المعنى، فيقدر في القسم أقسم، وفي باب الاشتغال مايناسب المذكور لفظاً ومعنًى، أو معنًى فقط، ففي نحو: زيد ضربته؟ يقدر ضربت، وفي زيداً مررت به؟ يقدر جاوزت، أذ من تقدير المذكور يلزم تعدّي الفعل اللازم، وفي زيد ضربت أخاه، يقدر أهنت، اذ من تقدير المذكور يلزم خلاف الواقع بخلاف أهنت، اذ ضرب الأخ اهانة لأخيه، وفي نحو: زيداً شكرت له، يجوز الوجهان، لأن شكر يتعدّى بالجار و بنفسه، وقس على ماذكر سائر الموارد.

ثم اعلم انَّه لاخلاف في تعيين تقدير الفعل في القسم والصلة، لأنها لايكونان إلاّ جملتين إلاّ في صلة اللام الموصولة، كما قال في الألفية «وصفة صريحة صلة ال» وكذلك لاخلاف في تقدير اسم الفاعل بعد «امَّا، واذا» الفجائية، لامتناع ايلائهما الفعل.

وامَّا في سائر المواضع، فاختار بعضهم: أن يقدر اسم فاعل، حملاً على «امَّا» و«اذا الفجائية» واختار بعض آخر: تقدير الفعل، حملاً على القسم والصلة.

وقال بعضهم: ان اجراء الباب على سنن واحد، أولى من الإلحاق بباب آخر، فالأولى أن يقدر الفعل، لأنه الأصل في العمل، ورجّح بعضهم تقدير اسم الفاعل، لأن تقليل المقدر أولى، وهذا القول ليس بشيء، لأن الضمير لم يحذف مع المتعلق بل نقل الى الظرف، فالمحذوف مفرد سواء قدر فعل أو اسم فاعل، اما مكان المقدر: فالأصل أن يقدر مقدماً عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها، إلاّ أن يعرض مايقتضي ترجيح تقديره مؤخراً، أو ايجابه، فالأول نحو: في الدار زيد، لأن المحذوف هو الخبر، والأصل في الخبر أن يتأخّر، والثاني نحو: انَّ في الدار زيداً، لأن ـانّ ـ لايليها خبرها، لأنها غير متصرف، فتأمّل.

وامّا كونها لغواً أو مستقراً، فقدتقدّم الكلام فيها في شرح الديباجة فلانعيده.

(**واذا كان أحدهما كذلك**)، أي: كان صفة، أو صلة، أو خبراً، أو حالاً، (**أو اعتمد**) أحدهما (**على نفي أو استفهام**)، فحينئذ يكون واجداً لشرائط العمل، اذ يشترط في عمله الاعتماد على أحد الأشياء الستة المذكورة، كما في اسم الفاعل، فحينئذ (**جاز أن يرفع**) كل واحد منهما: (**الفاعل، نحو: جاء الذي في الدار أبوه**)، هذا مثال للصلة، (**و**) **نحو** (**ماعندي أحد**)، هذا مثال للاعتماد على النفي، (**و**) **نحو**: «**أفي الله شك**» هذا مثال للاعتماد على الاستفهام.

(**تتميم**) يجوز في المرفوع بعدهما كونه مبتدأً مؤخراً. والجار والمجرور أو الظرف خبراً مقدماً، ويجوز كونه فاعلاً لهما على ظاهر المتن، أو للمتعلق، على مايظهر من بعض المحققين.

ورجّح بعضهم كونه فاعلاً، لأن الأصل عدم التقديم والتأخير، وأوجب ذلك بعض آخر، ولم يذكر له وجه.



الحَدِيقَةُ
الخَامِسَةُ

المفردات

(الحديقة الخامسة) وهي آخر الحدائق الخمس (في المفردات) والمراد بها هنا: الحروف ومايتضمن معناها: من الأسماء والظروف، (الهمزة ترد) لأربعة أشياء، احدها (لنداء القريب) كقوله:

أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي

(و) نقل عن بعضهم: انّها تستعمل في (المتوسط) -أيضاً- كما هو مختار المتن، لكن قال ابن هشام، هذا خرق لاجماعهم.

(و) ثانيها: (للمضارعة)، أي: للمتكلّم وحده في فعل المضارع، نحو: أقوم وأكرم.

(و) ثالثها: (للتسوية) بين شيئين، وربما توهّم ان المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء فقط، وليس كذلك، بل كما تقع بعدها تقع بعد ماأبالي، وليت شعري، ونحوهنّ.

والضابط: ماذكره بقوله: (وهي) الهمزة (الداخلة على جملة في محل المصدر، نحو: «سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لايؤمنون») ونحو: ماأبالي أقمت أم قعدت، فيصحّ حلول المصدر محل الجملة بعدها، أي: سواء عليهم الانذار وعدمه، وماأبالي بقيامك وقعودك.

(و) رابعها: (للاستفهام)، وهو طلب المتكلم من المخاطَب فهم شيء، (فيطلب بها)، أي: بالهمزة (التصور)، أي: فهم أحد أجزاء الكلام غير النسبة، (والتصديق)،

أي: فهم النسبة في الكلام الموجب أو المنفي، (نحو: أزيد في الدار أم عمرو، وأفي الدار زيد أم في السوق)، ظاهره: ان المثال الأول للتصور، وهو كذلك، لأن الهمزة فيه لطلب فهم جزء الكلام وتعيينه، لأن المتكلم عالم بكون شخص في الدار، وإنَّما يستفهم تعيينه، فالسؤال فيه لطلب المبتدأ لا الخبر ولا النسبة.

كما انَّ ظاهره -أيضاً- كون المثال الثاني للتصديق، وفيه نظر، بل منع، اذ السؤال فيه عن تعيين الجزء -أيضاً- غاية الأمر: ان الجزء المطلوب تعيينه فيه هو الخبر، فالمثال الصحيح للتصديق قولك: أزيد قائم هذا؟ وفي المقام كلام ليس هنا محل ذكره، فتحصل ممّا ذكرنا: انَّ الهمزة مشتركة بين طلب التصوّر وطلب التصديق، (بخلاف هل لاختصاصها بالتصديق).

(أن بالفتح والتخفيف، ترد اسمية وحرفية، فالاسمية: هي) ترد ضمير متكلم في قول بعضهم: ان فعلت -بسكون النون- والأكثرون على فتحها وصلاً، وعلى الا تيان بالألف وقفاً.

وترد (ضميراً لمخاطب، كانت) وأنتِ، (وأنتما)، وأنتم، وأنتنَّ، (اذ مابعدهما) ومابعد ماذكرنا: (حرف الخطاب اتفاقاً) ليتبيّن به أحوال المخاطب: من الافراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وذهب بعضهم: الى أن «أنت» بكماله هو الضمير، وكذا فروعه، وذهب بعض آخر: الى أن «التاء» هي الضمير، وهي التي في ضربت، فظهر من ذلك: ان الا تفاق المدعى في المقام في غير محله.

(والحرفية ترد) على أربعة أوجه:

الأول: أن تكون (ناصبة للمضارع)، وتقع في موضعين، أحدهما: في الابتداء، فتكون في موضع رفع على الابتداء: نحو: «ان تصوموا خير لكم» ونحو: «ان تصبروا خير لكم» ونحو: «ان يستعففن خير لهنَّ» ونحو: «وان تعفوا أقرب للتقوى» وان هذه مصدرية.

والثاني: بعد لفظ دال على معنى غير اليقين، فيكون في موضع رفع على الفاعلية، نحو: «ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم» وعلى منسوخ الابتدائية، نحو: «عسى أن تكرهوا شيئاً».

وفي موضع نصب، نحو: «وما كان هذا القرآن أن يفترى» ونحو: «نخشى أن

تصيبنا دائرة».

وفي موضع خفض، نحو: «أوذينا من قبل أن تأتينا» و«من قبل أن يأتي أحدكم الموت» و«أمرت لأن أكون»:

(و) الثاني: أن تكون (مخففة من المثقّلة) وهذه تقع بعد فعل اليقين ومانزل منزلته، نحو: «أفلايرون انلايرجع اليهم قولاً» ونحو: «علم أن سيكون» ونحو: «حسبوا أن لا تكون» فيمن رفع تكون، ونحو قوله:

زعم الفرزدق أن سيقتل مربعاً أبشر بطول سلامة يامربعُ

وان هذه ـأيضاًـ مصدرية، وتنصب الاسم وترفع الخبر، وقال جماعة: انّها لا تعمل شيئاً.

وشرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً، وربما ثبت كقوله:

فلوانّك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق

وهو مختص بالضرورة على الأصح.

وشرط خبرها أن يكون «جملة» ولايجوز افراده، إلاّ اذا ذكر الاسم: فيجوز الأمران، وقداجتمعا في قوله:

بأنك ربيع وغيث مريع وأنّك هناك تكون الثمالا

(و) الوجه الثالث: أن تكون (مفسّرة)، بمعنى أي المفسرة، نحو: «فأوحينا اليه أن اصنع الفلك» ونحو: «نودوا أن تلكم الجنة» وأنكر التفسيرية جماعة.

(وشرطها) عند مثبتيها أمور، أحدها: (التوسط بين جملتين) كالآيتين، فلذلك غلط من جعل منها «وآخر دعويٰهم أن الحمد لله ربِّ العالمين» فتأمّل.

وثانيها: أن تكون الجملة السابقة عليها (بمعنى القول) لاحروفه، كالآيتين، وكقوله تعالى: «وانطلق الملأ منهم أن امشوا» اذ ليس المراد بالانطلاق المشي بالأرجل، بل انطلاق ألسنتهم، أي: جريانها بهذا الكلام، أعني: امشوا، وكذلك امشوا ليس المراد منها معناها الظاهر، بل المراد منها الثبات والبقاء على الشيء. (و) ثالثها: (عدم دخول جار عليها)، فلوقلت: كتبت بأن أفعل، لم تكن مفسرة بل مصدرية.

(و) الوجه الرابع: أن تكون (زائدة، وتقع) في أربعة مواقع الأول: تقع (غالباً بعد ـلمّاـ) التوقيتية، نحو: «ولمّا أن جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم».

(و) الثاني: تقع (بين القسم ولو)، سواء كان فعل القسم مذكوراً، كقوله:

وأقسم أن لوإلتقينا وأنتم لكان لكم يوماً من الشر أظلم

أو كان فعل القسم محذوفاً، كقوله:

اما والله ان لو كنت حرّاً وما بالحرّ أنت ولاالعتيق

والثالث: تقع بعد اذا، كقوله:

فأمهله حتى اذا ان كأنه معاطى يد في لجة الماء غامر

والرابع -وهو قليل-: تقع بين الكاف ومجرورها، كقوله:

و يوماً توافينا بوجه مقسّم كأن ظبية تعطو الى وارق السّلَم

في رواية من جرّ الطبية.

وزعم بعضهم: انها تزاد في غير تلك المواقع، وانها تنصب المضارع، كما تجر حروف الجرّ الزائدة الاسم، وجعل منه: «وما لنا أن لانتوكّل على الله» «ومالنا أن لانقاتل في سبيل الله» وقال غيره: انها فيهما مصدرية.

وأمّا الجمهور: فلم يجوّزوا اعمالها لعدم اختصاصها بالأفعال، بدليل دخولها على الحرف، وهو «لو، وكأن» في البيتين، وعلى الاسم، وهو «ظبية» في البيت الثالث، بخلاف حرف الجر، فانه كالحرف غير الزائدة في الاختصاص بالاسم، فلذلك عمل، ولامعنى لأن الزائدة، بل لجميع الحروف الزائدة غير التأكيد، (وإن بالكسر والتخفيف، ترد) على أربعة أوجه.

أحدها: أن تكون (شرطية)، نحو: «إن ينتهوا يغفر لهم» ونحو: «إن تعودوا نعد» وقديقترن بلاء النافية، فيظن حينئذ من لامعرفة له في النحو: انها إلاّ الاستثنائية، نحو: «إلاّ تنصروه فقدنصره الله» ونحو: «إلاّ تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين» «وإلاّ تصرف عنّي كيدهنَّ أصب إليهن».

(و) الوجه الثاني: أن تكون (نافية)، وتدخل على الجملة الاسمية (نحو: «إن الكافرون إلاّ في غرور») ونحو: «إن أُمهاتهم إلاّ اللائي ولدنهم» وعلى الجملة الفعلية، نحو: «إن أردنا إلاّ الحسنى» ونحو: «إن يدعون من دونه إلاّ اناثاً» ونحو: تظنون أن لبثتم إلاّ قليلاً».

(و) الوجه الثالث: أن تكون (مخففة من المثقلة)، فتدخل على الجملة الاسمية،

وحينئذ جاز اعمالها، كقوله تعالى: «وإن كلاً لما ليوفينهم» وجاز إهمالها ـ أيضاً ـ نحو: («وإن كل لمّا جميع لدينا محضرون» في قراءة التخفيف) أي: تخفيف ـ لما ـ.

وان دخلت على الجملة الفعلية: وجب اهمالها، والأكثر حينئذ كون الفعل ماضياً ناسخاً، نحو: «وإن كانت لكبيرة» ونحو: «وإن كادوا ليفتنونك» ونحو: «وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين».

ودونه: ان يكون مضارعاً ناسخاً، نحو: «وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم» ونحو: «ان نظنّك لمن الكاذبين» و يقاس على هذين النوعين اتفاقاً.

ودون ذلك: ان يكون ماضياً غير ناسخ، نحو قوله:

شلّت يمينك إن قتلت لمسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد

ودون هذا: ان يكون مضارعاً غير ناسخ، كقولهم: ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه، ولايقاس على هذين النوعين اجماعاً، إلاّ في أولهما: حيث جاز قياساً على قولهم، ان يقال: ان قام لأنا وان قعدت لأنت.

(تنبيه)، حيث وجدت ان المكسورة الهمزة مخففة النون و بعدها اللام، كالأمثلة المتقدمة، فاحكم بأنّها مخففة من المثقلة.

(و) الوجه الرابع: أن تكون زائدة، كقوله:

ماإن أتيت بشيء أنت تكرهه إذن فلارفعت سوطي الي يدي

وأكثر مازيدت بعد «ما» النافية اذا دخلت على جملة فعلية كالبيت، أو اسمية كقوله:

فما ان طبّنا جبن ولكن منايانا و دولة آخرينا

وفي هذه الحالة يكفّ بزيادة ان عمل ما الحجازية.

(ومتى اجتمعت ان وما)، سواء كانت ما مقدمة عليها كالبيتين، أو مؤخّرة عنها، كقولهم: أفعل هذا امالا، أي: ان كنت لا تفعل غيره، كما في السيوطي، (فالمتأخرة منها زائدة)، ففي البيتين ان زائدة، وفي قولهم: ما.

(ان بالفتح والتشديد) على وجهين، أحدهما: (حرف تأكيد) تنصب الاسم وترفع الخبر، وقدتقدّم أحكامها في فصل النواسخ.

(و) الأصحّ: انّها (تؤوّل مع معموليها بمصدر من لفظ خبرها ان كان مشتقاً، و بالكون ان

كان جامداً)، فتأويل (نحو: بلغني انَّك منطلق)، أو انَّك تنطلق، بلغني انطلاقك، ومنه بلغني انَّك في الدار، فتأويله: بلغني استقرارك في الدار، لأن الخبر في الحقيقة هو المتعلق المحذوف من استقرّ أو مستقرّ. ولنعم ماقيل بالفارسي:

اگر خواهى بدانى أي برادر   كه چون ان رود تأويل مصدر
بدقت سوى اخبارش نظر كن   پس انكه حذف ان با خبر كن
زجنس ان خبر مصدر بياور   اضافه كن سوى اسمش سراسر

(و) تأويل بلغني (ان هذا زيد): بلغني كونه زيداً لأن كل خبر جامد يصحّ نسبته الى المبتدأ بلفظ الكون، تقول: هذا زيد، وان شئت تقول: هذا كائن زيداً.

هذا هو الدائر فيما بينهم، ولكن قال الرضي: اذا كان الخبر جامداً نحو: بلغني انَّك زيد، فتأويله: بلغني زيديتك، فان ياء النسبة اذا لحقت آخر الاسم و بعدها التاء، افادت معنى المصدر، انتهى.

ونسب الى بعضهم: ان الذي يؤول بالمصدر، هو ان الناصبة للفعل، لأنها أبداً مع الفعل المتصرف، وان المشددة انَّما تؤول بالحديث، وأيده بعض آخر: بأن خبرها قديكون جامداً كالمثال المذكور، والجامد لايشعر بالمصدر، انتهى. وقدتقدّم ان مثل ذلك يؤول بالكون.

والوجه الثاني: ان تكون لغة في «لعل» كقولهم: ائت السوق انَّك تشتري لنا شيئاً، أي: لعلّك تشتري.

(ان بالكسر والتشديد) ـ أيضاً ـ (ترد) على وجهين، أحدهما: أن تكون (حرف تأكيد تنصب الاسم وترفع الخبر)، كما تقدّم أيضاً في فصل النواسخ، (ونصبهما)، أي: الاسم والخبر، (لغة) كقوله:

اذا اسودّ جنح الليل فلتأت ولتكن   خطاك خفافاً انَّ حراسنا أسدا

وخرج بعضهم هذا: بأن أسدا حال، وان الخبر محذوف، أي: تلقاهم أسدا.

(وقد) يرتفع بعدها المبتدأ، وحينئذ (تنصب ضمير شأن مقدّر) لتكون اسمها، (فالجملة) بأسرها خبرها، كما قلنا في الديباجة: بأن لي في ذلك شأن من الشأن، ومنه الحديث: ان من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصوّرون، وتخرج بعضهم الحديث على زيادة من في اسم ان، لكنه ليس بشيء، لأن الكلام ايجاب، والمجروز معرفة، والمعنى

ـأيضاًـ يأباه، لأنّهم ليسوا أشد عذاباً من سائر الناس، بل من جملة من كان عذابه أشد.

(و) الثاني: أن تكون (حرف جواب كنعم)، فلايعمل شيئاً، كقوله:

و يقلن شيب قد علاك   وقد كبرت فقلت انه

أي: فقلت نعم، وكقوله:

قلت لها والشوب منها لم يبن   لأنت اسماء فقالت لي ان

أي: فقالت لي نعم، وكقول ابن الزبير لمن قال له: لعن الله ناقة حملتني اليك: ان و راكبها، (وعدّ المبرد من ذلك قوله تعالى : «ان هذان لساحران» اي نعم هذان لساحران، (وردّ بامتناع) دخول (اللام في خبر المبتدأ)، وأجيب عن ذلك: بأنها لام زائدة، والتي لم تدخل على خبر المبتدأ لام التأكيد، و بأنها داخلة على مبتدأ محذوف، أي: لها ساحران، و بأنها دخلت بعد انَّ هذه لشبهها بأنَّ المؤكدة لفظاً، كما زاد ان بعد ما المصدرية الشبيهة في اللفظ بما النافية، كقوله:

ورج الفتى للخير ما ان رأيته   على السنّ خيراً لايزال يزيد

وهاهنا كلام يطول ذكره.

(اذ، ترد) على أربعة أوجه: أحدها: أن تكون (ظرفاً للماضي)، وهي من الظروف اللازمة الاضافة، (فتدخل على الجملتين)، أي: تضاف الى الجملة الاسمية، نحو: «واذكروا اذ أنتم قليل» والى الفعلية التي فعلها ماض لفظاً ومعنى، نحو: «واذ قال ربّك للملائكة» او معنى فقط، نحو: «واذ يرفع ابراهيم القواعد» وقداجتمعت الثلاثة في قوله تعالى: «ألاّ تنصروه فقد نصره الله اذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لاتحزن ان الله معنا» والأولى ظرف لنصره، والثانية بدل منها، والثالثة امّا بدل ثان، أو ظرف لثاني اثنين.

واذ هذه تستعمل على أربعة أوجه، أحدها: ان تكون مفعولاً فيه، كاذ الأولى في الآية الأخيرة.

وثانيها: ان تكون مفعولاً به، كما في الآية الأولى.

وثالثها: أن تكون بدلاً من المفعول، كاذ الثانية في الآية الأخيرة.

(و) رابعها: (قد يضاف اليها اسم زمان) صالح للاستغناء عنه، (نحو: حينئذ

ويومئذ)، أو غير صالح له، نحو قوله تعالى: «بعد اذ هديتنا».

(و) الوجه الثاني: أن تكون (للمفاجأة) وهي الواقعة (بعد بينا)، كقوله:

استقدر الله خيراً وأرضين به فبينا العسر اذ دارت مياسير

(أو) بعد (بينا)، كقول أميرالمؤمنين وسيد المظلومين عليه صلوات الله الملك الحق المبين: فياعجباً بينا هو يستقيلها في حياته، اذ عقدها لآخر بعد وفاته.

(وهل هي)، أي: اذ (حينئذ)، أي: حين كانت بعد هما، (حرف) بمعنى المفاجأة، (أو ظرف) زمان أو مكان، أو حرف زائد للتأكيد كسائر الزوائد، (خلاف) بينهم، فلكل منها قائل، وعلى القول بالظرفية في عاملها أقوال يطول الكلام بذكرها.

والوجه الثالث: ان تكون ظرفاً للزمن المستقبل نحو قوله تعالى: «يومئذ تحدث أخبارها» اذ المراد بها في الآية يوم القيامة، وهو مستقبل، والجمهور لايثبتون هذا القسم، فيجعلون الآية من باب «ونفخ في الصور» أي: من باب تنزيل المستقبل المحقق الوقوع منزلة ماقدوقع.

وردّ هذا القياس بقوله تعالى: «فسوف يعلمون اذ الأغلال في أعناقهم» اذ لايتمشّى ذلك القياس فيه، فان يعلمون مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه، وقدعمل في اذ فلايمكن فيه التنزيل المذكور، اذ يلزم عليه اختلاف زمان الظرف والعامل فيه. فتأمّل جيداً.

والوجه الرابع: أن تكون للتعليل، نحو قوله تعالى: «ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انّكم في العذاب مشتركون» أي: ولن ينفعكم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا.

وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة أو ظرف، والتعليل مستفاد من قوة الكلام لامن اللفظ، فانه اذا قيل ضربته اذ أساء، وأريد الوقت، اقتضى ظاهر الحال ان الاساءة علة الضرب، قولان، وهاهنا اشكال مشهور بينهم، ذكره ابن هشام فراجع.

(اذا، ترد) على وجهين، أحدهما: أن تكون (ظرفاً للمستقبل)، متضمنة معنى الشرط، وهي أيضاً من الظروف اللازمة الاضافة، (فيضاف الى شرطها، وتنصب بجوابها، وتختص) بالجملة (الفعلية)، والأكثر أن يكون فعلها ماضياً، ودون ذلك أن يكون مضارعاً وقداجتمعا في قوله:

والـنـفـس راغـبـة اذا رغّبتها   واذا تـرد الى قـلـيـل تـقـنـع

وإنّما دخلت على الاسم في نحو: «اذا السماء انشقّت» لأن الاسم فاعل لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور، أي: اذا انشقت السماء انشقت.

فالآية (مثل) قوله تعالى: «وان أحد من المشركين استجارك» حيث دخلت ان الشرطية المختصة بالفعل على الاسم، لأنه أي: الاسم، فاعل لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور، أي: ان استجارك أحد من المشركين استجارك.

(و) الوجه الثاني: أن تكون (للمفاجأة: فتختصّ) حينئذ (با) لجملة (الاسمية) عكس الشرطية، (نحو: خرجت فاذا السبع واقف)، وقد اجتمعتا أي: الشرطية والفجائية، في قوله تعالى: «ثمّ اذا دعاكم دعوة من الأرض اذا أنتم تخرجون» وفي قوله تعالى: «فاذا أصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون».

(والخلاف فيها) أي: في الفجائية هل، هي حرف، أو ظرف مكان، أو ظرف زمان (كاختها)، أي: كاذ، ولم يقع الخبر بعدها في القرآن إلاّ مصرحاً به، نحو: «فاذا هي حيّة تسعى» «فاذا هم خامدون» «فاذا هي بيضاء» «فاذا هم بالساهرة» وفي عاملها ـ أيضاً ـ كلام طويل.

(أم، ترد) على ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون (للعطف)، وهي نوعان: (متصلة، ومنقطعة،) وفي وجه تسمية الأولى قولان، أحدهما: انها انّما سميت بذلك لا تصال مابعدها بما قبلها معنى، واليه أشار بقوله: (المرتبطة مابعدها بما قبلها)، فتسميتها على ذلك لأمر خارج عنها.

والثاني: انها سميت متصلة لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمنزلة كلمة واحدة و بعبارة أخرى: صارتا بمنزلة أي: واليه أشار بقوله: (وتقع بعد همزة التسوية)، وقدعرفتها فيما سبق، نحو «سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم» ونحو: «سواء علينا أجزعنا أم صبرنا» (و) تقع بعد همزة (الاستفهام) الحقيقي، التي يطلب بها و بأم التعيين.

و بعبارة أخرى: الهمزة التي عن لفظ أي مغنية، نحو: أزيد في الدار أم عمرو. (و) امّا (المنقطعة) فهي في المعنى (كبل) الاضرابية، وهي ثلاثة أنواع.

الأول: المسبوقة بالجملة الخبرية، أي: بالجملة التي ليس فيها أداة استفهام نحو قوله

تعالى: «تنزيل الكتاب لاريب فيه من ربِّ العالمين ٭ أم يقولون افتراه».

الثاني: المسبوقة بجملة فيها همزة لغير الاستفهام الحقيقي، نحو قوله تعالى: «ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها» اذ الهمزة في ذلك للاستفهام الانكاري فهي بمنزلة النفي، أي: ليس لهم أرجل يمشون بها بل ليس لهم أيد يبطشون بها.

الثالث: المسبوقة باستفهام بغير الهمزة، نحو: «هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور».

(و) والوجه الثاني: أن تكون (حرف تعريف) بمنزلة ال، (وهي) في (لغة حمير) وطيّ كقوله:

ذاك خليلي وذو يـوا صلني يرمي ورائي بأم سهم وأم سلمة

أي: بالسهم والسلمة، وفي الحديث ليس من أمبرامصيام في امسفر، أي: ليس من البر الصيام في السفر.

وقيل: هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها. نحو: كتاب، وغلام، و بر، بخلاف رجل، وناس، ولباس.

حاصله: أنَّها تستعمل في موضع اللام القمرية لاالشمسية.

ولعل ذلك لغة بعضهم، ألاترى انَّها استعملت في البيت في موضع اللام الشمسية، وفي الحديث في النوعين.

والوجه الثالث: أن تكون زائدة، كما قيل بذلك في قوله تعالى -حكاية عن فرعون-: «أفلا تبصرون أم أنا خير» فقيل: ان التقدير: أفلا تبصرون أنا خير، والزيادة ظاهرة في قوله:

يا ليت شعري ولا منجى من الهرم أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

(أمّا بالفتح والتشديد)، وقد يبدل ميمها الأولى ياء استثقالاً للتضعيف كقوله:

رأت رجلاً أيما اذا الشمس عارضت فيضحى وأيما بالعشيّ فيخصر

وهي (حرف تفصيل غالباً)، نحو: «فأما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق من ربّهم وامّا الذين كفروا فيقولون» ومنه: «وامّا السفينة فكانت لمساكين.. وامّا الغلام.. وامّا الجدار» الآيات.

(وفيها معنى الشرط للزوم الفاء) الجزائية بعدها. فان قلت: قداستغني عنها في قوله:

واِمَّـا الـقـتـال لاقـتـال لـديـكـم ولـكـن سـيـراً في عـراض المـواكـب

قلت: هو ضرورة كقوله:

من يفعل الحسنات اللّه يشكرها والشّر بالشّر عنداللّه مثلان

فان قلت: فقدحذف في التنزيل نحو: «فاما الذين اسودّت وجوههم أكفرتم».

قلت: الأصل: فيقال لهم أكفرتم؟ فحذف، قال الرضي: وإنّما لم يجز الجزم وإن كان مضارعاً، لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه، قبح ان تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط. انتهى.

والى بعض ماذكر أشار بقوله: (والتزم حذف شرطها وعوض بينها)، أي: بين امّا والفاء، (عن فعلها جزء ممّا في حيزها)، أي: حيز الفاء أو حيز امّا، لأن حيز الفاء ـ أيضاً ـ حيزها، و يظهر وجه الترديد عمّا يأتي، وذلك الفصل بينها لكراهة الاتصال بين أداتي الشرط والجزاء، وذلك الجزء الفاصل أحد أمور ستة:

الأول: المبتدأ، نحو: امّا زيد فقائم، ومن هذا القبيل قوله تعالى: «وأمّا السفينة فكانت لمساكين.. وأمّا الغلام.. وأمّا الجدار» الآيات.

والثاني: الخبر، نحو: اما في الدار فزيد، وزعم بعضهم: ان الفصل به قليل.

والثالث: جملة شرطية، نحو: «فأمّا إن كان من المقرّبين فروح وريحان وجنة نعيم».

والرابع: اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب، نحو: «فأمّا اليتيم فلا تقهر» الآيات.

والخامس: اسم كذلك معمول لمحذوف يفسّره مابعد الفاء، نحو: امّا زيداً فاضربه.

والسادس: ظرف معمول لأما، لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، أو للفعل المحذوف، نحو: امّا اليوم فاني ذاهب، وأما في الدار فان زيداً جالس.

قال الزمخشري: فائدة «امّا» في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول: زيد ذاهب، فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لامحالة ذاهب، وانه بصدد الذهاب، وانه منه على عزيمة، قلت: امّا زيد فذاهب، ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهمايكن من شيء فزيد ذاهب، فهذا التفسير مدل بفائدتين: بيان كونه تأكيداً، وانه في معنى الشرط، انتهى.

(وفيه)، أي: في الجزء الفاصل بين امَّا والفاء، (أقوال) ثلاثة:

الأول: انَّه يجوز التعويض والفصل مطلقاً، أي: سواء كان العوض والفاصل ممَّا يجوز تقديمه على الفاء أم لا.

قال التفتازاني في الباب الرابع: ولايستنكر إعمال مابعد الفاء فيما قبله، وان امتنع في غير هذا الموضع، لأن التقديم لأجل هذه الأغراض المهمة (التي ذكرها قبل هذا الكلام)، فيجوز لتحصيلها الغاء المانع، انتهى.

والثاني: انه لابدَّ من أن يكون العوض والفاصل معمولاً لفعل الشرط المحذوف مطلقاً، أي: سواء كان العوض والفاصل ممَّا يجوز تقديمه على فعل الشرط المحذوف أم لا.

فالتقدير في امَّا زيد فمنطلق -مثلاً- على القول الأول: مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة، فحذف فعل الشرط الذي هو: يكن من شيء، وأقيم امَّا مقام مهما، ووسط يوم الجمعة وهو معمول لمابعد الفاء، أعني: منطلق، بين امَّا وفائها لئلا يلزم توالي حرف الشرط والجزاء، فصار امَّا يوم الجمعة فزيد منطلق، وعلى القول الثاني: مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق، فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط، فلما حذف فعل الشرط صار امَّا يوم الجمعة فزيد منطلق، فعلى هذا القول يبطل بعض الصور الست المتقدمة، لأن هذا القائل لم يجعل لأما مانقلناه عن التفتازاني فتأمَّل.

والثالث: القول بالتفصيل، بأنه إن كان العوض والفاصل ممَّا يجوز تقديمه على الفاء مع قطع النظر عن مانعية الفاء نفسها، كالمثال المذكور فيجعل من قبيل القول الأول، فيكون الفاصل جزء الجزاء قدم على الفاء.

وإن كان ممَّا لايجوز تقديمه مع قطع النظر عن الفاء، لأنه أنضم اليها مانع آخر مثل امَّا يوم الجمعة فان زيداً منطلق، فان مافي حيز ان لايتقدم عليها، فيجعل من قبيل القول الثاني.

فهذا القائل ميّز بين أن لايكون وراء الفاء مانع آخر و بين أن يكون، فجعل لأما قوة رفع حكم الامتناع عن الأول دون الثاني.

هذا كله اذا كان مابعد امّا منصوباً، وأمَّا اذا كان مرفوعاً، نحو: امَّا زيد فمنطلق، فتقديره على القول الأول: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، أقيم امَّا مقام مهما،

وحذف فعل الشرط، ووسط زيد بين امّا والفاء لما ذكر، فصار امّا زيد فمنطلق، فارتفاع زيد بالابتداء كما كان أولا، وعلى القول الثاني: تقديره مهما يكن زيد فمنطلق، أي: فهو منطلق، أقيم امّا مقام مهما، وحذف فعل الشرط فصار امّا زيد فمنطلق، فزيد فاعل الفعل المحذوف.

وامّا تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق، بصيغة الغائب المجهول، على أن يكون زيد مرفوعاً. بأنه نائب فاعل الفعل المحذوف، وتقديره على تقدير النصب: بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم، على أن يكون يوم الجمعة منصوباً بأنه مفعول به للفعل المحذوف، فوجهه غير ظاهر، مع انّه يوهم جواز امّا زيداً فمنطلق بالنصب، بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب، وجواز امّا يوم الجمعة فزيد منطلق، برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب، مع عدم جوازهما اتفاقاً.

(و) إنّما قال المصنّف: حرف تفصيل غالباً، لأنه (قدتفارق التفصيل كالواقعة في أوائل الكتب)، والخطب، حيث يقال: بعد الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وآله، «(أمّا بعد)» فلفظة أمّا حينئذ للاستيناف، و يسمّى البيانيون لفظة أمّا بعد «فصل الخطاب».

قال التفتازاني: قال ابن الأثير: والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان، ان فصل الخطاب هو «أمّا بعد» لأن المتكلم يفتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله تعالى و بتحميده، فاذا أراد أن يخرج منه الى الغرض المسوق اليه، فصل بينه و بين ذكر الله بقوله: امّا بعد، انتهى.

فحينئذ ليس فيها تفصيل، لأنّه عبارة من تفصيل ماأجمله المتكلّم في الذكر، نحو قولك: جائني أخوتك: امّا زيد فأكرمته، وأما عمرو فاهنته، وأما بشر فاعرضت عنه، أو أجمله في الذهن، و يكون معلوماً للمخاطب بواسطة القرائن، والتي في أوائل الكتب والخطب ليست كذلك، فهي فيها مجردة عن التفصيل، لأنها فيها لم يتقدمها اجمال حتى تكون فيها للتفصيل، وأيضاً لوكانت فيها للتفصيل: لوجب تكرارها لفظاً أو تقديراً، ولا تكرار فيها مطلقاً، فتدبر جيداً.

(إمّا بالكسروالتشديد)، وقدتفتح همزتها و يأتي شاهدها، وقدتبدل ميمها الأولى

ياء، و يأتي أيضاً شاهدها، وهي مركبة عند بعضهم من «ان، وما» وقدتحذف ما، كقوله:

سقته الرواعد من صيف   وإن من خريف فلن يعدما

أي: امَّا من صيف وإمَّا من خريف.

وهي (حرف عطف على المشهور)، أي: امَّا الثانية حرف عطف عند المشهور كما في البيت، وكقولك: جائني امَّا زيد وامَّا عمرو، وقال جماعة: انَّها غيرعاطفة كالأولى، وذلك لملازمتها غالباً الواو العاطفة كالأمثلة الآتية، ومن غير الغالب، قوله:

ياليتما امنا شالت نعامتها   أيما الى جنة أيما الى نار

وفيه شاهدان آخران تقدم الاشارة اليها، الأول: فتح الهمزة والثاني: ابدال ميمها الأولى ياء.

ونقل بعضهم: الاجماع على أن امَّا الثانيةغيرعاطفة كالأولى، قال: وإنَّما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه.

وقال بعضهم: ان امَّا الثانية عطفت الاسم على الاسم، والواو عطفت امَّا الثانية على الأولى.

ولاخلاف فيما بينهم: في ان امَّا الأولى غيرعاطفة، لاعتراضها بين العامل والمعمول، -في نحو-: قام امَّا زيد وإمَّا عمرو، و بين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر -في نحو-: رأيت امَّا زيداً وامَّا عمراً، لأنها معترضة بين فاعل رأيت البصرية ومفعوله، و بين المبدل منه و بدله، نحو قوله تعالى: «حتى رأوا مايوعدون امَّا العذاب وامَّا الساعة» فان ما بعد امَّا الأولى، أعني: العذاب، بدل عن ما الموصولة في مايوعدون، وقديستغنى عن امَّا الأولى وقدتقدّم في قوله: سقته الرواعد.. البيت، وكقوله:

تلم بدار قد تقادم عهدها   وامَّا بأموات ألم خيالها

أي امَّا بدار.

(و) امَّا الثانية: (ترد) لمعان خمسة الأول: للتفصيل، نحو: («امَّا شاكراً وامَّا كفوراً»).

(و) الثاني: (للابهام)، نحو: «وآخرون مرجون لأمر الله امَّا يعذبهم وامَّا يتوب عليهم».

(و) الثالث: (الشك)، نحو: جائني امَّا زيد وامَّا عمرو، اذا لم يعلم الجائي منهما.

(و) الرابع: (للتخيير)، نحو: «امَّا أن تعذب وامَّا أن تتخذ فيهم حسناً» ونحو: «امَّا أن تلقي وإمَّا أن نكون أول من ألقى» ونحو: انكح امَّا هنداً وإمَّا اختها.

(و) الخامس: (الاباحة)، نحو: تعلم امَّا فقهاً وإمَّا نحواً، ونحو: جالس إمَّا الحسن وإمَّا ابن سيرين، ونازع في ثبوت هذا المعنى جماعة مع اثباتهم إيّاه لأو، والفرق بين الاباحة والتخيير جواز الجمع في تلك دونه.

(تنبيه)، ليس من أقسام امَّا التي في قوله تعالى: «امَّا ترين من البشر أحداً» بل هذه ان الشرطية وماالزائدة.

(و) لفظة (امَّا) الأولى (لازمة قبل المعطوف عليه بها)، أي: بامَّا الثانية، أي: لا تستعمل الثانية بدون الأولى، حاصله: انه يجب تكرار امَّا ليقع أحديهما قبل المعطوف عليه، والأخرى قبل المعطوف كالأمثلة المتقدمة، وذلك ليعلم من أول الأمر ان الكلام مبني على الشك مثلاً. (ولاينفك) امَّا الثانية (عن الواو غالباً)، وقدتقدم الكلام في ذلك وفي غير الغالب مستوفي فلانعيده.

(أي -بالفتح والتشديد-): اسم (ترد) على خمسة أوجه:

الأول: أن تكون اسم شرط، نحو: «أيّاً ماتدعو فله الأسماء الحسنى» ونحو: «أيّما الأجلين قضيت فلاعدوان».

(و) الثاني: أن تكون (اسم استفهام، نحو: أي الرجلين قام)، ونحو: «بأي حديث بعده يؤمنون».

(و) الثالث: أن تكون (دالة على معنى الكمال)، فتكون صفة للنكرة، (نحو: مررت برجل أي رجل) أي: كامل في الرجولية، وتكون حالاً للمعرفة، كمررت بزيد، أي رجل أي: كاملاً في الرجولية، أي: حالكونه كاملاً في الرجولية.

(و) الرابع: أن تكون (وصلة لنداء ذي اللام، نحو: ياأيها الرجل)، وإنَّما سميت هذه وصلة: لأنه اذا نودي المعرف باللام، أي: اذا أريد نداؤه قيل: ياأيها الرجل، بتوسيط «أي، مع هاء التنبيه» بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام، تحرزاً عن اجتماع التي التعريف بلافاصلة، وقدتكون الوصلة اسم اشارة، نحو: ياهذا الرجل، وقدتكونان معاً، نحو ياأيهذا الرجل:

(و) الخامس: أن تكون (موصولة) نحو: اضرب أيهم لقيت (ولايعرب من الموصولات سواها، نحو: اكرم أيّاً أكرمك)، وإنّما أعربت: لأنه التزم فيها الاضافة التي هي من خواص الاسم،فتأمّل.

(بل حرف عطف، وتفيد بعد الاثبات: صرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف)، نحو: جائني زيد بل عمرو، أي: بل جائني عمرو، فحكم المجيء فيه للمعطوف، أي: عمرو، دون المعطوف عليه، أي: زيد، والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه، فكأنه لم يحكم عليه بشيء، لابالمجيء ولابعدمه، فكأن الاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد، ولذا صرف الحكم عنه بكلمة بل.

(وبعد النفي)، نحو: ماجائني زيد بل عمرو، (و) بعد (النهي)، نحو: لا تضرب زيداً بل عمراً، ففيها قولان: قول بأنها تفيد (تقرير حكم الأول واثبات ضده للثاني)، ففي المثال الأول: تفيد انتفاء مجيء زيد وثبوت مجيء عمرو، كلاهما على سبيل القطع واليقين.

وفي المثال الثاني: تفيد النهي عن ضرب زيد، والأمر بضرب عمرو، كلاهما ـأيضاًـ على سبيل القطع واليقين.

والقول الثاني: ماأشار اليه بقوله: (أو) تفيد (نقل حكمه) أي: الأول (إليه)، أي: الثاني (عند بعض)، ففي المثال الأول عند هذا البعض: تفيد عدم مجيء عمرو قطعاً، وامّا مجيء زيد فهو في حكم المسكوت عنه، فمجيئه وعدم مجيئه على الاحتمال، وقس عليه المثال الثاني.

هذا مأراده المصنّف، وفيها أقوال أُخر مذكورة في المطوّلات (حاشا، ترد) على ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون (للاستثناء)، فحينئذ تكون (حرفاً جاراً) دائماً، بمنزلة «الا» كما اختاره جماعة، (أو) تكون (فعلاً) متعدياً (جامداً) لتضمنه معنى الا، كما اختاره جماعة أخرى، كقوله: اللهم اغفرلي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الاصبع، وكقوله:

حاشا أبا ثوبان انَّ به ضنا على الملحاة والشتم

(وفاعلها) حينئذ ضمير (مستتر، عائد) امّا (الى مصدرمصاع)، أي: مأخوذ (ممّاقبلها، أو) الى (اسم فاعل) مصاغ ممّاقبلها، لدلالة الفعل المتقدم على المصدر واسم

الفاعل، (أو) الى (بعض مفهوم ضمنا منه)، أي: ممّا قبلها، لأن الكل مشتمل على أبعاضه، فذكرت في ضمن الكل، فالتقدير في نحو جائني القوم حاشا زيداً، حاشا مجيئهم زيداً، أو حاشا الجائي منهم زيداً، أو حاشا بعض منهم زيداً.

والجملة على كل واحدة من الصور الثلاث: في محل النصب على الحالية، ولم يظهر معها «قد» ليكون حاشا أشبه «بالا» التي هي الأصل في باب الاستثناء.

(و) الثاني: أن تكون (للتنزيه)، أي: لتنزيه مابعده عن السوء، قال الرضي: اذا أرادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله تعالى، ثمَّ ينزهون من أرادوا تنزيهه (نحو: حاشا لله)، ونحوه: «حاش لله ماهذا بشراً إن هذا إلاَّ ملك كريم» (وهل هي)، أي: حاشا التنزيهية: (اسم بمعنى براءة)، أي: تنزيهاً، بدليل قراءة بعضهم: «حاشا لله» بالتنوين، كما يقال: تنزيهاً لله من كذا (أوفعل بمعنى برئت)، بدليل التصرف فيها بحذف الألف -في حاش لله- وبدليل ادخالهم ايّاها على الحرف، أي: اللام الجارة، وقيل: معناها على الفعلية جانب، ووجهه ظاهر، اذ على الأول يلزم كون صيغة الغائب بمعنى فعل المتكلم.

(أواسم فعل بمعنى أبرىء) أو أتبرأ أو برئت، بدليل بنائها، (خلاف) في ذلك حتى ادعى بعضهم حرفيتها.

والوجه الثالث: أن تكون فعلاً متعدياً متصرفاً، تقول حاشيته بمعنى استثنيته، والدليل على تصرفه قوله:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد

وتوهم بعضهم: انَّ هذه مضارع حاشا الاستثنائية وليس بشيء، لأنها حرف أو فعل جامد لماتقدّم آنفاً، والجامد غير قابل للاشتقاق والتصرّف وكذا الحرف.

(حتى) حرف (ترد) لأحد ثلا ثة معان:

الأول: أن تكون (عاطفة لجزء أقوى)، نحو: مات الناس حتى الأنبياء، (أو أضعف)، نحو: قدم الحاج حتى المشاة.

وأما قوله: (بمهلة ذهنية)، فهو اشارة الى ماذكروه في مقام الفرق بين «الفاء، وثمَّ، وحتى»: من انَّ هذه الثلا ثة تشترك في تفصيل المسند، أي: في انَّ المسند قدحصل من المعطوف عليه أولا، ومن المعطوف بعده متراخياً أو غير متراخ، وتختلف من جهة

ان الفاء تدلّ على ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلامهلة، وثمّ كذلك لكن مع مهلة، وحتى مثل ثمّ، إلاّ أن فيه دلالة على أن ماقبلها ممّا ينقضي شيئاً فشيئاً الى أن يبلغ مابعدها.

والتحقيق: انّ المعتبر في «حتى» ترتيب أجزاء ماقبلها ذهناً من الأضعف الى الأقوى، كالمثال الأول المتقدم آنفاً، أو بالعكس: كالمثال الثاني، ولايعتبر الترتيب الخارجي، لجواز أن يكون ملابسة الفعل لمابعدها قبل ملابسته لماقبلها، نحو: مات كل الأنبياء حتى أبونا آدم، أو في أثناء ماقبلها كالمثال الأول، أو في زمان واحد، نحو: جائني القوم حتى خالد، اذا جائوك معاً وكان خالد أقويٰهم أو أضعفهم، فالمراد من المهلة في حتى انه يعتبر في الذهن تعلق الفعل بالمعطوف عليه أولا، و بالمعطوف ثانياً مع تراخ ومهلة، باعتبار انه أقوى من المعطوف عليه كالمثال الأول، أو أضعف كالمثال الثاني، وأحسن مثال لما نحن فيه قوله:

قهرناكم حتى الكماة فانكم تهابوننا حتى بنينا الأصاغر

لأنه اجتمع فيه جميع الأقسام والمحتملات.

(وتختص) حتى العاطفة بثلاثة أمور:

الأول: (بـا) ان يكون معطوفها الاسم (الظاهر)، وهذا الاختصاص ليس عند الكل بل (عند بعض)، وشذّ دخولها على الضمير كقوله:

فلاواللّه لايبقى أناس فتى حتاك يابن أبي زياد

والثاني: بأن يكون معطوفها امّا بعضاً من جمع قبلها، كقدم الحاج حتى المشاة، أو جزء من كل، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو كجزء، نحو: أعجبني الجارية حتى حديثها، فعلى ذلك يمتنع أن تقول حتى ولدها، لأن الولد ليس جزءاً من أمّه، ولاكجزئها.

والثالث: بأن يكون معطوفها غاية للمعطوف عليه، امّا في زيادة أو نقص، كما بيّنّاه آنفاً.

(و) الوجه الثاني من أوجه حتى: أن تكون (حرف ابتداء) لاجارة، ولاعاطفة، ومعنى كونها حرف ابتداء: أن تكون حرفاً يبتدؤ بعدها الجمل، أي: تستأنف لاأن يقدر بعدها مبتدءاً يكون المذكور بعدها خبراً، لتكون حتى داخلة على اسم دائماً ـ كما

توهم ذلك بعضهم- (فتدخل على الجمل) الاسمية، كقوله:

فما زالت القتلى تمج دمائها   بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وعلى الجمل الفعلية التي فعلها مضارع، كقراءة نافع: «حتى يقول الرسول» برفع يقول على تأويله بالحال، وقدسبق بيانه في آخر تكميل نواصب المضارع، عند قوله: «فان أردت الحال كانت حرف ابتداء» فراجع، ومنه قوله:

يغشون حتى ماتهرّ كلابهم   لايسألون عن السواد المقبل

وعلى الجمل الفعلية التي فعلها ماض، كقوله تعالى: «حتى عفوا» وقددخلت حتى هذه على الجملتين في قوله:

سريت بهم حتى تكلّ مطيّهم   وحتى الجياد مايقدن بأرسان

برفع تكلّ على تأويله بالحال على ماسبق.

(و) الوجه الثالث من أوجه حتى: ان (ترد جارة) بمنزلة الى في المعنى والعمل، لكنه يخالفه في خمسة أمور:

الأول: ماأشار اليه بقوله: (فيختص) بالاسم (الظاهر خلافاً) للكوفيين، (والمبرّد) من البصريين، وهذا الشرط عام للمسبوقة بذي أجزاء وغيره، وامّا قوله:

أتت حتاك تقصد كل فجّ   ترجى منك انها لاتخيب

فضرورة، وكذا قيل في قوله:

فلاواللّه لايبقى أناس   فتى حتّاك يابن أبي زياد

ولكن فيه تأمل، لاحتمال كونها فيه عاطفة، فتأمل.

واختلف في علة اختصاصها، أي: الجارة، بالاسم الظاهر، فقيل: هي، أي: العلة، ان مجرورها لايكون إلاّ بعضاً لماقبلها أو كبعض منه، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل.

رد ذلك: بأنه قد يكون ضميراً حاضراً، كما في البيتين: فلايعود على ماتقدّم، وبأنه قديكون ضميراً غائباً عائداً على ماتقدّم غير الكلّ، كقولك: زيد ضربت القوم حتاه.

وقيل: العلة خشية التباسها بالعاطفة، ورد ذلك: بأنها لودخلت على الضمير لاتصل الضمير بها، لأن الضمير لايتصل إلاّ بعاملها، بخلاف العاطفة، فانه تنفصل

عنها، لأنها ليست عاملة فيه، فيقال في الجارة، حتاك . وفي العاطفة: حتى أنت، فتأمّل.

ونظير ذلك انهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب: رأيتك أنت، وفي الابدال منه: رأيتك ايّاك، فلايحصل، لبس.

وقيل: العلة انه لودخلت على الضمير قلبت ألفها ياء، كما في «الى» وهي فرع عن الى، فلايحتمل ذلك فتأمل.

والأمر الثاني: وهو خاص بالمسبوقة بذي الجزاء أن يكون المجرور آخراً، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، وملاقيا لآخر جزء، نحو: «سلام هي حتى مطلع الفجر» فلايجوز سرت البارحة حتى ثلثها أو نصفها.

والأمر الثالث: انّها اذا لم تكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها كما في قوله:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

أوعدم دخوله كما في قوله:

سقى الحيا الأرض حتى أمكن غربت لهم فلازال عنها الخير مجذوذ

فحينئذ حمل على الدخول، ويحكم في مثل ذلك لما بعد الى بعدم الدخول حملاً على الغالب في البابين.

والامر الرابع: ان كلامنها قدينفرد بمحل لايصلح للآخر فما انفردت به الى: انه يجوز كتبت الى زيد، ومسرت من البصرة الى الكوفة، ولايجوز كتبت حتى زيد، ولاحتى الكوفة، امّا الاول: فلأن حتى موضوعة لافادة تقضى الفعل شيئاً فشيئاً، ومايكتب الى زيد ليس كذلك ،بل يصل اليه دفعة واحدة بمجموعه فتأمل.

واما الثاني: فلضعف حتى في الغاية، فلايقابل بها من التي لابتداء الغاية.

والأمر الخامس: انّه (قد ينصب المضارع) بعدها وجوباً كما تقدّم في الحديقة الخامسة، في أواخر «تكميل» فراجع.

والنصب (بأن مضمرة)، بعد -حتى- (لابها)، أي: لابحتى، (خلافاً للكوفين)، وإنّما اختار ان نصب المضارع بأن مضمرة لابنفس حتى كما يقول الكوفيون: لأن حتى هذه جارة تعمل في الأسماء، ومايعمل الجر في الأسماء مختص بها، فلايعمل في الأفعال، وكذا العكس، ألا ترى ان «لم» لما كانت تجزم الفعل ومختصة به لم تعمل في الأسماء.

(تنبيه)، قد يكون الموضع صالحاً لأقسام حتى الثلاثة، كقولك: أكلت السمكة حتى رأسها، فلك أن تنصب الرأس على أن تكون حتى عاطفة، وأن ترفع على أن تكون حرف ابتداء، وان تجرّ على أن تكون جارة، وقدروى بالأوجه الثلاثة قوله: «حتى نعله إلقاه» البيت، وقوله:

عممتهم بالندى حتى غواتهم فكنت مالك ذي غي وذي رشد

(الفاء) المفردة (ترد رابطة للجواب)، أي: جزاء الشرط (الممتنع جعله شرطاً، وحصر في ستة مواضع)، قدذكرناها في فصل الجوازم فراجع، (و) ترد (لربط شبه الجواب) بشبه الشرط، والمراد بشبه الجواب: ماكان مضمونه لازماً لماقبله، أي: مسبباً له، و يشبه الشرط، ماكان مضمونه ملزوماً لمابعده، أي: سبباً له، (نحو: الذي يأتيني فله درهم)، فبدخول الفاء يفهم ماأراده المتكلم: من ترتب لزوم اعطاء الدرهم على الاتيان أي: سببيته له.

قال في الجامي: (وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط)، وهو سببية الأول للثاني، فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء، (فيصحّ دخول الفاء في خبره)، و يصحّ عدم دخوله فيه، نظراً الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط، وامّا اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ: فيجب دخول الفاء فيه، وامّا اذا لم يقصد: فلم يجب دخوله فيه، بل يجب عدمه.

(وذلك)، أي: المبتدأ المتضمن معنى الشرط: (امّا الاسم الموصول بفعل أو ظرف)، أي: الذي جعلت صلته جملة فعلية أو ظرفية مؤولة بجملة فعلية، هاهنا بالاتفاق، وإنّما اشترط أن يكون صلته فعلاً أو ظرفاً مؤولاً بالفعل، ليتأكد مشابهته الشرط، لأن الشرط لايكون إلاّ فعلاً، وفي حكم الاسم الموصول المذكور الموصوف به، (أو النكرة الموصوفة بها)، أي: بأحدهما، وفي حكمها الاسم المضاف اليها، (مثل: الذي يأتيني) هذا مثال للاسم الموصول بظرف، (فله درهم)، وامّا مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى: «قل انّ الموت الذي تفرّون منه فانّه ملاقيكم» (ومثل: كل رجل يأتيني) هذا مثال للاسم الموصوف بفعل، (أو كل رجل في الدار)، هذا مثال الاسم الموصوف بظرف، (فله درهم)، وامّا مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بأحدهما فقولك: كل غلام رجل يأتيني أو في الدار فله درهم، انتهى.

(و) ترد (عاطفة فتفيد التعقيب)، أي: الاتصال، وهو في كل شيء بحسبه، فلذلك يقال: تزوّج فلان فولد له، اذا لم يكن بين تزوّجه والتوّلد له إلاّ مدة الحمل، وإن كانت تلك المدة شهوراً متعددة.

(و) تفيد -أيضاً- (الترتيب بنوعيه)، أي: الحقيقي والذكرى، (فالحقيقي) ماكان وجود المعطوف بعد المعطوف عليه حقيقة، (نحو: قام زيد فعمرو)،الفاء تدلّ على أن قيام عمرو بعد قيام زيد بلامهلة، وامّا قوله تعالى: «وكم من قرية أهلكناها فجائها بأسنا بياتاً» فعناه: أردنا اهلاكها فجائها، فهو كقوله تعالى: «اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم» الآية، أي: اذا أردتم الصلاة.

(و) امّا الترتيب (الذكرى)، فهو عطف مفصل على مجمل، (نحو: «ونادى نوح ربّه فقال) ربِّ انَّ ابني من أهلي» فقوله تعالى: «نادى نوح» مجمل، حيث لايعلم منه أن نوحاً عليه الصلاة والسلام بأي شيء نادى ربه، ففصل ذلك بأنه قال: «رب ان ابني من أهلي».

(وقد تفيد) الفاء (ترتب لاحقها على سابقها)، أي: تفيد مسببية مابعدها وسببية ماقبلها مع مهلة وتراخ، (فتسمى فاء السببية)، نحو قوله تعالى: «ألم تر انَّ الله أنزل من السماء ماء (فتصبح الأرض مخضرة») ومعلوم ان اخضرار الأرض لايتصل ولايعقب نزول المطر، بل يقع بعد مهلة وتراخ بزمن طويل.

هذا هو المشهور فيابينهم، ولكن في حاشية المغنى مايظهر منه ان الاخضرار يقع عقيب نزول الماء، أي: المطر متصلاً بلامهلة وتراخ، وهذا نصّه: الظاهر انَّ تصبح على حقيقته، فيكون الاخضرار في وقت الصباح من ليلة المطر، ويحتمل أن يكون بمعنى تصير، فلايلزم ذلك، والأول قول عكرمة، وهو موجود في مكة وتهامة، قال ابن عطية: قدشاهدت في القدس الأقصى نزل المطر ليلاً بعد قحط، فأصبحت الأرض الرملة التي تسفيها الرياح قداخضرت بنبات ضعيف، انتهى.

(وتختص) الفاء (حينئذ)، أي: حين اذ تفيد ترتب لاحقها على سابقها: (باسم النتيجة والتفريع)، أي: تسمّى فاء النتيجة وفاء التفريع.

(وقد تنبيء) الفاء (عن محذوف فتسمّى: فصيحة عند بعض، نحو: «فاضرب بعصاك الحجر فانفجرت»).

قال التفتازاني في المطوّل، في الباب الثامن، في بحث ايجاز الحذف ماهذا نصّه: والفاء في مثل قوله: «فانفجرت» يسمّى فاء فصيحة، وظاهر كلام الكشّاف: انَّ تسميتها فصيحة، انّما على التقدير الثاني، وهو أن يكون المحذوف جزء جملة، وظاهر كلام المفتاح على العكس، (وهو أن يكون المحذوف جملة تامة)، وقيل: انّها فصيحة على التقديرين، والمشهور في تمثيلها قوله:

قالوا خراسان أقصى مايراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراساناً

انتهى، وقال الفاضل المحشّي، واعلم: انَّ المختار في وجه تسمية هذه الفاء «فصيحة» كونها منبئة عن ذلك المحذوف، بحيث لوذكر لم يكن بذلك الحسن، مع انَّ حسن موقعها ذوقي لايمكن التعبير عنه، انتهى.

(قد، ترد) على وجهين، الأول: أن تكون (اسماً)، وهي على وجهين، أحدهما: أن تكون اسم فعل (بمعنى يكفي)، يقال: قدزيدا درهم، وقدني درهم، كما يقال: يكفي زيداً درهم، و يكفيني درهم.

والثاني: (أو) يكون اسماً بمعنى (حسب)، وهذه تستعمل على وجهين، أحدهما: أن تكون مبنية، وهو الغالب: لشبهها بقد الحرفية في لفظها، ولكثير من الحروف في وضعها، (نحو: قدني) درهم، (وقدي درهم)، أي: حسبي درهم.

والثاني: أن تكون معربة، وهو قليل يقال: قدزيد درهم، بجر زيد ورفع درهم، كما يقال: حسب زيد درهم، و يقال: قدي درهم، بغير نون، كما يقال: حسبي، ولايخفى عليك انّه يحتمل أن يكون المثال الثاني في المتن: اشارة الى هذا الوجه الثاني من «قد» التي بمعنى حسب.

(و) الوجه الثاني من وجهي قد: أن تكون حرفاً، وهذه ترد لأحد معان خمسة.

الأول: أن تكون (حرف تقليل)، وذلك ، (مع المضارع)، وهو نوعان، أحدهما: تقليل وقوع الفعل، نحو: قديصدق الكذوب، وقد يجود البخيل.

والثاني: تقليل متعلق الفعل، نحو: «قد يعلم ماأنتم عليه» أي: ان ماهم عليه هوأقل معلوماته سبحانه وتعالى.

(و) المعنى الثاني: (تحقيق) الفعل، وذلك (مع الماضي غالباً)، نحو: «قد أفلح من زكّيها».

(و) المعنى الثالث: ما(قيل): من أنه (قد تقربه)، أي: الماضي (من الحال)، فان قولك قام زيد، يحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فان قلت: قدقام زيد، اختص بالقريب.

(ومن ثمَّ)، أي: من هنا، أي: من أجل تقريب قدالماضي من الحال: (التزمت) قد (في) الجملة الفعلية (الحالية، المصدرة به)، أي: بالفعل الماضي، ظاهرة كانت قد، نحو: «ومالنا أن لانقاتل في سبيل الله وقدأخرجنا من ديارنا وأبنائنا» أو مقدرة، نحو: «هذه بضاعتنا ردّت الينا» ونحو: «أو جاؤوكم حصرت صدورهم» (وفيه)، أي: في التزام قدفي الجملة الحالية المصدرة بالماضي: (بحث مشهور)، ذكرناها في «المكررات» في باب الحال، فراجع.

(وقط، ترد) على ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون (اسم فعل بمعنى انْتَهِ)، أو يكفي، (وكثيراً ماتحلى) أي تزيّن، (بالفاء، نحو: قام زيد فقط)، قال التفتازاني: فقط من أسماء الأفعال، بمعنى: انته، وكثيراً مايصدر بالفاء تزيينا للفظ، وكأنه جزاء شرط محذوف، انتهى.

وقال ابن هشام: الثالث (من أوجه قط)، أن يكون اسم فعل بمعنى يكفيني، فيقال: قطني ـبنون الوقايةـ كما يقال: يكفيني، انتهى.

(و) الوجه الثاني: أن تكون (ظرفاً لاستغراق) زمان (الماضي) حالكون الماضي (منفياً)،نحو: مافعلته قط، ومعناه: مافعلته فيما انقطع من عمري، لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال.

وهي مشددة الطاء ومضمومها، مبنية لتضمّنها معنى «مذ، والى» اذ المعنى مافعلته مذ ان خلقت الى الآن، وإنّما بنيت على الحركة لالتقاء الساكنين، وكانت ضمة، تشبيهاً لها بالغايات، (وفيه خمس لغات) أحدها: ماتقدّم، والثانية كسر الطاء، على أصل إلتقاء الساكنين، والثالثة ضمّ القاف والطاء مع التشديد ـأيضاًـ، والرابعة ضمّ الطاء مع التخفيف، والخامسة اسكان الطاء كذلك.

(ولاتجامع) قط فعلاً (مستقبلاً)، وامّا قول العامة: لاأفعله قط فهو لحن لايلتفت اليه.

(كم، ترد) على وجهين: (خبرية)، بمعنى كثير، (واستفهامية) بمعنى أي عدد؟ (وتشتركان في) خمسة أمور: (البناء، والافتقار الى التميز، ولزوم الصدر)، والإبهام، والبناء،

لأن الأولى متضمن لمعنى رب، والثانية لمعنى همزة الاستفهام.

(و) تفترقان في خمسة أمور، أحدها: انه (تختص الخبرية بجرّ التميز).

والثاني: كون تمييزها (مفرداً أو مجموعاً، والاستفهامية) تختصّ (بنصبه)، أي: نصب التمييز، (ولزوم افراده)، أي: التمييز، هذا اذا لم تجر كم الاستفهامية بحرف جرّ، فان جرت به: فحينئذ يجوز في التمييز النصب والجر.

والثالث: ان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب، لأنه معها خبر بخلافه مع الاستفهامية، فانه لايحتملهما: لأنه معها انشاء.

والرابع: ان المتكلم بالخبرية لايستدعي من مخاطبه جواباً، لأنه مخبر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه، لأنه مستخبر.

والخامس: ان الاسم المبدل من الخبرية لايقترن بالهمزة، بخلاف المبدل من الاستفهامية، يقال في الخبرية، كم صديق لي عشرون بل ثلاثون، وفي الاستفهامية كم صديقك أعشرون أم ثلاثون؟

(كيف)، و يقال فيها، كي، كما يقال في سوف، سو، كقوله:

كي تجنحون الى سلم ومائثرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

وهو اسم بدليل دخول الجار عليها بلا تأويل، كقولهم: على كيف تبيع الأحمرين.

وهي (ترد) على وجهين، أحدهما: أن تكون (شرطية، فتجزم، الفعلين) حالكونهما متفقي اللفظ والمعنى (عند الكوفيين) مطلقاً، أي: سواء اقترنت بما، نحو: كيفما تجلس أجلس، أم لم تقترن بها، نحو: كيف تصنع أصنع، وقيل: تجزم بشرط اقترانها بها، وإلاّ فلا.

(و) الثاني: أن تكون (استفهامية) يسئل بها عن الحال، أي: حالة الشيء وصفته، فمعنى كيفما تجلس أجلس: على أي حالة وهيئة تجلس أجلس، (فتقع خبراً)، أي: خبر مبتدأ قبل مايحتاج اليه، وهو (في نحو: كيف زيد، وكيف كنت، ومفعولاً) ثانياً، (في نحو: كيف ظننت زيداً، وحالاً) قبل مالايحتاج اليه، وهو (في نحو: كيف جاء زيد)، أي: على أي هيئة وحالة جاء.

(لو، ترد شرطية، فتقتضي امتناع شرطها لامتناع جوابها واستلزامه)، أي: شرطها (لجوابها)، كقوله تعالى: «لو كان فيهما آلهة إلاّ الله لفسدتا» قال الجامي: وقد يستعمل

لو على قصد لزوم الثاني، (أي: الفساد)، للأول، (أي: تعدد الآلهة) مع انتفاء اللازم، (أي: الفساد)، ليستدل به على انتفاء الملزوم (أي: تعدد الآلهة)، كقوله تعالى: «لوكان فيهما آلِهة إلاَّ الله لفسدتا» فان لو هاهنا تدلّ على لزوم الفساد لتعدد الآلهة، وعلى أن الفساد منتف، فيعلم من ذلك انتفاء التعدد، انتهى.

ولايذهب عليك: ان هذا المعنى مأخوذ من كلام المنطقيين، لأنهم يستعملون لو للدلالة على أن العلم بانتفاء الجزاء علة للعلم بانتفاء الشرط، ضرورة ان انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم، من غير إلتفات الى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي، لأنهم يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات، ولاشك انَّ العلم بانتفاء الملزوم لايوجب العلم بانتفاء اللازم، بل الأمر بالعكس، لجواز كون اللازم أعمّ، ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي: ان رفع التالي ينتج رفع المقدَّم، ورفع المقدم لاينتج رفع التالي، مثلاً قولنا: لوكان هذا انساناً لكان حيواناً، لكنه ليس بحيوان، ينتج: انه ليس بانسان وقولنا: لكنه ليس بانسان، لاينتج انه ليس بحيوان، وذلك واضح.

وامَّا النحويُّون: فلهم فيها أقوال ثلاثة: أحدها: انَّها لا تفيد الامتناع أصلاً، فهي لا تدلّ على امتناع الشرط ولاعلى امتناع الجزاء بل تدلّ على التعليق في الماضي من دون دلالة على الامتناع، كما تدلّ ان الشرطية على التعليق في المستقبل، ولا تدلّ ان الشرطية بالاجماع على الامتناع ولاعلى الثبوت، بل هي لمجرد التعليق، ولكن هذا القول كانكار الضروريات، اذ فهم الامتناع من لو كالبديهي، فان كل من سمع فعلاً دخلت عليه «لو» فهم عدم وقوع ذلك الفعل وامتناعه من غير تردد.

والقول الثاني: انَّها تفيد امتناع الشرط والجزاء جميعاً، وهذا القول هو المشهور عندهم، وفيه اشكال ليس هنا محل ذكره.

والقول الثالث: انَّها تفيد امتناع الشرط فقط، ولادلالة لها على امتناع الجواب، ولاعلى ثبوته، ولكنه ان كان مساوياً للشرط كما في قولك: لوكانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لزم انتفائه لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء المسبب وان كان أعمّ، كما في قولك: لوكانت الشمس طالعة كانت الحرارة موجودة، فلايلزم انتفاء الشرط انتفاء الجزاء، وانَّما يلزم انتفاء القدر المساوي منه، وهذا القول هو المختار عند المحققين، فظهر ممَّا ذكرنا انَّ المعنى المذكور في المتن ليس من معانيها عند النحويين.

(و) كيف كان: (تختص)، -لو- الدالة على الامتناع (با)لزمان (الماضي ولومؤولاً)، نحو: لو يفي كفى، أي: لووفى كفى.

(و) الوجه الثاني من وجهي لو: أن تكون (بمعنى ان الشرطية) فتختص بالمستقبل ولومؤولاً كقوله:

ولو انَّ ليلى الأخيلية سلَّمت عليَّ ودوني جندل وصفائح
لسلَّمت تسليم البشاشة أورق اليها صدى من جانب القبر صائح

وقريب من ذلك ماقيل بالفارسي:

تو مپندار كه من غير تو دلبر گيرم بيوفائى كنم و دلبر ديگر گيرم
بعد صد سال اگر برسر قبرم گذرى كفنى پاره كنم زندگى از سيرم گيرم

(وليست) لومطلقاً امتناعية كانت أو بمعنى ان الشرطية: (جازمة)، وذلك لغلبة دخولها على الفعل الماضي، لأن الجزم من خواص المعرب، والماضي مبني، فحمل الداخلة على المضارع عليها لقلتها وكثرة تلك.

(خلافاً لبعضهم)، فزعم: ان الجزم بها مطرد على لغة، واجازه جماعة في الشعر كقوله:

تامت فؤادك لويحزنك ماصنعت احدى نساء بني ذهل بن شيبانا

وكقوله:

لو يشأ طار به ذوميعة لاحق الأطال نهد ذوحصل

وأوّل الجمهور الأول: بأن ضمة الاعراب من «يحزنك» سلبت تخفيفاً، كقراءة بعضهم: «و ينصركم، و يشعركم، و يأمركم» بسكون الراء في الجميع لذلك، والثاني: بأنه على لغة من يقول: شا، يشا، بالألف، ثم أبدلت همزة ساكنة، وكما قيل: العألم والخأتم -بالهمزة الساكنة- كما وجهوا بذلك قراءة بعضهم: «منسأته» بهمزة ساكنة، فان الأصل منسأته -بهمزة مفتوحة- على وزن مفعلة، ثمَّ أبدلت الهمزة ألفاً، ثم الألف همزة ساكنة.

(و) قد ترد -لو- للتمنّي، (بمعنى: ليت، نحو: «لوأنَّ لنا كرة») ولهذا نصب، فتكون في جوابها كما نصب «فأفوز» في جواب -ليت- في «ياليتني كنت معهم فأفوز».

(و) قد ترد (مصدرية) كان المصدرية، إلاَّ انَّها لا تنصب. (وقد مضت) في باب

الموصول: انّها من الموصولات الحرفية، وأكثر وقوعها بعد ود، ومافي معناه، نحو: «ودّوا لوتدهن» ونحو: «يودّ أحدهم لويعمّر» ومن وقوعها بدونه قوله:

وربما فات قوماً جلّ أمرهم   من التأني وكان الحزم لوعجلوا

وأنكر جماعة ورود ـلوـ مصدرية، فأولوا ماكانت محتملة لذلك بالشرطية، وقدترد لوللعرض، نحو: لوتنزل عندنا فتصيب خيراً.

(لولا، حرف ترد لربط امتناع جوابه بوجود شرطه)، نحو: «لولا علي «ع» لهلك عمر» وتسمّى حينئذ ـلولا الامتناعيةـ (ويغلب) بل يجب ـكما تقدّم في باب المبتدأ والخبرـ: (معها حذف الخبر إن كان) الخبر (كوناً مطلقاً)، أي: من أفعال العموم، وقدتقدّم بيانه في الموضع المذكور.

(و) ترد (للتوبيخ) والتقديم، (ويختصّ) حينئذ (با) لفعل (الماضي)، وذلك نحو قوله تعالى: «لولا جاؤوا عليه بأربعة شهداء».

(و) ترد (للتحضيض، والعرض)، والفرق بينهما: انَّ التحضيض طلب بحث وازعاج، والعرض: طلب بلين وتأدب.

(فيختصّ) حينئذ (با) لفعل (المضارع ولوتأويلاً)، فمثال التحضيض قوله تعالى: «لولا تستغفرون الله» ومثال العرض مع التأويل قوله تعالى ـحكايةـ: «ولولا أخرتني الى أجل قريب».

(لمّا، ترد) على ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون (لربط) وجود (مضمون جملة) تسمّى الجواب، (بوجود مضمون) جملة أخرى، أي: الجملة الأولى، حاصله: انّها تدلّ على أن الجواب وجد عند وجود الجملة الأولى، وتختص حينئذ بالماضي، (نحو: لماقمت)، فدلّت لما انَّ مضمون الجملة الثانية، أي: قيام المتكلم، وجد عند وجود مضمون الجملة الأولى، أي: قيام المخاطب.

(وهل هي) حينئذ (حرف أو ظرف؟ خلاف) بينهم في ذلك، فقال سيبويه وأتباعه: انّها حرف وجود لوجود.

وقال جماعة أخرى: انّها ظرف بمعنى حين.

وقال بعضهم: انّها ظرف بمعنى اذ، ورجح ذلك بعضهم: بكونها مختصة بالماضي،

وباضافتها الى الجملة، هذا هو المشهور عندهم، وقال التفتازاني: لمّا ظرف بمعنى «اذا» تستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظاً أو معنى، قال سيبويه: لمّا لوقوع أمر لوقوع غيره، وإنّما يكون مثل «لو» فتوهم بعضهم: انه حرف شرط كلو، إلاّ انّ «لو» لانتفاء الثاني لانتفاء الأول، ولمّا لثبوت الثاني لثبوت الأول، والوجه ماتقدّم، انتهى.

(و) الوجه الثاني: أن تكون (حرف استثناء) بمنزلة «إلاّ» فتدخل حينئذ على الجملة الاسمية، (نحو: «إن كل نفس لمّا عليها حافظ») أي: ماكلّ نفس إلاّ عليها حافظ.

(و) الوجه الثالث: أن تكون (جازمة للمضارع كلم، ويفترقان) أي: لمّا ولم، (في خمسة أمور)، ذكرناها في بحث جوازم الفعل، فراجع.

(ما) تأتي على وجهين: (اسمية، وحرفية، فالاسمية) ستة أقسام:

الأول: أن تكون (موصولة) بمعنى الذي والتي وفروعهما، كما سبق في باب الموصول وتسمّى ناقصة، لافتقارها الى الصلة، نحو: «ماعندكم ينفد وماعند الله باق» ونحو: «وماتقدّموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله».

(و) الثاني: أن تكون (نكرة) مجردة عن معنى الحرف (موصوفة) بمعنى شيء، (نحو: مررت بمامعجب لك)، أي: شيء معجب لك، وكقوله:

لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن لشيء بعيد نفعه الدهر ساعياً

أي: لشيء نافع يسعى اللبيب، وهذه -أيضاً- تسمّى ناقصة، لافتقارها الى الصفة.

(و) الثالث: أن تكون (صفة لنكرة)، وهي -أيضاً- بمعنى شيء مجردة كذلك، ويستفاد، أي: يتولد من التنكير على ماقاله البيانيون أمور، منها: الافراد، أي: كون النكرة فرداً غير معين ممّا يصدق عليه اسم الجنس، ومنها: النوعية، ومنها: التكثير، ومنها: التقليل، ومنها: التحقير، ومنها، التعظيم، كل بحسب قرينة المقام، (نحو: لأمرما جدع قصير أنفه)، أي: لأمر غير معين، أو لأمر عظيم جدع قصير أنفه، أي: قطع أنفه، قال في -المصباح-: في باب الجيم مع الدال المهملة، جدعت الأنف جدعاً من -باب نفع-: قطعته، وكذا الأذن واليد والشفة، وجدعت الشاة جدعاً من -باب تعب-: قطعت أذنها من أصلها، فهي جدعاء، وجدع الرجل: قطع أنفه وأذنه، فهو أجدع،

والأنثى جدعاء، انتهى.

فما في بعض النسخ: من كون جدع -بالزاء المعجمة- هو من تصرف الكاتب، و ياله من نظير، ولهذا المثال قصة مشهورة عند الأدباء.

(و) الرابع: أن تكون (شرطية زمانية) وهي -أيضاً- نكرة لكنّها متضمنة معنى إن الشرطية، ومعناها الزمان والمدة، نحو قوله تعالى: «فمااستقاموا لكم فاستقيموا لهم» أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم» فهي في الآية مفعول فيه.

(و) الخامس: أن تكون شرطية (غير زمانية) وهذه -أيضاً- نكرة متضمنة معنى إن الشرطية، نحو: «وماتفعلوا من خير يعلمه الله» ونحو: «وما بكم من نعمة فمن الله».

(و) السادس: أن تكون (استفهامية) متضمنة معنى همزة الاستفهام، وهذه -أيضاً- نكرة بمعنى أي شيء، نحو قوله تعالى: «وما تلك بيمينك ياموسى» ونحو: «ماهي لونها».

(و) امّا (الحرفية) فهي (ترد) على خمسة أوجه:

الأول: أن تكون نافية (مشبهة بليس)، تعمل عملها عند الحجازيين بشروط، تقدّم بيانها في باب النواسخ، نحو: «ماهذابشراً».

وامّا التميميون: فلاعمل لها عندهم كما قال الشاعر:

و مهفهف كالبدر قلت له انتسب فأجاب ماقتل المحبّ حرام

برفع حرام.

وكقراءة بعضهم: «ما عن أمهاتهم» برفع امّهاتهم، هذا كلّه اذا دخلت على الجملة الاسمية.

وامّا اذا دخلت على الجملة الفعلية فلاعمل لها عند الجميع، نحو: «وماتنفقون إلاّ ابتغاء وجه الله».

وامّا قوله تعالى: «وماتنفقوا من خير فلأنفسكم» وقوله: «وماتنفقوا من خير يوفّ إليكم» فما فيها شرطية بدليل الجزم فيهما، والفاء في الأول، فتبصر ولا تغفل.

واذا دخلت على المضارع كالآيتين تخلصه للحال، وذلك: اذا لم تكن قرينة، فلايرد نحو قوله تعالى: «قل مايكون لي أن أبدّله» لأن العقل قرينة على أن التبديل أن يقع فهو في المستقبل، وقديجاب بأن التقدير: مايكون لي قصد أن أبدله، فيكون زمانه

الحال.

(و) الثاني: أن تكون (مصدرية زمانية)، فهي ومابعدها في تأويل مصدر، يقدر قبله زمان، كما بيّناه في باب الأفعال الناقصة في مادام، فراجع.

(و) الثالث: أن تكون مصدرية (غيرزمانية)، فيؤول مع مابعدها بالمصدر، كما تقدّم في باب الموصول.

(و) الرابع: أن تكون (صلة)، أي: حرفاً زائداً، قال في الأُنموذج: حروف الصلة أن فيما ان رأيت زيداً، وان في «لمّا أن جاء البشير» ومافي حيثما، وفي مهما، وأينما، و«فبما رحمة» ولافي «لاأقسم» ومن في «ماجائني من أحد» والباء في مازيد بقائم.

وقال الشارح: هذه الحروف حروف الزيادة، و يعرف زيادتها بأن اسقاطها لايخلّ بالمعنى الأصلي، و يسمّى حروف الصلة، لأنه ربّما يتوصّل بها الى استقامة الوزن، أو القافية، أو المقابلة في النظم والسجع وفائدتها تأكيد المعنى المقصود من الكلام الداخلة عليه، انتهى.

وأحسن من ذلك مافي الجامي، وهذا نصّه: وإنّما سميت هذه الحروف زوائد، لأنها قدتقع زائدة لاانّها لا تقع إلاّ زائدة، ومعنى كونها زائدة: ان أصل المعنى بدونها لايختل، لاانّها لافائدة لها أصلاً، فان لها فوائد في كلام العرب امّا معنوية وامّا لفظية، فالمعنوية: تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية، والباء في خبرما وليس، وامّا الفائدة اللفظية: فهو تزيين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيّئاً لاستقامة وزن الشعر، أو لحسن السجع، أو لغير ذلك، ولايجوز خلوها من الفائدتين معاً وإلاّ لعدت عبثاً، ولايجوز ذلك في كلام الفصحاء ولاسيما في كلام الباري سبحانه، انتهى. اذا عرفت ذلك فقس على ماذكر مالم يذكر من الحروف الزائدة.

(و) الخامس: أن تكون (كافة) عن العمل، وهي ثلاثة أقسام:

الأول: الكافة عن عمل الرفع، وهي لا تتصل إلاّ بثلاثة أفعال، وهي قلّ، وكثر، وطال، وذلك: لشبههن بربّ، ولايدخلن حينئذ إلاّ على جملة فعلية صرّح بفعلها كقوله:

قلّما يبرح اللبيب الى ما ... يورث المجد داعياً أومجيباً

فأمّا قوله:

صــددت فــأطــولــت الــصدود وقلّما وصـــال على طــول الــصــدود يــدوم

فضرورة، واختلف في وجه الضرورة فقيل: لأن القياس يقتضي أن يليها الفعل صريحاً، والشاعر أولاها فعلاً مقدراً لاصريحاً، وأن وصال مرفوع بيدوم مقدراً مفسراً بالمذكور، وقيل: وجهها ان الشاعر قدم الفاعل، وقيل: وجهها انه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله:

نـبـئـت لـيلى أرسـلـت بـشـفـاعـة إلـيّ فـهـلاّ نـفـس ليلى شفـيعـهـا

وقال بعضهم: ان ما زائدة ووصال فاعل لامبتدأ، وقال بعض آخر: ان ما مع هذه الأفعال الثلاثة مصدرية لاكافة.

والثاني: الكافة عن عمل النصب والرفع، وهي المتصلة بأن المشبهة بالفعل وأخواتها، نحو: «قل إنّما يوحى الى إنّما إلٰهكم إلٰه واحد» ونحو: «كأنما يساقون الى الموت» ونحو قوله:

قـالـت ألاليـتما هـذاالحـمـام لـنـا الى حـمـامـتـنـا أونـصـفـه فـقـد

في قول من ينشد برفع الحمام.

والثالث: الكافة عن عمل الجر، وهذه تتصل بأحرف وظروف، فالأحرف أحدها: ربّ، وأكثر ماتدخل حينئذ على الماضي كقوله:

ربّما أوفـــيـــت في عـــلـــم تـــرفـــعـــن ثـــوبي شـــمـــالات

لأن التكثير والتقليل إنّما يكونان فيما عرف حده، والمستقبل مجهول، قال الرضي: «في ربّما يود الذين كفروا» ان مثل هذا المستقبل، أي: الأمور الأُخروية نزل منزلة الماضي، لأنه متيقن الوقوع، وقال بعضهم: انه بتقدير ربّما كان يود

وثانيها: الكاف، كقوله:

أخ مـاجـد لم يخزني يـوم مـشـهـد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه

وثالثها: الباء، كقوله:

فـلـئن صـــرت لاتحير جـــوابـــاً لبـمـاقـد تـرى وأنـت خـطـيـب

وقد لا تكف الباء عن العمل، كقوله تعالى: «فبما نقضهم» وفي السيوطي: ان ما قد تحدث مع الباء تقليلاً، وهي لغة هذيل.

ورابعها: من، كقوله:

وأنا لمَّا نضرب الكبش ضربة على رأسه تلقي اللسان من الفم

وقد لا تكف من عن العمل، كقوله تعالى: «ممَّا خطيآتهم» وامَّا الظروف فأحدها: بعد، كقوله:

أعلاقة أم الوليد بعدما أفنان رأسك كالثغام المخلس

والثاني: بين، كقوله:

بينا نحن بالأراك معاً اذ أتى راكب على جمله

ومثله بين مع الألف، كقوله:

فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا اذا نحن سوقة ليس تنصف

(هل، حرف استفهام، وتفترق عن الهمزة) بعشرة أوجه:

أحدها: اختصاصها (بطلب التصديق وحده)، فلايطلب بها التصور، وقدتقدَّم معنى التصديق والتصور في أول هذه الحديقة.

(و) الثاني: (عدم الدخول على العاطف)، فلابدَّ من أن تقع بعد العاطف لاقبله، نحو: «فهل يهلك إلاَّ القوم الفاسقون» بخلاف الهمزة، فانَّها اذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثمَّ: قدمت على العاطف، تنبيهاً على أصالتها في التصدير، نحو: «أوَلَم ينظروا» «أفلم يسيروا» «أثمَّ اذا ماوقع آمنتم» قال ابن هشام: وفي الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع، مستشهداً بذلك على وقوع هل بعد الواو، فعلق المحشى عليه: مايعجبني ذكره لما فيه من موجبات التبصّر لمن أراد النجاة من غيّ الضلالة والتحيّر، وهذا نصّه: عقيل -بفتح العين المهملة- هو ابن أبي طالب «ع» أخو علي «ع» لأبيه وأمّه، كان أسرع الناس جواباً، فنسبوه الى الحماقة، قال ابن عساكر: دخل عقيل على معاوية بعدما ذهب بصره، فأقعده معه على سريره، وقال: أنتم يابني هاشم تصابون في أبصاركم، فقال عقيل: وأنتم يابني أمية تصابون في بصائركم وقال هشام: ان عقيلاً قدم على أخيه علي «ع» بالعراق فسأله فقال «ع»: ماأعطيك شيئاً، فقال: انّي فقير محتاج. فقال: أصبر حتى يخرج عطائي من بيت مال المسلمين وأعطيك، فألحّ عليه «ع» فقال «ع» لرجل: خذ بيده وانطلق به الى الحوانيت فافتح أقفالها وخذ مافيها، فقال عقيل: أردت أن تجعلني سارقاً؟ فقال علي «ع» أنت أردتني أن آخذ

أموال المسلمين وأعطيك إيّاها، فقال عقيل: لأذهبنَّ الى رجل أوصل بي منك، يعني معاوية، فقال «ع»: أنت وذاك، فذهب الى معاوية فأعطاه مأة ألف درهم، وقال أصعد المنبر واذكر ماأولاك علي «ع» وماأوليتك، فصعد المنبر وقال: أيّها النّاس انّي أخبركم: انّي أردت علياً على دينه فاختار دينه عليّ، وانّي أردت معاوية على دينه فاختارني على دينه، فقال معاوية: هذا الذي تزعم قريش انّه أحمق وانّه ماأعقل منه، وكان طالب أسنّ من عقيل بعشر سنين، وكان عقيل أسنّ من جعفر بعشر سنين، وكان علي «ع» أصغرهم، قال ابن عبد البرّ: قدم المدينة قبل الحديبية مهاجراً وقال هشام: أسلم سنة ثمان من الهجرة وتوفي سنة خمسين، والرباع -بكسر الراء- جمع ربع -بفتح الراء، وسكون الباء الموحدة- وهو الدار، انتهى.

(و) الثالث: عدم الدخول على أداة (الشرط) بخلاف الهمزة فانها تدخل عليها، نحو: «أفإن مت فهم الخالدون».

(و) الرابع: عدم الدخول على (اسم بعده فعل)، ولذلك وجب تقدير فعل لنصب الاسم السابق بعدها في باب الاشتغال، نحو: هل عمراً حدثته، أي: هل حدثت عمراً حدثته.

بخلاف الهمزة، فانه لايجب تقدير فعل بعدها لنصب الاسم السابق بل يرجح ذلك بشرط، أن لايفصل بينها وبينه بغير ظرف، نحو: «أبشراً منّا واحداً نتبعه» وإلاّ فالأرجح الرفع، وقد تقدَّم كل ذلك في الثاني ممّا يرد منصوباً وغير منصوب، فراجع.

(و) الخامس: عدم الدخول على ان المشبهة بالفعل، بخلاف الهمزة، فانها تدخل عليها نحو: «أأنّك ليوسف».

والسادس: تخصيصها المضارع بالاستقبال، نحو: هل تذهب ليلة الجمعة الى كربلاء، بخلاف الهمزة نحو: أتظنّه صادقاً.

والسابع: انّها تقع بعد أم، نحو: «هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور» بخلاف الهمزة فانّها لا تقع بعدها، فلا تقول: قام زيد أم أقعد، بل يجب أن تقدم الهمزة عليها لماتقدّم آنفاً، من التنبيه على أصالتها في التصدير.

والثامن: انّها يراد بالاستفهام بها النفي، ولذلك دخلت على الخبر بعدها أداة الاستثناء، نحو: «هل جزاء الإحسان إلاّ الإحسان» ونحو: «هل من خالق غير الله»

ولذلك ـ أيضاً ـ دخلت الباء على الخبر بعدها، كقوله:

تقول اذا اقلولا عليها ألاهل أخو عيش بدائم

فالباء دخلت على الخبر، أعني: بدائم، لكنه منفياً، يدلّ على ذلك دخولها في لم أكن بقائم، وامتناع دخولها في كنت قائماً.

والتاسع: انّها تأتي بمعنى قد، وذلك: اذا دخلت على الفعل، و بذلك فسر قوله تعالى: «هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً».

و يظهر من بعضهم: انّها أبداً بمعنى قد، وان الاستفهام انّما هو مستفاد من همزة مقدرة معها، وقد بيّنّا الوجه في ذلك في «المكررات» في الجزء الأول عند قول السيوطي في وجه اشتراك هل بين الأسماء والأفعال: «ولاينافي هذا ماسيأتي في باب الاشتغال من اختصاصه بالفعل» الخ فراجع.

(و) العاشر: (الاختصاص بالايجاب)، فيقال: هل قام زيد، (ولايقال: هل لم يقم، بخلاف الهمزة) فانها لاتختص بالايجاب لأنها تدخل على النفي ـ أيضاً ـ نحو: «أليس الله بكاف عبده» ونحو: «ألن يكفيكم» ونحو قوله:

ألاطعان ألافرسان عادية ألاتجشئكم حول التنانير

(ونحو قوله تعالى: «ألم نشرح لك صدرك») قال المصنف رحمه الله خاتماً كلامه: (اللهم أشرح صدورنا بأنوار المعارف، ونوّر قلوبنا بحقائق اللطائف، واجعل ماأوردناه في هذه الوريقات خالصاً لوجهك الكريم، وتقبله منّا انّك أنت السميع العليم، فانّا نتوسّل اليك بحبيبك محمّد سيد المرسلين، وآله الأئمة المعصومين، صلوات الله عليهم أجمعين)، وأنا أقول: الحمد لله الذي شرح صدورنا بنور الايمان، ونوّر قلوبنا بولاية شريك القرآن، علي إمام الانس والجان، وأولاده المعصومين الذين هم الهداة الى طريق الحق والايقان، اللهم انّي رضيت بك ربّاً، و بالاسلام ديناً، و بالقرآن كتاباً، وبمحمد «ص» نبيّاً، و بعليّ «ع» وأولاده الأحدعشر أئمة وقادة وسادة، اللهم ثبت قلبي على ذلك، ولاتخزني يوم يقوم الحساب، وقدفرغت بتوفيق الله العلي القدير ممّا أردت من شرح ماعسر من هذا الكتاب المستطاب على أفهام المبتدئين بل بعض الكملين، حلّه وايضاحه، وايضاح ماخفي عليهم من رموزه الدقيقة، وابراز مافيه من الكنوز الدفينة، فجاء بتوفيق الله وعونه كما كنت أروم غير مملٍّ ولامخلٍّ، وأسأل ممّن وقف عليه ونظر فيه بإمعان، أن

يصلح مايجد فيه نقصاً طغى به القلم، أو منشأه الخطأ أو السهو أو النسيان، لينال بذلك الثواب الجزيل من الملك المنّان، لكن لايبادر الى ذلك بلامطالعة وإمعان النظر ومشاورة أهل الفنّ، ليكون ممن يدفع بالتي هي أحسن، لامن الحاسدين الذين يسدّ حسدهم عليهم باب الانصاف و يسلك بهم مسالك الاعتساف، فلايكون لهم من حسناتهم إلاّ التعب، لأن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب.

والمرجو من كافة الطلاب ذوي الفضل والشأن، أن يمنُّوا عليَّ بدعاء الرحمة والغفران، وكان الفراغ سحر ليلة السبت الحادي والعشرين من شهر الله الأعظم رمضان، الذي أنزل فيه القرآن من شهور السنة السابعة والثمانين وثلا ثمائة بعد الألف من هجرة من نسخ بشرعه جميع الأديان، عليه وعلى آله الأطهار صلوات الله الملك الديّان، بجوار إمام الإنس والجان، علي أميرالمؤمنين الذي هو للأعمال ميزان، وأنا العبد الفقير المحتاج الجاني، ابن مراد علي محمد علي المدرس الأفغاني، والحمد لله أولاً وآخراً وصلّى الله على محمد وآله أجمعين.

*